

الْبَيْتُ
فِي
التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ

دكتور منصور محمد منصور الحفناوي

الدكتور منصور محمد منصور
كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

الغسل في التشريع الإسلامي

الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م

مطبعة الأمانة
٣ شارع جزيرة يدوان شبرا - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

« يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر »

١٨٥ من سورة البقرة

« وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم

في الدين من حرج »

الآية ٧٨ من سورة الحج

« فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه

ان الله غفور رحيم »

الآية ١٧٣ من سورة البقرة

يقول رسول الله — صلى الله عليه وسلم : —

« ان الله رضى لهذه الأمة اليسر وكره لها العسر »

ويقول :

« ان الدين يسر ولن يشاد الدين أحد الا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا »

صدق رسول الله — صلى الله عليه وسلم

تَفْسِيرٌ

الحمد لله العزيز الحكيم الرؤوف الرحيم الذي أعلمنا أنه أرحم
يعبيده من الوالدة بولدها *** ومن هنا أقسمت الأعرابية أننا باجرون
وريب الكعبة *** ولما سألها رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
قالت والله يا رسول الله ما كنت ملقية ابني في النار *** هكذا كان
إيمان الأعرابية وثقتها في رحمة الرحمن الرحيم وأعرابية أخرى
مرت برسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو يصلي في مسجده
فصلت خلفه - ولم يعلم بها - فقرأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
قول الله تعالى : « لها سبعة أبواب لكل باب منهم جزء مقسوم » (١)
فخرت الأعرابية مغشياً عليها • وسمع النبي - صلى الله عليه وسلم -
وجيهاً فانصرف ودعا بماء فصب على وجهها حتى أفاقت وجلست
فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « يا هذه مالك » ؟ فقالت :
« هذا شيء من كتاب الله المنزل » أو نقوله من تلقاء نفسك ؟ فقال :
« يا أعرابية ، بل هو من كتاب الله تعالى المنزل » فقالت : كل عضو
من أعضائي يعذب على كل باب منها ؟ قال : « يا أعرابية بل لكل باب
منهم جزء مقسوم يعذب أهل كل منها على قدر أعمالهم » عقلت والله
أني امرأة مسكينة مالتى مال وما لى إلا سبعة أعبد ، أشهدك
يا رسول الله ، أن كل عبد منهم عن كل باب من أبواب جهنم حر لوجه
الله تعالى • فأتاه جبريل فقال : « يا رسول الله ، بشر الأعرابية
أن الله قد حرم عليها أبواب جهنم كلها ، وفتح لها أبواب
الجنة كلها » •

أنه فضل الله المنعم ، صاحب الفضل والاحسان والانعام ***
بهذا سلمان الفارسي رضى الله عنه ، لما سمع قول الله تعالى :

(١) الآية ٤٤ من سورة الحجر •

« وان جهنم لموعدهم أجمعين » (٢) فـ ثلاثة أيام من الخوف لا يعقل ، فجىء به الى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فسأله فقال : يا رسول الله ، أنزلت هذه الآية «وان جهنم لموعدهم أجمعين» ؟ فوالذي بعثك بالحق لقد قطعت قلبي ، فأنزل الله تعالى : « ان المتقين في جنّات وعيون ... ادخلوها بسلام آمنين ... نبيء عبّادى أنى أنا الغفور الرحيم » (٣) انه الله الرحمن الرحيم • غافر الذنب وقابل التوب ، انه سميع الدعاء • مجيب النداء ، سبقت رحمته غضبه ، وعفوه عقوبته يريد بنا اليسر والرشاد ، ويبعدنا عن العنت والفساد ، « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ... » (٤) •

وأصلى وأسلم على سيد ولد آدم أجمعين سيدنا محمد — صلى الله عليه وسلم — الذى فتح الله به قلوبنا وأفئدة ، وأنار به بصائر وهدى به الأبصار ، فكان الرحمة المهداة ، والنعمة المسداة ، والسراج المنير ، والرعوف الرحيم كما أخبر بذلك القرآن العظيم فى محكم الآيات ، وأوضح العبارات وأبلغ الجمل والكلمات : « اقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤف رحيم » (٥) •

بلغ من الرحمة بعباد الله مبلغا لم تبلغه والدة بولدها • الى حد أن الله تعالى خاطبه بأن يخفف عن نفسه : « فاعلك باخخ نفسك على آثارهم ان لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا » (٦)

(٢) الآية ٤٣ من سورة الحجر •

(٣) الآيات ٤٥ — ٤٩ من سورة الحجر •

(٤) الآية ١٨٥ من سورة البقرة •

(٥) الآية ١٢٨ من سورة التوبة •

(٦) الآية ٦ من سورة الكهف •

« لعلك يا خلع نفسك ألا يكونوا مؤمنين » (٧) « ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر » (٨) « يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم » (٩) « أفمن زين له سوء عمله فرءاه حسنا فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عليم بما يصنعون » (١٠) ومن رحمته — صلى الله عليه وسلم — بامته أن أمر أصحابه ومن جاء بعدهم ممن يقومون على أمر الناس ، أمرهم بالتيسير على الخلق والرحمة بهم * ونهى عن التشدد والعنت ، فقال — صلى الله عليه وسلم — : « إن الله لم يبعثني معنتا ولا متعنتا ، ولكن بعتني معلما ميسرا » (١١) * وقال — عليه الصلاة والسلام — « إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه ، فسددوا وقاربوا وأبشروا » (١٢) *

وأخرج الامام احمد في مسنده عن أسامة بن شريك — رضى الله تعالى عنه — قال : شهدت الأعراب يسألون النبي — صلى الله عليه وسلم — أعلينا حرج في كذا ؟ أعلينا حرج في كذا ؟ فقال : « عباد الله وضع الله الحرج إلا من اقترض من عرض أخيه شيئا من ذلك الذي حرج ... » (١٣) ولما بعث رسول الله — صلى الله عليه وسلم —

(٧) الآية ٣ من سورة الشعراء *

(٨) الآية ١٧٦ من سورة آل عمران *

(٩) الآية ٤١ من سورة المائدة *

(١٠) الآية ٨ من سورة فاطر *

(١١) رواه الامام مسلم من حديث السيعة عائشة رضى الله تعالى عنها *

يراجع التيسير شرح الجامع الصغير ج ٢ ص ٢٥٩ *

(١٢) فتح الباري على صحيح البخاري ج ١ ص ٦٣ *

(١٣) مسند الامام احمد ج ٤ ص ٢٧٨ *

معاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري إلى اليمن قال لهما وأوصاهما ...
 « يسرا ولا تعسرا • وبشرا ولا تنفرا » (١٤) •

وكان - صلى الله عليه وسلم - في حياته مثال الرحمة والتيسير
 والشفقة والرأفة، فلم يخير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً،
 وهكذا كانت حياته كلها ... تشريعاً وهداية وإرشاداً وتعليماً، فتركنا
 على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك ...
 ومن استظن بظلمها هدى إلى ما فيه راحته وبشراه في الدنيا والآخرة ...

وصدق الله العظيم القائل في محكم كتابه الكريم ما يبين عاقبة
 من اتبع رسوله الصادق الأمين وآمن بما جاء به من هدى وسار على
 الصراط الذي بين، والنور الذي نزل: « الذين يتبعون الرسول النبي
 الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم
 بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث
 ويضع عنهم أصرهم والأغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه
 ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون » (١٥) •

وهكذا يبين لمن تتبع ما نزل من هدى السماء ونور انوحى أن
 الإسلام دين السماحة والتيسير ورفع الحرج عن الساد الطائعين
 المقبلين على ربهم السالكين طريق الحق والإرشاد ...

واقصد أشرت إلى شيء من هذا في أول ما كتبت حين بدأت أكتب
 لمطالبي في كلية الحقوق شيئاً عن خصائص التشريع الإسلامي وكنيت
 وقتها مهتماً بوضع مؤلف لهم فيما يتصل بتاريخ التشريع ومصادره

(١٤) فتح الباري على صحيح البخاري ج ١٠ ص ٥٢٤ •

(١٥) الآية ١٥٧ من سورة الأعراف •

ونظرياته ، فجاء ما كتبت عن التيسير ونفى الحرج مختصرا موجزا ،
عبارة عن اشارة مجملة انى هذا الموضوع انواسع الجنبات ، الذى
يظهر وبوضوح سماحة الحنيفية السمحة التى بعث بها سيد الأنام
— صلى الله عليه وسلم — كما أخبر هر بنقه بذلك ...

واليوم وأنا أقلب صفحات ما كتبت أجندى مشدودا الى العودة
للكتابه فى هذا الموضوع اندساس ، وخصوصا وقد تعالت صيحات
كثيرة بعضها يدعو الى التشدد وأخذ الأمور بصورة قد لا يستطيعها
البعض بل الأعم الاعلب من الناس ... ولهذا نظير فى عهد رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — يوم ذهب أولئك الثلاثة من الصحابة
الأجلاء — رضوان الله عليهم أجمعين — الى بيوت النبى — صلى الله
عليه وسلم — يسألون عن عبادته ، فلما أخبروا بها كأنهم تقالوها ،
وقالوا لقد غفر الله سبحانه وتعالى لنبينا — صلى الله عليه وسلم —
ما تقدم من ذنبه وما تأخر وقال أولهم : أما أنا فانى أصوم الدهر
كله ولا أفطر : وقال الثانى : وأنا أقوم الليل ولا أفتر ، وقال الثالث :
وأنا لن أتزوج النساء ...

فلما علم — صلى الله عليه وسلم — بما كان منهم • لم تعجبه
مقولتهم ، وأخذهم لأنفسهم بالشدة ... فقام فى أصحابه يخطبهم ...
وأعلمهم أنه — صلى الله عليه وسلم — أتقاهم لله وأخشاهم له ، وأنه
يصوم ويفطر ، ويمسك ويرقد ، ويتزوج النساء • فمن رغب عن سنته
فليس منه — صلى الله عليه وسلم — (١٦) هذا من جانب ...

(١٦) يراجع ما أخرجه الامام البخارى فى صحيحه عز انس -
رضى الله تعالى عنهما ج ٩ ص ١٠٤ •

أما الجانب الثاني ففيه من يحاول التملص من بعض الأحكام ويساير بعض الحكام • ويتهاون في بعض القضايا بصورة قد تؤدي إلى الانسلاخ والبعد عن روح الأحكام ، والاستخفاف بمسائل الحلال والحرام بحجة التخفيف • وأن الله تعالى قد نفى عنا الجناح فيما نطعم ونشرب طالما اتقينا الله ••• وصور البعض من المشتغلين بالفتوى بعض المتريعين على كراسي الحكم أنه لا حرج عليهم في شيء طالما أنهم يتبعون السيئة الحسنة ، فما عليهم إذا عبوا من المحرمات في نهم وشراه ثم جاءوا بعدها ببعض دراهمهم يوزعونها يمينها وشمالا على هؤلاء وأولئك ، محتاجين أم متخمين •••

ومن الأولين من رد عليهم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه — يوم أتى برجل من المهاجرين الأولين وقد شرب ، فأمر به أن يجلد ، فقال : لم تجلدني ؟ بيني وبينك كتاب الله ! فقال عمر : وفي أي كتاب الله تجد إلا أجلك ؟ فقال له : ان الله تعالى يقول في كتابه : « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا واحسنوا والله يحب المحسنين » (١٧) فأنا من الذين آمنوا وعملوا الصالحات

(١٧) الآية ٩٣ من سورة المائدة •

قال ابن عباس : والبراء بن عازب وأنس بن مالك رضي الله تعالى عنهم أجمعين — أنه لما نزل تحريم الخمر قال قوم من الصحابة : كيف بمن مات منا وهو يشربها ويأكل الميسر ؟ — ونحو هذا — فنزلت الآية • وهذه الآية وهذا الحديث نظير سؤالهم عن مات إلى القبلة الأولى • فنزل قول الله تعالى : « وما كان الله ليضيع إيمانكم » •

ومن فعل ما أبيح له حتى مات على فعله لم يكن له ولا عليه شيء • لا اثم ولا مؤاخذه ولا ذم ولا أجر ، ولا مدح •••

يراجع أحكام القرآن للقرطبي ج ٦ ص ٢٩٣ وما بعدها •

ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا واحسنوا ، شهدت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بنرا وأحدا ، انخذلق ، والمجاهد كلها ، فقال عمر : الا تردون عليه ما يقول ، فقال ابن عباس : ان هؤلاء الآيات افضل من عذرا لمن غير ، وحجة على الناس . لأن الله تعالى يقول : « يا أيها الذين آمنوا اذا انصرفتم الى البيوت فامسوا الصلوات ، حتى أنفذ الآية الأخرى فان كان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، الآية ، فان الله قدنهاه أن يشرب الخمر ، فقال عمر : صدقت ، ماذا ترون ؟ فقال على - رضى الله عنهم أجمعين - انه اذا شرب سكر ، واذا سكر هذى ، واذا هذى افترى وعلى المفتري ثمانون جندة ، فأمر به عمر فجلد ثمانون جلدة (١٨) .

وهكذا كان تصرف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حيال من فهم الآية على وجه غير الذي انزلت فيه وعمر هو من هو فقد كان القرآن ينزل برأيه . . .

من هنا أحببت أن أعرض لتحديث عن التفسير حتى تتضح الأمور لكثير من أرائك الداعين الى الافراط وأولئك الداعين الى التفريط . الاسلام دين وسط لا افراط فيه ولا تفريط . . . وفي الحديث الشريف : « خير الأمور أوسطها » والخيرية هنا جاءت من مجانية الغلو والتقصير . . . وعن على رضى الله تعالى عنه : « عايكم بالوسط الاوسط » فالله ينزل العالى ، واليه يرتفع النازل » (١٩) .

(١٨) المرجع السابق .

(١٩) والنمط جماعة من الناس أمرهم واحد ، وقيل هو الطريقة

يراجع لسان العرب والجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ١٥٤ .

وقسمت الحديث عن التيسير في التشريع الاسلامي الى ثلاثة
فصول :

الفصل الأول : وفيه حديث عن التيسير وأدلته وعلاقته بكل
من الرخصة والضرورة ، ومظاهره في أحكام الشرع الشريف .

والفصل الثاني : وفيه أوردت أسباب التيسير وانظروا في التي
تتطلبه ، والضوابط التي يعتمد عليها في القول به . وقسمت هذه الاسباب
الى أسباب تقع باختيار الانسان ورغبته واسباب لا اختيار
فيها للانسان ، وانما هي اسباب اجبارية تقع عليه رغما عنه

واسباب تتردد بين النوعين

ثم اتبعت ذلك بخاتمة أوردت فيها ما اشتمل عليه البحث من
نتائج وتوصيات

وفي كل ما تحدثت عنه أردت وجه الحق وقول الصدق وايضاح
ما قد يكون خافيا على البعض

فان وثقت فمن الله تعالى العون والتوفيق وان كانت
الأخرى - ذرى انى بشر يخطئ ويصيب ويؤخذ من كلامه ويرد عليه

ولقد صدق الامام مالك بن أنس رضى الله تعالى عنه حين
أخبر أن كل انسان يؤخذ من كلامه ويترك الا صاحب هذه السارية . أو
صاحب هذا القبر . وأشار الى قبر النبي - صلى الله عليه وسلم -
لقد صدق ادم دار الهجرة ، في مقولته التي وضحت أن العصمة
للنبي خاصة أما غيره فتوفيقة مقرون بموافقة ما جاء به الشرع الشريف .

وقد جرت عادة البشر منذ قديم على أنهم اذا نظروا فيما كتبوا
أو قرأوا أو سمعوا - من مقولات البشر وابداعهم أن يروا أنه لو قدم

هذا لكان أحسن ، ولو حذف ذاك لكان يستحسن . . . وهكذا دواليك . . .
وهذا ما يوافق مقولة العماد الاصفهاني في هذا الخصوص يوم قال :
انني رأيت أنه لا يكتب انسان كتابا في يوم الا قال في غده أو بعد غده :
لوا غير هذا لكان أحسن + ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا
لكان أفضل + ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو
دليل على استيلاء النقص على جملة البشر . .

فالحمد لله سبحانه وتعالى أدعوا أن يجنبنا النقص ، وأن يرزقنا
الهداية وانفهم والتوفيق ، والرشد والسداد والاصلاح « ان أريد
الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب » .

الفصل الأول

التيسير

المبحث الأول

تعريف وبيان علاقه

التيسير مصدر مادته يسر ، ومنه البر واليسار والمسيرة
ويقصد بذلك السهولة والغنى •

وتيسر الشيء تسهل ، وهو ضد ما تعسر ، والميسور ضد المعسور •
ويسره الله لليسرى أى وفقه ، ومن ذلك قول الله تعالى : « فسنيسره
لليسرى » أى نرشده لأسباب الخير والصلاح ، حتى يسهل عليه
فعلها (١) •

(١) قال زبد بن أسلم : « اليسرى » للجنة • وقى الصحيحين
والترمذى عن على - رضى الله عنه قال : كنا فى جنازة بالبقيع ، فأنى
النبي - صلى الله عليه وسلم - فجلس وجلسنا معه ، ومعه عود ينكت به
فى الأرض ، فرفع رأسه الى السماء فقال : « ما من نفس منقوسة الا
قد كتب مدخلها » فقال القوم : يا رسول الله • أفلا نتكل على كتابنا •
فمن كان من اهل السعادة فانه يعمل للسعادة ، ومن كان من اهل الشقاء
فانه يعمل للشقاء • قال • « بل اعملوا فكل ميسر ، أما من كان من
أهل السعادة ، فانه ييسر لعمل السعادة ، وأما من كان من أهل الشقاء
فانه ييسر لعمل الشقاء - ثم قرأ - « فأما من أعطى واتق وصدق
بالحسنى فسنيسره لليسرى ، وأما من بخل واستغنى ، وكذب بالحسنى
فسنيسره للعسرى » •

واليسر : اللين والانقياد : ويأسره أى ساهله ، وفى الحديث الشريف
« إن هذا الدين يسر » أى سهل سمح قليل التشديد (٢) •

وفى القرآن الكريم : « ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من
مدكر » (٣) أى سهله للحفظ وأعنا عليه من أراد حفظه ، فهل من
طالب حفظ فيعان عليه ؟ •

واليسر فى قول الله تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد
بكم العسر » (٤) يراد به السهولة فى جميع أمور الدين ، ومنه

وسأل غلامان شابان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالا : العمل
فيما جفت به الأقلام ، وجرت به المقادير ؟ أم فى شيء يستأنف ؟ فقال
عليه السلام : « بل فيما جفت به الأقلام ، وجرت به المقادير » قالا :
فقيم العمل ؟ قال : « اعملوا فكل ميسر لعمل الذى خلق له » قالا :
فالآن نجد ونعمل •

الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٨٣ وما بعدها •
(٢) وفى الحديث الشريف : « يسروا ولا تعسروا » وكذلك « إن
يغلب عسر يسر يسرين » وكذا « تياسروا فى الصداق » أى تساهلوا فيه
ولا تغالوا • • • واليسر السهل • واستيسر : استفعل من اليسر •
وفى حديث الزكاة : « ويجعل معها شاتين إن استيسرنا لله » أى
تيسرنا وسهلتنا • وتيسر النهار ، تيسرا : إذا برد • • •
لسان العرب مادة يسر ج ٥ ص ٢٩٥ •
(٣) الآية ١٧ من سورة القمر • وقد يكون المعنى : ولقد هيأناه للذكر
مأخوذ من يسر ناقتة للسفر أن رحلها • ويسر فرسه للغزو إذا أسرجه
والجمعة • ومنه قول الشعراء : وقمت إليه باللجام ميسرا •
الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ١٣٤ •
(٤) الآية ١٨٥ من سورة البقرة •

اليسار المغنى • وسميت اليد اليسرى ثقؤلاً ، أو لأنه يسهل له الأمر
بمعاونتها لليمنى • وقال مجاهد والضحاك : « اليسر » الفطر في
السفر ، و « العسر » الصوم (٥) في السفر •

وفي القرآن الكريم جاء قول الله تعالى : « وأما تعرضن عنهم
ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فقل لهن قولاً ميسوراً » (٦) أمرد الله
بالدعاء لهن ، أى يسر فقرهن عليهن بدعائكن لهن • والقول الميسور :
أى الحسن أى أحسن لهن القول ، وأبسط لهن العذر ، وادع لهن بسعة
الرزق • وقد ذكر البعض تعريفات لليسر منها ما جاء من أن اليسر عمل
لا يجهد النفس ولا يثقل الجسم ، وعليه فإن العسر ما يجهد النفس
ويضر الجسم •

فاليسر تسهيل الأمر حتى يأتيه الإنسان من غير أن تلحقه مشقة
أو يقع في حرج ، فإذا كان في الاتيان بالأمر حرج ومشقة حتى ولو كانا
مستطاعين فإن هذا الأمر يعد عند البعض من العسر • وإن كان في
كلام ابن حزم عدم تخصيص المشقة وإطلاقها ، بحيث شملت
ما يمكن الاتيان به مع جهد وحرج ، وما لا يمكن اتيان به ولو
بشق النفس ...

(٥) المرجع السابق •

(٦) الآية ٢٨ من سورة الاسراء • وذكر فى سبب نزولها أن أناساً
سألوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأبى أن يعطيهم ، لأنه كان
يعلم منهم نفقة المال فى فساد ، فكان يعرض عنهم رغبته فى الأجر ف
منعهم لئلا يعينهم على الفساد • وقيل جاء أناس من مزينة الى النبى -
صلى الله عليه وسلم - يستحملونه ، فقال : « لا أجد ما أحملكم عليه »
فتولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ، فأنزل الله الآية •
المرجع السابق ج ١٠ ص ٢٤٨ •

والتييسير طبقا لهذا يفيد تذليل الصعاب وتسهيل المشاق وإزالة ما يعذت النفس ويجهد ما ويوقعها في حرج حتى ولو كانت تطيقه ، ومن هنا فان ما تطيقه النفس هو الامر الذي يمتنها الاتيان به مع جهد ومشقة . والى هذا ذهب البعض في تفسير ما جاء من قول الله تعالى : «وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين» (٧) الى القول «يطيقونه» أى يقدرّون عليه مع المشقة اللاحقة لهم . كالمريض والحامل فانهما يقدرّان على الصوم لكن بمشقة تاحقّهم في أنفسهم ، فان صاموا أجزأهم وان افتدوا فلهم ذلك .

وروى أبو داود عن ابن عباس — رضى الله عنهم أجمعين قال : كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصوم أن يفطرا ويضعما مكان كل يوم مسكينا ، والحبلى والمرضع اذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا . وخرج الدارقطني عنه أيضا قال : رخص للشيخ الكبير أن ينظر ويطعم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه . وعن ابن عباس أيضا أنه كانت له أم ولد ترضع ، فاجهدت فأمرها أن تفطر ولا تقضى (٨) .

(٧) الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٨) الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٨٧ وما بعدها .

هذا ولا يخفى أن الله تعالى قد علمنا ان نسعوه صباح مساء أن يرفع عنا الاصر وأن لا يحملنا ما لا طاقة لنا به ، فقد جاء قوله تعالى في خواتيم سورة البقرة التي انزلت حين شق على أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — ما توعدهم الله تعالى به من محاسبتهم على ما أخفوا نفوسهم فشكوا ذلك للنبي — صلى الله عليه وسلم فقال : « فلعنكم تقولون سمعنا وعصينا كما قالت بنو اسرائيل » قالوا : بل سمعنا وأطعنا » فأنزل الله تعالى ثناء عليهم « آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه » الى قوله تعالى :

(٢ — التيسير)

وذلك كله من التيسير الذي هو التخفيف ونفى الحرج وإزالة المشقة وعدم التضيق على النفس فالدين يسر لا عسر ، ومن هنا كان قوله صلى الله عليه وسلم : « الدين يسر فيسروا ولا تعسروا » .
 وإذا كنت قد أثرت في التمهيد اني المراد بالمشقة فاني هنا أشير أيضا ولكمال البيان الى المراد بنفى الحرج .

المقصود بنفى الحرج

جاء في لسان العرب أن الحرج — بكسر الحاء ومكون الراء —
 والحرج — بفتح الحاء والراء — الاثم والحارج الاثم (٩) .
 وقال ابن الأثير : الحرج في الأصل الضيق ، ويقع على الاثم
 والحرام .

« لا يكلف الله نفسا الا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به . » .

والاصر الأمر الغليظ الصعب . وقيل شدة العمل وما غلظ على
 بني اسرائيل . . وما لا طاقة لنا به « أى لا تحملنا من الاعمال ما لا نطيق
 وقال السدي : هو التغليظ والاعلال التي كانت على بني اسرائيل .

المرجع السابق ج ٣ ص ٤٢٥ وما بعدها .

(٩) لسان العرب لابن منظور مادة حرج ج ٢ ص ٢٣٣ وما بعدها .

وقال الأزهري : الحرج أن ينظر الرجل فلا يستطيع ان يتحرك من مكانه فرقا وغيظا . وحرج عليه السحور اذا أصبح قبل أن يتسحر فحرم عليه لضيق وقته . وحرجت الصلاة على المرأة أى حرمت ، ويقال : أخرج امرأته بطلقة أى حرمها ، ويقال : اكسبها بالمحرمات : يريد بثلاث تطبيقات .

وقيل الحرج أضييق الضيق ، وتخرج فلان اذا فعل فعلا يتخرج به ومنه الحديث : « اللهم انى أخرج حق الضعيفين : اليتيم والمرأة » أى أضيقه وأحرمه على من ظلمهما « (١٠)

وقوله تعالى : « يجعل صدره ضيقا حرجا » وقد فسر ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - الحرج بالموضع الكثير الشجر الذى لا يصل اليه الراعية : قال : وكذلك صدر الكافر لا تصل اليه الحكمة •

وقد روى عن السيدة عائشة - رضى الله تعالى عنها - أنها سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن الحرج فقال : « الضيق » (١١) •

وقد جاء الحرج فى القرآن الكريم فى مواضع عدة وأريد به أكثر من معنى من ذلك ما جاء فى قوله تعالى : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج » (١٢) أى من ضيق فى الدين وانما يوسع عليكم ورخص لكم فى التيمم عند المرض والسفر وغيرها ، وقيل : بتبيان الشرائع • وقيل بغفران الذنوب (١٣) •

وجاء الحرج بمعنى الضيق أيضا فى قول الله تعالى : « فلا يكن فى صدرك حرج منه » (١٤) أى ضيق : أى لا يضييق صدرك بالابلاغ

- (١٠) يراجع سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٢١٣ ، وذكر النووى أن اسناده صحيح ورجاله ثقات ، ويراجع النهاية لابن الأثير ج ١ ص ٢٦١ .
 (١١) أخرجه ابن جرير وابن مردويه وغيرهما ، يراجع الدر المنثور ج ٤ ص ٣٧١ ، تفسير الرازى ج ٢٣ ص ٧٣ •
 (١٢) الآية ٦ من سورة المائدة •
 (١٣) الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ١٠٨ •
 (١٤) الآية ٢ من سورة الأعراف •

لأنه روى عنه عليه السلام أنه قال : « انى أخاف أن يثلغوا رأسى فبذعوه خبزة » الحديث (١٥) •

وقد نفى الله تعالى الحرج عن النبي — صلى الله عليه وسلم — وأعلمه أنه لا يمكن في صدرك ضيق الا يؤمنوا بالقرآن ، فانما عليك البلاغ •

وروى أن الحرج هنا هو شك الضيق (١٦) •

وجاء نفى الحرج بمعنى اسقاط التكليف عن العاجز وذلك في قول الله تعالى : « ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج » (١٧) يقول القرطبي : الآية أصل في سقوط

(١٥) يراجع صحيح مسلم ، كتاب الجنة باب الصفات التي يعرف بها أهل الجنة والنار • والثلغ : الشدخ • وقيل : هو ضربك السيف الرطب بالشيء اليابس حتى ينشدخ • وفي النهاية : اذن يثلغوا رأسى كما تشيخ الخبزة •

(١٦) الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ١٦٠ •

(١٧) الآية ٩١ من سورة التوبة •

وذكر القرطبي عند حديثه عن الآية الكريمة أن الأمر لم يقف عند حد اسقاط التكليف وانما تعداه الى اعطاء العاجزين ثوابا مثل ثواب الفادرين على الجهاد واذا جاهدوا وبذلوا النفس والمال ٠٠٠ فقد روى أبو داود عن أنس — رضى الله عنهما — أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : « لقد تركتم بالمدينة أقواما ما سرتهم مسيرا ولا أنعمتم من نفقة ولا قطعتم من واد الا وهم معكم فيه » قالوا : يا رسول الله وكيف يكونون معنا وهم بالمدينة ؟ قال : « حبسهم العذر » •

وهؤلاء الذين عذرهم الله سبحانه وتعالى كانوا أحرص الناس على الجهاد ، فلم يلتمسوا العذر ليتخاذلوا ، وانما مع هذه الأعذار خرجوا

التكليف عن العاجز ، فكل من عجز عن شيء سقط عنه . . ولا فرق بين العجز من جهة القوة أو العجز من جهة المال . . فبينت هذه الآية مع نظائرها أنه لا حرج على المعذورين وهم قوم عرف عذرهم ، كأرباب الزمانة والهزم ، والعمى ، والعرج ، وأقوام لم يجدوا ما ينفقون ، فقال : ليس على هؤلاء حرج . وهذه الآية الكريمة أصل في رفع العقاب عن كل محسن « ما على المحسنين من سبيل والله غفور رحيم » .

وجاء الحرج بمعنى الضيق والشك في قول الله تعالى : « ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت » (١٨) .

يبين من هذا أن الحرج هو المشقة التي توقع المكلف في الضيق ومن رحمة الله تعالى على المسلمين أنه باعد

الى الجهاد في سبيل الله . . . فمع عذر الله تعالى أصحاب الاعتذار ففاضت القلوب ، فخرج ابن أم مكتوم الى أحد وطلب أن يعطى اللواء ، فأحذه مصعب بن عمير .

وعمر بن الجموح من نقباء الأنصار - أعرج - وهو في أول الجيش قال له الرسول - صلى الله عليه وسلم - : « ان الله قد عذرك » فقال : والله لأحضرن بعرجتى هذه في الحقة . . وقال عبد الله بن مسعود : ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف .

المرجع السابق ج ٨ ص ٢٢٦ .

(١٨) الآية ٦٥ من سورة النساء .

قالت طائفة ان الآية نزلت في الزبير مع الانصار ، وكانت الخصومة في سقى بستان ، فقال عليه السلام للزبير : « اسق أرضك ثم ارسل الماء الى أرض جارك » فقال الخصم : أراك تحابى ابن عمك ، فتلون وجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقال للزبير : « اسق ثم احبس الماء حتى يبلغ الجدار » . رواه البخاري .

ويراجع المرجع السابق ج ٥ ص ٢٦٦ وما بعدها .

بينهم وبين كل ما يوقعهم في الاثم والمخالفة ، ومن هنا رفع عنهم الحرج
ووسع عليه كل ما ضاق على من قبلهم حتى ضاقوا به وخرجوا عنه
فوقعوا في التهلكة ..

وإذا كان الاسلام قد وسع الله به على خلقه ويسر لهم أمر دينهم
وأفعال عباداتهم فانه سبحانه وتعالى ، وزيادة في التوسعة على المسلمين
والعناية بأمرهم ، شرع لهم التوبة التي يخلصهم الله بها من الذنوب
التي قد وقعوا فيها على الرغم مما شرع لهم وخفف عنهم ويسر ...
فهو سبحانه ييسر يده بالليل ليتوب مسيء النهار ، وييسر يده بالنهار
ليتوب مسيء الليل .. انه هو الرؤف الرحيم ... « وهو الذي يقبل
التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تفعلون » (١٩) « ألم
يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات وأن الله هو
التواب الرحيم » (٢٠) •

ونلاحظ رفع الحرج والتيسير في كل أمور التشريع الاسلامي ..
وكل ما علمنا اياه سيد المرسلين — صلى الله عليه وسلم — الذي بنى
من رحمته بأمرته ورأفته بهم أن سماه الله الرؤف الرحيم •

لقد وقف — صلى الله عليه وسلم — بين المسلمين يوم قادهم
وأهمهم في الحج الأكبر ، وقال لهم : « خذوا عني مناسككم » (٢١) •
ومع هذا البيان الواضح لم يأت أحد من أصحابه يشكر له أنه
قدم شيئاً من أفعال الحج على غيره ، أو أخره عن غيره ولم يلتزم.

(١٩) الآية ٢٥ من سورة الشورى •

(٢٠) الآية ١٠٤ من سورة التوبة •

(٢١) أخرجه الامام مسلم من حديث جابر بن عبد الله ، يراجع جامع

الأصول ج ٣ ص ٢٨٥ •

«الترتيب الذى علمهم اياه قائدهم ومعلمهم ورسولهم وهاديهم ، الا وقال له — صلى الله عليه وسلم — فى حنو وعطف ورأفة : « افعل ولا حرج » فقد روى جابر بن عبد الله — رضى الله عنهما — أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — « ما سئل عن شيء يومئذ قدم ولا آخر الا قال افعل ولا حرج » (٢٢) •

وما ذلك كله الا لأن ربنا — سبحانه وتعالى — أعلم برسوليه — صلى الله عليه وسلم — وأنزل عليه قوله تعالى : « لا يكلف الله نفسا الا وسعها .. » (٢٣) •

وقوله تعالى : « وجاهدوا فى الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم فى الدين من حرج » (٢٤) •

وعن مقاتل — رضى الله تعالى عنه — عند حديثه عن توسعة الله تعالى لعباده فى الدين : لم يضيق الدين عليكم ولكن جعله واسعا لمن دخل فيه وذلك أنه ليس مما فرض عليهم فيه الا وقد ساق اليهم عند الاضطرار فيه رخصة : فرض عليهم الصلاة فى المقام أربع ركعات ،

(٢٢) المرجع السابق ص ٣٠٦ وما بعدها .. ويا عجب ما عليه الآن.

الناس فى حجهم — بعد هذا البيان الواضح — من اختلاف يكاد يصل الى حد أن البعض منهم يطمئن فى صحة حج الآخرين .. ولقد شاهدتهم وهم وكأنهم فى حلقات اقتتال بمكبرات الصوت عند الجمرات لأن البعض رمى جمراته مبكرا خوفا من الزحام الذى لا يقدر على مواجهته الا القليل ..

لو علم هؤلاء ما كان عليه سيدهم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم .. — من سماحة يوم قال لمن سأل « افعل ولا حرج » لما وقع منهم شيء من الذى يقع كل موسم حج ..

(٢٣) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة •

(٢٤) الآية ٧٨ من سورة الحج •

وجعلها في السفر ركعتين ، وعند الخوف من العدو ركعة ، ثم جعل في وجهته رخصة أن يؤمى أيما ان لم يستطع السجود في أى نحو كان وجهه ، وجعل في الموضوء رخصة اذا لم يجد الماء أن تيمموا الصعيد وجعل الصيام على المقيم واجبا ورخص فيه للمريض والمسافر عادة من أيام آخر فمن لم يطق فاطعام مسكين مكان كل يوم * (٢٥) *

من هذا كله يبين أن رفع الحرج مراد به ازالة المشقة التي تتوقع المكلف في الضيق وتودى به الى الاثم *

(٢٥) ويستمر مقاتل بن حيان - رضى الله تعالى عنه في بيان ما في الدين الحنيف من توسعة ورخص فيقول : وجعل في الحج رخصة ان لم يجد زادا أو حملا أو حبس دونه ، وجعل في الجهاد رخصة ان لم يجد حملا أو نفقة ، وجعل عند الجهد والاضطرار من الجوع رخصة في المبتة والدم ولحم الخنزير قدر ما يرد به نفسه لا يموت جوعا ، في أشباه هذا في القرآن وسعه الله على هذه الأمة رخصة منه ساقها اليهم - يراجع الدر المنثور ج ٤ ص ٣٧٢ *

ويقول القرطبي عند حديثه عن قول الله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » أى من ضيق * والآية مما خص الله بها هذه الأمة * * قال قتادة : أعطيت هذه الأمة ثلاثا لم يعطها الا نبي : كان يقال للناس اذهب فلا حرج عليكم ، وقيل لهذه الأمة : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » * * *

واختلف العلماء في هذا الحرج الذي رفعه الله تعالى : فقال عكرمة : هو ما أحل من النساء متنى وثلاث ورباع ، وما ملكت يمينك * وقيل : المراد قصر الصلاة ، والافطار للمسافر ، وصلاة الايماء لمن لا يقدر على غيره ، وحط الجهاد عن الأعمى والأعرج والمريض والعديم الذي لا يجد ما ينفق في غزوة والغريم ومن له والبدان ، وحط الاصر الذي كان على بني اسرائيل *

يراجع الجامع لأحكام القرآن ج ١٢ ص ١٠٠ *

سواء أكانت الإزالة هذه بدفع الأثم المترتب على إثبات الفعل أو باباحة الفعل الذي لم يكن مباحا قبل ورود الضرورة أم الحاجة التي أباحتها ...

ولزيادة الإيضاح والبيان أورد — باختصار — إشارة إلى ما يجمعه الشارع من الأمور التي لا تنتظم حياة البشر إلا بقيامها والحفاظ عليها ، ووسائل الشارع لحماية هذه الأمور .. وأثر الضرورة والحاجة في اختراق هذه الحماية وعلاقة هذه الضرورة والحاجة بالرخصة أو التيسير ورفع الحرج ..

أولا : الأمور التي يحميها الشارع :

لا يخفى على ذي عقل أن الشارع الحكيم ما قصد من تشريعاته إلا حماية الخلق وتحقيق مصالحهم ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الحفاظ على الضروريات والحاجيات والتحسينات ، ومن هنا نص الشارع الحكيم على حماية هذه الأمور نصا واضحا إلى حد أن علماء الأصول ذهبوا إلى القول بأن تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق ، وحد هذه المقاصد بأنها لا تعدو ثلاثة أقسام أولها الضروريات وثانيها الحاجيات وثالثها التحسينيات .

وذكر الأصوليون أن كل أحكام الشريعة ما جاءت إلا لحماية هذه الثلاثة والحفاظ عليها ... (٢٦) .

(٢٦) الموافقات ج ٢ ص ٨ .

وذكر الأصوليون أن الدليل على حصر مصالح الحق في هذه المقاصد الثلاثة هو المشاهدة والاستقراء للواقع ..

كما أن الدليل على أن كل حكم تشريعي إنما قصد به حماية هذه الأمور وحفظها فهو تتبع أحكام الشريعة سواء أكانت أحكاما كلية أو جزئية ، واستقراء هذه الأحكام وما يدرك من عللها ..

يراجع أصول الفقه، للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٩٩ .

فأما الأمور الضرورية فهي التي لا بد من وجودها اقيام حياة مستقرة للأدميين تغاير ما عليه عوالم الحيوانات (٢٧) ، فمتى وجدت الأمور الضرورية وحفظ عليها ، واعتنى بها كما أراد خالق الكون ، استقرت حياة الناس واستقامت أمورهم وأمن الناس على دينهم وأنفسهم وأعراضهم وأموالهم وعقولهم وهل لمجتمع استقرار من غير استقرار هذه الضروريات (٢٨) •

وتتمثل هذه الضروريات في حفظ الدين والنفوس ، والنسل ، والمال والعقل (٢٩) •

(٢٧) يختلف عالم الحيوانات عن عالم الناس بأن عالم الحيوانات عالم همه وجل قصده أن يأكل ويشرب ويتناسل •• من غير حدود وإن كانت بعضها ضوابط •• على عكس ما هو كائن في كثير من عوالم البشر في أقطار العالم المترامية ، أولئك الذين يعبون من الشهوات في نهم من غير ضوابط أو رعاية لتعاليم دين أو إنسانية إنسان ، أو صيانة عرض أو حماية عقل •• ونهاية مثل هذه المجتمعات والتي يغري بريقها البعض - نهايتها إلى نوار واضمحلال وهلاك •• وإن بدا لبعض الناظرين استقرار أمورها وذيوع نهضتها وشهرتها •

(٢٨) يقول محمد الطاهر بن عاشور في كتابه مقاصد الشريعة ص ٨٠ ليس المراد باختلال نظام الأمة دلاكها واضمحلالها ، لأن هذا قد سامت منه أعرف الأمم في الوثنية والهمجية • وهذا القول لابن عاشور لا ينهض عليه دليل ، وإنما الدليل قائم على اثبات مخالفة •• فالأمة ذات البريق الأخاذ من خارجها يغط داخلها في فوضى خلقية وأمنية وإنسانية ، ويكفى للمشاهد أن يطلع على حقيقة ما يدور في هذه المجتمعات حتى يلمس واقعها المظلم المنهار ، وليها الحالك البهيم •

(٢٩) ومن عجب أن هذه الضروريات مراعاة في كل شريعة منزلة ••

أما الأمور الحاجية فهي الأمور التي يستقر إليها بالتوسعة على الناس ويدفع الضيق عنهم ويدفع الحرج والمنشقة التي قد تلحقهم نتيجة التكاليف وأعباء الحياة وظروفها •

وفقد هذه الأمور الحاجية وإن أوقع الناس في ضيق ومشقة إلا أنه لا يصل بهم إلى حال الفوضى والفساد التي تنتج عن فقد الضروريات ومن هذه الأمور الحاجية ما يجري في العبادات كالرخص التي شرعها الله للتخفيف عن المكلف عند المنشقة نتيجة سفر أو مرض أو غير ذلك مما يباح معه الفطر في رمضان ، وجمع الصلاة وقصر الريعية ••

ومنها ما يجري في المعاملات كعقود الفراض والمساقاة وغير ذلك من المعاملات التي لا تصل إلى حد توقف حفظ النفس عليها • إذ لو وصلت إلى هذا الحد لعدت من الضروريات •

ومن الحاجيات ما يجري في الجنايات كالحكم بالقرائن ومنها اللوث وتحميل الدية للعاقلة وأعمال القسامة ، وتضمن الصناع مع أن يدهم يد أمانة •••

وأما الأمور التحسينية فهي أمور يقتضيها الأدب الشرعي الرفيع والدور الإسلامي العالي والمنهج الشرعي في السلوكيات في الأمور التي ليست من الضروريات أو الحاجيات فالتحسينيات هي تلك العادات الحسنة التي يراها الشرع كذلك والبعد عن كل ما يبدنس ويثسين ويلحق الشبهة وبسئ السمعة وهي في أجمال جماع مكارم الأخلاق وفضائل الشمائل والسلوك وهذه الأمور التحسينية تجري في العبادات والمعاملات وغيرها وما أجمل قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهو يعلم أصحابه

الرحمة والمروءة والانسانية : « اذا قتلتم فأحسنوا القتله ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة » بل انه — صلى الله عليه وسلم — يعزم المسلمين جميعا أنه اذا أرادوا الذبح أن يحدوا الشفرة ، ويخفوا ذلك عن الحيوان الذى سيذبح ... ولا يشر أحد الى أخيه بحديده فلعل الشيطان يكون أسبق منه .. الى غير ذلك من مكارم الأخلاق التى وصفها رب العزة — سبحانه وتعالى — حين أخبرنا عن أخلاق حبيبه ومصطفاه : « وانك لعلى خلق عظيم » (٣٠) .

ومن هذه الأمور التحسينية فى العبادات ، الطهارة وازالة الخبث والنجس .. وما أعظم ما شرعه الاسلام فى ذلك يوم كان الناس ولا يزال كثير من غير المسلمين يتعبدون بالأوساخ والنجاسات ويتهاخرون بطول المدة التى لم يمسوا فيه الماء ...

وما أحمل خلق الاسلام فى المطالبة بستر العورة والاحتشام وعدم تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال ..

وما أجمل قول ربنا سبحانه وتعالى : « يا بنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد واكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين ، قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هى للذين آمنوا فى الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة » (٣١) .

ومن الأمور التحسينية أطعام الطعام ، وإفشاء السلام ، والصلاة بالليل والناس نيام ، وغيض البصر والسمع عما يغضب النفس السوية وحفظ الإنسان واليد من الغمز واللمز والهمز والدخول فى عباد الرحمن الذين وصفهم ربنا — سبحانه وتعالى — فى محكم كتابه بقول : « وعباد

(٣٠) الآية ٤ من سورة القلم .

(٣١) الآيتان ٣١ ، ٣٢ من سورة الأعراف .

الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ، والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما » (٣٢) •

وما أجمل نهى الاسلام عن قتل النساء والصبيان عند الجهاد ••
بك وحماية الرهبان وبيعهم •• (٣٣) •

ولم يقف الأمر عند بيان هذه الأمور الضرورية والحاجية والتحسينية والنص عليها وحمايتها وفقط ، وإنما نص الشارع الحكيم على حماية ما ينضم الى هذه المقاصد كالالتزمة لها والتكملة الموفية لتمامها ومع أن هذه التتمة بهذه المنزلة الا أن هذه المقاصد لا يصيب حكمها خلال لو فقدت هذه التتمة (٣٤) ••• اذ هي زيادة في التأكيد والالتزام

(٣٢) الآيتان ٦٣ ، ٦٤ من سورة الفرقان •

(٣٣) يراجع الموافقات ج ٢ ص ١٠ وما بعدها ، أصول الفقه للمشيخ

عبد الوهاب خلاف ص ١٩٩ وما بعدها •

(٣٤) ذكر الامام الشاطبي أن كل تكملة لها - من حيث هي بكملة -

شرط وهو أن لا يعود اعتبارها على الأصل بالابطال ، وذلك أن كل تكملة

يفضى اعتبارها الى رفض أصلها ••

ثم يقول : ان في ابطال الأصل ابطال التكملة ، لأن التكملة مع

ما كملته كالصفة مع الموصوف ••

ثم قال : ان حفظ المهجة مهم كلي ، وحفظ المروءات مستحسن فحرمت

النجاسات حفظا للمروءات واجراء لأهلها على محاسن العادات ، فان دعت

الضرورة الى احياء المهجة بتناول النجس كان تناوله أولى •

ويقول أيضا : الجهاد مع ولاية الجور قال العلماء بجوازه قال مالك :

لو ترك ذلك لكان ضررا على المسلمين ، فالجهاد ضروري والوالى فيه ضروري

والعدالة فيه مكملة للضرورة ، والمكمل اذا عاد للأصل بالابطال لم يعتبر

ولذلك جاء الأمر بالجهاد مع ولاية الجور عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

فهى ليست ذات المقاصد وانما هى أمر خارج عن ذات المقاصد ومتممة لها .

فمما يكمل الحفاظ على النفس التماثل فى القصاص ، فان التماثل فى انقصاص وان لم تدعو اليه الضرورة ، ولم يجعل من المقاصد الضرورية الا أنه تدعو اليه الغاية من اكتمال الأمر الضرورى .

ومن هذه الأمور التكميلية للمقاصد الضرورية تحريم تناول القليل من المسكر ، لأن شرب هذا القليل وان لم يكن به ذهاب العقل ، إلا أنه يؤدى الى شرب الكثير الذى يذهب العقل ويعطله وجعل من ذلك أيضا النظر الى المرأة الأجنبية ، فان النظر وان لم يكن قد نص على تحريمه الا أن بينه وبين فعل المحرم علاقة ، فهو سهم من سهام إبليس . . . وهكذا كل ما ليس من المقاصد الضرورية ولكنه يعد مكملا لها ، مع ملاحظة بقاء هذا المكمل فى المرتبة التكميلية ، والتي لا يجوز أن نرفعه فوقها ، بحيث لو انخرم هذا الأمر التكميلي لا يعد ذلك انخرا م لحكمة الأمر الضرورى . . (٣٥) .

قال : « الجهاد واجب عليكم مع كل أمير ، برا كان أو فاجرا ، والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم ، برا كان أو فاجرا وان عمل الكبائر ، تراجع الموافقات ج ٢ ص ١٣ - ١٥ .

(٣٥) وقد زاد الشاطبى الأمر بيانا بقوله عند الحديث عن المقاصد ومراتبها فقال : كل مرتبة من هذه المراتب ينضم اليها ما هو كائنتممة والتكملة مما لو فرضنا فقدته لم يخل بحكماتها الأصلية .

فأما الأولى - أى مرتبة الضروريات - فنحو التماثل فى القصاص ، فانه لا تدعو اليه ضرورة ، ولا تظهر فيه شدة حاجة ، ولكنه تكميلي ، وكذلك نفقة المثل ، وأجرة المثل ، وقراض المثل ، والمنع من النظر الى

ومن المتهمات للحاجيات في النكاح مثلا الكفاءة بين الزوجين ،
وكذا اعطاء الزوجة مهر مثلها ان لم يزد عليه وخصوصا اذا كانت الزوجة
صغيرة .•• (٣٦) ، فهذه الكفاءة وما بعدها وان تم المقصود من النكاح
بدونها الا أن وجودها يتمم الالفه وحسن العشرة ، والتوافق النفسى
بين الزوجين ويحقق الغاية من النكاح ويؤدى الى دوامه واكتماله ومن
ذلك أيضا توثيق عقد الزوجية والنص فيه على مؤخر الصداق وهذا
مما يكتمل به الاطمئنان بين طرفى العقد ، لأن فيه ضمان الحقوق ولا
عجب فقد يتنكر أحد الطرفين لصاحبه ، بل هذا مما يشهد به الواقع
وتقر به ملذات المحاكم والقضايا المنظورة أمامها .••

ومن المتهمات للأمور التحسينية في الصدقات التطوعية مثلا أن
تكون من مال حلال ، ومن الأشياء التى يحبها المتصدق وصدق الله العظيم
أذا يرشدنا الى ذلك فى قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من
طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه

الأجنبية ، وشرب قليل المسكر ، ومنع الربا ، والورع اللاحق قمى التشابهات
واظهار شعائر الدين ، كصلاة الجماعة فى الفرائض والسنن ، وصلاة
الجمعة ، والقيام بالرهن .••

الموافقات ج ٢ ص ١٢ •

(٣٦) وقد ذكر الامام الشافعى بالاضافة الى هذا قوله : فان ذلك
كله لا تدعو اليه حاجة مثل الحاجة الى اصل النكاح فى الصغيرة • وان
قلنا ان البيع من باب الحاجيات فالاشهاد والرهن .•• من باب التكملة ،
ومن ذلك الجمع بين الصلاتين فى السفر الذى تقصر فيه الصلاة ، وجمع
المريض الذى يخاف أن يغلب على عقله ، فهذا وأمثاله كالمكمل لهذه المرتبة
اذ لو لم يشرع لم يخل بأصل التوسعة والتخفيف •
المرجع السابق ص ٦٣ •

تتفقون ولستم بآخذه الا أن تغمضوا فيه واعلموا أن الله غني حميد » (٣٧) •

ومن هذه الأمور أيضا الاختيار في ما يذبح تطوعا سواء أكان أضحية أو عقيقة وغيرهما ، ومن ذلك المندوبات في الطهارة اذ بهذه المندوبات يكتمل المقصود من الطهارة • ولقد جاءنا ما كان من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من اسباغه الوضوء ، وتكرار الفعل من المضمضة وغيرها ثلاث مرات ، مما به يتم المقصود وتكتمل النظافة والطهارة •••

ثانيا : حفاظ الشارع لهذه المقاصد وحمائتها :

لما كانت هذه المقاصد هي قوام أمر الدين والدنيا فإن الشارع الحكيم وضع لها من الأحكام ما يحميها ويحافظ عليها ويقيم بناءها ويوطد أركانها فلقد وضع الله تعالى لحماية الدين وقيامه والذود عنه أحكاما شرعا ، وأوجب الالتزام بها ، فاذا كان الاسلام قد بنى على خمس فإن هذه الخمس هي الأركان الذي يعتمد عليها البناء الايماني

(٣٧) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة •

يقول القرطبي : الخطاب هنا لجميع أمة محمد — صلى الله عليه وسلم — واختلف العلماء في المراد من الانفاق هنا ، فقال علي ابن أبي طالب وغيره هي الزكاة المفروضة والظاهر من كلام غيره أن الآية فلي التطوع تدنو الى ألا يتطوعوا الا بمختار جيد •• ولرديء منهى عنه في النفل كما هو منهى عنه في الفرض ، والله أحق من اختيار له • وروى البراء ان رجلا علق قنوحشفا ، فرآه رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : « بشما علق » فنزلت الآية • خرجه الترمذي والأمر على هذا القول على الندب •• الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٣٢٠ وما بعدها •

والقواعد التي يقوم عليها الدين الاسلامي ، وأولها المفراد الله سبحانه وتعالى بالالوهية واختصاصه سبحانه وتعالى وحده بالربوبية واعلان ذلك كل يوم وليلة مرات ومرات ينطق اللسان مصدقا ما وقر في قلب المؤمن ، فبعلن المؤمن شهادته بأنه لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله .. هذه عماد التوحيد الذي هو أساس الدين وجوهره ..

ثم اقامة الصلاة وهي ما هي ، انها الصلة بين العبد وربيه .. دليل الانقياد والطاعة •

وايتاء الزكاة تطهيرا للمال ، وانصياعا لأمر الخالق الرازق ، الذي جعل في ما أعطاه للأغنياء حق معلوم للفقراء والمحتاجين والسائل والمحروم ..

ثم صوم رمضان الذي فيه المراقبة لله وحده ..

وحج البيت الحرام لمن استطاع اليه سبيلا .. هذا الحج الذي فيه جماع الأركان ، فهو عبادة بدنية ونفسية ومالية وقلبية وادا فان الله تعالى قد حصل للحج المبرور جزاء يكافئه فانه سبحانه جعل الجزاء عليه هو الجنة ، ورجوع الحاج طاهرا وتخلصه من ذنوبه كيوم ولدته أمه ..

وبالاضافة الى كون هذه الأركان أمرا مطالبا به فان الشارع الحكيم أوجب على المسلم الدعوة اليها ، وشرع الجهاد لحماية الدين والذود عنه ، ووضع العقوبات لكل من تسول له نفسه العبث بالدين أو النيل منه ، وجعل عقوبة الردة من العقوبات الحدية

أما حفظ الاسلام للنفس فمجال الحديث عنه واسع ، ويكفي في هذا أن الاسلام قد بين أن النفس لا يملكها الا خالقها ، وان من قتل

(٣ - التعبير)

نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن
أحيّاها فكأنما أحيا الناس جميعا (٢٨) *

أما العقل وهو مناط التكليف وقد ميز الله به الانسان وأكرمه بأن
يجعله يعقل ويميز الخبيث من الطيب ، فان الاسلام قد أحاطه بكل ما
يحافظ عليه ويحميه ، ومن هنا حرم الاسلام المسكرات والمخدرات وكل
ما ذهب العقل حتى ولو كان في أصله طاهرا حلالا ، كثر ذلك أو قل ،
فما أسكر كثيره فقليله حرام * وجعل الاسلام عقوبة من يشرب خمرا
أو غيره أو يتعاطى أى نوع مما يذهب العقل ، جعل الاسلام عقوبته
عقوبة حدية مهينة يتناسب ما اقترفه من جريمة وقع الاعتداء فيها على
العقل والذي ميزه الله به ...

وبين القرآن الكريم أن من لا يعقل أضل من الحيوان فقال تعالى:
« ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس لهم قلوب لا يفقهون بها

(٣٨) يقول الله تعالى : « من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل أنه
من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن
أحيّاها فكأنما أحيا الناس جميعا ... » الآية ٣٢ من سورة المائدة .
حرم الله القتل في جميع الشرائع الا بثلاث خصال : كفر بعد ايمان
أو زنى بعد احسان ، أو قتل نفسا ظلما وتعديا ..

وعن ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - أن من قتل نفسا واحدة
وانتهك حرمتها فهو مثل من قتل الناس جميعا ، ومن ترك قتل نفس واحدة
وصان حرمتها واستحيّاها خوفا من الله فهو كمن أحيا الناس جميعا *
قال مجاهد : المعنى أن الذى يقتل النفس المؤمنة متعمدا جعل الله
جزاءه جهنم وغضب عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما .

وقال ابن زيد : المعنى أن من قتل نفسا فيلزمه من القود والقصاص
ما يلزم من قتل الناس جميعا *

يراجع الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ١٤٦ وما بعدها *

ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام
يلهمهم أضل أولئك هم الغافلون » (٣٩) •

ويقول تعالى : « ان شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا
يعقلون » (٤٠) •

أما الأبراض فقد صانها الاسلام وحرم الاقتراب منها إلا بما
شرعه طريقا صحيحا اليها • والأعراش ليست ملك الانسان ، فلا
يجوز لانسان أن يتصرف في عرضه حسب هواه مخالفا ما شرعه
الاسلام ، انه ان فعل ذلك عرض نفسه الى العقاب ، والذي يصل
أحيانا الى ازهاق روحه رجما بالحجارة من غير أن تأخذنا به رأفة أو
رحمة • • • ذلك أنه فرط في أغلى ما يملك مخالفا بذلك الطريق الاسلامي
السوي • •

وامعانا من الشوارع الحكيم في الحفاظ على الأعراض أحاطها
بسياج من العناية والرعاية والأمان فأمر المسلمين أن يغيضوا من أبصارهم
وأن يحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم •

(٣٩) الآية ١٧٩ من سورة الاعراف •

وليس المقصود نفى الادراكات عن حواس هؤلاء جملة ولكنهم يدركون
ولكنهم لا ينتفعون بما يدركون • فهم أضل من الانعام لأنهم لا يهتدون
الى ثواب ، همهم الاكل والشرب ، والانعام تبصر منافعها ومضارها وتنزع
مالها ، وهم بخلاف ذلك •

قال عطاء : الانعام تعرف الله ، والكافر لا يعرفه ، والانعام مطبوعة لله
تعالى ، والكافر غير مطيع •

يراجع الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٣٢٤ وما بعدها •

(٤٠) الآية ٢٢ من سورة الأنفال •

يقصد بهؤلاء المنافقين ، أو اليهود أو المشركين ، ثم أخبر الله تعالى
أن هؤلاء شر مذهب على الأرض •

وأمر المسلمات أن يضربن بخمرهن على جيوبهن ، ولا يبدین
زينتهن الا لبعولتهن ••

أما المال فان الله تعالى أمرنا بكسبه من حلال وانفاقه في حلال
وصانته وحماه الى حد أن نقاب من يعتدى عليه بالسرقه بعقوبة رادعه
تقطع يده ، وهى عضو هام لا تنظم حياة الانسان اذا فقد ••• وجعل
الاسلام في كسب المال من حلال وانفاقه في حلال ثوابا عظيما ، وأجرا
لا يعادله أجر •• ثم حرم على المسلمين الاسراف والغش فمن غش
فليس بمسلم •• وجعل المبذرين اخوان الشياطين « ان المبذرين كانوا
اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا » (٤١) •

وحرم أكل أموال الناس بالباطل « ولا تأكلوا أموالكم بينكم
بالباطل » (٤٢) وعاب على أهل الكتاب أخذهم الربا وأكلهم أموال
الناس بالباطل •

(٤١) الآية ٢٧ من سورة الاسراء •

اخوان الشياطين أى فى حكمهم اذ المبذر ساع فى افساد كالشياطين
أو أنهم يقرنون بهم غدا فى النار • ومن أنفق درهما فى حرام فهو مبذر.
المرجع السابق ج ١٠ ص ٢٤٨ •

(٤٢) الآية ١٨٨ من سورة البقرة •

الخطاب هنا لجميع المسلمين ، والمعنى : لا يأكل بعضكم مال بعض
بغير حق ، ويدخل فى هذا : القمار والخداع •• والقصوب ، وجحد
الحقوق ، وما لا تطيب به النفس ، أو حرمة الشريعة وان طابت به نفس
مالكه ، كمهر البغى وحلوان الكاهن ، واثمان الخمر ، والخنازير ••••
ولا يخفى أن قضاء القاضى لا يغير حكم الباطل فى الأموال ومن هنا كان
قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - « انكم تختصمون الى ولع بعضكم

وهكذا وضع المشرع الحماية لهذه المقاصد وحافظ عليها من أن يمسها ما ينقصها أو ينقص منها أو ينال من حرمتها التي نص عليها الدين وبينها التنزيل .. وان كان للضرورة معها مقال .. أشار إليه قول الله تعالى « إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عماذ فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم » (٤٣)

أن يكون الحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو مما أسمع فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من نار - في رواية - فليحملها أو يذرها » وصدق رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

المرجع السابق ج ٢ ص ٣٣٨ وما بعدها .

(٤٣) الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

الاضطرار قبله يكون بسبب الجوع أو المخمصة أو باكره من عدو أما الاكره فأنه ينتج عنه إباحة ما أكره عليه من معصية الله تعالى وأما المخمصة فاما أن تكون دائمة أو عارضة فان كانت عارضة جاز أكل مايسد الرمق . أما ان كانت دائمة جاز له الشبع مما حرم عليه من الميتة أو غيرها .

وذكر العلماء تفصيلاً في الاكره على الخمر ، فقالوا ان الاكره ينتج عنه جواز شربها . أما الجوع والعطش فلا ، بهذا قال الأئمة مالك والشافعي وغيرهما . وقال آخرون : ان ردت الخمر الجوع والعطش عن المضطر جاز شربها . واستدل لذلك بأن الله قد حرم الخنزير « فانه رجس » ثم أباحه للضرورة ، وقال الله تعالى في الخمر : « انها رجس » فتدخل في إباحة الخنزير للضرورة بالمعنى الجلي الذي هو أقوى من القياس وروى أن المضطر يشرب الدم ولا يشرب الخمر ، ويأكل الميتة ولا يقرب ضوال الابل ... نص الامام الشافعي على ذلك ، لأن الخمر يلزم فيها الحسد فهي اغلظ من البول وأشد ضرراً ..

يراجع الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٢٥ وما بعدها .

وهما ذلك أيضا الا حفاظا على أمر ضروري وحماية له .. وسيأتى حديث.
عن هذا بشئ من الايضاح اذ فيه تيسير من ربنا ورحمة ...

واذا كان ما ذكرته قد جاء فيه الحديث بوجه خاص عن حفظ
المقاصد الضرورية والحفاظ عليها ، فانه من وجه آخر فيه الحفظ للمقاصد
الحاجية والتحسينية .. اذ أن الضروريات هي أصل المقاصد كلها ،
وحمايتها وحفظها حماية لباقي المقاصد كلها ، والاخلال بالضروريات
اخلال بباقي المقاصد .. (٤٤) •

ولكن الاخلال بالمقاصد الحاجية أو التحسينية لا يعد
اخلاا بالمقاصد الضرورية لزم الاشارة الى ما شرعه الله تعالى للحفاظ
على الحاجيات والتحسينيات ..

ما شرع الحفاظ على الحاجيات :

لما كانت الحاجيات من الأمور التي يفتقر اليها للتوسعة على الخلق
ورفع المشقة والحرص وازالة الضيق عنهم فان المشرع الحكيم وضع
لها من التشريعات ما يحافظ عليها ويضمن عدم المساس بها أو اضعافها

(٤٤) يقول الشاطبي : المقاصد الضرورية في الشريعة أصل للحاجية
والتحسينية فلو فرض اختلال الضروري باطلاق ، لاختلا باختلاله باطلاق
ولا يلزم من اختلالهما اختلال الضروري باطلاق نعم قد يلزم من اختلال
اختلال التحسيني باطلاق اختلال الحاجي بوجه ما ، وقد يلزم من اختلال
الحاجي باطلاق اختلال الضروري بوجه ما ، فلذلك اذا حوفظ على الحاجي
فبينغى المحافظة على التحسيني ، اذا ثبت أن التحسيني يخدم الحاجي ،
وأن الحاجي يخدم الضروري فان الضروري هو المطلوب أي الأشد طلبا ،
اذ هو الأصلي والمحافظة عليه أشد لزوما •

تراجع للموافقات ج ٢ ص ١٦ المسألة الرابعة -

فشرع البيع وأحلّه وحرم الربا ونهى عنه • وأبان لنا ما يلزم لقيام عقد البيع صحيحاً ، وطلب منا الأشهاد عند البيع وكتابة الدين ••• وأبان لنا عقد المساقاة والسلم ، الذى هو بيع شئء مؤصوف فى الذمة وغير موجود عند العقد •• وحبب إلينا اقراض المحتاج ، وجعله اقراض لله تعالى : « من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون » (٤٥) ، « ان تقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعفه لكم ويغفر لكم والله شكور حلِيم » (٤٦) وأبان لنا الاسلام قيام الشركة فى الأموال وغيرها بما وضعه من مواصفات تضمن صالح الشريكين ، وأعلمنا سيدنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أن رب العزة سبحانه وتعالى بين لنا أنه ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما الآخر ، فاذا خان أحدهما صاحبه خرج الرحمن من بين الشريكين ودخل الشيطان •

وبين لنا الشرع الشريف جواز عقود لا تجرى على الأصل فى العقد وما يتطلبه ، منها عقد السلم الذى ذكرنا وغيره كعقد الاستئجار والمزارعة ، ورخص فى الفطر للمسافر والمريض ، وأباح لمن لم يستطع استعمال الماء أن يتيمم ••• وغير ذلك الكثير الكثير من الرخص التى أشرت إليها فى عجالة ، وأبان الشارع قصده من ذلك كله أنه التخفيف والقيسير « يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفاً » (٤٧) ، « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (٤٨) •

(٤٥) الآية ٢٤٥ من سورة البقرة •

(٤٦) الآية ١٧ من سورة التغابن •

(٤٧) الآية ٢٨ من سورة النساء • وضعف الانسان ناتج عن أن « زاد

يستميله وشهوته وغضبه يستحقانه ، وهذا أشد الضعف فاحتاج الى التخفيف •

(٤٨) الآية ١٨٥ من سورة البقرة •

هذا وغيره قليل من كثير مما شرعه الله تعالى لنا للحفاظ على المقاصد الحاجية التي لا تنقظم الحياة اذا اختلت * ولذا فانه سبحانه وتعالى ومن رحمته بنا شرع لنا ما يحفظها علينا وما ييسرها لنا ويخفف عنا فما جعل علينا في الدين من حرج **

ما شرع للحفاظ على الأدور التحسينية :

التحسينات هي من الأمور اللازمة لقيام الأمور الحاجية بصورة مكتملة ومن هنا لزم الحفاظ عليها وصيانتها ومن هنا ومن رحمة المشرع بنا بعث لنا رسولا كريما ليقيم مكارم الأخلاق ويبعدنا عن كل ما به مساس بأخلاقنا أو أعراضنا أو سلوكياتنا ** ويجعل منّا أمة نقية طاهرة الدين، واللسان واليد والجان ***

فأمرنا بالبر ونهانا عن الغدر (٤٩) وحبب اليينا الخير ، وكره اليينا الشر (٥٠) وأمرنا بالزينة عند كل مسجد والنظافة من الخبث والدنس

(٤٩) فقال تعالى : « .. ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله ان الله شديد العقاب » .
الآية ٢ من سورة المائدة .

ويقول تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا تناجيتهم فلا تتناجوا بالإنم والعدوان ومعصية الرسول وتناجوا بالبر والتقوى واتقوا الله الذي اليه تحشرون » الآية ٩ من سورة المجادلة .

(٥٠) ويقول الله تعالى : « واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم ولكن الله حبب اليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون » .
الآية ٧ من سورة الحجرات .

وحيب (٥١) الينا الانفاق في حلال وكره الينا الاسراف والتقتير (٥٢) ،
ونهاينا عن الغش وأمرنا بالكسب الحلال • بين لنا أن حفظ الدين يكون
بالجهد والاستعداد التام له (٥٣) ونهاينا عن قتل النساء والصبيان
والشيوخ والرهبان عند التقاء الصفوف حتى أنه نهاينا عن المثلة
بالعدو ، وحذرننا من الخسر والخيانة (٥٤) •

وهكذا أبان لنا الاسلام ما فيه حياتنا وحثنا ربنا على اتباع
سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - الذي يدعونا لما يحيينا ، فقال
تعالى : « يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما
يحييكم واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه اليه تحشرون » (٥٥)
وأعلمنا أنه - صلى الله عليه وسلم - رحيم بنا حريص علينا ، يحب
لنا الخير ويأمرنا به ويدعونا اليه في رأفة ورحمة اذ يقول سبحانه

(٥١) يقول الله تعالى : « يا بني آدم خلوا زينتكم عند كل مسجد
وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين ، قل من حرم زينة اداء
التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق . . . » الآيتان ٣١ ، ٣٢ من سورة
الأعراف •

(٥٢) فيقول الله تعالى : « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها
كل البسط فتتعد ملوما محسورا » الآية ٢٩ من سورة الاسراء •
(٥٣) يقول الله تعالى : « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط
الخيال ترميهم به عدو الله وعدوكم . . . » الآية ٦٠ من سورة الأنفال •
(٥٤) يقول الله تعالى : « واما تخافن من قوم خيانة فأنمذ اليهم على
سواء ان الله لا يحب الخائنين » الآية ٥٨ من سورة الأنفال •
ويقول الله تعالى : « إن الله يداقع عن الذين آمنوا ان الله لا يحب كرا
خوان كفور » الآية ٣٨ من سورة الحج •
(٥٥) الآية ٢٤ من سورة الأنفال •

وتعالى « لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم » (٥٦) •

هذا جانب مما يبين مدى حماية الشرع للمقاصد التي شرعها حتى تستقيم حياة الناس ، وأقام على ذلك الأدلة والبراهين ، ووضح وبين وخفف عن دعتة حاجته أو ألزمته ضرورته ***

ثالثا : أثر الضرورة والحاجة في اختراق هذه الحماية :

إذا كانت الشريعة قد حمت هذه المقاصد التي أشرت إليها وأكدت على حمايتها والحفاظ عليها فإنها أيضا ومن باب الحفاظ على هذه الأمور وخصوصا الضرورية منها أوجدت مدخلا للضرورة في اختراق حاجز الحرمات التي نص عليها المشرع الحكيم وعليه فإن من وجد نفسه عرضة للهلاك ان لم يتناول شيئا يقيم به أوده ، ويبقى نفسه وبقية التهلكة لزمه تناول هذا الشيء الذي لا يجد غيره ، مع أن هذا الشيء قد حرمه الشارع ومنع من تناوله (٥٧) ••

وإذا كان الاسلام قد صان النفس البشرية وحماها وحرّم الاعتداء عليها ، فإنه قد رخص في الجهاد ، بئ وجعله فرضا في بعض الحالات — فرضية معينة — مع أن فيه تعريض النفس البشرية إلى خطر جسيم قد يؤدي بها •• بئ ان الاسلام قد أبان أن من أقبل على

(٥٦) الآية ١٢٨ من سورة التوبة •

(٥٧) وهذا ما يشير إليه قول الله تعالى : « انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم » الآية ١٧٣ من سورة البقرة •

الجهاد حتى استشهد له عند ربه مقاماً محمداً - وحوضاً موروداً ،
وليس له جزاء الا الجنة (٥٨) •

ومع ما حافظ به الشرع على الانسان البشرية وتحريمه الاعتداء
عليها فان هناك حالات تسقط فيها أيضاً هذه الحماية لنفس البشرية ••
من ذلك ما اذا اضطر الانسان للدفاع عن نفسه أمام خطر أهدق به
من جراء قيام غيره بالاستيلاء عليه فقد ذهب فقهاء الشريعة الى القول
بأن دفع الصائل أمر يقع في حيز ازالة الضرر المصدق (٥٩) ، وما هو
معروف عندهم أن الضرر يزال •

وهذا الضرر قد نتج عن قيام اعتداء ظالم بتعريض حياة انسان
الخطر ، والذي يودي بها الى الهلاك لا محالة ••

(٥٨) أفاد هذا ما جاء من قول الله تعالى : « ان الله اشترى من
المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون
ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والانجيل والقرآن ومن أوفى بعهده
من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم •
الآية ١١١ من سورة التوبة •

وروى الحسن قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « ان
فوق كل بر بر حتى يبدل العبد دمه فاذا فعل ذلك فلا بر فوق ذلك »
وأتشد الأصمعي :

أثامن بالنفس النفيسة ربها وليس لها في الخلق كلهم ثمن
بها تشتري الجنات ان أنا بعتها بشيء سواها ان ذلكم غبن
يراجع الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ٢٦٨ •

(٥٩) يطلق دفع الصائل على « رد الاعتداء غير المشروع حماية للنفس

أو العرض أو المال » وقد أطلق على هذا الرد عبارة الدفاع الشرعي •

تراجع نظرية الدفاع الشرعي أد • يوسف قاسم ص ٣٦ •

نظرية الضرورة أد • يوسف قاسم ص ٩١ •

فان من قام هذا الخطر حياله يعد في حالة دفاع شرعى عن النفس .ومن حقه أن يدفع هذا الاعتداء بما يردده ويقمعه ويمنعه وليس من حق المعتدى عليه أن يترك نفسه عرضة للقضاء عليها تحت أى دعوى حتى ولو كانت حماية نفس الصائل ..

هذا ولا يخفى أن هناك فرقا واضحا ظاهرا بين حالة دفع الصائل وبين حالة قيام الضرورة بالنسبة للقول : بإمكان انقاذ النفس من الهلاك ... ان دفع الصائل يعد دفاعا شرعيا اذ فيه وقوع الخطر الذى مصدره اعتداء انسان على آخر بما يعرض نفس المعتدى — بفتح ابدال — عليه للخطر ...

أما في حالة الضرورة فان مصدر الخطر راجع الى أسباب أخرى لم يقم بها انسان ، قياما مباشرا ، وعليه فان هذه الحالة لا تعادل دفع الصائل (٦٠) .

فالضرورة لا يترتب عليها أثر في القول بقتل النفس ، اذ أن الله تعالى قد حمى النفس البشرية وحرم قتلها الا بالحق ، فقال تعالى : « ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق » (٦١) .

وهذا الحق الذى يجوز قتل النفس به قد حدده الشرع وبينه ، فقد روى عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : « لا يحل دم مسلم الا باحدى ثلاث ، الثيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المثارق للجماعة » .

فقد بين هذا الحديث الشريف وغيره الأمور التى يحل بها قتل

(٦٠) المرجع السابق .

(٦١) الآية ١٥١ من سورة الانعام

النفس ، وليس منها ما يترتب على حالة الضرورة وهذا ما أجمع عليه الفقهاء (٦٢) *

هذا بالنسبة الى حماية النفس

أما بالنسبة لحماية العقل وعدم الاعتداء عليه بتناول ما يذهب به فان الشرع الاسلامي وان حرم هذا الاعتداء ، وهدم العقل وحافظ عليه بما شرع لذلك من أحكام *

فانه أيضا قد أباح عند الضرورة تناول ما قد يترتب على تناوله تنغييب العقل .. هذا ما ذهب اليه من قال بجواز تناول بعض المسكرات المتداوى والعلاج اذا لم يجد غيرها ، أو اذا لم يكن غيرها أثر على حالته .. وقال بذلك طبيب عادل .. وأخذ منها القدر اللازم ولم يزد عليه وام يعد يخفى على أحد ما يجري الآن عند اجراء العمليات الجراحية من اعطاء المريض جرعة من بعض أنواع الأنوية التي تذهب احساسه بما يجري له ، لتخفيف الألم الجراحة أثناء اجرائها أو حتى بعده

ان هذا مما يعد من آثار الضرورة والحاجة واختراقهما لحاجز الحماية التي وضعتها الشرع لحماية العقل (٦٣) *

(٦٢) يراجع الجامع لأحكام القرآن الكريم ج ٧ ص ١٣٣ *

نظرية الضرورة للأستاذ الدكتور يوسف تمام ص ٢٨٧ وما بعدها *

(٦٣) ذهب بعض الفقهاء خصوصا من الحنفية والظاهرية ومن رافقيهم

الى القول بجواز تناول المسكرات للتداوى اذا لم يوجد غيرها يقوم مقامها في ذلك * وهذا الرأي يشهد له ظاهر قول الله تعالى : « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » *

وإذا كان الإسلام قد حرم الميتة والدم ولحم الخنزير ، ووضع لذلك الأدلة وشرع الأحكام ، فإنه لا يخفى أنه إذا لم يجد من نزلت به مخمصة وحلت به مجاعة ، وكادت تودى به ولم يجد سوى بعض هذا الذى حرم عليه ، لا يخفى أنه يجوز له والحالة هذه أن يتناول ما يسد به جوعه ويحمى به نفسه من الهلاك أن ذلك وإن دخل فى حيز حماية النفس من ناحية ، فإنه أيضا قد دخل فى حيز تناول ما حرمه الشرع نتيجة الضرورة ولا يخفى أنه يدفع الضرر الأشد بالضرر الأقل . . . وأن (٦٤) الضرورات تبيح المحظورات . .

وذهب آخرون الى القول بعدم جواز التداوى بالخمير وما فى معناها من المسكرات - واستدل أصحاب هذا رأى بما روى من أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » ويمكن التوفيق هنا بالقول أن الحديث صادق وأن الله تعالى لم يجعل ذلك وحرم الخمر الا عند الضرورة التى تقتضى تناولها . . والضرورة تقدر بقدرها . .

يراجع المحل ج ١١ ص ٣٧٢ وما بعدها .

كشف المحل ج ٤ ص ٧٠ ط ١٣١٩ هـ .

شرح فتح القدير ج ٨ ص ١٣٤ وبهامشه شرح العناية لسنى المنطاب

ج ١ ص ٥٧١ .

نظرية الضرورة للأستاذ الدكتور يوسف قاسم ص ٣١٠ وما بعدها .

(٦٤) ذكر الأستاذ الدكتور يوسف قاسم فى كتابه نظرية الضرورة

ص ٣٢٧ قد أجمع المسلمون من لدن عهد رسول الله - صلى الله

عليه وسلم - أن للمضطر أن يأكل من الميتة ، بل إن الراجح عند علماء

المسلمين جميعا هو وجوب تناول من الميتة أو لحم الخنزير أو غيرها من

المحرمات حتى كان ذلك لازما لاتقاذ نفسه من الهلاك . فإن امتنع عن

الأكل - من ذلك - حتى مات كان قاتلا لنفسه . . .

وإذا كان الإسلام قد حمى المال وفرض حمايته عن طريق الشرع ونص القرآن الكريم على عدم جواز أكل مال الغير بالباطل فقال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ شِرَاضٍ مِنْكُمْ » (٦٥) وقال تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » (٦٦) •

وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم خطب الناس في حجة الوداع وأرسى قواعد وأقام تشريعات : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ... وأنكم ستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم ... فمن كانت عنده أمانة فليؤدها ... » (٦٧) •

هذه نصوص ثابتة وواضحة في تحريم مال الغير ، ومع هذا فإنه إذا احتاج الإنسان لطعام أو شراب أو شيء مملوك لغيره ليدفع به عن نفسه غائلة الجوع والحاجة جاز له أن يأخذه ويدفع به عن نفسه ما هو فيه ... بل ان من الفقهاء من ذهب الى القول بجواز أن يقاتل المحتاج الطعام أو الشراب من منعه الطعام أو الشراب بل ان من يمنع المحتاج الطعام أو غيره يعد مشاوكا في قتله اذا قتله الجوع أو العطش أو البرد وما الى ذلك ...

ولا يخفى ما كان من عمر بن الخطاب - رضى الله تعالى عنه - وهو الحريص الشديد الحرص على أموال المسلمين وحمايتهم ، ويوم

(٦٥) الآية ٢٩ من سورة النساء •

(٦٦) الآية ١٨٨ من سورة البقرة •

(٦٧) متفق عليه ويراجع صحيح مسلم ج ٤ ص ٣٧ حديث حجة الوداع •

أن حدثت مجاعة واحتاج الناس للطعام ليدفعوا عن أنفسهم ما هم فيه من فاقة وجوع لم يمسح عمر الحريص على الشرع إلا أن أوقف أعمار حد السرقة بالنسبة لمن سرق طعاما يدفع به عن نفسه ما يلقاه من جوع وذكر الامام مالك في الموطأ أن غلامنا لحاطب بن أبي بلتعة سرقوا ناقة رجل من مزينة فانتحروها ، فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب — رضى الله تعالى عنه — فأمر عمر كثير بن أبي الصلت بقطع أيديهم ثم قال لحاطب . أراك تجيعهم : والله لأغرمنكم غرما يشق عليك وقال لصاحب الناقة : كم ثمن ناقةك ؟ فقال كنت — والله — أضعها من أربعمائة درهم فقال عمر لحاطب : أعطه ثمنها ثمانمائة درهم •

وأرسل عمر وراء الغلمان من يأتيه بهم ، وقال لعبد الرحمن بن حاطب « أما لو لا أنكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى لو وجدوا ما حرم الله لأكلوه لقطعتمهم ، ولكن والله اذا تركتهم لأغرمنك غرامة ترجعك » (٦٨) •

من هذا وغيره يبين أثر الضرورة والحاجة في اختراق الحماية التي فرضها الشرع لحماية الضرورات وإذا كانت هذه الحماية قد تم اختراقها بالنسبة للأمور الضرورية ، وهي أشد ما ركز الشارع على حمايته ، فإنه ومن باب أولى تنتج الضرورة والحاجة نفس الأثر بالنسبة للأمور الحاجية والتحسينية ؛ وهذا كله تيسير من الشارع (٦٩) •

* * *

(٦٨) المنتقى شرح الموطأ للباجي ج ٦ ص ٩٥ •

(٦٩) تراجع نظرية الاباحة عند الأصوليين والفقهاء لأستاذي المرحوم

الأستاذ الدكتور سلام مذكور ص ٢٨٨ وما بعدها ط سنة ١٩٨٤م

المبحث الثاني

مصادر التيسير

الاسلام كله تيسير هذا ما أخبر به ربنا سبحانه وتعالى في قوله
« يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ... » (١) •

هذا ما جاء واضحا جليا ينطق به ظاهر النص وباطنه ... ، واذا أضيف
اليه ما جاء من نصوص كثيرة تخبرنا أن الله تعالى أراد لنا بهذا الدين
أن نخرج من الظلمات الى النور ... الظلمات بكل ما تحمل الكلمة من
ضيق وخرج وعنت وانغلاق وتضييق ... الى النور بكل ما في الكلمة
من توسعة وتخفيف وتيسير وراحة ، فتح من الله عظيم وراحة قلب ،
وأنارة بصيرة وحياة وتنعيم ، وهدى وارشاد ، لوقفنا على ما في الاسلام
من يسر وراحة قلب وفكر واستقرار حياة وانعام من الله تعالى ...

يقول ربنا سبحانه وتعالى : « الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من
الظلمات الى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من
النور الى الظلمات ... » (٢) •

ويقول سبحانه وتعالى في بيان فضله وانعامه واحسانه واکرامه
« يا أيها الذين آمنوا أذكروا الله ذكرا كثيرا : وسبحوه بكرة وأصيلا
هو الذي يصلى عليكم وملائكته ليخرجكم من الظلمات الى النور وكن
بالمؤمنين رحيمًا » (٣) •

(١) الآية ١٨٥ من سورة البقرة •

(٢) الآية ٢٥٧ من سورة البقرة •

(٣) الآيات ٤١ - ٤٣ من سورة الأحزاب •

هذا جانب مما أراده الله بالمؤمنين من عباده ، لقد أحبوه فأحبهم وعلموا فضله وانهامه وكرمه واحسانه ، فسألوه الرحمة والنعمة والهداية والاحسان . فأمدهم بنعمه وأحسن لهم بفضله ، وهداهم الى الصراط المستقيم فأخرجهم من الظلمات الى النور . . .

وهل تستوى الظلمات والنور . . . » هو الذى ينزل على عبده آيات بينات يخرجكم من الظلمات الى النور وان الله بكم لرعوف رحيم » (٤) . انها رحمة الله لعباده التى تجلت فى ارساله اليهم رسولا من أنفسهم يحبهم ويعز عليه أن يراهم فى ظلام ، فيجهد نفسه ليخرجهم من الظلمات الى النور ، ليروا نعم ربهم عليهم فيؤمنون به ، ويعملون بما أمرهم من صالحات الأعمال التى يثيبهم عليها جنات تجرى من تحتها الأنهار بفضله واحسانه . . « فاتقوا الله يا أولى الألباب الذين آمنوا قد أنزل الله اليكم ذكرا ، رسولا يتلوا عليكم آيات الله مبينات ليخرج الذين آمنوا وعملوا الصالحات من الظلمات الى النور ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا » (٥) ان الله الرعوف الرحيم — سبحانه وتعالى — رافة بعباده ، ورحمة بهم وتيسيرا عليهم وتوسعة لهم أرسل اليهم رسولا من أنفسهم يحبهم ويعز عليه أن يشق عليهم أو يعننهم بما لا يستطيعون القيام به الا بمشقة وجهد ، فهو — صلى الله عليه وسلم — حريص على أمته ، وبلغ من شدة حرصه عليهم أنه كان يذهب نفسه حسرات على أولئك الذين يأبون الا البقاء فى الظلمات . . .

انه — صلى الله عليه وسلم — رعوف رحيم بأمته . . . » لقد

(٤) الآية ٩ من سورة الاحزاب .

(٥) الآيتان ١٠ ، ١١ من سورة الطلاق .

جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين
رعوف رحيم » (٦) •

أبعد هذا تيسير ورحمة أو تخفيف ورعاية ، وإذا كان لابد من
تذكر ما جرت به العادة من أدلة ، وإيراد اليراهين الناطقة بالتيسير
والتخفيف والرحمة والرعاية ، فهذه جملة مما ورد في هذا الخصوص ،

(٦) الآية ١٢٨ من سورة التوبة •

قيل : ان هذه الآية وما بعدها هما أقرب القرآن بالسماء عهدا ،
والخطاب للعرب وهذا ما عليه جمهور العلماء • اذ قد بين الله لهم نعمة
عليهم وعددها فهو منهم ولسانه لسانهم ، حتى يفهموا ويعوا مقالته ،
وشرفهم الله به غابر الأيام • وقيل الخطاب هنا للعالم أجمع ، أى قد
جاءكم رسول من البشر والأول وان كان أصوب الا أن الثاني أؤكد
للحجة •

قال ابن عباس رضى الله عنهما : ما من قبيلة من العرب الا ولدت
النبي - صلى الله عليه وسلم - فالنبي من صميم العرب وقبيلها وخالصها
وفى صحيح مسلم عن واثلة بن الأسقع قال : سمعت رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - يقول : « ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل
واصطفى قريشا من كنانة ، واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفاني
من بنى هاشم » •

قال الحسين بن الفضل : لم يجمع الله لأحد من الأنبياء اسمين من
أسمائه الا للنبي - صلى الله عليه وسلم - فانه قال سبحانه : « بالمؤمنين
رعوف رحيم » وقال : « ان الله بالناس لرعوف رحيم » •

ولهذا فان من أعرض عن هذه : نعم ولم يؤمن بنور الاسلام فانه قد
حرم نفسه النور واختار الظلام وضيق على نفسه وعرضها للخص
وأوردتها موارد التهلكة • • وحرمتها التيسير والتخفيف والنعمة •
يراجع الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ٣٠١ وما بعدها •

وأعمل لبيان ضوء الشمس لكل ذى عينين ، أرى ألقى السمع وهو شهيد ***

أولا : القرآن الكريم :

القرآن الكريم كلام الله - سبحانه وتعالى - الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد ، هو الحق ، وما يخبر به هو دين الصدق ، وقد أخبر القرآن الكريم أن الله سبحانه وتعالى أراد بالامة الاسلامية اليسر ، وضمن تشريعاته كلها هذا الذى أراد ****

أخبر القرآن الكريم عن ذلك فى آيات كثيرة ، وبأساليب متعددة فتارة تأتى عبارة القرآن الكريم بالعبارة الصريحة التى تدل على تيسير الله تعالى ما شرع لعباده من أحكام ..

قد جاء بكلمة صيغت من مادة أخرى غير هادئة فنجد من ذلك ما جاء بصيغة نفى الحرج ، أو رفع الجناح ، أو إزالة الاثم أو المؤاخذه ونفيهما ، أو الاباحة أو غير ذلك من الصيغ الدالة على التيسير والتخفيف من الله تعالى والرحمة بعباده الى حد بلغ الاخبار بأنه سبحانه وتعالى يغفر لكل من ادعته ضرورة لارتكاب محرم ، أو ألزمه الدفاع الشرعى الى اثيان ما منع منه وحرم عليه اثيانته ...

ومن هذه الأساليب أيضا ايراد ما حرم الله سبحانه وتعالى على عباده محصورا ومحددا بصيغ الحصر والتحديد ، معلما بذلك أن الأصل هو الاباحة الا ما ورد الشرع بتحريمه .. وهكذا جاءت الأساليب كثيرة ومتنوعة كلها تدل على تيسير الله لعباده ورحمته ورأفته بهم فهم عباده الذين شهدوا له بالربوبية والوحدانية ونزهوه عن كل شريك ، تعالى الله عن الشرك والشركاء ، سبحانه بديع السموات والأرض ، الذى

أخبر عن نفسه بأنه أرحم بعباده من الوالدة بولدها * وبأنه هو أرحم
الراحمين * *

وقد يلى أورد بعض النصوص الدالة دلالة واضحة أو ضمنية
على تيسير الله تعالى لعباده وتخفيفه عنهم مما جاء به القرآن الكريم ،
مصدر التشريع وأصل الأحكام * * *

(أ) الآيات التى جاء التعبير فيها باللفظ الصريح الدال على
التيسير والمشتق من مادته ، وقد ورد هذا فى أربعين موضعا فى كتاب
الله تعالى كلها واردة وقد قصد منها التخفيف والتسهيل وعدم الانتقال
بالتكاليف أو غيرها ، والمبشور باليسير بعد العسر فى خطاب الله تعالى
لرسوله - صلى الله عليه وسلم - حين بين بعض نعمه سبحانه فقد
شرح صدر نبيه ووضع عنه وزره ، ورفع له ذكره ، ثم خاطبه بجماع
ذلك كله مؤكدا استمرار العطاء والفضل فقال تعالى : « فان مع العسر
يسرا ، ان مع العسر يسرا » (٧) * *

(٧) الآيتان ٥ ، ٦ من سورة الم نشرح *
وقد ذكر البعض أنه من عادة العرب اذا ذكروا اسما معروفا ثم كرروه
فهو هو ، واذا نكروه ثم كرروه فهو غيره *
وقال ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - يقول الله تعالى خلق
عسرا واحدا ، وخلق يسرين * ولن يغلب عسر يسرين *
وجاء فى الحديث الشريف عن النبى - صلى الله عليه وسلم - فى
هذه السورة : أنه قال : « لن يغلب عسر يسرين » *
وقال ابن مسعود - فى روايته عن النبى صلى الله عليه وسلم - :
والذى نفسى بيده لو كان العسر خجرا ، لطلبه اليسر حتى يدخل عليه *
ولن يغلب عسر يسرين *

وإذا كان المقام لا يتسع لایراد كل هذه الآيات الكريمة فأنى أورد بعضها مستدلاً به على تأكيد ما نحن بصدده . . .

١ - خاطب الله - سبحانه وتعالى - عباده مبيناً فرضية صوم رمضان عابهم ، ففى ذلك ما يعلمه سبحانه من خير وفصل . . . والخطاب اتى من كان له أهلية الخطاب واستوفى ما به اكتمال الأهلية التى توجب عليه ما افترضه ربنا سبحانه وتعالى فى الآية الكريمة . . . ومع هذا فان الله تعالى - الرؤوف الرحيم - يسر على من كانت له حاجة أو دءته ظروف سفر أو مرض أو غيرها الى النظر فى نهان رمضان . فقال تعالى : « شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بدم اليسر ولا يريد بكم العسر . . » (٨)

وكتب عمر بن الخطاب الى أبى عبيد بن الجراح - رضى الله تعالى عنهما - حين ذكر له أبو عبيدة تخوفه من جموع الروم : أما بعد . فإنه مهما ينزل بعبد مؤمن من منزل شدة ، يجعل الله بعده قرباً : وأنه لن يغلب عسر يسرين .

يراجع الجامع الأحكام القرآن ج ٢٠ ص ١٠٧ .
(٨) الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

بين العلماء عند حديثهم عن هذه الآية الكريمة وما تشير اليه من أحكام أن فرض الصوم مستحق بالاسلام والبلوغ والعلم بالشهر ، فإذا أسلم الكافر ، أو بلغ الصبى قبل الفجر لزمهما الصوم صبيحة اليوم ، وان كان بعد الفجر استحب لهما الإمساك ، وليس عليهما قضاء الماضى من الشهر ولا اليوم الذى بلغ فيه أو أسلم . هذا ما ذهب إليه

والآية الكريمة وإن أوردت اليسر هنا بكونه الفطر في رمضان
للسفر أو غيره إلا أن العلماء ذهبوا إلى أن المراد هو اليسر في جميع
أمور الدين مستدنين لذلك بما يدل عليه من آيات أخرى وأحاديث نبوية
شريفة سيأتي ذكرها فيما بعد ...

٢ - خاطب الله - سبحانه وتعالى - نبيه - صلى الله عليه
وسلم - مبيناً له أنه سبحانه ميسره لليسر فقال تعالى : « ونيسرك
لليسر » (٩) *

وإذا كان من العلماء من قال : أن « اليسر » هي الطريقة ، أو
عمل الخير أو الجنة فهذا كله خير بفضل من الله تعالى وتيسير لعباده
الذين يتبعون الرسول - صلى الله عليه وسلم - الذي يسره ربه لذلك
ويسر ذلك له *

وذهب آخرون من العلماء إلى القول : بأن « اليسر » هي
الشريعة الإسلامية ، وهي الحنيفية السمحة السهلة ...
وعلى كلا القولين فالتيسير أمر ثابت تفضل الله به على رسوله
صلى الله عليه وسلم * وعلى كل من يسلك طريقه ويأتمر بأمره (١٠) *

جمهور الفقهاء ، لأن من بلغ أو أسلم ، إنما شهد الشهر من حين إسلامه
أو بلوغه

وذهب آخرون إلى القول بأن من وقع له ذلك يصوم ما بقى وبمضى
ما مضى .. والأرجح ما ذهب إليه الجمهور ، لأن الصبي وغير المسلم
ليسوا بمخاطبين بشرائع الإسلام وأحكامه إلا من حين دخولهم في
الإسلام وبلوغهم حدة التكليف ..

المرجع السابق ج ٢ ص ٣٠٠ *

(٩) الآية ٨ من سورة الأعلى *

(١٠) المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٩ *

٣ - وفي سورة القمر حدثنا الله - سبحانه وتعالى - بما كان من الأمم السابقة مع من أرسلوا اليهم - وكيف كان حالهم مع المرسلين - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، وما آل اليه أمر تلك الأمم . وكيف كانت عاقبتهم وحذر الله المشركين من أن تكون عاقبتهم مثل ما كان من عاقبة وجزاء من كذب وكفر . . . فقال تعالى : « اقتربت الساعة وانشق القمر ، وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ، وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكل أمر مستقر ، ولقد جاءهم من الأنباء ما فيه مزدجر . . . » (١١) * « كذبت قبلهم قوم نوح فكذبوا عبدنا وقالوا مجنون وازدجر ، فدعنا ربه أنى مغلوب فانتصر . . . » (١٢) * وختم سبحانه وتعالى الحديث عما كان من أمر قوم نوح وما حل بهم بتذكير رسول الله - صلى الله عليه وسلم ومن معه بنعمة عظيمة من نعم الله - تعالى - عليهم فقال : « ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر » (١٣) * .

ثم كرر الله - سبحانه وتعالى - هذا القول الكريم الذي يذكر به نعمه على المسلمين بعد ذكره ما كان ممن كفروا من الأمم السابقة وكيف كان حالهم ، وما نزل بهم . . . « كذبت عاد . . . كذبت ثمود . . . كذبت قوم لوط . . . وبعد كل حديث يذكرنا الكريم القادر بنعمه علينا » ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر » (١٤) * .

(١١) الآية من ١ - ٤ من سورة القمر .

(١٢) الآيتان ٩ ، ١٠ من سورة القمر .

(١٣) الآية ١٧ من سورة القمر .

(١٤) جاءت هذه الآية الكريمة في هذه السورة في أربعة مواضع وذلك في الآيات ١٧ ، ٢٢ ، ٣٢ :

وكان الله تعالى يؤكد لنا ما في هذه الشريعة الكريمة وكتابتها للعظيم من تيسير الله سبحانه وتعالى ، وعنايته وفضله ، وانعامه بالتخفيف والتيسير لهذه الأمة ، فكتابتها ميسر لمن أراد تعلمه وحفظه وتطبيقه ، والالتزام بتشريعاته في قدرة كل من أقبل عليه واهتدى بهديه وأحبه واستظل بظله الندي الوارف الأخضر ...

أما من ابتعد عنه فقد أشقى نفسه في مهاوى القطيعة ...

وصدق الله الذي يقرب ويبين : « وانها لكبيرة الا على الخاشعين » (١٥) •

ويقول المفسرون في بيان معنى الآية الكريمة ما يشير الى تيسير الله تعالى لعبادة كتابه الكريم لكل من أقبل عليه وانضوى تحت لوائه وان كانت كلماتهم قد جاءت عامة الا أن فيها الاشارة الى هذا التيسير والرافة والرحمة بالعباد •

فيقول القرطبي عند حديثه عن الآيات الكريمة أي سهلناه للحفظ وأعنا عليه من أراد حفظه ، فهل من طالب لحفظه فيعان عليه ؟ ويجوز أن يكون المعنى : ولقد سهلناه للذكر ، مأخوذ من يسر ناقه للسفر اذا رحلها ، ويسر فرسه للغزو اذا أسرجه والجمه • الى أن يقول : فيسر الله تعالى على هذه الأمة حفظ كتابه ليذكروا ما فيه ، أي يفتعلوا الذكر ، والافتعال هو أن ينجح فيهم ذلك حتى يصير كالذات ، كالتركيب فيهم •• فهل من طالب خير وعلم فيعان عليه ، وكرر في هذه السورة للثني والافهام •

يراجع الجامع لأحكام القرآن ج ١٧ ص ١٣٤ •

(١٥) الآية ٤٥ من سورة البقرة والآية الكريمة تبين أن هناك أموراً قد تكبر وتضعب على بعض النفوس قال المفسرون أن الصلاة سحر النفوس •• إذ المضاعف يمتنع من جميع الشهوات ، فجوارحه كلها مقيدة

٤ - وفي ختام سورة مريم - عليها السلام - وبعد أن تحدثنا الله تعالى فيها حديثا بينا ومبيناً لأحوال كثير من الأنبياء والمرسلين وجزاء من تمادى في غيه ، وزاد في عناده وقال : لا وقتين مالا وولدا ، ورد الله عليه ردا محذرا ومثوعدا • وحديث أولئك الذين ادعوا للرحمن ولدا • «وما يتبغى للرحمن أن يتخذ ولدا » •

وأن هؤلاء جميعا آتون يوم القيامة لا حول لهم ولا قوة ، ولا مال ولا ولد ، وياخيبتهم يومها ، أما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فإن الله تعالى جاءهم بهم ودا «(١٦)» رحمة منه وفضلا :

== بالصلاة •• وإذا كان هذا صعب على البعض فإن فيه راحة الآخرين إذ فيه قريبهم من محبوبهم •• وكان - صلى الله عليه وسلم - إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة • فقد كانت قرعة عينه في الصلاة ، ولذا فإنه كان يقول لبلال : « أرحنا بها يا بلال » •

وهكذا الأمر إذا صعب على من حرمه ، فقد حبيب إلى من أعطاه الله آياه وقربه منه وحبيه فيه ••

(١٦) يقول الله تعالى : « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا » أي حبا في قلوبهم • وقد روى الترمذي من حديث سعد وأبي هريرة - رضي الله تعالى عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « إذا أحب الله عبدا نادى جبريل أني قد أحببت فلانا فأحبه - قال - فينادى في السماء ثم تنزل المحبة في أهل الأرض فذلك قوله تعالى : « سيجعل لهم الرحمن ودا » وإذا أبغض الله عبدا نادى جبريل أني أبغضت فلانا فينادى في السماء ثم ينزل له البغضاء في الأرض » •

حديث حسن صحيح • أخرجه الشيخان بمعناه • وما لك في الموطأ وراجع تفسير الآية ٩٦ من سورة مريم في الجامع لأحكام القرآن ج ١١ ص ١٦٠ •

وما دام الحديث عن الرحمة والفضل فإذنه يذكر ما به تمام الرحمة والفضل ، وهو تيسير الله تعالى القرآن بلسان حبيبه ومصطفاه ... « فانما يسرناه بلسانك لتبشر به المتقين وتذخر به قرما لدا » (١٧) .

وفي ختام سورة الدخان حديث طويل وشديد يهز من الاعماق من كان له قلب أو ألقى السمع ... حديث عن بنى اسرائيل وما كان منهم وما حدث لهم وذكرهم بقوم تبع والذين من قبلهم وما وقع لهم من اهلاك في الدنيا ، وما ينتظرهم في الآخرة ، يوم الفصل الذي هو ميقاتهم أجمعين « يوم لا يغنى مولى عن مولى شيئا ولا هم ينصرون ، الا من رحم الله انه هو العزيز الرحيم » (١٨) . ويدهد ربنا أونثك بشجرة الزقوم . والمهل الذي يغلى في البطون . — أعازنا الله والمسلمين جميعا منه — صورة عنيفة شديدة تهز من كان به احساس ، أو وعى أو أدنى ادراك ...

ثم حديث عن المتقين وما سيكونون فيه يومها من مقام أمين . — بفضل الله ورحمته — « في جنات وعيون » (٤) كل ذلك من فضل

(١٧) الآية ٩٧ من سورة مريم .

والضمير هنا للقرآن الكريم ، أى ان الله تعالى يبين للرسول — صلى الله عليه وسلم — جانبا مما أنعم به عليه واختصه به وهو أنه سبحانه وتعالى يسر له القرآن . ويبينه له وأنزله عليه بلسانه العربى ، ريسره على كل من قرأ ، وتدبره وتأمله . وقيل : أنزلناه عليك بلسان العرب ليسهل عليهم فهمه « واللذ » جمع الألد وهو الشديده الضخومة . وقال أبو عبيدة : الألد الذى لا يقبل الحق ويدعى الباطل . وقال الحسن : اللذ الصم عن الحق ، قال الربيع : صم آذان القلوب .

المرجع السابق ص ١٦٢ .

(١٨) الآيتان ٤١ — ٤٢ من سورة الدخان .

(١٩) الآية ٥٢ من سورة الدخان .

الله « فضلا من ربك ذلك هو الفوز العظيم ، فانما يسرفاه بلسانك
لعلهم يتذكرون » (١٠) ختام ذلك الفضل وتمامه تيسير الله تعالى
القرآن نرسوله — صلى الله عليه وسلم — ولأئمة وللكل من أقبل عليه
واقترب من مزرده العذب ورحيقه السلسبيل •

هذا وغيره من الآيات القرآنية التي جاء التعبير فيها باللفظ
الصريح المشتق من مادته التيسير ••

(ب) آيات قرآنية كريمة عبر فيها عن التيسير ولكن بألفاظ
اشتقت من مصادر أخرى غير مصدره ، ومادتها غايرت مادته في هذا
الاشتقاق وان وافقتها في الدلالة والمضمون ، وأبانت مدى ما جاء
به الشرع الاسلامي من تيسير ورحمة ، وتوسعة من الله تعالى لعباده
المؤمنين ، والتخفيف عنهم ، والعناية بهم في حلهم وارتحالهم، وغدوهم
ورواحهم ، مما يصور الشريعة الاسلامية بالأم الرؤم الرحيمة
بابنائها ، لا تألئ جهدا في رعايتهم أو السهر عليهم •

١ — أورد القرآن الكريم الفعل خفف في موضع ، ويخفف في
موضع وجاء بالمصدر تخفيف أيضا وكل ذلك مراد به ما خفف الله عن
هذه الأمة وييسر عليها مما كان على من سبقها ، رحمة مفع ، وإكرام
الله للمسلمين وتيسيرا عليهم •

أما المصدر فقد جاء في قول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا
كتب عليكم القصاص في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى
بالأنثى فمن عفو له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليه
باحسان ذاك تخفيف من ربكم ورحمة » (٢١) • ويروى الامام

(٢٠) الآيتان ٥٧ — ٥٨ من سورة الدخان •

(٢١) الآية ١٧٨ من سورة البقرة •

البخاري وغيره عن ابن عباس - رضى الله عنهم أجمعين قال : « كان في بني إسرائيل الفصصاص ولم تكن فيهم الدية ، فقال الله لهذه الأمة : « كتب عليكم الفصصاص ... ذلك تخفيف من ربكم ورحمة » . مما كتب على من كان قبلكم ... » وفي الآية بيان نزل الله تعالى وإكرامه للأمة الإسلامية إذ خفف عنها ما كان على من قبلها ... فقد كان على أهل التوراة قتل من قتل ، وليس لهم غير ذلك عقوبة ، ويتشددوا من الله تعالى .

أما نحن الانجب فقد كتب الله عليهم العفو عن قتل . ولم يكتب لهم غرر ولا دية ... وينسم في ذلك أمور ليس الحديث هنا موضع بيانها ...

أما المسلمين فإن الله تعالى قد شرع لهم الفصصاص انعادل والمنفرد بقيود الشرع وحدوده لمن أصر عليه ولم ير في تغيره شفاء صدره ، أما من أراد أن يعدل عن الفصصاص الى الدية ، لأمر رآها وعلاقات رعاها فإن الاسلام أباح له ذلك وخفف عن الطرفين .. وحفظ الدماء ونشئ الصدور ... ومن ترك ذلك كله وعفى بوجه الله تعالى فأجرد على الله وهو نعم المولى ونعم النصير ... كل ذلك مشروط بان يحفظ على المسلمين الدماء ، ويشفى الصدور ، فمن حاول بعد ذلك - التخفيف والرعاية من الله - أن يعندي ويشير الفتنة من جديد ويريق الدماء ويبعث الأحقاد فقد توعده الله بقوله تعالى : « فمن اعتدى بعد ذلك فإله عذاب أليم » (٢٢) .

(٢٢) « من اعتدى بعد ذلك » شرط وجوابه ، ومعناها : قتل بعد أخذ الدية وسقوط الدم ، قال الحسن كان الرجل في الجماعة إذا قتل قتيلاً فر الى قومه فيجىء قومه فيصالحون بالدية . فيقول ول المقتول : انى أقبل الدية ، حتى يأمن القاتل ويخرج ، فيقتله ثم يرمى بالدية

أما النعل المضارع يخفف فقد جاء في سياق بيان الله تعالى ما أَرادَه للمؤمنين من توبة ورحمة ومغفرة ثم أتبع الله ذلك ببيان أنه سبحانه وتعالى يريد من ذلك كله التخفيف عن المسلمين ورعايتهم وحمايتهم مما جبلوا عليه من ضعف ، فيقول تعالى : « يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتقرب إليكم والله عليم حكيم ، والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما ، يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا » (٢٣) •

والآيات الكريمة فاطقة بمدى نيسير الله للمسلمين ورعايته لهم ربيانه وهدايته وتوبته ورعايته ، وتخفيفه وعنايته ... وهذا التيسير وتلك الرعاية والهداية والتخفيف في جميع أحكام الاسلام وأمور التشريع ... (٤) أما الفعل الماضي « خفف » فقد جاء بعد آية كريمة أمر الله تعالى فيها نبيه صلى الله عليه وسلم — بتحريض

واختلف العلماء فليمن قتل بعد أخذ الدية ، فقال جماعة من العلماء منهم مالك والشافعي : هو كمن قتل ابتداء ، ان شاء الولي قتله وان شاء عفا عنه وعذابه في الآخرة •

وقال قتادة وعكرمة والسدي وغيرهم : عذابه أن يقتل الستة ولا يمكن الحاكم الولي من العفو .. وذهب آخرون الى غير هذا •
يراجع الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٥٥ وما بعدها •
(٢٣) الآيات ٢٦ - ٢٨ من سورة النساء •

(٢٤) ذهب البعض الى القول بأن التخفيف هنا قصد به تكاثر الأمة لمن لم يجد متحصنة .. وما عليه جمهور العلماء أن التخفيف ليس خاصا بذلك فقط وان جاء فيه دائما التخفيف في كل أحكام الشريعة • وعلق القرطبي على قول الجمهور بأنه هو الصحيح •
المرجع السابق ج ٥ ص ١٤٨ وما بعدها •

المؤمنين وحضهم على القتال لاعلاء كلمة الحق والدفاع عن الدين مبينا لهم أنه ان يكن المؤمنون عشرين صابرون يغلّبوا مائتين ، وان يمتن منهم مائة يغلّبوا ألفا من الذين كفروا وبهذا لزم المؤمن عدم الفرار من عشرة ، فعليه أن يقف، ويثبت ويجاهد ويصبر ويصابر حتى يأنّيه نصر الله أو يفوز بالشهادة ... فان فر أمام العشرة غانه يعد مخالفا لأمر ربه ، فارا من الجهاد ...

ولما كان في ذلك جهد جهيد ، وخصوصا قد جاء في نفس السورة قول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا نجفوا فلا تهلّوهم الأدبار ، ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال أو متحيرا الى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير » (٢٥) *

(٢٥) الآيتان ١٥ ، ١٦ من سورة الأنفال *

واختلف فيما جاء عن الفرار أهو مخصوص بيوم يلد أو عام في الزحوف كلها الى يوم القيامة * فذكر البعض أنه خاص بيوم بدر . جاء ذلك عن أبي سعيد الخدري وبه قال نافع والحسن وقتادة ويزيد ابن حبيب والضحاك ، وبه قال أبو حنيفة - رضى الله عنهم أجمعين - وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن الآية باقية الى يوم القيامة وقال جمهور العلماء أن حكم هذه الآية باق الى يوم القيامة ... والدليل عليه أن الآية نزلت بعد القتال وانقضاء الحرب وذهاب اليوم بما فيه .

والى هذا ذهب الأئمة مالك والشافعي وأكثر العلماء ... وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « اجتنبوا السبع الموبقات - وفيه - والتولى يوم الزحف ، =

واذا انضم انى هذا أن الآيات كانت تخاطب المسلمين وتحدثهم بما عليهم عند لقاء المشركين يوم بدر ، ولم يكن هناك فئة مسلمة غير المقاتلين في بدر ... وبذا تليست هناك فئة أخرى يمكن أن يفر يوم بدر أن ينحاز إليها وعليه فليس هناك إلا الثبات والتهتال ...

بعد هذا جاء التذخيف من الله تعالى ، وجاء بلفظه في الماضي الذى يدل على أن ذلك حكم قد صدر بالتخفيف ، وجاء الحكم مشفوعا بسببه ، وأن رعاية هذا السبب من الله تعالى تفضل وانعام وتيسير واكرام ... فقال تعالى : « يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون ، الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين » (٢٦) .

ذكر ابن عباس — رضى الله تعالى عنهما أن الله تعالى كان قد فرض على المسلم أن يثبت أمام العشرة من المشركين ، ثم لما شق ذلك على المسلمين حرض الخضر الى ثبوت الواحد الاثنين ، فخفف عنهم ، وكتب عليهم الا يفر مائة من مائتين (٢٧) .

وروى عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه اذا بلغ عدد المسلمين اثنى عشر ألفا لم يحل لهم الفرار وان زاد عدد المشركين على الضعف لقول الرسول — صلى الله عليه وسلم — : « ولن يغلبنا اثناعشر ألفا من قلة » .

المرجع السابق ج ٧ ص ٣٨٢ .

(٢٦) الآيتان ٦٥ ، ٦٦ من سورة الأنفال .

(٢٧) المرجع السابق ص ٤٥ .

٢ - وإذا كان الحكم وثمرته التخفيف قد قرنا بالتهنيب الذي كان التخفيف من ورائه والرعاية مبعثه ، وقد صرح القرآن الكريم بذلك فيها ، أوردت غان القرآن الكريم قد أكد هذا تأكيداً لا يقبل الا الاقرار به والوقوف أمامه والسير على هداه ، فقد جاءت آيات كريمة تنص في صراحة واضحة ومعلنة بأن الله تعالى قد أنعم على المسلمين ورعاهم ويسر لهم دينهم ووضع عنهم أصرهم والأغلال التي كانت على السابقين عليهم ، فأخبر سبحانه وتعالى أنه لا يكلف نفساً الا وسعها وجاء ذلك في خمسة مواضع من القرآن الكريم . . .

أولها في القضاء بين كل من الزوجين أو من كانا زوجين أو بين من يقوم مقامهما بالنسبة للقيام بشئون الأولاد ، وكذا بالنسبة للأولاد أنفسهم بكل حقوق ، وعلى الأبوين واجبات أيضاً . . . وقد قصت الآية الكريمة لكل بحقه ، والزمته واجبه من غير اعنات أو تقتير أو اضرار أو مضارة . . . والميزان في ذلك كله « لا تكلف نفس الا وسعها » انه الميزان الذي ارتضاه ربنا ليقيم العدل بين الخلق وموازين الله سبحانه وتعالى مقسطة عادلة . . .

فيقول تعالى في وسط آيات كثيرة تتحدث عن شئون الأسرة وبعد بيان هذه الشئون والفضل فيها جاءت في وسطها آية وكأنها محسرة القضايا . . وفيها وعليها مرتكر الكثير منها لأنها لم تقف عند حد العلاقة بين طرفي العقد ، بل انها ضمت اليها أطراف آخرين لا يستطيع واحد منهم الحديث عن نفسه والمطالبة بحقه وقد يكس أحد الطرفين غارم والآخر يضغط عليه . . . وقد يكون سبب ذلك كله غنصر الأبناء . . . في وسط هذا الخصم وضع الله ما يدل على التيسير في عدل وقسط فقال تعالى : « والوالدان يرضان أولادهن » (٥ - التيسير)

حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فإن أراد اتصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سألتم ما آتيتكم بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير» (٢٨)

وبما أعظم ما ختمت به الآية الدّريمة من الأمر أن الله تعالى عليم بصير يطلع على ما في الصدور... فلا بد من مراقبته وعدم تكليف النفس إلا بما هو في وسعها...

أما الآية الثانية فهي ختام سورة البقرة ، وختام سورة البقرة

(٢٨) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

قيل الآية عامة في المطلقات اللواتي لهن أولاد وفي الزوجات... والزوجة تستحق النفقة والكسوة أوضحت أو لم توضح ، والنفقة والكسوة مقابل التمكين ، فإذا اشتغلت بالارضاع لم يكتمل التمكين ، فقد يتوهم أن النفقة تسقط فأزال ذلك الوهم بقوله تعالى : « وعلى المولود له » أي الزوج « رزقهن وكسوتهن » في حال الرضاع ، لأنه اشتغال في مصالح الزوج .

والرضاع حق للأم وحق عليها .. وأجمع العلماء على أن المرء نفقة ولده الأطفال الذين لا مال لهم .. لقول الرسول صلى الله عليه وسلم لهن « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » فلا تكلف المرأة الصبر على التقشير في الأجرة ، ولا يكلف الزوج ما هو أشرف بل يراعى القصد « لا تكلف نفس إلا وسعها » .

المرجع السابق ج ٣ ص ١٦٠ وما بعدها .

لها ما لها من شأن عند من أنزلها ، ومن قرأها له عند الله تعالى منزلة
وجزاء واکرام » (٢٩) -

والآية الكريمة تبين في جلاء واضح أن الله تعالى رحيم بنا
وعرف كريم ، ومن رحمته أنه لا يكلف نفسا إلا وسعها • • وأنه
تعالى قد دعانا الى التوبة اليه بالدعاء أن يديم علينا فضله ورحمته
فلا يؤاخذنا ان بسينا أو أخطأنا • وأن يديم علينا تيسيره لنا
ولا يحمل علينا أحرا كما كان على السابقين من الأمم التي عصت
وشقت على أنفسها فتدق الله عليها وكلفها بما ينقل الكواهل ويقصم
الظهور وينتري الجدم ، ويشقت الشمس ، ويردى ويمسى ويعجز ويمصم

(٢٩) روى الامام مسلم في هذا عن أبي مسعود الانصاري - رضى الله
تعالى عنهم أجمعين - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من
قرأ هاتين الآيتين من آخر سورة « البقرة » في ليلة كفتاه ، قيل من
قيام الليل ، كما روى عن ابن عمر قال : سمعت النبي - صلى الله
عليه وسلم - يقول : « انزل الله على آيتين من كنوز الجنة ختم بهما
سورة البقرة كتبهما الرحمن بيده قبل أن يخلق الخلق بألف عام من
قراءهما بعد العشاء مرتين أجزأته من قيام الليل » آمن الرسول ، الى
آخر البقرة •

وقيل كفتاه من شر الشيطان فلا يكون له عليه سلطان •
وأسنده أبو عمرو الداني عن حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - : « ان الله جل وعز كتب كتابا قل أن يخلق
السموات والأرض بألفى عام فأنزل منه هذه الثلاث آيات التي ختم بهن
البقرة من قراهن في بيته لم يقرب الشيطان بيته ثلاث ليال »
وروى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « أوتيت هذه الآيات
من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش لم يؤتهن نبي قبل » •
المرجع السابق ص ٤٣٣ •

جزاء ما قدمت أيديهم ، ورغبت نفوسهم ، وشطط أهواءهم ، وادلتهم شياطينهم • لقد أعلمتنا الآيات السابفة على ختام سورة البقرة أن ربنا يعلم السر وأخفى وأنه له ما في السموات والأرض ••• وأنه قد شق على المسلمين أن يحاسبوا على ما في أنفسهم أخفوه أو أبدوه ••• وأنهم قد جاءوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم بركوا على الركب وقالوا : أي رسول الله كنفتنا من الأعمام ما نطيق : الصلاة والصيام والجهاد والصدقة وقد أنزل الله عليك هذه الآية ولا نطبقها • قال لهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم سمعنا ويطعنا بل قولوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير » فقالوا : سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير • فكان فضل الله العظيم ••• ونزل قوله تعالى « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت وعائها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا وأغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على الكافرين » (٣٠) •

(٣٠) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة •

التكليف هو الأمر بما يشق • وتكلفت الأمر أي تجشمتة والوسع : هو الطاقة وهذا اخبار قاطع من الله - سبحانه وتعالى بأنه لا يطالب عباده إلا بما لهم قدرة على القيام به وآدائه. وهذا فضل منه واحسان لعباده ان الذين قالوا : سمعنا وأطعنا •

وقد روى عن أبي هريرة - رضى الله تعالى عنه - ما يفيد بيان هذا المعنى الذى أشارت اليه الآية الكريمة ، فقد قال : ما وددت أن أحدا ولدتنى أمه الا جعفر بن أبى طالب ، فانى تبعته يوما وانا جائع فلما بلغ منزله لم يجد سوى نحرى سمن قد بقى فيه آثاره فبشقه بين أيدينا، فبجعلنا نلفق ما فيه من السمن والرتاب « دبس التمر اذا طبخ » وهو يقول

أى أن المسلمين لما قالوا سمعنا وأطعنا مدحهم الله ، وأثنى عليهم في هذه الآية الكريمة ورفع عنهم ما تحدث به نفوسهم ، أو يجيش بخواطرهم وهذا فضل أعطي لهذه الأمة ، على عكس ما كان عليه حال بنى إسرائيل إذ هم قد « قالوا سمعنا وعصينا وأشرروا في قلوبهم العجل بكفرهم ٠٠٠ » (٣١) فكان ما كان بالنسبة لهم من ذمهم وجرمهم

ما كلف الله نفسا فوق طاقتها ولا تجود يد إلا بما نجد .
وللعلماء مقولة في جواز التكليف بما لا يطاق من الأحكام ٠٠ فمع أنهم قد أجمعوا على أن ذلك غير واقع في الأحكام الشرعية بدليل هذه الآية الكريمة إلا أنهم اختلفوا في جواز وقوعه عقلا في أحكام الدنيا ٠٠ فقد ذهب أبو الحسن الأشعري ومعه بعض المتكلمين إلى القول بجواز تكليف ما لا يطاق ، ولا يترتب على ذلك انخراط شيء من عقائد الشريعة . ويدل ذلك على أن من كلف بذلك أريد له العذاب ٠٠ وهؤلاء القائلون بجواز التكليف به عقلا اختلفوا في القول بوقوعه في ما كلف به أمة سيدنا محمد ، أو في رسالته ، فذهب بعضهم إلى ذلك وقع في تكليف أبي لهب بالإيمان بجملة الشريعة ٠ مع أن من جعلها أنه لا يؤمن ، فقد حكم عليه في قول الله تعالى : « تبت يدا أبي لهب وتب ٠٠٠ سيصلى نارا ذات لهب » والحكم عليه بذلك يدل على أنه لن يؤمن ، وهذا فيه تكليف له بأن يؤمن بأنه لا يؤمن ٠٠٠

المرجع السابق ج ٣ ص ٤٣٠ .

(٣١) الآية ٩٣ من سورة البقرة . وفيها حديث عما كان من اليهود - لعنهم الله بكفرهم - فهم قد اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وهم قد قتلوا فريقا من الأنبياء ، وقالوا قلوبنا غلفت ، ولمّا جاءهم ما عرفوا كفروا به ، فلعنة الله على الكافرين « وأشرروا في قلوبهم العجل » أى حب العجل ، وهذا مجاز عن تمكن أمر العجل في قلوبهم ٠ وإنما عبر عن حب العجل بالشرب دون الأكل ، لأن شرب الماء يتغلغل في الأعضاء حتى يصل باطنها ، والطعام مجاور لها غير متغلغل فيها .

الاصر عليهم وضرب الذلة والمسكنة وهكذا يبين جزاء الطاعة والافتقار ، وعقوبة المعصية والعناد ...

أما الآيات الثالثة والرابعة والخامسة فهي أيضا آيات نص فيها على أن الله سبحانه وتعالى لا يكلف نفسا الا وسعها ...

في سورة الأنعام ووسط حديث عما حرم الله على المؤمنين من أن يشركوا بالله شيئا ، وأمره لهم بأن يحسنوا إلى الأيباء • والألا يقتلوا الأبناء والألا يقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن • والألا يقيموا النفس التي حرم الله الا بالحق ، والألا يقربوا مال اليتيم وأن يقيموا الوزن بالقسط ختم الله تعالى ذلك كله بأنه لا يكلف نفسا الا وسعها فيقول تعالى بعد الحديث عما أوردت : « لا تكلف نفسا الا وسعها وإذا قلتم فاعدوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ذلكم وصايتكم به لعلكم تذكرون » (٣٢) فالقول الكريم توسط هذه التعاليم والأوامر والنواهي وهي من جملة ما جاءت به الشريعة ان لم تكن عصب بجهلتها ... وزين هذه الأوامر والأصياح للتعاليم بما يبشر النفس بأن هذه أمور لا تشق على النفس ، بل تريحها وتظلها بظل الشرع ... ومن خالفها فهو انذى شد شق على نفسه وكلفها ما لا تطيق وما ليس بوسعها •

وفي سورة الأعراف أيضا : « والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفسا الا وسعها أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون » (٣٣) وكان هذا ما يدل عليه الايمان ويخبره ، والالتزام به مؤد إلى الجنة والخلود فيها من غير غل في الصدور ، وهذا هو النعيم الذي يستوجب حمد الله على هدايته وفي سورة المؤمنون ويعد حديث طويل عن

(٣٢) الآية ١٥٢ من سورة الأنعام

(٣٣) الآية ٤٢ من سورة الأعراف

المؤمنين وسماتهم وبيان خشية قلوبهم واشفاقها خشية من بارئها وإيمانها به وحبها له إلى حد مسارعته فيما يرضيه من الخيرات جاء قول الله تعالى : « ولا تكلف نفسا إلا وسعها وإدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون » (٣٤) •

وعند الحديث عنها يقول القرطبي : أنه ناسخ لجميع ما ورد في الشرع من تكليف ما لا يطاق (٣٥) •

وزيادة على ما ذكر جاء قول الله تعالى مؤكدا ومبيناً أنه سبحانه لا يكلف نفسا إلا ما آتاها ••• وأنه سبحانه وتعالى جاعل بعد العسر يسرا أن هذا القول الكريم لكاف وحده للتدليل على ما نحن بصددته وحتى لو جاء وحده ••• فما بالناس وقد سبقه وعضده ما جاء به القرآن الكريم مبيناً اليسر والرفقة والرحمة بالمكلفين •• فما خلفهم إلا بما هم قادرون عليه ••• فإذا أصابتهم فاقة أو نزل بهم نازل خفف عنهم بما يوائم ما نزل بهم بل ويزيد ، فهم دائماً في رحمة الله الخالق الرحيم • لقد حدثتنا الآية الكريمة بما يلزم الزوج من نفقة زوجته وأنيسة حياته ، وشريكة عمره ••• « لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاه سيجعل الله بعد عسر يسرا » (٣٦) •

فالآية قد أرست قاعدة مراعاة حال المتفق بصرف النظر عن المتفق عليه فلا يكلف الفقير في الانفاق على زوجته مثل ما يكلف الغنى ، حتى ولو كانت زوجة الفقير ابنة السلطان ، وزوجة الغنى ابنة

(٣٤) الآية ٦٢ من سورة المؤمنون •

(٣٥) الجامع لأحكام القرآن ج ١٢ ص ١٣٤

(٣٦) الآية ٧ من سورة الطلاق •

أجيب جراسه (٣٧) وبشرت الآية في ختامها أنه ليس بعد الضيق
إلا الفرج وليس بعد الشدة إلا الرخاء والسعة

٣ - وإذا كانت الآيات التي أوردتها قد أثبتت أن الله تعالى
لا يكلف نفسا إلا وسعها وفي هذا التيسير كله والرحمة والتوسعة على
العباد فإنه بجانب هذه النصوص الواضحة وردت نصوص أخرى
في القرآن الكريم تبين أن الله تعالى ما جعل على عباده من حرج
شيئا فرض لهم ويكلفهم به وارتضاه لهم من تشريع يعالج أمور حياتهم،
وإذا انتفى الحرج ثبت التيسير

بقدر ورد نفى الحرج في القرآن الكريم باللفظ الصريح في ثلاثة
عشر موضعا • كلها نصوص قرآنية واضحة وقاطعة باللفظ المحكم الذي
لا تشابه فيه ولا غموض يكتنفه مؤداه الواضح ، وعبارتها الصريحة
تقضي نفى الحرج عن المسلم في كل ما خوطب به من أحكام والم
به من تشريع في شتى مناحي حياته

ومن بين هذه الآيات التكريمية قول الله تعالى في سورة الحج •
ويعد أن ذكر لنا وأعلمنا أنه سبحانه وتعالى يعلم ما بين أيدينا
وما خلفنا ومن كان كذلك وأحب عباده فإنه ييسر لهم أمورهم وييسر عليهم

(٣٧) روى عن الامام الشافعي - رضي الله تعالى عنه - أن النفقة
مقدرة محددة ، ولا اجتهاد لحاكم ولا لفت فيها ، وتقديرها هو بحال
الزوج وحده من يسهه وعسره ، ولا يعتبر بحالها وكفايتها فيجب
لابنة الخليفة ما يجب لابنة الحارس .. فالاعتبار يسر الزوج أم يسره
ولا اعتبار بحال الزوجة .. ومبنى ذلك أنه لا سبيل إلى علم الحاكم
بحالها .. وعليه فإن اعتبار حال الزوجة موقع في حرج ومؤد إلى الخصومة
ومن هنا جعل حال الزوج هو الأساس التقدير قطعا للخصومة .. واعتمادا
على ما جاء من قول الله تعالى : « لينفق ذو سعة من سعته » .
المرجع السابق ج ١٨ ص ١٧٠ .

ما يصنع حياتهم وإذا كان قد اختار لنا ما فيه صلاح معاشنا ومعادنا فإنه يجب علينا أن نعبد ونحني هاماتنا له أجالا واعتزافا بعبوديتنا لأكرم الأكرمين وسيد الكون ومن فيه ، وسيد الكون مستحق أن نسجد له ونعبد ونرحب منه الصلاح والفلاح ، وأن نجاهد فيه حق الجهاد ، لأنه سبحانه وتعالى قد استحق منا ذلك فهو سبحانه م يجعل علينا فيما شرعه لنا من تخصيص ولا طائبا فيما يديننا به بما نعجز عنه أو يوتقنا في حرج ...

يقول تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ، وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ... » (٣٨) .

(٣٨) الآيتان ٧٧ ، ٧٨ من سورة الحج .

والآية الأولى تأمر بالصلاة وعبر عنها بالركوع والسجود لأن بها تشرف العبد وتعلوا منزلته بقدر خضوعه لخالقه وامتناله لأوامره وبالركوع السجود تشرف أيضا الصلاة . ثم عمم بعد التخصيص فقال واعبدوا ربكم بكل ما شرعه لكم ، أي امتثلوا أمره ، فلا يجدكم حيث نهاكم ، ولا يفتقدكم حيث أمركم . وبعد ما « افعلوا الخير » وهي عامة شاملة وأكد ذلك بطلب الجهاد في الله حق جهاده ، وفيه الإشارة إلى امتثال جميع ما أمر الله به والإنتهاء عن كل ما نهى الله تعالى عنه ...

فيذهب قوم إلى القول بأن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى « فاتقوا الله ما استطعتم » أي أن هذا قصد به زيادة التيسير والتخفيف ، حيث طالب بقدر الاستطاعة ...

وقالوا إن « حق جهاده » هنا وقوله تعالى في الآية الأخرى : « حق تعانه »

منسوخ بالتخفيف إلى الاستطاعة في هذه الأوامر

ورد على هذا بأنه لا حاجة للقول بالنسخ هنا ، فإن التيسير هو

المراد من أول الحكم ، لأن « حق جهاده » ما ارتفع فيه الحرج

هذه الآية الكريمة مما اختص الله به الأمة الإسلامية حيث رفع عنها الحرج وما كان على من سبقها من الأمم من الأصار •

وهذا الحرج الذى رفعه الله تعالى عن الأمة الإسلامية واخبرتنا به هذه الآية الكريمة يصدق على كل ما فى الشريعة الإسلامية من تيسير وتخفيف سواء فى العبادات أو المعاملات أو الدماء أو الجهاد أو غير ذلك يؤكد هذا ما كان من سيد المرسلين - صلى الله عليه وسلم - يوم ألنحر حين سئل عن أشياء كثيرة وقع فيها البعض فأجاب كل من سأل واستقرضه عن حكم ما وقع منه بقوله الشريف : « افعل ولا حرج » كانت هذه اجابته الراضحة الكريمة لكل من سأل عن أمر قدمه على غيره أو أخره عن موضعه • أو نسيه أو جهله ••• « افعل ولا حرج » ومن هنا ذهب المتصنفون الى القول : بان كل ما اختلف فيه من احكام السمعيات فيكون انقائلا بما يوجب الحرج والضيق محجوجا بظاهر هذه الآية (٣٩) •

وقد روى سعيد بن المسيب أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « خير دينكم أيسره » •

المرجع السابق ج ١٢ ص ٩٨ وما بعدها •

(٣٩) يراجع احكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٣٩١ ، ٣٩٦

الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٤٣٢ ، ج ١٢ ص ٩٨ وما بعدها •

وقد ذكر القرطبي فيه أن العلماء قالوا : رفع الحرج انما هو لمن استقام على منهاج الشرع ، وأما السلافة والسراق واصحاب الحادود فعليهم الحرج وهم جاعلوه على أنفسهم بمفارقتهم الدين ، وليس فى الشرع أعظم حرجا من التزام ثبوت رجل لاثنتين فى سبيل الله تعالى ، ومع صحة اليقين بوجوده العزم ليس بحرج •

وذهبوا الى القول أيضا بأنه يحتج بهذه الآية ونحوها من رأى أنه اذا تعارض فى مسأله حكمان اجتهديان خفيف وثقيل يرجح الخفيف دفعا للخرج •

انها مقولة منصفة واعية تستحق من أولئك المتشجنين أن يفهموا الاسلام جيدا ولو فهموه لراجعوا أنفسهم وتم علاجهم مما هم فيه من سوء فهم وعدم ادراك لدكمة عالية من أحكام التشريع وإعراضه ووقفوا على حقيقته وسماحته •

وإذا كانت الآية الكريمة التى معنا قد أبانت أن الله تعالى ما جعل علينا فى الدين بعامة من حرج أو تضيق ، فان الآيات الأخر قد وردت بنفى الحرج أيضا عند الحديث عن أحكام شرعها الاسلام وقررها فى كل مناحى التشريع وشئون حياة المؤمن •

وما ذلك الا تفصيل بعد اجمال وان كان هذا التفصيل يعضد ما جاء به الاجمالى من مبدأ التخفيف والتيسير فى كل شئون الدين بعامة وما اشتغل عليه من أوامر وأحكام

من هذه الآيات الكريمة التى جاءت بنفى الحرج فى سياق الحديث عن بعض أمور الاسلام • ما جاء من قول الله تعالى فى سورة

وأحب أن أشير الى ان ما فى الحدود ليس بحرج وانما هو توسعة عليهم وعلى غيرهم ، أما بالنسبة لغيرهم فهو مشاهد فى الدنيا حين يستقيم الناس ويخلو المجتمع من الجريمة فينعم الناس بالأمن •
أما بالنسبة لمن ارتكب حدا فان تطبيقه عليه دفع للمشقة عنه بين يدى الله تعالى وتخفيفا ولقد أعلمنا سيد المرسلين أن من كان يطبق عليها قد تابت توبة لو تابها أهل مكة لو سعتهم أبعد هذا تخفيفا لما فى الآخرة من موقفا عظيم يجعل الولدان شيبا •

المائدة « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم ولعلكم تشكرون » (٤٠) •

والآيات الكريمة التي تقدمت على هذه الآية في سورة المائدة تحدثت عن بيان ما حرم الله تعالى على المسلمين من الميتة والدم ولحم الخنزير وغير ذلك من المحرمات والتي أعقبها بقوله تعالى : « فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم فإن الله غفور رحيم » (٤١) وسيأتى حديث عن هذه الآية الكريمة عند بيان التيسير بالنسبة للمضطر ...

وبعد الحديث عن المحرمات جاء حديث عما أحل فبينت الآية أن الله تعالى قد أحل الطيبات وهي على إطلاقها كل ما لم يأت نص بتحريمه فالمحرمات قد وردت على سبيل الحصر ... وما عداها فهو حلال (٤٢) • واتت الآية التالية لهذه الآية ما أكرم الله به المسلمين من أنه أحل لهم الطيبات وطعام أهل الكتاب والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب (٤٣) ...

(٤٠) الآية ٦ من سورة المائدة •

(٤١) الآية ٣ من سورة المائدة •

(٤٢) قال تعالى : « يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات

وما علمتم من الجوارح مكلبين » الآية ٤ من سورة المائدة •

(٤٣) قال تعالى : « اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين

أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات

والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب ... » الآية ٥ من سورة المائدة •

والطعام اسم لما يؤكل ، والذبائح منه وهو هنا خاص بالذبائح عند

كثير من أهل العلم بالتهويل وأما ما حرم علينا من طعامهم فليس بدخول تحت

عموم الخطاب • « وطعام الذين أوتوا الكتاب » يعنى ديبحة اليهودى

والنصراني ، وإن كان النصراني يقول عند الذبح : باسم المسيح ، واليهودى

ثم حديث عن الطهارة ، طهارة الظاهر والباطن ، بالماء وغيره .
ان لم يوجد وعقب بيان هذا كله قول الله تعالى : « ما يريد الله ليجعل
عليكم من حرج ... » هذا كمال الفضل والتيسير ...

وبيان سماحة التشريع الاسلامي وعناية الله بالمسلمين واکرامهم
والتحفيف عنهم ورفع الآصار التي أثقلت كواهل السابقين عليهم ،
فإنه تعالى يخبرنا هنا أنه قد أراد بنا اليسر ، وما أراد بنا أبدا الضيق
أو الحرج في أي جانب أو حكم من أحكام الدين الاسلامي ، دين
التيسير والرحمة .

وأذا كان هذا هو التيسير والرحمة على المؤمنين بعامة ، فإن هناك
ما يمكن أن نعتبره تيسير التيسير ، وهو ما شرعه الله تعالى بالنسبة
لخزوي الاعذار الخاصة ، الذين حلت بهم علة من العلة لازمتهم فترة
من فترات حياتهم ، أو ابتلوا بها في حياتهم كلها ...

وهؤلاء قد اختصهم الرحيم برحمة فوق الرحمة التي يشاؤون
ففيها العامة من الناس ، وجعل سبب ذلك الأوصاف التي أوردها .
ونفى عنهم ما على الآخرين من حرج في ما أورده من أحكام وبينه من

يقول باسم عزيز ، وذلك لأنهم يذبحون على الملة . هذا ما ذكره ابن عباس
- رضي الله تعالى عنهما - وقال به غيره .

وذهب غيره ومنهم السيدة عائشة وابن عمر وغيرهما - رضي الله عنهم
أجمعين إلى القول : بأنه سمعت الكتابي يسمى غير اسم الله عز وجل -
فلا تأكل . . واستدلوا لذلك بعون الله تعالى : « ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه وإنه لفسق .

وقال الامام مالك : أكره ذلك ، ولم يحرمه .

يراجع الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٧٦ .

تشريعات سواء بالنسبة لدخول الاماكن والأكل من البيوت أو غير ذلك مما افترضه على الآخرين من جهاد وأداء واجبات تقتضى بذل النفس والنفس في سبيل الله ...

فقد جاء في سورة النور قول الله تعالى مبينا ما يلزم من استئذان أو قتل ما يصل الى حد الايناس عند دخول البيت ، أو استئذان عند التحرك داخل البيت لمن هم من سكانه ، بالنسبة للصغار والكبار على الآباء والأمهات والأخوة والأخوات (٤٤) ...

فجاء بعد بيان ذلك قول الله تعالى : « ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم أو بيوت أخواتكم أو بيوت أخواتكم أو بيوت أعمامكم أو بيوت عماتكم أو بيوت أخوالكم أو بيوت خالاتكم أو ما ملكتم مفاتحه أو صديقكم ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعا أو اشتاتا ... » (٤٥) .

ولم يكف المفسرون بالقول برفع الحرج عن أصحاب هذه الأوصاف بالنسبة لما جاءت به الآيات هنا وبينه السياق وإنما جعلوا رفع الحرج عن هؤلاء عاما في كل ما يتعلق بالوصف الذي توافر في أحدهم .

(٤٤) فيقول تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض كذلك يبين الله لكم الآيات والله عليم حكيم ، وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم كذلك يبين الله لكم آياته والله عليم حكيم ، والقواعد من النساء ... ، الآيات ٥٨ - ٦٠ من سورة النور .

(٤٥) الآية ٦١ من سورة النور .

يقول القرطبي بعد عرصه آراء الفقهاء في هذه المسألة : نكن المختار أن يقال : أن الله رفع الحرج عن الأعمى فيما يتعلق بالتكليف الذي يشترط فيه البصر ، وعن الأعرج فيما يشترط التكليف به من المشي ، وما يتعدى من الأفعال مع وجود العرج ، وعن المريض فيما يؤثر المرض في استقامته ، كالصوم وشروط الصلاة وأركانها ، والجihad ونحو ذلك (٤٦) •

وفي سورة الفتح وبعد حديث عن مبايعة المؤمنين رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بيعة الرضوان • وبيان أنهم إنما يبايعون الله وأن يد الله - تعالى - فوق أيديهم ، وكأنه يحذرهم من النكت بالبيعة ، ويبشر من أوفى بعهده عليه الله ثم حديث عن هؤلاء الأعراب من غفار ومزينة وجهينة وغيرهم ممن تخلوا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين نذبهم لفتح مكة • واستقرهم ليخرجوا فقالوا له بالسنتهم ما ليس في قلوبهم ••••• وزين لهم الشيطان ما قالوه وظنوا أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومن معه من المؤمنين لن ينقابوا إلى أهليهم أبدا ، ولن يرجعوا إلى المدينة بعد أن يغادروها هذه المرة ، فستتخلى عليهم قريش ••• فغضى الله عليهم هم وغدوا قوما بورا ، هلكى لا يصلحون لقول أو عمل لا خير فيهم ، بسبب مقاتلتهم هذه ووقفهم من رسول الله - صلى الله عليه وسلم •

(٤٦) ثم أورد القرطبي ما أشار إليه ابن عطية عند حديثه عن هذا الذي رفعه من حرج عن أصحاب هذه الأوصاف بقوله :

فظاهر الآية وأمر الشريعة يدل على أن الحرج عنهم مرفوع في كل ما يضطرهم إليه العذر وتقتضى نيتهم فيه الاتيان بالاكمل ، ويقتضى العذر أن يقع منهم الانقص ، فالحرج مرفوع عنهم في هذا •
يراجع الجامع لأحكام القرآن ج ١٢ ص ٣١٣ •

وتسرد الآيات ما كان من هؤلاء وعاقبة أمرهم ثم تختتم القول ببيان ما خص الله به أصحاب الأوصاف الخاصة من نفى الحرج عنهم فقال تعالى : « ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار ومن يتول بعذبه عذابا أليما » (٤٧) •

قال ابن عباس — رضى الله عنهما — عند حديثه عن هذه الآية الكريمة : لما برئت « وإن نقولوا كما توليتم من قبل يعذبكم عذابا أليما » (٤٨) قال أهل الزمالة : كيف بنا يا رسول الله ؟ فنزلت « ليس على الأعمى حرج ... » أى لا اثم عليهم في التخلف عن الجهاد لمما هم ورماتهم وضعفهم (٤٩) •

وهكذا يبين التيسير التيسير لأهل الأعذار وذوى الأوصاف الخاصة بما ذك الأرحمة من اعوف الرحيم بالمسامين الذين اختصهم الله تعالى برغ الأصار عنهم والتيسير لهم ...

ولقد جمع هذه الأوصاف وغيرها ما جاء في قول الله تعالى : « ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله غفور رحيم » (٥٠) وذكر المفسرون عند حديثهم عن هذه الآية الكريمة أنها أصل في سقوط التكليف عن العاجز ، فكل من عجز عن شيء سقط عنه ، فتارة الى بدل ، وتارة أخرى الى غير بدل ...

(٤٧) الآية ١٧ من سورة الفتح •

(٤٨) الآية ١٦ من سورة الفتح •

(٤٩) المرجع السابق ج ١٦ ص ٢٧٣ •

(٥٠) الآية ٩١ من سورة التوبة •

وهكذا يبين تيسير الله للمؤمنين وتخفيفه عنهم حتى في حال السعة
والرخاء ودون ضرورة حاجته ... أما الحديث عن التيسير عند وجود
الضرورة فإنه حديث طويل خصه بعض السادة الباحثين ببحوث خاصة،
لكنني هنا أشير إليه في عجلة بقدر ما يسمح المقام ...

==

والآية الكريمة قد جاءت بعد حديث عن هؤلاء الذين كلما نزلت سورة
تطالبهم بالجهاد مع رسول الله استأذنوا ، وهم أغنياء أصحاء « وقالوا »
« ذرنا نحن مع القاعدين » العاجزين عن الخروج للجهاد في سبيل الله ...
واختاروا أن يكونوا مع النساء والصبيان والعجزة من ذوى الأعداء ..
ومن الناس من آمن وتملك الإيمان قلبه فجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في
سبيل الله .. هؤلاء لهم الخيرات والفلاح أعد الله لهم عنده الفوز العظيم .
أما ذوى القلوب الخائفة الفزعة الذين قعدوا عن الجهاد وكذبوا الله
ورسوله فلهم عذاب أليم ..

وإذا كان هؤلاء لا عذر لهم وكذبوا واختلقوا أعذارا، فإن هناك من كانت
لهم أعذار ولكنهم ألحوا في طلب الخروج مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم
- للجهاد ومع ذلك لم يأخذهم معه لظروفهم .. وأخبر عنهم أنهم لم عند
الله جزاء المجاهدين ، فقد روى أبو داود عن أنس - رضى الله عنهما - أن
رسول الله - صلى الله عليه وسلم قال : « لقد تركتم بالمدينة أقواما ما سرتم
مسيرا ، ولا أنفقتم من نفقة ، ولا قطعتم من واد إلا وهم معكم فيه » قالوا :
« يا رسول الله ، وكيف يكونون معنا وهم بالمدينة ؟ قال : « حبسهم العذر » .
فبينت الآية الكريمة مع ما ذكرنا من نظائرها أنه لا حرج على المعذرين
وهم قوم عرف عندهم ، كأرباب الزمانه والهزم والعمى والعرج وأقوام
لم يجدوا ما ينفقون فبينت الآيات أنه ليس على هؤلاء حرج .

المرجع السابق ج ٨ ص ٢٢٣ وما بعدها .

تفسير القاسمي ج ٨ ص ٣٢٣١ .

تفسير الرازي ج ١٦ ص ١٦٠ .

(ج) آيات تريمة جاء الحديث فيها بالتيسير عند وجود حالة من الحالات التي تقتضى مواجهة خاصة ، وتعاملا مع الحكم الشرعى بطريق خاص نظرا لتغير الملابسات والظروف .

فإذا كانت الظروف العادية للعبد المؤمن قد شرع الشرع الشريف له فيها أحكاما ميسرة استهدفت العناية به ورعايته وحمايته مما قد يضره وقد يدرك العبد لقصوره هذا الضرر أو الإيذاء فاقتضت رحمة الرحيم بعباده العناية بهم وحمايتهم من أول الأمر ، ومنعهم من مقارفة أفعال معينة أو تناول أطمه أو أشربة معينة حماية لهم وعناية بهم ***

هذا التيسير وهذه العناية بدأ بها الشرع عند أول تشريعاته وحتى نهايتها *** وكان ذلك في الأحوال العادية للعبد المؤمن . في حال غدوه ورواحه ، والامور من حوله مستقرة ومناسبة ، فإذا تغيرت الأحوال ، واختلفت الظروف ، وغدا المؤمن غير آمن على نفسه أو ماله ، زاد التيسير اليه الى حد أنه يؤمر بتناول ما حرم عليه ***

وإذا كان الشرع هو الذى حرم عليه أشياء وكان يدفعه من ذلك حماية المؤمن ، فان الشرع نفسه هو الذى يطلب المؤمن بالحفاظ على نفسه وماله ، ولو أدى ذلك الى تناول ما حرمه الشرع عليه حالة السعة واليسر والامان *** اذ أن تعريض حياة الانسان مثلا أو عرضه أو ماله الى الضياع هو تعريض أمور هامة ضرورية حماها الشرع وألزم بالحفاظ عليها ، وفى سبيل حمايتها تتخطى الصعاب ويتباح التحرمات طبقا لما حدد الشرع وبين في حالات الضرورة (٥١) والخطر

(٥١) عرفت الضرورة بأنها خوف الهلاك على النفس أو المال . =

الداهم من خوف هلاك محقق أو اضاءة أمر ضروري ان الشارع ليمعن في التيسير ، فيواجه كل أمر بما يجعله أمرا يسيرا لا عسر فيه ولا صعاب .
تقف عقبة في طريق المسلم دون أن يجد لها ما يجنبها جانبا من طريقه ،
ويزيلها ويجهون أمرها عليه *** اذ الحفاظ على المسلم هو غاية المشرع
وعدغه ومحن غنايته ..

يبين هذا ويتضح عندما تصافح الآيات القرآنية التي عالجت مثل
هذا عقل الانسان وفكره ***

وسأعرض هـ جانبا من هذه الآيات الكريمة بخصوصا التي عالجت
حالة الضرورة وبينت الحكم عند قيامها ****

١ - أمر الله - سبحانه وتعالى المؤمنين بأن يأكلوا من طيبات
ما رزقهم وهذا تخريم من الله تعالى للمؤمنين وتفضيل لهم ان قد خصهم
بما أمر الرسل - عليهم السلام - في قوله تعالى : « يأيها الرسل

وهذا الخوف يتحقق بوجود الخطر الجسيم الذي يوشك أن يفع
بالانسان واذا كان هذا الخطر ناتج عن أمور لا دخل للانسان في إحداثها
وايجادها كانت الضرورة الناشئة عن مثل هذا الخطر ضرورة بالمعنى الخاص
وهي ما يسمى بالضرورة الطبيعية .

واذا كان الخطر ناشئا عن اعتداء انسان على آخر فاننا في مثل هذه
الحالة نكون أمام ما يسمى بالحالة التي يطلق على دفعها والتصدي لها
دفاع شرعي ، أو دفع الصائل .

ويقل عن هذه بقليل ما ينشئ بحالات الاكراه .
ومثل هذا الخطر الواقع على النفس ما يكون واقعا على إحدى
الضروريات التي يحميها الشرع ويأمر بالحفاظ عليها .

تراجع نظرية الضرورة للأستاذ الدكتور يوسف قاسم ص ٧٥ وما بعدها
ط سنة ١٩٨١م دار النهضة العربية القاهرة .

كلوا من الطيبات » (٥٢) وقال سبحانه وتعالى للمؤمنين : « يا أيها الذين آمنوا، كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله أن كنتم إياه تعبدون » (٥٣) •

وجعل الحق سبحانه وتعالى الأكل من الطيبات فقط دون ما عداها مما حرم من المطعومات وغيرها دليلاً على الامتثال والعبودية التي هي درجة من الدرجات العالية ، والتي يختص بها الله من يشاء من عباده ، أو ممن ارتضاهم لهذه الدرجة الرفيعة ...

ثم أعقب الله تعالى ذلك ببيان ما حرم على المؤمنين تناوله والاحتياطات به وذكره على سبيل الحصر تيسيراً وتخفيفاً على المؤمنين وعناية بهم فقال تعالى : « إنما حرم عليكم الميتة والدم وأحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه إن الله غفور رحيم » (٥٤) •

(٥٢) الآية ٥١ من سورة المؤمنون •

(٥٣) الآية ١٧٢ من سورة البقرة •

(٥٤) الآية ١٧٣ من سورة البقرة •

ان من يطالع هذه الآية الكريمة ويمعن النظر فيها ويقرأ أو يقرأ على ما تحدث به العلم التجريبي الحديث وما أظهرته التجارب العملية العلمية يوقن ان لم يكن قد أيقن أن هذا ليس من كلام بشر وإنما هو من عند العليم الحكيم .. فهو قرآن أنزله الله على رسوله ومصطفاه الذي لم يكن يقرأ من قبله من كتاب ولا يخطه بيمينه ولم يكن هناك ما يشير الى ما في هذه المطعومات التي حرقها القرآن منذ أربعة عشر قرناً وينبذ من أضرار فتاك ، وأخطار مهلكات ..

فالميتة هي ما خرجت منها الروح من غير زكاة شرعية مما يذبح وما هو معلوم أن ما لا يؤكل ذكاته كموته

فآلاية الكريمة قد بينت أن الله تعالى قد حرم علينا كل ما فيه
إضرار بنا رحمة ورعاية ، فقد حرم علينا الميتة مما لو ذكى كان خلافاً
لأما ما ليس بمأكول ، فإن ذكاته كموته ، فهو حرام في كل أحواله ...

غير أن الحديث الشريف قد خصص العموم الذي جاءت به الآية
الكريمة بالنسبة للميتة والدم . فقد قال — صلى الله عليه وسلم —
« وهو الذي لا ينطق عن الهوى : » أحلت لنا ميتتان الحوت والجراد
وحمان الكبد والطحال » (٥٥) .

وقد قال جمهور العلماء بجواز أكل جميع دواب البحر ، حيها
وميتها ، وهذا ما عليه مذهب الإمام مالك ، غير أنه توقف أن يجيب
في خنزير الماء وقال : أنقم تقولون خنزيراً !

= والتذكية تفرغ الدم من عروق الذكاة ، فالدم وكما أثبتت التجارب
العلمية العملية يحتوى على قدر كبير من مادة سامة هي « حمض البوليك » ،
فلو لم يتم إفراغ الدم وتناوله الإنسان فإن في ذلك هلاكاً ...

وقد يعجب صاحب العقل حين يجد أن الإسلام حرم الخنزير وكل
حرم قبله الميتة والدم ، ثم بعد أن يعلم أن الخنزير حيوان يحتوى لحمه
على قدر كبير من المادة المذكورة « حمض البوليك » يعجب المحقق
المؤدى إلى الإيمان بهذا القرآن الكريم بالنسبة لمن لم يكن قد وفق إلى
الإيمان به ...

هذا هو القرآن الكريم الناطق والشاهد على عناية الحق بخلقه ورعايته
لهم ورحمته بهم ، فهلاً استعملوا الآن يكونوا أهلاً لهذه الرحمة وتلك
العناية ... واعتبروا ووثقوا أنه لم يحرم عليهم القرآن إلا ما فيه الأذى
والإضرار بهم ...

ويراجع المرجع السابق فقد أورد جانباً مما ذكره الباحثون في
هذا الخصوص ...

(٥٥) أخرجه الدارقطني .

وذكر ابن قاسم أنه لا يأكل وإن كان لا يراه حراما ***
والآية الكريمة وإن أوردت تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير
وما أهل غير الله به إلا أنها اختتمت بأنه إذا وقع المسلم في مخمصة ،
وقامت به ضرورة فإن الحفاظ عليه عندئذ يترتب عليه زوال الأثم عنه إذا
أكل من هذه الأشياء التي حرم عليه الأكل منها حال السعة رحمة
به وعناية رتيباً *

فبعد الضرورة يباح له ذلك من باب الرحمة به والعناية
والتيشير *** لها حكمة عالية نضى بها العليم الحكيم *** والاضطرار
الذي يباح معه ما جرم الله أكله في حال السعة أما أن يكون نتيجة إكراه
من عدو أو نحوه ، ممن له قوة وقدرة على تنفيذ ما يقول ويتوعد به *
أو يكون الاضطرار نتيجة مجاعة فزالت بانسان أو جماعة وهي ما
يعبر عنها الفقهاء بالمخمصة أخذ ما جاء في قول الله تعالى : « فمن اضطر
في مخمصة غير متجانف لاثم فإن الله غفور رحيم » (٥٦) *

وفرق البعض بين الإكراه والمخمصة بالنسبة لشرب الخمر ،
فذكر أن من أكره على شرب الخمر ولم يستطع دفع الإكراه عن نفسه
فإن له أن يشربها بلا خلاف *

أما إن كانت المخمصة هي التي تضطره إلى ذلك فلا يشرب الخمر
لأنها لا تنفع عنه ما هو فيه من جوع ، ولا تزيد الخمر إلا عطشاً ،
وراد الشافعي - رضي الله تعالى عنه - على ذلك أن الله تعالى حرم
الخمر تحريماً مطلقاً ، وحرم الميتة بشرط عدم الضرورة *

ورد عليه من ذهب إلى القول بجواز شربها عند المخمصة بأن
الله تعالى قال في الخنزير : « فإنه رجس » ثم أباحه للضرورة ، وقال ،

في الخمر . أنها « رجس » فتدخل في إباحة الخنزير للضرورة بالمعنى
الجلبي الذي هو أقوى من انقياس (٥٧) .

وفي المخمصة بسر الشارع لمن أصابته وأحاطت به أكل ما حرم
الله سبحانه وتعالى ، وأشارت إليه الآية الكريمة التي معها ، غير
أنه لا يجوز له تناول شيء من هذه المحرمات إذا وجد غيرها مما يسد
به رمقه ، ويدفع عنه مخمصة حتى ولو كان هذا الذي وجدته المضطر
مملوكا لغيره (٥٨) .

(٥٧) وقال ابن القاسم : ان المضطر لا يجوز له شرب الخمر ، ويشرب
الدم أو البول ولا يشرب الخمر ، لأن الخمر يلزم فيها الحد فهي أغصا
منها .

وذكر آخرون أنه لو غص بلقمة فهل يسيفها بخمر أولا ، فقليل ؟
لا يجوز له . إذ اغتتها بالخمر ، مخافة أن يدعى ذلك .
وأجاز ابن حبيب اساغة اللقمة بالخمر ، لأنها حالة ضرورة .
وذكر ابن العربي : ان الغاص بلقمة فانه يجوز له فيما بيننا فان
شاهدناه فلا تخفى علينا بقرائن الحال صورة الغصة من غيرها ، فيصدق
إذا ظهر ذلك ، وأن لم يظهر حددناه ظاهرا وسلم من العقوبة عند الله
باطنا .

الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٢٨ وما بعدها .
(٥٨) روى أبي هريرة - رضى الله تعالى عنه قال : « بينما نحن مع
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في سفر إذ رأينا ابلا مصروزة -
مربوطة الضرع - بفضة الشجر فثبنا إليها ، فننادينا رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - فرجعنا إليه فقال : « ان هذه الابل لأهل بيت من المسلمين
هو قوتهم ويمنهم بعد الله ، أيسر لكم لو رجعتم الى مزاولكم فوجدتم ما
قد ذهب به أترون ذلك عدلا » ، قائلوا لا ، فقال : « ان هذه كبدلك » ، قد
أفرايت ان احتجنا الى الطعام والشراب ؟ فقال : « كل ولا تحمل واشرب
ولا تحمل » .

فخرجه ابن فاجة .

لأن أكل المملوك للغير لدفع المخمصة لا يقطع به ، وهذا ما جعله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضى الله تعالى عنه - يوقف أعماله حد السرفة عام الرمادة ... فهما وتطبيقا لما جاء عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في هذا الخصوص .

فقد سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : يارسول الله ، ما يحل لأحدنا من مال أخيه إذا اضطر إليه ؟ قال : « يأكل ولا يحمل ويشرب ولا يحمس » ومن هنا كان القول بأنه إذا تعين على المسلم رد مجهة أخيه ، ولم يكن هناك من بملك سوى واحد فقط وجب عليه ذلك وأصبح رد مجهة أخيه قرضا عليه ، فإذا منع الواجد ماله من المضطر ، كان للمضطر مداربته أما إذا كان الواجد عددا كثيرا غدا الأمر عليهم جميعا فرضا وكان بالنسبة لكل واحد منهم على سبيل فرض الكفاية ، فإن أعطى أحدهم المضطر سقط عن الباقي ، والا لزمهم وطولبوا جميعا .

وقال عباد بن شرحبيل - من بني نضير - أصابنا عام مخمصة فأتيت المدينة فأتيت حائطا من حيطانها (٥٩) فأخذت سنبلا ففركته وأكلته وجعلته في كسائي ، فجاء صاحب الحائط فخربني وأخذ ثوبي ، فأتيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخبرته ، فقال للرجل : « ما أطعمته إذ كان جائعا أو ساغبا ، ولا عامته إذ كان جاهلا » فأمره النبي - صلى الله عليه وسلم - فرد إليه ثوبه ، وأمر له بوسق من طعام أو نصف وسق .

وهذا الحديث الشريف ينفي قطع اليد أو حتى التعزير أو التأديب بالنسبة لمن أخذ شيئا يرد به مخمصة .

(٥٩) الحائط هو البستان الذي بني عليه جدار .

ويؤيد هذا ما رواه الترمذي من أن ابن عمر ذكر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « من دخل حائطاً فليأكل ولا يتخذ خبنة » .

وقال - صلى الله عليه وسلم - في التمر المطلق : « من أصاب منه من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه » (٦٠) .

ولقد قسم الفقهاء الخمصة التي يباح معها تناول ما حرم في الآية الكريمة إلى قسمين .

أحدهما أن تكون المخصصة لها صفة البقاء مدة يحدث لمن شبع خلالها أن يعرضه الجوع مرة ثانية قبل أن تنقشع هذه المخصصة . . .

وفي مثل هذه الحالة أجاز الفقهاء لمن حل له تناول الميتة أن يشبع منها ويتضع سواء أكان ذلك الشبع الجوع أو للعطش . . . بل ويتزود منها أيضاً . . . فإذا احتاج لهذا الذي تزود به سد به رمقه ، وإن لم يحتاج إليه وفرج الله كربته ألقى هذا الذي كان قد تزود به عند الضرورة . . .

والقسم الثاني من قسمي المخصصة بحسب وقت امتدادها ودوامها أن يكون مخصصة عارضة ، غير دائمة .

(٦٠) قال الترمذي هذا حديث حسن - وروى من حديث عمر - رضي الله تعالى عنه - « إذا أمر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ ثباناً » والثبان هو الوعاء الذي يحمل فيه الشيء ، فإن حملته بين يديك فهو ثبان ، فإن حملته على ظهرك فهو الحال . وإن جعلته في حضنك فهو خبنة .

هذا ولا يخفى أنه مما هو محل اتفاق الفقهاء بتحريم مال الخير من غير أن تطيب به نفسه . . وهذا الأصل المتفق عليه يستثنى منه حالة الاضطرار المرجع السابق ج ٢ ص ٢٢٦ وما بعدها .

وفي مثل هذه الحالة لم تتفق كلمة الفقهاء بالنسبة للمقدار الذي يجوز تناوله مما كان محرما قبلها .

فالبعض يسوى بين الحالين في هذا ، واستدلوا لذلك بما روى من أن بعضا من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد انقطع عنهم الزاد وذهب ما معهم وهم عائدون من أحد أسفارهم ، فانطلقوا يبحثون عن زاد فلم يجد سوى دابة على ساحل البحر تدعى دابة العنبر . فأكلوا منها وشبعوا ، وظلوا على ذلك مدة شهر (٦١) . وهذا الذي استدل به هؤلاء لا يسعفهم كدليل بل هو حجة لمن قال بعدم جواز الشبع الا في المخصصة الدائمة (٦٢) .

(٦١) وحديث دابة العنبر جاء فيه : ان أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - لما رجعوا من سفرهم ، وقد ذهب عنهم الزاد . انطلقوا الى ساحل البحر فرفع لهم على ساحله كهيئة الكتيب الضخم ، فلما أتوه اذا هي دابة تدعى العنبر ، فقال أبو عبيدة أميرهم : ميتة . ثم قال : لا بل نحن رسل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفي سبيل الله ، وقد اضطررنا ، فكلوا ، قال : فأقمنا عليها سهرا ونحن ثلاثمائة حتى سمعنا الحديث .

أى أنهم أكلوا وشبعوا - رضوان الله عليهم - مما اعتقدوا انه ميتة وتزودوا منها الى المدينة ، وذكروا ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم - فأخبرهم - صلى الله عليه وسلم - أنه حلال ، وقال : « هل معكم من لحمه شيء فتطعمونا » فأرسلوا الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - منه فأكله .

المرجع السابق ج ٢ ص ٢٢٨ .

(٦٢) ومن قال بأنه يأكل بقدر سد الرمق ابن الماجشون وابن حبيب . وبعض أصحاب الإمام الشافعى فرق بين حالة المقيم والمسافر .

وهذه مخصصة دائمة إذ قد رافقتهم مدة شريفة نقول الرواية التي معنا •

لكما أن هذه الدابة التي وجدوها ، كانت دابة من دواب البحر ، وإذا لم يكونوا يعلموا ذلك ، فإن الله تعالى قد تفضل عليهم مرتين الأولى حين وجدوا الدابة وهم في حال المخصصة ...

والثانية حين ظهر لهم أنها من هيئة البحر وهي حلال في كل حال ، بدليل أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قد أخبرهم أن لحمها

فقالوا : المقيم يأكل بقدر ما يسد رمقه ، والمسافر يتضلع ويتزود ، فإذا وجد غنى عنها طرحها ، وإن وجد مضطراً أعطاه إياها ، ولا يأخذ منه عوضاً ، فإن الميتة لا يجوز بيعها •

وقد تعرض الفقهاء أيضاً إلى مسألة تتفرع عما نحن بصدد ، ألا وهي أن المضطر إذا وجد ميتة ، ولحم خنزير ، ولحم ابن آدم ، فماذا يأكل ليبقى على حياته عند المخصصة ؟

ما عليه الجمهور أنه يأكل من الميتة ، لأنها حلال في مثل حاله هذه أما الخنزير وابن آدم فلا يحلان بحال من الأحوال •

وقالوا : إن التحريم المخفف — وهو تحريم الميتة — أولى من أن يقتحم التحريم الثقيل — ومنه الخنزير وال آدمي — وضربوا لذلك مثلاً بما يشبهه ، فقالوا : لو أكره أن يطأ أخته أو أجنبية وطئ الأجنبية ، لأنها تحل له بحال — أي حال ما إذا عقد عليها — فهي تصلح لأن تكون زوجاً له ، أما أخته فلا تحل له بأي حال من الأحوال •

وقالوا : لا يأكل ابن آدم ولو مات بهذا قال الإمام أحمد وداود وغيرهما وذهب الشافعي إلى القول بجواز أكل لحم آدمي للبقاء على نفسه في المخصصة ، ولا يجوز له أن يقتل ذمياً ؛ لأنه محترم الدم •

المرجع السابق ص ٢٢٩ •

حلال ، بل وطلب منهم ان كان معهم منه شيء وأدل منه — صلى الله عليه وسلم —

وهكذا يبين الى أى حد فصل الفقهاء القول في بيان ما يتعلق بأحكام الخمسة والتيسير فيها ، واحاطة الانسان بما يحفظ عليه نفسه الى حد اباحة تناول المحرم في مثل تلك الحالات ، أعاذنا الله تعالى منها — ووسع على المسامين وأبعدهم عن كل ما يوقعهم في ضرورة ... وإن كان قد شرع لهم ما يعالج حالهم في حال ... وغند كل ظروف « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم » (٦٣) والآية الكريمة قد ختمت بما يفيد نفي الاثم عن المضطر ، وأعقبت ذلك

(٦٣) الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

وقد اختلف الفقهاء فيما اذا اقترنت الضرورة بمعصية كان المضطر قد شرع في سفر لقطع طريق مثل أو اخافة السالكين وترويع الأمنين ... فهل يجوز له في مثل هذه الحال أن يعامل بما يعامل به المضطر الذي شرع في سفره لطلب علم أو تجارة حلال أو جهاد أو غير ذلك من افعال الطاعات ...

فقد ذهب الامام مالك ومعه آخرون وفي أحد قولي الامام الشافعي الى القول بأنه اذا اقترنت لضرورته معصية فليس له الاستفادة مما شرع للمضطر هو من باب العون له ، والعاص لا يعان على معصيته وإن كان يلابد آكل حتى لا يموت فإن عليه أن يبادر بالتوبة فلعله لو فعل ذلك يسر الله له أمره ورفع عنه ما هو فيه .

وذهب الامام أبو حنيفة وآخرون والقول الثاني للامام الشافعي الى انه لا تفريق في الضرورة بين كونها بالنسبة لمن كان سفره في معصية أو طاعة .

ولعله يتوب ، فحفاظه على نفسه أمر واجب عليه ، واتلاف نفسه — وإن كان في سفر معصية — أشد معصية مما هو فيه .

ببيان أن الله غفور رحيم ، يغفر الذنوب فيما لم يرخص فيه طالما أن الإنسان لم يشرك به شيئاً ، فإذا غفر عالم يرخص فيه فانه — سبحانه وتعالى — يغفر من باب أولى ، من فضله وكرمه وإحسانه — لما رخص فيه وهذا فضله وتلك هي مغفرته ورحمته وتيسيره لخلقه ...

٢ — وتأخذاً لما أشارت إليه آية سورة البقرة ، وزيادة في البيان وتغريعا وإرساء للمبدأ بعامة جاءت آية سورة المائدة توضح المحرمات وتدل على أن الله تعالى قد أكمل الدين وارتضى بنا الإسلام من باب إتمام نعمته علينا وعنايته بنا ، وتيسيراً لأمرنا ونهيينا للمبدأ عند الضرورة في كل فروع الدين الذي ارتضاه لنا خالقنا ختمت الآية المستملة على كل ذاك بإرساء المبدأ ونفى الاثم عن الجائزات الضرورة للمخالفة ، ودعته إلى الخروج عما حدد له وبين من معالم وأحكام وتعاليم ، حفظاً لنا لنزوم بالحفاظ عليه ، وأمر بعدم المساس به والدفع عنه ، وحمايته .

وإيراد هذه المحرمات وحصرها يفيد أنها هي وحدها التي حرمت علينا وما تحريمها إلا عناية بنا وإبعادنا عن كل ما يضر بنا ، وقد أطلعنا البحث العلمي المعاصر على جانب مما تحمله هذه المحرمات من أضرار قاتلة ، ومميتة ...

ومن اضطر إلى أكل الميتة أو غيرها مما حرم ولم يأكل حتى مات فهو قد قتل نفسه ، والحديث الشريف قد بين أن من قتل نفسه فهو في النار إلا أن يتغمد الله بعفوه ومغفرته .

كما أن أكل الميتة عند الضرورة في نظر هؤلاء غريمة واجبة وليس رخصة من الرخص .

المرجع السابق ص ٢٣٢ وما بعدها .

وإذا كان البحث العلمى قد أوقفنا على جانب من الآهـور الضرارة فى المجال العضوى والتركيبى للجسم • فان هناك جوانب أخرى روحية وفسية يعظمها ربنا سبحانه وتعالى ، وهى كاهنة فيما حرم علينا (٦٤) • « الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير » •

وحتى هذه التى حرمها ربنا علينا وبينتها الآيات الكريمة اذا جاءتنا اليها الضرورة ، وحاصرتنا باذياتها الخمسة ، ولم يعد لنا نجاة الا بأن نلج فى بحر من الدماء ، فانه تعالى يخبرنا بأنه لا علينا فى مثل هذه الحالة ••• وهو سبحانه عالم بنا وغافر لنا ما حاصرتنا الضرورة والجاتنا الخمسة •••

فيقول تعالى فى بيان ذلك : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع الا ما ذكيتم وما ذبح على النصب وأن تستقسموا بالأزلام فمستحق اليوم ينس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام ديناً فمن اضطر فى مخرصة غير متجانف لأثم فان الله غفور رحيم » (٦٥) •

(٦٤) أنه مما يلاحظ على بعض هذه المحرمات كالخنزير مثلاً ، ما يتمتع به من قدرة فائقة وطول باع فى البلادة وعدم الاحساس والدياسة وإذا كانت عوامل الوراثة ثابتة التأثير « لعله نزع عرف » فماذا يمنع من أن يكون لعوامل التغذية مثلها ، وخصوصاً ونحن نشاهد أولئك الذين يأكلون لحم الخنزير وقد تبلدت أحاسيسهم ، وغدت الدياسة طبعاً فيهم حتى وان أسموها تقدماً ، وحرية شخصية ••

(٦٥) الآية ٣ من سورة المائدة ، وقد أوردت الآية الكريمة ما حرمه الله تعالى علينا فى المطاعم ، فثبت أن الله تعالى قد حرم علينا أن

آية ذرّبة عظيمة لنا سمعنا اليهود أكبروها وتهفوا أن لو كانت

الميتة وهي التي لم تذكى بالطريقة الشرعية وكذلك الدم لما فيه من أضرار ومنها اشتماله على نسبة عالية من حمض البولييك ، والخنزير وما يحمل من أمراض وطبائع وزادت على ما في آية البقرة : « المنخنقة » وهي التي حبس نفسها ، سواء أكان بفعل آدمي أو غيره وهي قد ماتت ويقي دمها في عروقها . . . وكان أهل الجاهلية يأكلون الشاة بعد خنقها محرم الاسلام المنخنقة لما فيها من أضرار . . .

« الموقوذة » وهي التي رميت بحجر أو ضربت بعصى حتى ماتت من غير أن تذكى والوقذ : شدة الضرب وكان أهل الجاهلية يضربون الانعام عند آلهتهم حتى يقتلونها ثم يأكلونها .

« والمتردية » وهي التي تقع أو يلقى بها من شاهق فتموت أو تسقط في بئر بفعلها أو فعل غيرها .

« والنطيحة » وهي الدابة التي نطحتها أخرى فماتت من غير تذكية .

« وما أكل السبع » أي ما افترسه حيوان مفترس كالأسد ونحوه . .

وكان السبع اذا أخذ شاة ثم تركها أخذها الناس وأكلوها ، أو اذوا بعضها الذي يقي من السبع ، فحرم الاسلام ذلك .

« الا ما ذكيتتم » أي الا ما أدركتموه حيا من هذه المحذورات في الآية ثم

ذكتموه أي ذبحتموه وفيه حياة ، وقد سئول ابن عباس - رضى الله تعالى

عنهما - عن ذئب عدا على شاة فشق بطنها حتى انتثر قصبها « معيها »

فأدركت ذكاتها فذكيتها فقال للسائل : كل وما ائثر من قصبها

فلا تأكل . قال اسحق بن راهوية : السنة في الشاة على ما وصف ابن

عباس ، فانها وان خرجت مصارينها فانها حية بعد .

« وما ذبح على النصب » النصب حجارة كانت حول مكة يذبحون عليها

ثم ينضحون البيت بالدم تعظيما له . ولما جاء الاسلام قال المسلمون

للنبي - صلى الله عليه وسلم - : نحن أحق أن نعظم البيت بهذه الأفعال

قد أنزلت عليهم ... جاء رجل منهم الى عمر بن الخطاب - رضى الله تعالى عنه - أيام خلافته فقال : يا أمير المؤمنين آية في كتابكم تقرعونها ، لو أنزلت علينا معشر اليهود لاتخذنا ذلك اليوم عيداً ، قال : وأى آية ؟ قال : « اليوم أكملت لكم دينكم وأنممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام ديناً » فقال عمر : انى لأعلم اليوم الذى أنزلت فيه . والمكان الذى أنزلت فيه : نزلت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعرفة في يوم جمعة .

وروى أيضا أنها لما نزلت في يوم الحج الأكبر وقرأها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بكى عمر ، فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « ما يبكيك » فقال : أبكاني أنا كنا في زيادة من هيننا ، فأما اذ ذل فانه لم يكمل شيء الا نقص . فقال له النبى - صلى الله عليه وسلم - : « صدقت » .

والآية الكريمة تخبر بأن الله تعالى قد أتم علينا نعمته . وهو قول جامع لكل خير ، سواء أكان اكمال الشرائع والأحكام ، أو اظهار الدين وانتشار الاسلام : أو دخول مكة امنين مطمئنين ، أو بأنه سبحانه وفقهم لاداء الحج الذى هو الركن المكمل للدين : وغير ذلك من كل ما يصدق عليه نعمة من نعم الله ، وهى كثيرة لا تعد ولا تحصى ، ولا تحصى ولا تستقصى ، ومن كمال النعمة وتمامها أيضا - وبعد أن رضى الله لنا الاسلام بأحكامه وتعاليمه وتشريعاته ديناً أن يسر لنا أموراً وأحكاماً وتشريعات هذا الدين

فأنزل الله سبحانه وتعالى - « لن ينال الله لحومها ولا دماؤها » ونزلت هذه الآية « وما ذبح على النصب » بنية تعظيم النصب . وهذا وما أهل به لغير الله شيء واحد . وخص بالذكر لشهرته وتعظيمهم إياه .
المرجع السابق ج ٦ ص ٤٨ وما بعدها .

الحنيف ، فأبان أن من أضطر وحاصرته ظروفه والجأته الى ما يحالف شيئا مما أمر به الدين فلا اثم عليه طالما كان غير باغ ولا عاد ولا متجانب لأثم (٦٦) ، وهذا من أبلغ أساليب التعبير عن التيسير في أمور هذا الدين الحنيف وتشريعاته ، وهو ما يلتقى مع قوله تعالى : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » .

ونتم الآية الكريمة بوصف الله تعالى بصفته من صفاته الكريمة ، وكلاهما تلتقيان في بيان الرحمة والغفران وهذه آية من دلت على ظروفه واضطرته انى الخروج عن خير السلك العادى في حالات الأمن والاطمئنان بان ربه غفور له ورحيم به يحيطه بما يرعاه ويشمله بأهله في دنياه وآخراته واذ كان المفسرون قد فسروا الخمسة هنا بأنها الجوع وخلاء البطن من الطعام ، فان هذا التفسير يناسب سياق الآية وما تحدثت عن تحريمه في ظاهر النص .

لكننا حين نراعى أن الآية تحدثت عن حكم من اضطر بعد بيان اكتمال الدين وتمام النعمة والرضا بأن يتون الاسلام انا دينا يبينه انه أن هذا التيسير حكم منسحب على كل ما جاء به هذا الدين الذى رضى لنا ربنا — سبحانه وتعالى — من أحكام وتشريعات (٦٧) .

٣ — وجاءت آيتان في سورة الانعام تتحدثان أيضا عما حرم الله سبحانه وتعالى من المطاعم ، وفي كل آية منهما جاء ما يفيد استثناء

(٦٦) « الحنف » الميل « والاثم » الحرام ، والمعنى غير مائل لحرام . ومنه ما روى من قول عمر — رضى الله تعالى عنه — حين أفطر الناس في رمضان ثم ظهرت الشمس : « ما تجانفنا فيه لاثم أى ملنا ولا نعمنا » ونحن نعلمه .

(٦٧) نظرية الضرورة للأستاذ الدكتور يوسف قاسم ص ١٠٢ .
(٧ — التيسير)

المضطر من التحريم ، فجاء في الآية الأولى من الآيتين قول الله تعالى :
 « وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم
 الا ما اضطررتم اليه وان كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم ان ربك هو
 أعلم بالمعتدين » (٦٨) والآية وأن جاءت في معرض حديث عن الحلال
 والحرام ، ورد على المشركين الذين قالوا : ما ذبح الله بسكينة خير مما
 ذبحتم بسكاكينكم •

وهذا كلام بخير علم ، قصد به التوصل الى أكل الميتة ، والاسلام
 لا يريد الا الحلال الطيب للمسلمين ، والحلال الطيب هو ما تم ذكيبته
 وأريق ما فيه من دم وأزيل عنه ما في اللحم من أضرار تحدث عنها العلم
 الحديث بعد أربعة عشر قرنا من نزول القرآن العزيز (٦٩) •

وروى أبو داود قال : جاءت اليهود الى النبي — صلى الله عليه
 وسلم — فقالوا : نأكل دما قتلنا ولا نأكل مما قتل الله ؟ فأنزل الله عز
 وجل من القرآن ما يرد عليهم قريبتهم وبين الله للمسلمين وفصل لهم
 ما حرم عليهم في حال السعة والرخاء ، فاذا اضطررتهم المخمصة الى
 ما حرم عليهم فليس هناك عند الضرورة مخالفة ولا مؤخذة اذا أكل
 المسلم أو شرب ما يدفع به عن نفسه غائلة المخمصة •••

(٦٨) الآية ١١٩ من سورة الأنعام •

(٦٩) يقول القرطبي عند تعليقه على مقولة المشركين ، الذين قالوا
 بغير علم يعلمونه في أمر الذبح ، اذ الحكمة فيه إخراج ما حرمه الله علينا
 من اللحم ، بخلاف ما مات حنفاً أنفسه ، ولذلك شرع الذكاة في محل
 مخصوص ليكون الذبح فيه سبباً لجذب كل دم في الحيوان ، بخلاف غيره
 من الأعضاء ، والله أعلم •

الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٧٣ •

وجاء في الآية الثانية قول الله تعالى : «قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم » (٧٠) •

والآية ناطقة بما حرم على المسلم ، ومنع من تناوله عناية به ورعاية له واقتضت هذه العناية والرعاية ببيان حكم حالة الاضطراب فأشارت الآية الكريمة بوضوح ونصت على أن من اضطر غير باغ ولا عاد فإن الله تعالى المطلع على خفايا الصدور غفور رحيم بمن دعت ضرورة والجلالة مخمصة الى تناول ما حرم عليه • وهذا هو عين التيسير والرحمة من الغفور الرحيم •••

وفي سورة النحل جاء أيضاً قول الله تبارك وتعالى : « إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن الله غفور رحيم » (٧١) •

أنيس مما يدل على التيسير أن الله تعالى ختم الآيات التي تحدثت عن ما حرم ثم أبانت حكم من اضطر ببيان أن الله تعالى غفور رحيم ، أبعد تولى الغفور الرحيم أمر المضطر من تيسير وعناية ورعاية ، الأمر بين لا يحتاج الى تعليق •••

إن الأمر لم يقف عند حد رفع الاثم عن المضطر وعدم المؤاخذه وإنما زاد على ذلك بالتذكير بأن الله الخالق الرازق غفور رحيم ، فليس بعد الرحمة إلا التوسعة في الرزق والعناية بالعبد هذا في الدنيا • وأما

(٧٠) الآية ١٤٥ من سورة الأنعام •

(٧١) الآية ١١٥ من سورة النحل •

في الآخرة مما أحوج الجميع الى هذه المغفرة وتلك الرحمة نسأل الله تعالى التيسير ليسرى ، والسلامة في الدنيا والآخرة . . .

ثانيا : السنة النبوية المطهرة :

السنة النبوية الشريفة المطهرة هي المصدر الثاني للتشريع الاسلامي فهي تنزيل من التنزيل وليست صادرة عن هوى في النفس أو ميل أو رغبة هذا ما أخبر به ربنا سبحانه وتعالى في «واضع كثيرة في القرآن الكريم منها ما جاء في قوله تعالى في قسم مؤكد وتأكيد مقسم عليه: «والنجم اذا هوى . ما ضل صاحبكم وما غوى ، وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحى يوحى ، علمه شديد القوى» (٧٢)

(٧٢) الآيات ١ - ٥ من سورة النجم .

وهذا قسم عظيم جوابه ما أكدته الآية الكريمة « ما ضل صاحبكم وما غوى أى ما حاد سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - عن الحق ولا تكلم بالباطل وهذا اخبار عن أحواله - صلى الله عليه وسلم - كلها ، وما نطق في أمور الشريعة الا عن وحى ، ليبين للناس ما نزل اليهم ، رفته روى أبو داود عن المقداد بن معديكرب عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « ألا واني قد اوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل شيعان على اريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه . . » .

وذكر الخطابي في بيان هذا الحديث الشريف أنه يحتمل وجهين : أحدهما أن معناه انه اوتى الكتاب وحيا يتلى ، واوتى من البيان مثله ، أى أذن له أن يبين ما في الكتاب ، فيعم ويخص ، ويزيد عليه ، ويشعر ما في الكتاب ، فيكون وجوب العمل به ولزوم قوله كالظاهر المتناو من القرآن .

الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٣٧ وما بعدها ج ١٧ ص ٨٢ وما بعدها

والرسول - صلى الله عليه وسلم - كان شديد الحرص على أمته كما أخبر بذلك الكتاب العزيز في قول الله تعالى : « لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم » (٧٣) •

وقد قيل في بيان معنى قوله تعالى : « عزيز عليه ما عنتم » أي يعز عليه مشقتكم ، والعنت المشقة

ومن هنا ويؤيده ما جاء عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أمر لا تباعه بأن يبسروا على أنفسكم ، وأتباعهم . وأن يرحموا أنفسهم فلا يكلفوها من الأعمال ما يشق عليها ••

لقد كن - صلى الله عليه وسلم - كما وصفه ربه رحيمًا بأمته حريصًا عليها إلى حد أنه كاد أن يذهب نفسه عليهم حسرات فيقال له ربه سبحانه وتعالى : « فلا تذهب نفسك عليهم حسرات » (٧٤) •

(٧٣) الآية ١٢٨ من سورة التوبة •

قال الحسين بن الفضل : لم يجمع الله لأحد من الأنبياء اسمين من أسمائه إلا للنبي محمد - صلى الله عليه وسلم - وقيل في بيان معنى الآية : عزيز عليه ما عنتم لا يهمه إلا شأنكم ومو القائم بالشفاعة لكم فلا تهتموا بما عنتم ما أقمتم على سنته، فإنه لا يرضيه إلا دخولكم الجنة •

المرجع السابق ج ٨ ص ٣٠٢ •

(٧٤) الآية ٨ من سورة فاطر • وهذا كلام عربي طريف لا يعرفه إلا القليل ، والمعنى أن الله تعالى نهى نبيه عن شدة الاغتمام بهم والحزن عليهم كما قال تعالى : « فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا » الآية ٦ من سورة الكهف • باخع نفسك أي هلكها وقتلتها حزنا عليهم وغضبًا على كفرهم •

المرجع السابق ج ٧ ص ٣٥٣ ، ج ١٤ ص ٣٢٥ •

وقد أرشدت السنة النبوية المسلمين إلى التيسير وأمرتهم بأن يأخذوا من الأحكام ما يطيقون ، والا يشددوا على أنفسهم ويكثرُوا من الجدَل كما أكثر بنو إسرائيل فشدد الله عليهم وأعنتهم بالتكليف (٧٥) لقد كان - صلى الله عليه وسلم - يأمر أصحابه أن يتركوه حيث يسكت عن أمر ، فيبين لهم أن يذروه ما تركهم ، وأن أشد المسلمين في المسلمين ذنبا من سأل عن أمر لم يحرم فحرم من أجل مسألته ...

ومن هنا لما حدثهم عن الحج سأل أحاد أصحابه أفى كل عام يارسول الله ؟ فسكت ولم يجبه ، ثم علمهم أن لا يسألوه عن أمر سكت عنه ...

وبين لهم أنه لو أجابه بنعم أوجب الحج كل عام ولما استطاعوا المسلمون القيام بذلك (٧٦) ...

لقد كان - صلى الله عليه وسلم - كما وصفه ربه « بالمؤمنين رءوف رحيم » وسيرته وسنته وتعاليمه كلها تيسير ورحمة ، ولما كان المقام هنا يضيق عن عرض ما جاء به وأمر به ميسرا على المسلمين ،

(٧٥) فلو أنهم حين طلب منهم موسى عليه السلام أن يذبحوا بقرة تخيروا أى بقرة وذبحوها لأجزأتهم ، ولكنهم ماطلوا وظلوا فى جدال ومناورة حتى شدد الله عليهم وضيق ووصف لهم بقرة بعينها فلما أرادوا التنفيذ طالبهم مالكها بما أثقل كاهلهم . « فذبحوها وما كادوا يفعلون » الآية ٧١ من سورة البقرة .

(٧٦) روى الامام البخارى عن سعد بن ابى وقاص - رضى الله تعالى عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم - أن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته ...

صحيح البخارى مع فتح البارى ج ١٢ ص ٢٦٤ .

فأنى أشير في عجالة الى جزء مما يدل على ذلك ويبيّنه ويشير اليه سواء أ جاء فيه التيسير صريحا واضحا وبمادته أم كانت النتيجة مؤدية الى التخفيف والتيسير والرفاة والرحمة ...

(أ) أحاديث نبوية شريفة أمرت بالتيسير وجاء ذلك فيها باللفظ الصريح •

١ — عمدة ما يروى في هذا ما قاله رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لمعاذ بن جبل وأبى موسى الأشعري لما بعثهما الى اليمن ليعلمنا الناس الدين ويفصلان بينهما ويقضيان لهما ، وهى مهمات خطيرة بالنسبة لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — لأنهما ينقلان عنه ويبلغان تعاليمه ورسالة الاسلام ، من هذا أكد — صلى الله عليه وسلم — على مبدأ هام من مبادئ التشريع الاسلامى الا وهو التيسير فقال — صلى الله عليه وسلم — لهما «يسرا ولا تعسرا ، وبشرا ولا تنفرا» (٧٧)

حديث شريف يمسك بزمام أمور التشريع كلها ، ويحكمها بقاعدة هى أساس أكيد من أسس الاسلام وهى التيسير والتبشير وأمر باقتضاء التيسير والتنفير من كل ما يتصل بأحكام الاسلام •

٢ — ما جاء عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من حديث شريف يؤكد أن الله تعالى قد اختار لهذه الأمة التيسير والتخفيف عناية بها ورعاية لها ، وياعد بينها وبين العسر والمشقة ولم يكلفها بما تضمنت به أو ينفرها ... فقال — صلى الله عليه وسلم — : « أن الله تعالى رخص لهذه الأمة اليسر وكره لها العسر » (٧٨) وفى الحديث الشريف الآخر :

« ان الدين يسر ولن يشاد الدين أحد الا غلبه فسددوا وقاربوا
وأبشروا » (٧٩) •

٣ - ما روى من حديث السيدة عائشة - رضى الله عنها - يبين
طبيعة دعوته الاسلام ، وطريقة سيد الدعاة - صلى الله عليه وسلم -
وكيف كان رحمة للأمة وملاذا ومصدرا حنوننا تروح عنده النفوس
الشوارد تقاوى عنده أحمالها وتعود هادئة مطمئنة مقبلة على ربها هانئة
برحمته وتيسيره : يقول - صلى الله عليه وسلم - مبينا ذلك : « ان
الله لم يبعثنى معنتا ولا متعنتا ، ولكن بعثنى معلما ميسرا » (٨٠) •

٤ - وقد أورد الامام البخارى أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم - ما خير بين أمرين الا اختار أيسرهما ما لم يكن اثما » (٨١) •

وهكذا كانت سلوكياته وأفعاله تطبيقا لما جاء به من تيسير عني
لا يجد المتنتطعون مدخلا يدخلون منه الى الدعرة الى التشدد والمغالاة
فى الدين •

والأكثر من ذلك أنه - صلى الله عليه وسلم - نبه الى أن الاسلام
لا يناه بالتقطع والمغالاة وأخذ النفس بما يشق عليها من الإفراط
والتشدد ، وإنما الاسلام دين اليسر وعدم المغالاة ، وهو دعوة المسالة
مع النفس والناس ، والمسالة مع النفس والتوافق معها وأخذها بما
يبدلها على الرشاد من غير عطف أمر حث عليه الاسلام ودعا الى حد أن

(٧٨) التيسير شرح الجامع الصغير للمناوى • وقد قال عنه رجاله.

رجال الصحيح •

(٧٩) صحيح البخارى مع فتح البارى ج ١ ص ٦٣ •

(٨٠) رواه الامام مسلم من حديث السيدة عائشة •

ويراجع التيسير شرح الجامع الصغير ج ١ ص ٢٥٩ •

(٨١) صحيح البخارى مع فتح البارى ج ٦ ص ٥٦٦ •

القرآن الكريم يبين ذلك في أوضح صورة في قول الله تعالى مبينا علاقة الانسان بأقرب الناس اليه حين يجاهدانه على الاشرار بالله ، وليس بعدها معصية ... ومع ذلك يأمر الاسلام الانسان بالهودة وحسن المعاملة والاحسان فيقول تعالى : « وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه وبوالدين احسانا اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما ، واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا » (٨٢) .

واذا كان الاسلام قد أمر بمقابلة مثل هذه الدعوة بالصبر وخفض الجناح والدعوة بالخير فهذا منتهى العطف وأكمل درجات التماسك والتحمل واللين ... أما العنف والمغالاة والتسدد فهذه أمور لا تصلح

(٨٢) الآيتان ٢٣ ، ٢٤ من سورة الاسراء .

والقضاء هنا كما قال ابن عباس وغيره قضاء أمر ، وقد روى الترمذي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : كانت تحتى امرأة أحبها ، وكان أبى يكرهها فأمرنى أن أطلقها فأبيت ، فتذكرت ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : « يا عبدة الله بن عمر طلق امرأتك » حديث حسن صحيح .

وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - للسبيطة أسماء بنت أبى بكر الصديق : « صلى أمك » وجاء رجل الى النبي - صلى الله عليه وسلم - يستأذنه فى الجهاد فقال : « أحمى والداك » قال نعم ، وتركتهما يبكيان قال : « اذهب فأضحكهما كما أبكيتهما » وفى خبر آخر أنه قال : « نومك مع أبويك على فراشهما يضاحكائك ويلاغبانك أفضل لك من الجهاد معي » قال ابن المنذر فى هذا الحديث النهى عن الخروج بغير اذن الابوين ما لم يقع النفير ، فاذا وقع وجب الخروج على الجميع وفى الحديث : « لو علم الله من العقوق شيئا أودا من « أف » لذكره ، قليلا يعمل البار ما شاء أن يعمل فلن يدخل النار ، وليعمل العاق ما شاء أن يعمل فلن يدخل الجنة » .

الجامع لأحكام القرآن ج ١٠ ص ٢٣٧ وما بعدها .

أمرا ان لم تفسده ، ولا تحقق نفعا ان لم تجر الكساد والبوار على أصحابها ... ومن هنا كان قوله — صلى الله عليه وسلم — « انكم لن تنالوا هذا الأمر بالمغالبة ، وخير دينكم اليسرة » (٨٣) .

ويؤكد — صلى الله عليه وسلم — على التيسير فيقول : « ان خير دينكم أيسره ان خير دينكم أيسره » (٨٤) .

وروى الصحابي الجليل عروة الفقيمي — رضى الله عنه — ما جاء عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — مما يؤكد حرصه — صلى الله عليه وسلم — على بيان أن الدين يسر لا عسر ، فيقول : كنا ننتظر النبي — صلى الله عليه وسلم — فخرج يقطر رأسه من وضوء أو غسل فصلى ، فلما قضى الصلاة جعل الناس يسأرونه : يا رسول الله ، أعلينا من حرج في كذا ؟ فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : « لا أيها الناس ان دين الله عز وجل في يسر ، ان دين الله عز وجل في يسر ، ان دين الله عز وجل في يسر » (٨٥) .

وكأنه أراد بتكراره ذلك أن يصل الاعلام بذلك واضحا الى الجميع ومؤكدا .

(ز ب) أحاديث نبوية شريفة جاءت بالدلالة على التيسير وان لم يأت فيها التيسير بالفاظ المشتق من مادته ، وإنما الذي جاء فيها يدل بمعناه عليه ويؤدي اليه من غير أن يشتق منه ... وهي أحاديث كثيرة أعد منها ولا أعدا ... وأورد منها قطرات شذية يفوخ شذاها باليمن .

(٨٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ج ١ ص ٩٤

(٨٤) مسنده الامام أحمد ج ٥ ص ٤٧٩ .

(٨٥) المرجع السابق ص ٦٩ ، مجمع الزوائد للهيتمي ج ١ ص ٦٢

تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ١ ص ٣٨٣ .

واليسر والعناية والتخفيف والرحمة والسعة التي تحيي النفوس وتصلح
مسار الحياة •

١ — ما رواه عبادة بن الصامت من أنه سمع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : « أعطيت أمتي ثلاثا لم تعط الا الأنبياء ، كان الله اذا بعث نبيا قال ادعني أستجب لك » ، وقال لهذه الأمة ادعوني أستجب لكم ، وكان الله اذا بعث النبي قال له ما جعل عليك في الدين من حرج ، وقال لهذه الأمة ما جعل عليكم في الدين من حرج ، وكان الله اذا بعث النبي جعله شهيدا على قومه ، وجعل هذه الأمة شهداء على الناس » (٨٦) •

فقد أبان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن جانب مما أكرم الله تعالى به هذه الأمة ويسر لها وأزال عنها الحرج وما يؤدي اليه •
وآخرها — صلى الله عليه وسلم — أنه بعث بالحنيفية السمحة وأنما أحب الأديان الى الله تعالى •

فعن ابن عباس — رضى الله عنهما — قال : قيل يا رسول الله أي الأديان أحب الى الله ؟ قال : « الحنيفية السمحة » (٨٧) •

وروى أسامة بن شريك — رضى الله عنه — أنه شهد الأعراب يسألون النبي — صلى الله عليه وسلم — أعطينا حرج في كذا ؟ أعطينا

(٨٦) أوردته القرطبي عند حديثه عن قول الله تعالى « واذا سألك عبادي عني » الآية ١٨٦ من سورة البقرة في بيان فضل الله تعالى على الأمة الاسلامية وما أنعم به عليها •
(٨٧) صحيح البخاري مع فتح الباري ج ١ ص ٩٤ • والأشبهاء والنظائر للسيوطي ص ٨٤ •

حرج في كذا ؟ فقال : « عباد الله وضع الله الحرج الا من اقتترض من عرض أخيه شيئاً فذلك الذي حرج ٠٠ » (٨٨) •

وهكذا يبين الرسول — صلى الله عليه وسلم — أن الله تعالى ييسر لعباده وما جعل عليهم في الدين من حرج ، وإنما الحرج في الاقترب من أعراض الآخرين ، وهذا حفظ لكل الأعراض ، فإذا كان في ذلك حرج على مسلم فهو تيسير له لأن فيه صيانة عرضه •••

٢ — حرسه — صلى الله عليه وسلم — على التخفيف عن أمتيه والتيسير عليها فقد روى الامام مسلم عن أبي بن كعب أن النبي — صلى الله عليه وسلم — كان عند أضاة بنى غفار (٨٩) • قال : « سأته جبريل — عليه السلام — فقال : ان الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف • فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، وان أمتي لا تطيق ذلك • ثم أتاه الثانية فقال : ان الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين • فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته • وان أمتي لا تطيق ذلك ، ثم جاءه الثالثة فقال : ان الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف • فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، وان أمتي لا تطيق ذلك • ثم جاءه الرابعة فقال : ان الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف ، فأبى حرف قرعوا عليه فقد أصابوا » •

وفي رواية الترمذي عن أبي بن كعب قال : « ألقى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عند أحجار المروة • قال : فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم —

(٨٨) مسند الامام أحمد ج ٤ ص ٢٧٨ • وسنن ابن ماجه ، ابواب الطب • وأخرجه البخارى فى الأدب المفرد •

(٨٩) مستنقع ماء كالقدير وكان بالمدينة المنورة وينسب الى بنى غفار لأنهم نزلوا عنده •

الله عليه وسلم — لجبريل : « انى بعثت الى أمة أميين ، فيهم الشيخ الفافى ، والعجوز الكبيرة ، والغلام » قال فمرهم فليقرءوا القرآن على سبعة أحرف » (٩٠) •

ويظهر هذا الحديث الشريف مدى اهتمام رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بأمرته وحرصه على التيسير عليهم ، واستجابة الله لرجائه — صلى الله عليه وسلم — وتيسيره على المسلمين •••

وقد وضح أيضا من الكثير من الأحاديث مدى حرص رسول الله — صلى الله عليه وسلم — على التخفيف والتيسير على أمرته •••

فقد شرع — صلى الله عليه وسلم — فى صلاة التراويح : وصلى معه أناس من المسلمين فى الليلة الأولى ، ثم كثروا فى الليلة الثانية ، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة ، فلم يخرج اليهم — رسول الله صلى الله عليه وسلم — فلما أصبح قال : « قد رأيت الذى صنعتم ، فلم يمنعنى من الخروج اليكم الا أنى خشيت أن تفرض عليكم » (٩١) •

وهكذا يمتنع الرسول — صلى الله عليه وسلم — من الخروج لصلاة التراويح مع أنه أعلمنا أن قرأه عينه — صلى الله عليه وسلم — فى الصلاة وذلك تخفيفا على أمرته ••

(٩٠) قال الترمذى : حديث صحيح • وفى لفظ آخر عنده : « فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ » وفى لفظ حذيفة : « فقلت يا جبريل انى ارسلت الى أمة أمية فيهم الرجل والمرأة والجارية والشيخ القانى انذى لم يقرأ كتابا قط قال : ان القرآن انزل على سبعة أحرف » •

وقد جاء هذا الحديث من طرق عدة كلها يقوى الآخر وبعضه •

(٩١) وفى رواية أخرى « فتمجزوا عنها » صحيح مسلم بشرح النووي

ج ٦ ص ٤١ وما بعدها •

ومثله أيضا ما روته السيدة عائشة أم المؤمنين — رضى الله تعالى عنها — من أن النبي — صلى الله عليه وسلم — خرج من عندها وهو مسرور ، ثم رجع اليها وهو — مهموم — فقال : « انى دخلت الكعبة ، ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما دخلتها انى أخاف أن أكون قد شققت على أمتى » (٩٢) •

صلى الله وسلم عليك يا حبيبي وسيدى يا سيدى يا رسول الله
يا من سماك ربك ووصفك بالرفوف الرحيم ...

الى هذا الحد كان حرصه على التخفيف على أمته ، فقد خشى أن يتوهم متوهم أنه ما دام رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قد دخل الكعبة فلا بد له من دخولها ، وكأنه كان يرى يزور الله سبحانه وتعالى أن المسجد الحرام على اتساعه يتزاحم فيه المعتمرون ويزداد ازحامهم في الحج ، فما بالهم لو أرادوا الدخول الى الكعبة !! انها رحمته بأمته ورأفته بهم ...

هذه الرأفة والرحمة التى بلغت من نفسه مبلغا يصوره قوله صلى الله عليه وسلم : « انى لأقوم الى الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها ، فأسمع بكاء الصبى ، فأتجاوز كراهية أن أشق على أمه » (٩٣) •

انها الرحمة من النبي — صلى الله عليه وسلم — على الصبى وعلى أم الصبى ، وعلى كل قلب رقيق ينان منه بكاء صبى وليس ذلك فقط بل انه شفق بالجميع ، فلم تقتصر الشفقة على الصبى وعلى أمه ، ولكننا الشفقة تعدت ذلك كله لتصل الى الرجال أنفسهم ...

(٩٢) شرح سنن أبى داود والمسمى بذل الجهود لخليل أحمد ج ٩

ص ٣٧٣ ط ندوة العلماء بالهند سنة ١٣٩٢ هـ •

(٩٣) المرجع السابق ج ٥ ص ٣ •

ففى حديث أبى مسعود الأنصارى — رضى الله تعالى عنه — جاء
 برجل الى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : انى لأتأخر عن
 صلاة الصبح من أجل فلان مما يطيل بنا • فما رأيت النبى صلى الله
 عليه وسلم غضب فى موعظة غط أشد مما غضب يومئذ ، فقال : « أيها
 الناس ان منكم منفرين ، فأياكم أم الناس فليؤجز فان من وراءه الكبير
 والضعيف وهذا الحاجة » (٩٤) •

وهكذا يبين التيسير من معلى الرسول — صلى الله عليه وسلم —
 وقوله ، الى حد أنه وصف من يطيل الصلاة على المأموهين بأنه منفر ،
 وهى صفة من يشق على الناس فى أى شىء حتى ولو كانت الاطالة
 فى الصلاة • (٩٥)

(٩٤) صحيح مسلم بشرح النووى ج ٤ ص ١٨٤ وفى هذا الصدد
 أيضا ما أورده الامام مسلم فى صحيحه من أن معاذ بن جبل — رضى الله
 تعالى عنه كان يصلى مع النبى — صلى الله عليه وسلم — ثم يأتى قومه
 فيؤمهم ، فصلى ليلة مع النبى عليه السلام — ثم أتى قومه فأفتتح
 بسورة البقرة ، فأنحرف رجل فسلم ثم صلى وحده وانصرف فقالوا له :
 أنا «نم» يا فلان ؟ قال : لا والله ، ولأتين رسول الله فلاحبرنه ، فانى
 رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : يا رسول الله انا أصحاب
 نواضح — الابل التى يستقى عليها — نعمل بالنها ، وأن معاذنا صلى معك
 العشاء ثم أتى فافتتح بسورة البقرة ، فأقبل رسول الله — صلى الله
 عليه وسلم — على معاذ فقال : « يا معاذ أفأتان أنت ؟ اقرأ بكذا » •
 وفى رواية أخرى : « سبح اسم ربك الأعلى » والليل اذا يغشى ،
 « والضحى » •

المرجع السابق ص ١٨١ وما بعدها •

(٩٥) لقد جمعتنى الأقدار يوما بواحد من الذين يؤمون الناس فى
 الصلاة فى بلد من بلاد المسلمين فى الخليج ، وكان شيخا هزما ، وكان

٣ - لم يقف حب التخفيف والتيسير من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أمته عند حد أنه كان يسرع لهم الألهور، ميسرة ويطلب من ربه التخفيف عن أمته ، ولكنه - صلى الله عليه وسلم - كأي يعالج المسلمين أنفسهم عندما يحاول بعضهم التشديد على نفسه ، أو أخذها بما يشق عليها ، متصوراً أن في ذلك قربى إلى الله تعالى •

لقد علمهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى فرائضه ، وعاب على أولئك المتطعين تطوعهم الذي يؤدي بهم إلى التهاكة ...

ومن هنا فانه - صلى الله عليه وسلم - حينما علم بما كان من أمر الرهط الذين جاءوا إلى بيوت أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - يسألون عن عبادة النبي - صلى الله عليه وسلم - فلما أعلموا بها كأنهم نقلوها ، فقال أحدهما : أما أنا فأصوم ولا أفطر ، وقال الآخر أما أنا فأصلي الليل أبداً • وقال الآخر : لا أتزوج النساء • فقال - صلى الله عليه وسلم - عليه الصلاة والسلام - : « أنتم الذين قلتم كذا وكذا ؟ أما والله اني لأحسبكم لله وأنظركم له ، لكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » (٩٦) •

يراهي بقدراته التي تفوق قدرة الشباب أولى القوة في الصلاة فهو قد صلى بالناس يوماً صلاة الخسوف وقرأ في الركعة الأولى سورة البقرة كاملة ، إلى حد تساقط خلفه الكثير من المأمومين الشبان ٠٠ وحوله البعض - مرة - المنتفعين - يصبصون شفاههم إعجاباً بهذا الشيخ الذي يصرح بمخالفة ما أمر به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويلقى ذلك الإعجاب !! ولما ذكرته بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي معناه نظر إلى جميع من حولي وكأنني ارتكبت خطأ جسيماً خالفت به تعاليم سيدنا الشبيب سامحه الله هـ ، ومن كان عاراً شاكلته ... !!

(٩٦) رواه الامام البخاري في صحيحه عن أنس - رضي الله تعالى

عنهما ج ٩ ص ١٠٤ •

انه النبي — صلى الله عليه وسلم — الحريص على المسلمين ، الى حد أنه يهدد من أراد منهم أن يتسقى على نفسه بأنه ليس من النبي — صلى الله عليه وسلم — ومن من المسلمين يطيق ذلك أو يسعى اليه ... ولقد راجعه واحد من المسلمين حين نهى — صلى الله عليه وسلم — عن الوصال في الصيام وقال : انك تواصل يا رسول الله ؟ فأجابه — صلى الله عليه وسلم — بقوله : « وأيكم مثلي ؟ اني أبيت يطعمني ربي ويسقيني » فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوما ثم رأوا الهلال فقال : « تأخر لزمتكم » كالتهييل لهم حين أبوا أن ينتهوا (٩٧) .

لم يقل لهم « فأيكم مثلي » على سبيل التعالى والتباهي ، وإنما على سبيل الرحمة بهم والشفقة عليهم ... لم يقلها الا لاعلامهم أن الله تعالى يخفف عنه ويرعاه ، فهو أيضا يخفف عن أصحابه ويرعاهم ... لو كان كل من تولى أمر أناس بمثل هذا الذي كان عليه — صلى الله عليه وسلم — لتغير وجه العالم (٩٨) .

لقد قاتل لعبد الله بن عمرو بن العاص — رضى الله تعالى عنهما — : « يا عبد الله ألم أخبرك أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ فقلت : بلى

(٩٧) وفي رواية أخرى أنه — صلى الله عليه وسلم — قال لهم : « اني أبيت يطعمني ربي ويسقيني . فاكلفوا من العمل ما تطيقون »
يراجع صحيح البخاري مع فتح الباري ج ٤ ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٩٨) انه — صلى الله عليه وسلم — من صنف غير من يتولون مصالحهم وشعوب ويعملون طبقا لما يقال : أنا ومن بعدى الطوفان ... انه — صلى الله عليه وسلم — يحرض على أمته أكثر من حرص أمته على نفسها ... وكم عنهم من رجال ... قساروا على نهجه ...

(٨ — التيسير)

يا رسول الله • قال : « فلا تفعل ، صم وافطر ، وقم ونم ، فان لجسدك عليك حقا ، وان لعينك عليك حق وان لزوجك عليك حقا ، وان لزورك عليك حقا (٩٩) وان بحسبك أن تصوم كل شهر ثلاثة أيام ، فان لك بكل حسنة عشر أمثالها ، فان ذلك صيام الدهر كله » فشددت فشدد على قلت : يا رسول الله انى أجد قوة • قال : « فصم صيام نبي الله داود — عليه السلام ولا تزد عليه » قلت : وما كان صيام نبي الله داود عليه السلام — ؟ قال : « نصف الدهر » فكان عبد الله يقول بعد ما كبر يا ليتنى قبلت رخصة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — (١٠٠) •

ان تمتنى عبد الله بن عمرو بن العاص قد غدا صعب المال ، لقد كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — به أرأف من نفسه وأرحم • لم يكن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بهذه الرحمة لأناس دون أناس وانما كان حريصا رحيمًا رعوفا بالمسلمين جميعا •

لقد دخل — صلى الله عليه وسلم — المسجد يوما ، فاذا جبل ممدود بين ساريتين فقال : « ما هذا الجبل » ؟ فقالوا : جبل لزينب : فاذا فتئت تعلققت به قال صلى الله عليه وسلم : « حاوه ليطل أحدكم شباطه فاذا فتر فليقعد » (١٠١) •

ولم يكن هكذا بالنسبة للسيدة زينب — رضى الله تعالى عنها — وانما كان هكذا رحيمًا بالجميع •

فقد روى أنس بن مالك — رضى الله تعالى عنه — أن النبي — صلى الله عليه وسلم — رأى شيخا يهادى بين ابنيه قال : « ما بال هذا » ؟

(٩٩) زائر أم ضيفك •

(١٠٠) يراجع صحيح البخارى مع فتح البارى ج ٤ ص ٢١٨ •

(١٠١) أورده الاطام البخارى عن أنس — رضى الله تعالى عنهما — يراجع

صحيح البخارى ج ٣ ص ٣٦ •

قالوا نذر أن يمشى • قال — صلى الله عليه وسلم — : « ان الله عن تعذيب هذا نفسه لغنى » وأمره أن يركب (١٠٢) •

وهكذا سعة صدر الاسلام وسماحة تعاليمه ورحمة المشرع سبحانه وتعالى بعباده •

وفي ختام هذه الطائفة من الأحاديث النبوية الشريفة أورد ما رواه ابن عباس — رضى الله تعالى عنهما — من « أن الله شرع الدين فجعله سهلا سمحا واسعا ولم يجعله ضيقا » (١٠٣) •

فهلا فهم الناس هذه الحقائق انما بطة الراضحة ، وأخذوا أنفسهم بأراثة والرحمة والشفقة ، فالراحمون يرحمهم الرحمن •• وليس فوق رحمة الانسان نفسه رحمة يثاب عليها ، فالنفس أحق بالعناية بها وأول أبواب هذه العناية الالتزام بشرع الله تعالى بصورته السخنة •• وصفها سيد الخلق — صلى الله عليه وسلم — في قوله السابق « ان الله عن تعذيب هذا نفسه لغنى » والله تعالى بين لنا فيما أعلمنا سيدنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه أرحم بعبده من الوالدة بولدها •

(١٠٢) رواه الشيخان وفي رواية عند الامام مسلم وأبى داود أنه — صلى الله عليه وسلم — قال : « اركب أيها الشيخ فان الله غنى عنك وعن نذرك » •

وعند أصحاب السنن عن عقبة بن عامر أن أخته نذرت ان تمشى الى البيت • فقال النبي — صلى الله عليه وسلم — : « ان الله لا يصنع بشقاء أحدك شيئا فلتركب » •

وعند الترمذى عن أنس — رضى الله عنهما — أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : « ان الله لغنى عن مشيتها مروه فلتركب » •

يراجع جامع الأصول ج ١١ ص ٥٤٤ وما بعدها •

(١٠٣) الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٨٥ •

الأمر الذي حدا بالأعرابية الفلكية أن تقول لسيدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يا رسول الله أيحاسبنا الله ؟ فأجابها : «بلى» . فقالت : وينفسه ؟ فأجابها : «بلى» فقالت نجونا ورب الكعبة فسألها عن سبب اعتقادها هذا ، فأجابته بقولها ، والله ما كنت ملقية بوندى في النار . . . أنه فهم جيد صادق في تصويره لرحمة الرحمن الرحيم . . . مهلا رحمتنا أنفسنا . . .

لقد نهانا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن التشدد ، وخطب منا أن لا نسأله حين يسكت عن شيء . . . وأن لا نغالي . . .

فقد روى ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - قال : خرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في بعض أسفاره فسار ليلاً فمر على رجل جالس عند مقراة له - حوض يجتمع فيه الماء - فقال له عمر - رضي الله عنه - : يا حب المقراة ولفت السباع الليلة في مقراتك؟ فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « يا صاحب المقراة لا تخبره هذا متكلف ، لها ما حملت في بطونها ولنا ما بقي شراب وظهور » (١٠٤) ومن هنا تعلم عمر وإذا ما قال بحصرة عدد من الصحابة لصاحب حوض سأله عمرو بن العاص . « هل ترد السباع حوزك ؟ فقال عمر : يا صاحب الحوض لا تخبرنا فانا نرد على السباع ونرد علينا (١٠٥) .

(١٠٤) الجامع لأحكام القرآن ج ١٥ ص ٢٣١ .

(١٠٥) أخرجه الامام مالك في الموطأ يراجع شرح الموطأ للباجي ج ١ ص ٦٢ والدارقطني . وذكر ابن وهب قال : حدثنا عبد الرحمن بن زبد ابن أسلم عن أبيه عن عطاء عن أبي هريرة قال : سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الحياض التي تكون فيما بين مكة والمدينة ، فقيل له : ان الكلاب والسباع ترد عليها . فقال : « لها ما أخذت في بطونها ولنا ما بقي شراب وظهور » أخرجه الدارقطني .

لقد غمهم أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - منهجه وطريقته حتى الفهم ، ومن هنا فانهم كانوا سادة بعدوا بأنفسهم عن التتبع والتكلف في الأمور التي يبسر فيها عليهم ، فلقد نهاهم سيد المرسلين عن التكلف ، بل وأنزل الله في ذلك قرآنا يقرأ فقد جاء قول الله تعالى نائبا أن يكون الرسول - صلى الله عليه وسلم - متكلفا أو من أتتكلفين فقال تعالى : « قل ما أسألكم به من أجر وما أنا من المتكلفين » (١٠٦) .

== وقد استدلل بهذا القائلون بظاهرة الكلاب وطهار ما تلغ فيه .
وفى البخارى عن ابن عمر أن الكلاب كانت ثقيلاً ويدبر فى مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا يرون شيئا من ذلك .
ولم يفرق بين السباع والكلب من جملتها ، ولا حجة للمخالف فى الأمر باراقة ما ولغ فيه ، وأن ذلك لئنجاسة ، وإنما الأمر باراقته لأن النفس تعافه لا لئنجاسته . . والأمر بغسل الاناء فعبادة لا لئنجاسة . .
وقد جعل - صلى الله عليه وسلم - الهر وما ولغ فيه طاهرا ، والهر سبع لا خلاف فى ذلك ، لأنه يفترس ويأكل الميتة ، فكذلك الكلب .
وما كان مثله من السباع ، لأنه اذا جاء نص فى أحدهما كان نصا فى الآخر . وهذا من أقوى أنواع القياس . وقد ذهب الأئمة أبو حنيفة والشافعى وأحمد الى القول بئنجاسة الكلب .

وقد كان الامام مالك يفرق بين ما يجوز اتخاذه من الكلاب وبين ما لا يجوز اتخاذه منها فى غسل الاناء من ولوغه . وتحصيل مذهبه أنه طاهر عنده لا ينجس ولوغه شيئا ولغ فيه طعاما ولا غيره ، الا أنه استحب مراقبة ما ولغ فيه من الماء ليساره مؤنته .

الجامع لاحكام القرآن ج ٣ ص ٤٤ وما بعدها ، ج ١٥ ص ٢٣١ .

(١٠٦) الآية ٨٦ من سورة ص .

يقول القرطبي عند الحديث عن هذه الآية الكريمة : أى لا أتكلف بولا أتخرص ما لم أؤمر به ، وروى مسروق عن عبد الله بن مسعود قال :

وفي آية اثبات أنه — صلى الله عليه وسلم — كان بعيداً عن التكلف .
ولم يتكلف وهو من هو الله رسول الله ويعبده ومصطفاه يأتيه الوحي
فيبلغ كل ما نزل عليه . . .

والتكلف والتفرض صفات هو بعيد عنها كل البعد، وأنى له ذلك،
لقد أعلمنا — صلى الله عليه وسلم — بعلامات التكلف في قوله — صلى
الله عليه وسلم — : « للمتكلف ثلاث علامات ينازع من فوقه ويتعاطى
ما لا ينال ، ويقول ما لا يعلم » (١٠٧) .

ويقول عبد الله بن مسعود : والله الذي لا اله غيره ما رأيته أحداً
كان أشد على المتتبعين من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ولا
رأيته بعده أحداً أشد خوفاً عليهم من أبي بكر ، وإنى لأظن عمر — رضى
الله عنه — كان أشد أهل الأرض خوفاً عليهم » (١٠٨) .

وروى عن ابن مسعود قوله في النهي عن التنطع وتحذيره منه :
أيكم والتنطع ، أيكم والتعمق ، وعليكم بالعتيق ، والعتيق الذي عناء
ابن مسعود هو ما كان عليه رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
وأصحابه من التيسير وعدم المغالاة (١٠٩) .

من سئل عما لم يعلم فليقل : لا أعلم ولا يتكلف ، فإن قوله لا أعلم علم
وقد قال عز وجل لنبيه — صلى الله عليه وسلم — : « قل ما أسألكم
عليه من أجر وما أنا من المتكلفين » .

الجامع لأحكام القرآن ج ١٥ ص ٢٣١ .

(١٠٧) المرجع السابق .

(١٠٨) يراجع أغاثة المهقان ج ١ ص ١٥٨ .

(١٠٩) يراجع جامع العلوم وأنحكم لابن رجب ص ٢٧٠ وما بعده .

وهن هذا ما كان من عمر — رضى الله تعالى عنه يوم كان يمشى مع بعض أصحابه فصابهم شيء من ماء ففان صاحب عمر : يا حب الماء ماؤك طاهر أو نجس ؟ فما كان من عمر — رضى الله تعالى عنه — إلا أن قال : يا صاحب الماء لا تخبرنا ومضى (١١٠) •

وما هو ثابت فى كتب السنة عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن ابن عباس — رضى الله تعالى عنهما — أن النبى — صلى الله عليه وسلم — دخل بالمدينة سبعا وثمانيا الظهر والعصر والمغرب والعشاء (١١١) •

هذهصوص السنة المطهرة الشريفة ناطقة بالتيسير والرحمة فهل دقى لمتنطع قنن ؟

ان هذا الذى أورده السادة المحدثون من أصحابه الأطهار وذهبوا اليه نلأعيا ناطق شاهد • ورضى الله عن عمر بن عبد العزيز النقال :

(١١٠) يراجع اغائة اللهفان لابن قيم الجوزية ج ١ ص ١٥٤ • وهذا أخذنا من أن الأصل هو طهارة الماء ما لم يتم التأكد من زوال هذا الأضل كحدوث تغير واضح فى اللون أو الرائحة • وما نست باليقين لا يزال بالشك • هذه قاعدة أصولية ، أما عن طهارة الماء فهى ثابتة باليقين لأنها هى الأصل •

وأخرج الحاكم فى مستدركه قال : أتى عبد الله بن مسعود يضرع فقال للقوم : أدنوا فأخذوا يطعمونه ، وكان رجل منهم فى ناحية فقال لعبد الله : أدن • فقال انى لا أريده • فقال : لم ؟ قال : لأنى حرمت الضرع : فقال عبد الله : هذا من خطوات الشيطان • •

المستدرك ج ٢ ص ٣١٣ وما بعدها •

(١١١) وروى الجماعة الا البخارى هذا الحديث بقولهم : « جرح بين الظهر والعصر • وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر • قيل لابن عباس : ما أراد بذلك ؟ قال : أن لا يهرج أمته »

أفضل الأمرين أيسرهما (١١٣) ، وإبراهيم النخعي له مقولة في هذا منها :
 إذا تخالك أمران فأتين أن أحبهما إلى الله أيسرهما (١١٣) .

■ يراجع صحيح البخاري مع فتح الباري ج ٢ ص ٢٣ وما بعدها .
 صحيح مسلم بشرح النووي ج ٥ ص ٢١٥ وما بعدها . شرح الموطأ .
 للباجي ج ١ ص ٢٥٦ .

وقال ابن عباس لمؤذنه في صلاة الجمعة في يوم مطير : إذا قلت :
 أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة : قل : صلوا في
 بيوتكم .

فكان الناس استنكروا ، قال : فعله من هو خير مني ، ان الجمعة
 عزمة واني كرهت أن أحرکم في الطين والدحط ، أي الزلق .
 يراجع صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٨٤ .

(١١٢) وكان سفيان الثوري وغيره يقولون : انما العلم أن تسمع
 بالرخصة من ثقة ، فأما التشديد فيحسنه كل أحد . يراجع المغني
 ج ٣ ص ١٥٠ ، جامع بيان العلم وفضله ص ٢٨٥ .
 (١١٣) الآثار لأبي يوسف ص ١٩٦ .

الفصل الثاني

أسباب التيسير

أشرت فيما تقدم الى مصادر التيسير وأوردت جانباً مما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة في ذلك الخصوص وقد وضح أن التشريع الاسلامي — من فضل الله على المسلمين — قد جاء ميسراً لهم من أبن الأمر، اذ قد رفع الله تعالى عنهم ما كان على الأمم السابقة عليهم من أخبار ، وتكاليف أثقلت كاهل تلك الأمم ، فجاءت التكاليف الاسلامية التي شرعها الله تعالى بصورة حدث القرآن الكريم نفسه عنها وبأنها لا حرج فيها ولا عنت ولا مشقة ، فقال تعالى : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم ولعلكم تتشكرون » (١) وقال تعالى : « وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج » (٢) .

وأكد الله تعالى ذلك اليسر الذي خصنا به وتفضل به علينا فقال تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (٣)

ولقد جاءت أحكام التشريع الاسلامي أحكاماً ميسرة مقدورة للمكلف وغير خارجة عن طاقته ووسعه ، وهذا واضح جلي للمتبصر في أحكام التشريع الاسلامي .

ومن فضل الله تعالى علينا أن يسر لنا حتى هذه الأحكام الميسرة أصلاً وحفظها على من أحاطت به ظروف معينة أو نزلت به نازلة أو حل به قضاء .

-
- (١) الآية ٦ من سورة المائدة .
 - (٢) الآية ٧٨ من سورة الحج .
 - (٣) الآية ١٩٥ من سورة البقرة .

فمفع أن الأصل في الأشياء الإباحة ولا يجوز الخروج عن هذا الأصل إلا بدليل شرعى ، فإنه وإن جاء الدليل الشرعى بتحريم شيء ما هو داخل في جملة قول الله تعالى : « هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا ... » (٤) ووجد الإنسان نفسه مضطرا لسد حاجته ودفع ضرورته بتناول ما حرم عليه ، فإن الشارع الحكيم رأفة منه ورعاية يبيح تناوله ذلك المحرم دفعا للخطر وإزالة للضرورة بقدر ما يزيلها ويؤمن حياة المضطر ، ولا يقف أمر التيسير عند حالة الضرورة وإنما يتعداها إلى غيرها من الأسباب التى تنتج التيسير وتؤدي إليه وتخفف عن المكلف وترفع عنه ما كلف به ، أو تسقط عنه اثم المخالفة .

والمتبصر فى أسباب التيسير يجد منها ما يرجع إلى أسباب توجد باختيار المكلف وإرادته ، ومنها ما يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادته واختياره وإنما هى أمور تجبره وتوقعه تحت وطأة الحاجة أو الضرورة أحيانا - أن كان عالما بالحكم - أو ناتجة عن عدم معرفته بالحكم الشرعى ، سواء اعتبر الشارع هذا الجهل بالحكم أو لم يعتبره .

ومن أسباب التيسير أسباب تقع فى الحيز الذى يفصل بين الاختيار والاجبار كالخطأ والنسيان وغيرهما

الأمر الذى يقتضى الإشارة فى إيجاز لكل نوع من هذه الأسباب بقدر ما تقتضيه هذه الإشارة الموجزة ، ومع الاقتصار على أهم تلك الأسباب الكثيرة والتى لا يخلو باب من أبواب الفقه الإسلامى وفروعه من إشارة إلى ما يقع منها فى حيزه ، وما يطرأ على أحكامه عند وجود واحد من تلك الأسباب .

(٤) الآية ٢٩ من سورة البقرة .

المبحث الأول

الاختياري من أسباب التيسير

يقصد بالاختياري من أسباب التيسير ما كان للمكلف اختيار في القيام به وإتيانه عن قصد ، وكان الشروع فيه ناتجا عن رغبة في نفس من سيقوم به (١) سواء استهدف منه قضاء مصلحة أو تحقيق منفعة ، أو القيام بقريب أو فسحة للنفس أو غير ذلك مما سيأتى بيانه وإيراد آراء الفقهاء حيال القول بالتيسير بسببه ونتيجة القيام به •

وهذا الذى نقصده هو السفر ، وللعلماء مقولة تفصيلية فيه ، وفي كونه منتجا لارخصة والتيسير من عدمه ، والمسافة التى يطلق على قطعها والانتقال خلالها سفرا •

فالمسافر هو من خرج من محل إقامته قاصدا موقعا أو مكانا أو بلدا غير بدده قاطعا مسافة يعتبرها الفقهاء سفرا كسبا استعمال الرخصة وللفقهاء مقولة في السفر الذى يعد منتجا للرخصة سواء أكانت الفطر في رمضان ، أو قصر الصلاة الرباعية وما الى ذلك ...

فمنهم من قدر ذلك بما يقطعه المسافر في يوم وليلة بالوسائل التى كانت مستعملة في السفر قديما ، كالسير أو ركوب مطية من المطايا .. وقدبرت المسافة التى تقطع في يوم وليلة بثمانية وأربعين ميلا ، وهى

(١) هذا هو الغالب من حال المسافر ، وإن كانت هناك حالات يجبر المرء فيها على السفر والانتقال رغم أنفه ، وذهب الشافعى الى القول بأن من كان مكرها على السفر لا يقصر الصلاة ، لأنه غير ناو ولا حازم بالسفر • وذهب غيره الى القول بأنه يباح له القصر ، لأنه مسافر سفرا بعيدا وما ذنب المكروه حتى تضيق عليه ألا يكفيه ما هو فيه •
يراجع المحنى ج ٢ ص ٢٥٩ •

مسافة نو قدرت بالكيلو متر لكانت ثمانين كيلو مترا * * وقدرها آخرون
يما هو أقل من ذلك بكثير (٢) *

(٢) ذكر القرطبي عند حديثه عن السفر المبيح للفطر أن العلماء
اختلفوا في قدر ذلك السفر * فقال - الامام - مالك : يوم وليلة *
ثم رجع فقال : ثمانية وأربعون ميلا ، وقال مرة : ستة وثلاثون ميلا ،
وقال مرة : مسيرة يوم وليلة ، وروى عنه يومان ، وهو قول الشافعي *
وفصل مرة بين البر والبحر ، فقال في البحر مسيرة يوم وليلة ،
وفي البر ثمانية وأربعون ميلا ، وفي المذهب ثلاثون ميلا ، وفي غير
المذهب ثلاثة أميال *

وفي البخاري : وكان ابن عمر وابن عباس يفطران ويقصران في
أربعة برد ، وهي ستة عشر فرسخا *

الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٧٧ *

فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٢ ص ٥٦٦ وما بعدها *
وذكر ابن قدامة أنه روى عن جماعة من السلف - رحمة الله عليهم
أجمعين - ما يدل على جواز القصر في أقل من يوم * فقال الأوزاعي :
« كان أنس يقصر فيما بينه وبين خمسة فراسخ » *
وروى عن علي - رضي الله عنه - : أنه خرج من قصره بالكوفة حتى
أتى النخيلة فصلب بها الظهر والعصر ركعتين ، ثم رجع من يومه فقال :
« أردت أن أعلمكم سنتكم » *

وروى أن دحية الكلبي خرج من قرية في دمشق مرة إلى قدر ثلاثة
أميال في رمضان ، ثم أنه أفطر ، وأفطر معه أناس ، وكره آخرون أن
يفطروا ، فلما رجع إلى قريته قال : « والله لقد رأيت اليوم أمرا ما كنت
أظن أني أراه أن قوما رغبوا عن هدي رسول الله - صلى الله عليه وسلم
- يقول ذلك للذين صاموا قبل » رواه أبو داود *

وروى سعيد * عن أبي سعيد الخدري قال : « كان رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - إذا سافر فرسختا قصر الصلاة ، *
يراجع المغني ج ٢ ص ٢٥٥ وما بعدها .

هذا من حيث المسافة التي يرى الفقهاء انقول بها لأعمال الرخصة .
 ... أما من حيث كونه سفرا قصد به تحقيق غرض يعتبره الفقهاء
 طاعة من عدمه فان الفقهاء قد ذهبوا في ذلك الى تقسيم السفر الى سفر
 طاعة يقصد المسافر من ورائه عملا من الأعمال التي طالبه به الشرع
 الشريف كطاب العلم أو الجهاد في سبيل نصره الحق والدين ، أو أداء
 فريضة تحتاج في أدائها الى سفر غالبا ، وذلك كالحج بالنسبة لمن كان
 بعيدا عن الحرم ، أو طلب معاش وفي سبيل عدم حلات يقتات من عائلته ،
 أو صلة رحم وزيارة قريب ومثله أيضا كل سفر دباح قصد به تحقيق
 مصلحة يعتبرها الشرع ويحض غنيها ...

ومثل هذا السفر لا خلاف على كونه مكسبا للرخصة التي جعل
 الشارع سببها السفر والانتقال واقتراحا .. فلهذا المسافر ومن ماثله
 قصر الصلاة الرباعية ، وانجمع بين الظهر والعصر وكذا بين المغرب
 والعشاء عند من لا يرى أن الجمع قاصر على أيام الجمع في منى حين
 !توجه الى عرفات (٣) .

ولكل مسافر في طاعة أيضا الترخيص بأن يغتفر في رمضان طبقا لما
 جاءت به النصوص من الكتاب الكريم والسنة المطهرة ...
 بهذا . لمسح على الخفين ، وفي الجملة فان كل مسافر في طاعة له
 استعمال ما نص عليه الشارع من الترخيص لمن كان هذا حاله .. هذا
 ما أجمع عليه العلماء بالنسبة للمسافر . سفر طاعة ، وان كان منهم من
 ذهب الى القول بأن سفر التجارات وما يماثلها من المباحات الأخرى .
 مختلف في كونه مكسبا استعمال الرخصة من عدمه ..

(٣) ذهب جمع من فقهاء الأحناف منهم الإمام وصاحباه والنخعي .
 والحسن الى القول بعدم جواز الجمع الا بعرفة ومزدلفة . وأن الجمع في
 غير ذلك جمع صوري .

وإن كان القول بدخوله ضمن ما يطلق عليه سفر طاعة هو الأرجح
 أما إذا كان السفر سفر معصية ، أو كان سفر طاعة لكنه أتى فيه
 بمعصية كمن سافر لطلب الراحة أو الاتجار ثم قارف بعض المعاصي في
 سفره هذا بأن شرب خمرًا مثلاً أو غير ذلك ، فإن مقولة الفقهاء لم تتفق
 على رأى واحد حيال القول باستعمال الرخصة في مثل هذا السفر ، فقد
 ذهب البعض الى القول بجواز استعمال الرخصة في مثل هذه الحال ،
 اعتماداً على كون من قارف مثل هذه الأفعال المئومة مسافراً ، وليس
 من بين عقوبة من قارف هذه الأمور التي حرّمها الشارع منع استعمال
 الرخصة في حقه ... فهو وإن ارتكب المعصية إلا أنه مسافر وهذه
 حال ونها أحكامها وتلك معصية ولها عقوبتها ... ولا تعارض بين هذه
 وتلك فلا تمنع أحدهما الأخرى (٤) *

(٤) ذكر الشاطبي عند حديثه عن الكليات أنها لا يتخلف حكمها إذا
 تخلف آحاد الجزئيات *

وذكر لذلك أمثلة منها ما هو في الضروريات كما إذا لم يزدجر
 المعاقب على جريمة ارتكبها ، فإن الازدجار هو ما شرعت العقوبة لتخفيفه
 فإذا لم يتحقق فليس معنى هذا عدم تطبيق العقوبة ..

ومن ذلك في الجاجيات كون القصر في السفر مشروعاً للتخفيف
 وللحقوق المشقة ، والملك المترفة لا مشقة له والقصر في حقه مشروع *
 والقرض أخير للرفق بالمحتاج مع أنه جائز أيضاً مع عدم الحاجة
 وأما في التحسينيات فإن الطهارة شرعت للنظافة على الجملة مع أن بعضها
 على خلاف النظافة ، كالتيسم *

فكل هذا غير قادح في أصل المشروعية ، لأن الأمر الكلي إذا ثبت
 فتخلف بعض الجزئيات عن مقتضى الكلي لا يخرج عن كونه كلياً *

الموافقات ج ٢ ص ٥٢ وما بعدها *

==

وما ذهب اليه فقهاء الأحناف من القول بأن للمسافر استعمال
الرخصة . بصرف النظر عن كون سفره في طاعة من عدمه قول له
وجاهته (٥) ، اذ أن سبب جواز استعمال الرخصة هو السفر مطلقا كما
جاءت بذلك النصوص ، وكما تقتضى بذلك القواعد .

والمعصية أمر خارج عن السفر ، ولها عقوبتها التي بينها الشارع
ولم يشر انشراح في النصوص التي أوردها تقييد كون السفر في طاعة
... فمن أين لنا بهذا التقييد ...

ومما ذكره العلماء وما أورده الشاطبي عند حديثه عن كون الكليات
لا تتخلف اذا تخلف آحاد الجزئيات يبين أنه لا فرق في كون السفر
راجلا أو راكبا وسواء أكانت ركوبته دابة أو غيرها ابتداء بها وانتهاء
بأحدث ما وصل اليه المخترعون من وسائل السفر والانتقال ..

== وذكر القرطبي أن العلماء قد اختلفوا في السفر الذي يجوز فيه
الفطر والقصر ، بعد اجماعهم على سفر الطاعة كالحج والجهاد . ويتصل
بهذا سفر صلة الرحم وطلب المعاش الضروري ، أما سفر التجارات
والمباحات فمختلف فيه بالمتنع والاجازة ، والقول بالجواز أرجح ، وأما
سفر العاصي فيختلف فيه بالجواز والمتنع ، والقول بالمتنع أرجح .

الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٧٧ .

ويراجع الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٥ وتحفة المحتاج ج ٢

ص ٣٨٦ .

وكشف القناع ج ١ ص ٥٩٦ .

الشرح الكبير للدردير ج ١ ص ٣٥٨ .

(٥) تبين الحقائق ج ١ ص ٢١٥ وما بعدها . ويراجع المغني

ج ٢ ص ٢٦٢ .

اذ الشارح الحكيم قد قرن الرخصة بالسفر فقط ، من غير اشارة
أو تعويل على طريقة أو أداة بعينها ... فإلله تعالى يقول : « ومن كان
منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » (٦) ويقول تعالى :
« ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » (٧) ، ويقول تعالى
« وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم
النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا » (٨) •

فالمعول عليه في القول بالرخصة هو جنس السفر بصرف النظر
عن كونه في صيف أو حر أو برد ، أو على راحلة أو غيرها •
هذا ما يفيد ظاهر النص وعهده

هذا ولا يخفى أن في السفر — غالبا مشقة — حتى ولو كان في
جماعة وعلى متن طائرة — مكيفة الهواء — اذ فيه فرقة من تحب وترك
من ألفنا ، واتخاذ على مجهول ، بصرف النظر عما يمكن أن يحدث من
مفاجآت أثناء السفر فكم من مسافرين كان الآخرون يحسدونهم ، وما
هي الا برهة أو تزيد فانقلب الحال الى الاثفاق عليهم (٩) •

(٦) الآية ١٨٤ من سورة البقرة •

(٧) الآية ١٨٥ من سورة البقرة •

(٨) الآيتان ٤٣ من النساء و٦ من المائدة •

(٩) وصدق رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الذي أخبر في
حديثه الشريف أن : « السفر قطعة من العذاب يمنع أحداكم طعامه
وشرابه ونومه ، فاذا قضى تهمة — حاجته — فليعجل الى أهله » •

صحيح البخاري مع فتح الباري ج ٣ ص ٦٢٢ •

وما أكثر ما نسمع عن خطف طائرات ، وتفجير مطارات ، واحتجاز
مسافرين ، وقطع طرق المارين ، وتعطل واحتباس ...

ومما يستدل به على القول بالرخصة في السفر مطلقا ما عليه أهل مكة المكرمة من كونهم يجمعون بعرفه ومزدلفه ، وهو سفر قصر صيفا كان أو شتاء مخرجين أو راكبين (١٠) .

هذا جانب مما قيل في المسافر والسفر والمسافة التي يجوز فيها القصر وغيره مما يسره الشارع للمسافر ...

بقي أن أشير في عجالة الى أمور تتعلق بدليل التيسير في السفر وحكم القصر والجمع والافطار في رمضان وما يتصل بذلك مما يدور التيسير حوله وعناية الله تعالى بعباده ورعايته لهم ...

== هذا مما لا يحتاج القول به الى دليل فقد عمت به البلوى وكم من مسافرين خرجوا لعدة ساعات ولم يعدوا بعدها ... ان من قال بتحديد مدة أو آلة سفر أو أداة ، أو طاعة أو غيرها قد عمداً تضيق ما أوردته النصوص موسعا ، فلم هذا التضيق وفضل الله واسع وعطاء المنعم وفير .. (١٠) وهذا ما ذهب اليه الامام مالك والامام الشافعي في أحد قوليه ..

ومما هو معروف أنه لا يجوز الجمع الا في سفر يبيح القصر وقد قاز جمع من الفقهاء منهم الامام مالك والأوزعي أن أهل مكة لهم القصر يوم عرفة وفي المزدلفة ، ولأن لهم القصر .

وذكر ابن قدامة ان الجمع لكل من يعرفه من مكى وغيره ، واستدل لذلك بما روى من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جمع مجمع معه من حضره من المكين وغيرهم . غير أن ابن قدامة وأن قال بجواز الجمع الا أنه اختار ما ذهب اليه جمع من الفقهاء منهم عطاء ، ومجاهد ، والزهري والثوري ، والشافعي ، وأصحاب الرأي من القول بأن قصر الصلاة لا يجوز لأهل مكة عند ذهابهم للحج ، اعمالا لما قالوا به من اشتراط أن يكون سفرهم بعيدا .

يراجع المغنى ج ٣ ص ٤٠٨ وما بعدها .

أولا : دليل التيسير في السفر . . .

بالإضافة الى ما أوردته من الآيات القرآنية الكريمة التي تحدثت عن التيسير في الصيام بالنسبة لمن كان مريضا أو على سفر ، وعن التطهارة بالنسبة لمن كان له عذر يمنعه من استعمال الماء سواء أكان حسيا أو معنويا فيما أوردته الآية الكريمة : « وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا » (١١) •

فقد جاء أيضا قول الله تعالى : « وادأ ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتهم أن يفتنكم الذين كفروا ان الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا » (١٢) •

وقد سأل صحابي عمر بن الخطاب — رضى الله تعالى عنهما فقال لعمر : لقد أمن الناس • فقال عمر : عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته (١٣) •

ولقد وردت الأحاديث وتواترت الأخبار أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كان يقصر الصلاة في السفر ، فكان يصلي الرباعية ركعتين ، وكان ذلك في كل أسفاره — صلى الله عليه وسلم — وهو آمن

(١١) الآيتان ٤٣ من النساء ، ٦ من المائدة •

(١٢) الآية ١٠١ من سورة النساء •

(١٣) أخرجه الامام مسلم • والنسب سأل عمر — رضى الله عنهما — هو أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس بن مناف •

الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٣٥٢ •

مطمئن لا يخاف عدوا ولا يخشى أحدا الا الله - سبحانه وتعالى - (١٤)

ثانيا : حكم القصر في السفر :

نم نتفق كلمة الفقهاء على حكم القصر في السفر .. فهم وان اتفقوا على القول بأن السفر ينتج رخصة وتيسيرا في الصلاة وانصياف وغيرهما ، الا أنهم اختلفوا على حكم القصر ، فمنهم من يرى أن الصلاة في السفر لا تكثر الا مقصورة اعتمادا على ما روى من أنها أول ما شرعت شرعت ركعتين ، فبقية هكذا في السفر ثم زيدت في الحضر ... ونتج

(١٤) يقول ابن قدامة عند حديثه عن صلاة المسافر ودليلها من السنة : وأما السنة فقد تواترت الأخبار أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يقصر في أسفاره حاجا ومعتبرا وغازيا .
وقال ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - « صحبت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى قبض - يعني في السفر - وكان لا يزيد على ركعتين وأبا بكر حتى قبض وكان لا يزيد على ركعتين ، وعمر وعثمان كذلك .
وقال ابن مسعود : « صليت مع النبي - صلى الله عليه وسلم - ركعتين ، ومع أبي بكر ركعتين ، ومع عمر ركعتين ، ثم تفرقت بكم الطرق وودت أنه لي من أربع ركعتين متقبلتين » .
وقال أنس - رضي الله عنه - « خرجت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الى مكة فصلى ركعتين حتى رجع ، وأقمنا بمكة عشرة نقصر الصلاة حتى رجع » متفق عليه .
يراجع المغنى ج ٢ ص ٢٥٥ .

وذكر القرطبي أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قصر من أربع الى اثنين إلا المغرب في أسفاره كلها آمنا لا يخاف الا الله تعالى ، فكان ذلك سنة مستنونة منه - صلى الله عليه وسلم - زيادة في أحكام الله تعالى كسائر ما سنه وبينه ، مما ليس في القرآن ذكره .
الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٣٥٣ .

عن هذا قول بعضهم أن من أتم في السفر لزمته الاعادة لأن الصلاة في السفر ركعتين لا يصلح غيرهما •

ومنه - من ذهب إلى القول بأن القصر في السفر رخصة لكنها رخصة على الالتزام لا على التخيير ••• ومنهم من أبطلها على أنها رخصة على التخيير لا على الالتزام •• وهذه مقولة كل ودليته ••

﴿ أ) مقولة من يرى أن القصر عزيمة :

ذهب جماعة من الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - ووافقهم جميع من الفقهاء إلى القول بأن القصر فرض في السفر ، وقد روى في هذا ما جاء عن ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - أنه قال : من صلى في السفر أربعاً فهو كمن صلى في الحضر ركعتين •

وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه قال : الصلاة في السفر ركعتان حتى لا يصلح غيرهما (١٥) •

بل أكثر من ذلك ما جاء من قول صفوان بن محرز أنه سأل ابن عمر - رضى الله تعالى عنهم - عن الصلاة في السفر فقال : ركعتان ، فمن خالف السنة كفر (١٦) •

(١٥) وقد أورد ابن حزم رأيه بقوله : وكون الصلاة المذكورة في السفر ركعتين فرض سواء أكان سفر طاعة أو معصية ، أو لا طاعة ولا معصية ، أمنا كان أو خوفاً • فمن أتمها أربعاً عامداً ، فإن كان عالماً بأن ذلك لا يجوز بطلت صلاته ، وإن كان ساهياً سجد للسهو بعد السلام فقط ، وأما قصر كل صلاة من الصلوات المذكورة إلى ركعة نفي الخوف في السفر فمباح ، من صلاها ركعتين فحسن ، ومن صلاها ركعة بحسن • المحلى ج ٤ ص ٢٦٤ المسألة ٥١٢ •

(١٦) المغنى ج ٢ ص ٢٦٧ •

والقول بأن المسافر ليس له الإتمام في السفر هو ما ذهب إليه
 حماد بن أبي سليمان ، وهو قول الثوري وأبي حنيفة وغيرهم .

وعلى فقهاء الأحناف هذا الذي ذهبوا إليه وتمسكهم بالقصر على
 سبيل الفرض وأنه ليس رخصة بقولهم : ان الرخصة تثبت بما تغير
 عن الحكم الأصلي لعارض الى تخفيف ويسر، ولم يوجد هذا في المسافر
 رأسا ، اذ الصلاة في الأصل فرضت ركعتين في حق المسافر والمقيم جميعا
 ثم زيدت في الحضر ، وأقربت في السفر ، فلم يكن ذلك رخصة فحقه
 حقيقة ، ولو سمي بها فإنه على سبيل المجاز لوجود بعض معاني الحقيقة
 وهو التغيير » (١٧) .

واستدلوا لذلك أيضا بما روى عن السيدة عائشة — رضى الله
 تعالى عنها — أنها قالت : فرض الله الصلاة على رسول الله — صلى الله
 عليه وسلم — ركعتين ركعتين . الحديث (١٨) .

وبما روى عن ابن عباس — رضى الله تعالى عنهما — من أنه قال :
 فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً ، وفي السفر ركعتين
 وفي الخوف ركعة (١٩) .

وبما روى عن عمر — رضى الله تعالى عنه — من أنه قال . « صلاة

(١٧) يراجع بدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٩١ .

رد المختار على الدر المختار لابن عابدين ج ١ ص ٥٧٩ .

المغنى ج ٢ ص ٢٦٧ .

(١٨) وافق الشيخان على ما روى عن السيدة عائشة — رضى الله
 تعالى عنها — « ان الصلاة أول ما فرضت ركعتان ، فأقرت صلاة السفر،
 وأتممت صلاة الحضر » .

(١٩) رواه الامام مسلم .

السفر ركعتان ، والجمعة ركعتان ، والعيد ركعتان ، تمام غير قصر على لسان محمد - صلى الله عليه وسلم - وقد خاب من افترى «(٢٠)» .
 وذهب الظاهرية الى الأخذ بهذا الرأي فانقصر عندهم بالنسبة للمسافر نرض حتى ولو كان سفره لمعصية .

والأكثر من هذا أن ابن حزم ذهب الى القول بأن من أتم الصلاة الرباعية في سفره ، عامدا في ذهابه الى اتمامها أربع ، وهو يعلم أن ذلك لا يجوز بطلت صلاته (٢١) .

والى مثل هذا ذهب فقهاء الشيعة الامامية (٢٢)

وما ذهب اليه أصحاب هذا الاتجاه يحتاج الى مناقشة وستأتى ان شاء الله بعد ايراد بقية الاتجاهات .

(٢٠) رواه ابن ماجة .

يقول ابن قدامة : وروى عن ابراهيم أنه قال : « أتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجل فقال : يا رسول الله انى أريد البحرين في تجارة ، فكيف تأمرنى فى الصلاة ؟ فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « صل ركعتين » .

رواه سعيد عن أبى معاوية عن الأعمش عن ابراهيم .

المغنى ج ٢ ص ٢٦٢ .

(٢١) هذا مضمون ما قاله ابن حزم فى المحلى ج ٤ ص ٢٦٤ .

(٢٢) فيقول زين الدين بن على بن أحمد العالمى الجعفى . عند حديثه عن صلاة المسافر الذى يجب قصرها : ويتعين القصر للمسافر ، واستثنى من ذلك أربع مواضع منها مسجد مكة والمدينة والكوفة فيخير فيها ، والالتزام أفضل ، ونقل عن أبى جعفر منع ذلك ، وتحريم القصر .

تراجع الروضة البهية فى شرح اللمعة الدمشقية .

وتراجع نظرية الاباحة لأستاذى المرحوم الأستاذ الدكتور محمد سلام .

مدكور ص ٤٠٤ .

((ب)) مقولة من يرى الانتدام في السفر :

روى عن بعض الصحابة — رضوان الله عليهم أجمعين ، وكذا فيما ذهب اليه البعض من الفقهاء أن الصلاة في السفر تسمى أيضا بتمامها ، ومن روى عنهم ذلك من الصحابة عثمان وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وابن عمر والسيدة عائشة — رضى الله عنهم أجمعين — •

وبهذا قال الأوزاعي والثالثي وهو المشهور عن مالك (٢٣) •

وهذا القول يمتد لما سيأتى بعده من قول مؤداه أن قصر المسافر رخصة على سبيل التخيير ، وهو الأقرب الى المنطق في القول بالرخصة.

(٢٣) روى الأسود عن السيدة عائشة — رضى الله تعالى عنها — أنها قالت : « خرجت مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في عمرة رمضان فافطر وصمت وقصر وأتممت ، فقلت ، يا رسول الله بأبي أنت وأمي . أفطرت وصمت وقصرت وأتممت ، فقال : أحسنت » •
رواه أبو داود الطيالسي في مسنده •
وعلق عليه ابن قدامة بقوله : وهذا صريح في الحكم ، ولأنه لو ائتم بمقيم صلى أربعاً ، وصححت الصلاة والصلاة لا تزيد بالائتمام •
المغنى ج ٢ ص ٢٦٨ •

وذكر القرطبي عند حديثه عن قول الله تعالى : « ان خفتهم » ذهب جماعة الى أن هذه الآية إنما هي مبيحة للقصر في السفر للخائف من العدو فمن كان آمناً فلا قصر له ، وروى عن السيدة عائشة أنها كانت تروى في السفر أتموا صلاتكم ، فقالوا : ان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كان يقصر ، فقالت : انه كان في حرب وكان يخاف ، وهل انتم تخافون ؟

يراجع الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٣٦٢ •

التي هي التخفيف والتيسير مع بقاء الحكم الأصلي ومن أعمله فقد أدى
الواجب وإن كان قد كلف نفسه فيما رخص الله له فيه ويسر عليه ..

(ج) انقصر رخصة على سبيل التخيير :

روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال لعمر بن
الخطاب - رضى الله تعالى عنه - حين سأله عن القصر وقد آمن الناس
فأجابيه - صلى الله عليه وسلم - بقوله : « صدقة تصدق الله بها
عليكم فاقبلوا صدقته » (٢٤) .

والحديث الشريف واضح وناطق بأن القصر صدقة من الله تعالى
إلى عباده وهم مدعون لقبولها ، والتخفيف عن أنفسهم ، خصوصا وأن
السفر مظنة المشقة ، والله رءوف بعباده .

وليس في النص ما يحتم القصر ويجعله فرضا ملزما ، ولكن النص
يبدل على أن القصر رحمة وفسحة ورخصة من الله تعالى وهدية إلى
عباده ، وإذا كان العباد أشد ما يكونون حاجة إلى قبول صدقة ربهم ،
فإن قبولهم لها يقف عند حد الإباحة والتخيير ولا يصل حد الإلزام
والفرض .

ولو كانت المسألة قد وصلت حد الفريضة لما تركها رسول الله
صلى الله عليه وسلم - في بعض أوقات سفره ، ولحافظ عليها الصحابة
الأجلاء - رضوان الله عليهم أجمعين - ولما كان بإمكان واحد منهم أن
يذهب إلى المخالفة ...

أما وقد قصر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأتم في أسفاره
ومعه أصحابه فإن هذا يدل على أن القصر رخصة من الله تعالى لعباده
وهم مخيرون في القصر أو الإتمام وإن كان الأليق بهم الأخذ بالرخصة

والمسارعة الى قبول هدية ربهم اليهم ، يؤكد هذا ويدل عليه صراحة ما كان من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من تحسين ما كان من السيدة عائشة - رضى الله تعالى عنها - حين حدثته بأنها وهى معه فى سفره الذى أفطر فيه قد صامت ، وأنه فى سفره هذا قد قصر صلاته وهى قد أتمت ، ولو كان ما وقع منها مخالفاً لفرض أو مناقضاً لواجب لما حسنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بل كان يردّها الى الفرض أو الواجب كما هو معروف عنه - صلى الله عليه وسلم - فى هذا الخصوص (٢٥) •

(٢٥) روى الأسود عن السيدة عائشة - رضى الله تعالى عنها - أنها قالت : « خرجت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى عمرة رمضان فأفطر وصمت ، وقصر وأتممت • فقلت : يا رسول الله بأبى أنت وأمى : أفطرت - بفتح التاء - وصمت - بضم التاء - وفصرت - بفتح التاء - فقال - صلى الله عليه وسلم - أحسنت » بكسر التاء رواه أبو داود الطيالسى فى مسنده •

وروى عطاء عن السيدة عائشة - رضى الله تعالى عنها - « أنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يتم فى السفر ويقصر » • وعن أنس - رضى الله تعالى عنه قال : « كنا - أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تسافر فيتم بعضنا ، ويقصر بعضنا ، ويصوم بعضنا ويفطر بعضنا ، فلا يعيب أحد على أحد •

المغنى ج ٢ ص ٢٦٨ •

وروى عن الشافعى - رضى الله تعالى عنه - قوله : القصر فى غير الخوف بالسنة ، وأما فى الخوف مع السفر فالقرآن والسنة ، ومن صلى أربعاً فلا شيء عليه ، ولا أحب لأحد أن يتم فى السفر رغبة عن السنة • الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٥ ص ٣٥٢ • =

فقد يقول قائل ان المسافر لما صلى خلف امام دتمم لم يجز له مشارفته ويظلم في صلاته حتى يسلم الامام ... وهاهنا قد سلم الامام بعد أن صلى المسافر خلفه ركعة واحدة ، فاذا ألزمناه باتمام الرباعية أربعا أفليس ذلك يدل ويؤكد على أن القصر رخصة في حق المسافر ، ولها شروطها التي ألا يترتب بمقيم فلما أنتم بمقيم انقضت الرخصة في حقه وطولب بالعزيمة وهي في الرباعية أربع ركعات •

ولقد سأل رجل ابن عباس -- رضى الله تعالى عنهما -- فقال : كنت أتم الصلاة في السفر فلم يأمره بالاعادة •

وسبق أن ذكرت ما قاله أنس -- رضى الله تعالى عنه -- : « كنا أصحاب رسول الله -- صلى الله عليه وسلم -- نسافر فنيتم بعضها ويقصر بعضنا ، ويصوم بعضنا ويئطر بعضنا فلا يعيب أحدا على أحد » (٢٦) •
وإذا ثبت أن القصر في السفر رخصة لزم التنبيه الى أن الأولى هو القصر ، فبولا لهذية ربنا وصدقته علينا •

(٢٦) يقول ابن قدامة : ولأن ذلك اجماع والصحابة رحمة الله عليهم بدليل أن فيهم من كان يتم الصلاة ولم ينكر الباقر عليه بدليل حديث أنس ، وكانت عائشة تتم الصلاة • رواهما مسلم والبخاري ، وأنها عثمان وابن مسعود وسعد قال عطاء : كانت عائشة وسعد يوفين الصلاة في السفر ويصومان • ثم يقول : فأما قول عائشة « فرضت الصلاة ركعتين » فانما أرادت أن ابتداء فرضها كان ركعتين ثم أتمت بعد انهجرة فصارت اربعا وقد صرح بذلك حين شرحته ، ولذلك كانت تتم الصلاة ولو اعتقدت ما أراد « هؤلاء » لم تتم •

المغنى ج ٢ ص ٢٦٩ •

الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٣٥١ وما بعدها •

ولأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يداوم على القصر في السفر فقد روى ابن عمر - رضى الله تعالى عنهما - قال : صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فلم يزد - صلى الله عليه وسلم - على ركعتين حتى قبضه الله تعالى وصحبت أبا بكر - رضى الله تعالى عنه - فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله وصحبت عمر - رضى الله تعالى عنه - فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله (٢٧) •

وأكثر من هذا ما رواه سعيد بن المسيب عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « خياركم من قصر في السفر وأفطر » •

والحيرية (٢٨) تنفى من كون من قصر قد أدى الفرض بالصورة التي لم يختلف فيها واحد من الصحابة رضوان الله عليهم ، فهم جميعا

(٢٧) متفق عليه • وروى مثله عن ابن مسعود وعمران بن حصيرة رضى الله تعالى عنهم أجمعين •

(٢٨) ذكر الشاطبي عند حديثه عن المباح أن منه ما يقصد الشارع إلى فعله ومن هذا الأمر بالتمتع بالطيبات كقوله تعالى : يا أيها الناس كلوا مما فى الأرض حلالا طيبا • • إلى أشباه ذلك حاول الأمر به على قصد الاستعمال •

وبعد حديثه عن كثير من النعم عاد فقال ومنها - أى ومن الدال على قصد الشارع إلى فعل المباح - أن هذه النعم هدايا من الله للعبد . وهذا يليق بالعبد عدم قبول هدية السيد !؟ هذا غير لائق فى محاسن العادات ولا فى مجارى الشرع ، بل قصد المهدى أن تقبل هديته ، وهدية الله إلى العبد ما أنعم به عليه ، فليقبل ، ثم ليشكر له عليها •

وحديث ابن عمر وأبيه عمر فى مسألة قصر الصلاة ، ظاهر فى هذا المعنى ، حيث قال عليه السلام : « انها صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » زاد فى حديث ابن عمر الوقوف عليه : « أرايت لو تصدقت بصدقة فردت عليك ؟ ألم تغضب ؟ » وفى الحديث « ان

يرون القصر في السفر مؤديا للصلاة بالصورة المطلوبة أما الإتمام في السفر فليس له منزلة القصر ، إذ لم يتوفر له ما تتوفر للقول بالقصر من أدلة واجماع إلى الحد الذي ذهب معه البعض بالقول أن القصر فرض ... وأن من أنتم في السفر يعيد ما دام في الوقت (٢٩) .

وهكذا يبين أن الرأي القائل بأن القصر في السفر رخصة وبأنه الأولى من اتمام وأن النبي — صلى الله عليه وسلم — داوم عليه تخفيفا على أمته ورحمة بهم وإرشادا لهم أن يتقبلوا صدقة الله تعالى ويحرصوا على طلب الفضل من الله والرحمة ...

الله يحب أن تؤتى رخصة ، كما يجب أن تؤتى عزائمه ، وغالب الرخص في نمط الإباحة ، نزولا عن الوجوب كالفطر في السفر ...

الموافقات ج ١ ص ١٢٦ وما بعدها .

وقد ذكر أستاذي المرحوم الأستاذ الدكتور محمد سلام مذكور أنه لا تنافي بين التخيير والأفضلية ما دام التفضيل لا يصل إلى مرتبة الندب .

نظرية الإباحة ص ٤٠٢ .

(٢٩) حكى ابن الجهم أن أشهب روى عن مالك أن القصر قرض ، ومشهور مذهبه وجل أصحابه وأكثر العلماء من السلف والخلف أن القصر سنة وهو قول الشافعي . ومذهب عامة البغداديين من المالكية أن القرض التخيير ، وهو قول أصحاب الشافعي ، ثم اختلفوا في أيهما أفضل ، فقال بعضهم : القصر أفضل . وقيل الإتمام أفضل ...

والصحيح في مذهب مالك التخيير للمسافر في الإتمام والقصر .

المرجع السابق ج ٥ ص ٢٥٢ .

واختار ابن قدامة القصر في السفر أعمالا لما كان يداوم عليه رسول الله ، صلى الله عليه وسلم وذهب الشافعية إلى انقوله بتفضيل القصر في السفر الطويل .

المغنى ج ٢ ص ٢٧٠ ، الاقناع ج ٢ ص ١٥٥ .

ثالثا : الجمع في السفر بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء :

فقد ذهب الفقهاء الى القول به من باب التخفيف ، وأن اختلفت مقولتهم في أيهما أفضل الجمع أو التفريق ..

واختار جمع غير من الفقهاء الجمع اعمالا لما روى نافع عن ابن عمر - رضى الله تعالى عنهم - أنه كان اذا جد به السفر جمع بين المغرب والعشاء ، ويقول ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان اذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر الى وقت العصر ، ثم نزل فجمع بينهما ، وان راحت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب . « (٣٠) »

ولم يقتصر على القول بالجمع للسفر أو المرض أو المشقة ، وإنما ذهب بعضهم الى القول بالجمع حتى من غير سفر ولا خوف ولا مرض ولا مشقة اعمالا لما رواه ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - « أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، من غير خوف ولا مطر » فقيل لابن عباس : لم فعل ذلك ؟

(٣٠) متفق عليه .

ومسلم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : « اذا عجل عليه السير يؤخر الظهر الى وقت العصر ، فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حتى يغيب الشفق .

المراجع السابق ص ٢٧٢ وما بعدها .

رد المحتار لابن عابدين ج ٢ ص ١٩١ ، المحلى ج ٣ ص ١٧٢ ،

بداية المجتهد ج ١ ص ١٣٦ ، الاقناع ج ٢ ص ١٥٥ .

قال : « أراد أن لا يخرج أُمته » (٣١) •

انه النبي المعروف الرحيم بأُمته : فهلا يسر الناس علي أنفسهم ، وأخذوها بموادة من غير تشدد ولا تنطع ، ان الاسلام دين التيسير ، والله يحب أن تؤتى رخصة كما يحب أن تؤتى عزائمه •• أن الثقة في فضل الله وكرمه في عطائه يدعو إلى اعتدال الرخص والحفاظ على قبول هدايا الله تعالى التي تفيد بها وتصدق بها على عباده •

رابعاً : الانتظار للسفر :

أجمع الفقهاء على أن السفر ينتج عنه أحكام غير التي تكون في الإقامة بالنسبة لقيام رمضان ، غير أنهم تفارقت آراءهم في القول

(٣١) ومع أن ابن قدامة قد أورد هذا الحديث الا أنه ذهب إلى ترجيح القول بأنه لا يجوز الجمع الا في السفر الطويل فقال عند حديثه عن آراء الفقهاء في السفر المبيح للجمع : ولنا أنه - أي الجمع - رخصة تثبت لدفع المشقة في السفر فاختصت بالطويل كالقصر والمسح ثلاثاً ، ولأنه تأخير العبادة عن وقتها فأشبهه الفطر •••

وذكر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يجمع الا في سفر طويل وأجاب عما ذكره ابن عباس - رضى الله تعالى عنهم أجمعين - بقوله ويحتمل أنه - صلى الله عليه وسلم - جمع في عرفة والمزدلفة - وكان معه جمع من أهل مكة وممن هم أهل المنطقة الذين ليسوا من أهل السفر الطويل في الحج •• ولا زال عليه الناس حتى يومنا هذا في حجه ومنهم من هو من أهل منى وما جاورها ••• والقاعدة تقضى بأن ما ليس بحاجة إلى تأويل أولى مما هو بحاجة إليه •• وقولهم بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أخر هذه حتى آخر وقتها ، وقدم تلك في أول وقتها تكلف لا حاجة إليه •

المرجع السابق ج ٢ ص ٢٧٤ ، ٢٧٨ • المحل ج ٣ ص ١٧٢ •

بما ينتج عن السفر أهو اباحة الفطر مع استواء الفطر والصوم • أم هو تفضيل أحدهما على الآخر ، أم وجوب الفطر وعدم جواز الصيام بالنسبة للمسافر ، وأن صام فعليه القضاء عند أقامته نظرا لأن الفطر في السفر عزيمة وليس رخصة والحديث عن ذلك بشيء من التفضيل شأني أسوق رأي كل ودليله الذي استند عليه في القول بذلك الرأي •

هذا ولا يخفى أن المدة التي تعد سفرا منتجا للرخصة هنا تماثل ما سبق أن أشرت إليه عند الحديث عن السفر الناتج لقصر الصلاة الرباعية (٣٣) •

وفيما يلي مقولة من يرى أن الفطر في السفر عزيمة ، ومن يرى الصوم في السفر أفضل ، ومن قال بالشرط رخصة دون تفضيله على الصوم أو تفضيل الصوم عليه •••

(٣٤) ذكر ابن حزم مسافة السفر التي يفطر من قطعها في رمضان سواء آكان سفره سفر طاعة أو معصية بقوله :

ومن سافر في رمضان سفر طاعة ، أو سفر معصية ، أو لا طاعة ولا معصية ففرض عليه الفطر اذا تجاوز ميلا أو بلغه أو اراه ، وقد بطل صومه حينئذ لا قبل ذلك •••

ورد ابن حزم على من ذهب الى اشتراط أن يكون سفره سفر طاعة حتى ينتج الفطر في رمضان فقال : وبرهان صحة قولنا قول الله تعالى : « ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » فعم تعالى الأسفار كلها ولم يخص سفرا من سفره وما كان ربك نسيا •

وقال : القوم لا يختلفون أن من قطع الطريق أو ضارب قوما ظالما لهم مريدا قتلهم وأخذ أموالهم فدفعوه عن أنفسهم واثخنوه ضربا في تلك المدافعة - حتى أوهنته فمرض من ذلك مرضا لا يقدر معه على الصوم ، ولا على الصلاة قائما فانه يفطر ويصلي قاعدا ويقصر ، فأى فرق بين مرض المعصية وسفر المعصية •

المحلى ج ٦ ص ٢٤٣ •

(١) «قوله من يرى أن الفطر عزيمة في السفر»

ذهب جمع من الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - الى القول بأن من صام في السفر قضى في الحضر ، هذا ما قاله ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - موافقا به من ذهب الى أن الفطر في السفر عزيمة .

وقال عبد الرحمن بن عوف موافقا من قال من صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن الفطر في رمضان بالنسبة للمسافر أمر أوجبه الآيه القرآنية وفعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال ابن عوف : الصائم في السفر كالمفطر في الحضر (٣٣) ومما هو معلوم أن من أفطر في رمضان من غير عذر لم يقضه صيام الدهر كله وإن صامه

(٣٣) وروى عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - أنه لا يصح صوم المسافر .

كما ورد مثله عن عمر - رضي الله تعالى عنه -

المغنى ج ٣ ص ١٤٩ ويراجع الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٧٧ وما بعدها .

وقد روى من طريق سليمان بن حرب ناحما وابن سلمة عن كلثوم بن جبر عن رجل من بني قيس أنه صام في السفر ، فأمر عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنهم - أن يعيده .

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر ابن ربيعة عن عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنهم - أنه أمر رجلا أن يعيد صيامه في السفر .

ومن طريق حماد بن سلمة عن كلثوم بن جبر أن امرأة صحبت ابن عمر في سفر فوضع الطعام فقال لها : كلي . قالت : اني صائمة . قال : لا تصحبينا .

المحلى ج ٦ ص ٢٥٦ وما بعدها .

(١٠) - (التبصير)

وهذا الذى رآه جمع من الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين
هو ما قال به جمع من الفقهاء • فقد قال به أهل الظاهر ، ووافقتهم
الجعفرية من الشيعة ••• وساقوا على ذلك أدلة وبراهين تدل على
وجوب النظر على من سافر فى رمضان سفرا منتجها قصر الصلاة
المرباعية •

فأين حزم يرى أن الفطر فرض على من سافر فى رمضان إذا تجاوز
ميلا أو بلغه أو أزاه •

فلو كان هذا المسافر صائما ، فإن صومه يبطل إذا وصل هذه
المسافة التى حددها ابن حزم ، وعليه أن يتناول طعاما أو شرابا أو غير
ذلك مما يتم به الاعلان عن فطره ••• وعليه القضاء فى أيام آخر ويستدل
ابن حزم لذلك بما جاء من قول الله تعالى : « ومن كان مريضا أو على
سفر فعدة من أيام أخر » ويقول : فالآية الكريمة محكمة باجماع المسلمين
ليست منسوخة ولا مخصصة ، وعليه فإن الله تعالى لم يفرض صوم
رمضان الا على من شهد ، ولا فرض على المريض والمسافر الا أيام
آخر •

وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خرج
عام الفتح الى مكة فى رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم (٣٤) فصام
الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس اليه ثم شرب ، فقيل
له بعد ذلك • ان بعض الناس قد صام • فقال : « أولئك العصاة أولئك
العصاة » (٣٥) •

(٣٤) مكان بين مكة والمدينة •

(٣٥) صحيح مسلم ج ١ ص ٣٠٨ ويراجع الجامع لأحكام القرآن

ج ٢ ص ٢٧٩ •

ويستدل ابن حزم بذلك على أن الفطر في رمضان فرض بالنسبة للمسافر ، فإن صام المسافر كان عاص بذلك الصوم ، ألا أن يكون صوم تطوع أو قضاء (٣٦) •

يقول ابن حزم لا سبيل إلى خبر ناسخ لهذا أبدا ، هذا بالنسبة للرد على من قال بأن ذلك كان في رمضان •••

(٣٦) أخذ البعض من قول ابن حزم بجواز الصيام في السفر إذا كان الصيام قضاء فائت أو تطوعا ، أخذ منه البعض مدخلا لابطال ما قال به ابن حزم واعتراضا على ما ذهب إليه بأن الفطر فرض في السفر في رمضان ، فرد عليهم يدفع ما استدلوا به بالنسبة لرمضان وأنه قد جاء الدليل بفرض الفطر فيه والدعوة إلى الصيام في الجهاد لماله من أجر عظيم فأتطرف الصيام في السفر إلى صيام التطوع أو القضاء دون صيام رمضان الذي يسافر فيه ••

يقول ابن حزم في الرد على ما غابوا عليه مقولته : فإن قيل : فإن هذه الأخبار مانعة كلها بعمومها من كل صوم في السفر ، وأنتم تبيحون فيه كل صوم إلا رمضان وحده ، قلنا : نعم ، لأن النصوص جاءت بمثل ما قلنا لأن الله تعالى قال : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم » فافترض تعالى صوم الثلاثة الأيام في السفر ولابد ، وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الحظ على صوم عرفة ، وقال عليه الصلاة والسلام : « إن أفضل الصيام صيام داود يصوم يوما ويفطر يوما ، فعم عليه الصلاة والسلام ولم يخص ، وقال عليه الصلاة والسلام : « من صام يوما في سبيل الله باعده الله النار عن وجهه » •

فحظ على الصوم في السفر ، فوجب الأخذ بجميع النصوص ، فخرج صوم رمضان في السفر بالمتنع وحده ، وبقي سائر الصوم واجبه وتطوعه على جوازه في السفر ، ولا يجوز ترك نص لآخر •

وقال بالنسبة لمن ذهب الى أن ذلك كان صوم تطوع ، وأن كان صيامه عليه السلام تطوعا فهذا - أى وجوب الفطر الذى دل عليه الحديث - أخرى المانع من صيام رمضان في السفر •

واستدل أيضا بما روى عن جابر بن عبد الله قال : « كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في سفر فرأى رجلا - قد اجتمع الناس عليه وقد ظلك عليه فسأل عنه فقيل : صائم ، فقال : « ليس من البر الصوم في السفر » (٣٧) •

ورد ابن حرم على من يقول : انما منع عليه السلام في مثل حال ذلك الرجل • بقوله : هذا باطل لا يجوز ، لأن تلك الحال محرم البلوغ اليها باختيار المرء للصوم في الحضر كما هو في السفر ، فتخصيص النبي - صلى الله عليه وسلم - بالمانع من الصيام في السفر فتخصيص النبي - صلى الله عليه وسلم - بالمانع من الصيام في السفر انطاك لهذه الدعوى المقررة عليه - صلى الله عليه وسلم - وواجب أخذ كلامه عليه السلام على عمومته •

واختتم ابن حرم حديثه عن وجوب الفطر في السفر بما رواه أبو أمية عمرو بن الغمري أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال له وقد دعاه الى الغداء : « أخبرك عن المسافر ان الله وضع عنه الصيام ، ونصف الصلاة » •

وأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال حين مر برجل في ظلك يرش عليه الماء وسأل عنه فأخبر أنه صائم : « ليس من

(٣٧) متفق عليه • فقد رواه البخارى في صحيحه ج ٣ ص ٧٧ •
ومسلم في صحيحه ج ١ ص ٣٠٨ • والامام أحمد في مسنده
ج ٥ ص ٤٣٤ •

البر أن تصوموا في السفر وعليكم برخصة الله التي رخص لكم
فأقبلوها » •

وأخذ من هذا الأمر بقبول رخصة الله تعالى ، أن قبولها فرض
فهى رخصة مفترضة •

وكل هذه الآثار متواترة متظاهرة لم يأت شيء يعارضها ، وعليه
فإنه لا يجوز الخروج عنها (٣٨) •

وما ذهب إليه أصحاب هذا الاتجاه من القول بأن الفطر فرض
بالنسبة للمسافر في رمضان هو ما ذهب إليه وأخذ به فقهاء الشيعة
الجعفرية ، فقد شاركوا الظاهرية فيما أخذوا به وذهبوا إليه (٣٩) •

وما ذهب إليه أصحاب هذا الاتجاه يؤكد التيسير والتخفيف
والرعاية في التشريع (٤٠) •

وهو قول له وجاهته ، وخصوصا فيما ذكره من أن النص
القرآنى قد جاء بكلمة السفر على عمومها من غير تخصيص •••

والأحاديث النبوية الشريفة أيضا قد دلت على ذلك وهى أحاديث
متواترة ومتظاهرة وليس فيها ما يشير الى قصر الفطر في السفر على

(٣٨) المحل ج ٦

(٣٩) تراجع الروضة البهية فى شرح اللمعة الدمشقية • زين الدين
ابن على بن احمد العاملى الشهير بالجبلى ج ١ ص ١٥٠ •
نظرية الاباحة عند الأصوليين والفقهاء ص ٤١٠ •

(٤٠) روى من طريق شعبة عن أبى حمزة - نصر بن عمران الضبعى
قال : سألت ابن عباس رضى الله تعالى عنهما - عن الصوم في السفر ؟
فقال : « يسر ويسر خذ يسر الله تعالى » •

يراجع المحل ج ٦ ص ٢٥٦ •

سفر دون غيره أو حال دون آخر وهى أحاديث لم يأت من السنة ما
ينسخها أو يعارضها ...

غير أن ما ذكره ابن حزم من جواز الصيام في السفر إذا كان غير
رمضان الذى وقع السفر فيه حتى ولو كان قضاء رمضان فائت ليس له
ما يدل عليه طالما أنه منع صوم رمضان في السفر ...

ويمكن أن يقصد بالصوم في السفر إذا كان تطوعا ، وكان المسافر
قد وصل الى مكان سيعادره بعد مدة لا تعد إقامة قاطعة للسفر وكانت
مدة هذه الإقامة تحتل الصيام خلالها ... حتى ولو كان مجاهدا في
سبيل الله ...

فالمجاهدون قد يقضون شهورا انتظارا للأمر بالالتحام والافتتال
ففى خلال انتظارهم هذا يجوز لهم الصيام إذا لم يكن فيه مشقة بالنسبة
لهم ، أو انتقاص من قوتهم واستعدادهم للقاء العدو أو فاجأهم ...

أما أن يمنع صوم المسافر لرمضان الذى هو وقت السفر ومحلّه ،
ويجيز للمسافر في رمضان هذا الذى ألزمه وفرض عليه افطاره طوال
السفر ، أن يقضى رمضان آخر فهذا ما لا يجوز القول به ... إذ ما
هو الفرق بين الصومين من الناحية الواقعية ، إذ لا يختلف صوم رمضان
الذى هو وقت السفر وقد وقع فيه ، وبين صوم رمضان آخر فائت ...

المهم أن الرخصة قد نتجت عن السفر ، وابن حزم قد رأى أن
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقبول الرخصة - للوجوب فكيف
يصرفها ابن حزم الى رمضان السفر دون غيره ...

إنها تسقط الواجب وغيره من الصيام ولا فرق في الوجوب بين
رمضان الذى هو ظرف السفر ووقته وبين رمضان آخر فائت وعليه
قضاءه ...

بأن الحديث الشريف ينفي البر مطلقاً من كل صيام يقع في السفر ، من غير تفريق بين رمضان وغير رمضان ، تطوعاً كان أو نذراً ، وغيره فنفي البر عام ولا يوجد ما يخصه بصوم دون صوم . . . هذا ما أميل إليه وأرجحه . . . والله تعالى أعلى وأعلم .

(ب) مقولة من يرى أن الفطر في السفر هو الأفضل . . .

ذهب جمع من الصحابة — رضوان الله عليهم أجمعين — إلى القول بأن الفطر في السفر أفضل من الصوم ، أي أن السفر في رمضان ينتج رخصة الفطر ، غير أن الفطر أفضل من الصوم ، وهذا لا يخرج الفطر في السفر عن كونه رخصة رخص الله بها تيسيراً لعباده وتذفيفاً عنهم ، ورعاية لهم .

وممن ذهب إلى القول بهذا من الصحابة — رضوان الله عليهم أجمعين — ابن عمر ، وابن عباس ، وسعد بن أبي وقاص ووافقهم سعيد ابن المسيب والنسعي والأوزاعي وإسحاق .

فقد سافر سعد بن أبي وقاص ومعه عبد الرحمن بن الأسود والمسور بن مخرمه — رضى الله عنهم أجمعين — فصاموا وأفطر سعد ، فغضب له في ذلك فقال : أنا أفقه منهما .

وسافر ابن عمر — رضى الله تعالى عنهما — ومعه رقيق ، فكان يقول : يا نافع ضع له سحوره . قال نافع : وكان ابن عمر إذا سافر أحب إليه أن يفطر . يقول : رخصة ربى أحب إلى ، وإن آجر لك أن تفطر في السفر .

واستدل أصحاب هذا الاتجاه لما ذهبوا إليه من القول بأن الفطر في السفر رخصة ، والفطر في السفر أفضل من الصوم فيه . بما روى

عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن قال في رخصة الفطر في السفر : « هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » •

ثقت بين رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في هذا القول الشريف تحسين الفطر ، ولم يزد في الصوم على إسقاط الجناح •

وهذا يبين منه تقديم الفطر في الأفضلية على الصوم في السفر • واختار ابن قدامة نقضين الفطر في السفر على الصوم فيه وذكر عند حديثه عن هذا الذي ذهب اليه ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « خيركم الذي يفطر في السفر ويقصر » •

وقال ابن قدامة معصدا رأيه بالدليل العقلي : ولأن في الخطر خروجاً من الخلاف ، فكان أفضل كالمقصر (٤١) •

(٤١) بدأ ابن قدامة الحديث عن الصيام في السفر بعد ذكره الحديث عن افطار المريض الذي يزيد الصوم في مرضه • • وبدأ حديثه عن هذا بقوله : مسألة : وكذلك المسافر ، ثم أخذ في بيان الآراء في الصوم أثناء السفر فقال : يعني أن المسافر يباح له الفطر • فإن صام كره له ذلك وأجزأه •

ثم أورد الحديث الذي بين فيه الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن الصوم رخصة فمن أخذ بها فحسن •

ثم قال : والأفضل عند أماننا رحمه الله الفطر في السفر ، وبين أنه مذهب ابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب والشعبي والأوزاعي واسحاق - رضوان الله عليهم أجمعين -

يراجع المغنى ج ٣ ص ١٤٩ وما بعدها •

المحلى ج ٦ ص ٢٤٨ •

وهذا الرأي يغير ما قبله في كون من صام وهو مسافر في رمضان
فإن صومه رمضان هذا لا ينعقد طبقا للرأي القائل بأن الفطر فرض على
من سافر في رمضان •

أما هذا الرأي فإنه يرى أن الفطر رخصة في السفر وهو أفضل
من الصوم وعليه فإن من صام طبقا للرأي الثاني فإن صومه جائز ، لأن
الرسول — صلى الله عليه وسلم — قال : « ومن أحب أن يصوم فلا
يجاح عليه » •

== وأورد القرطبي أن من تأهب للسفر فله أن يفطر طالما أخذ في
أسبابه واستعداده ، فإن عاقبه شيء عن السفر بعد أن أفطر في نهار رمضان
فقد قال ابن حبيب لا شيء عليه ، وقال أشهب ليس عليه شيء من الكفارة
سافر أو لم يسافر •

وذهب سحنون إلى القول بأن عليه الكفارة سافر أو لم يسافر ، وقاسه
على المرأة التي تقول : غدا تأتيني الحيضة ، فتفطر لذلك • ثم رجع عن
هذا القول لما تبين له أن هناك فرق بين حال هذه المرأة وبين الرجل
الذي يستعد للسفر ، إذ الرجل يحدث السفر إذا شاء ، والمرأة لا تحدث
الحيضة •

وروى الدارقطني ما أورده من بن كعب من أنه : أتى أنس بن مالك
في رمضان • وهو يريد السفر ، وقد رحلت دابته ، ولبس ثياب السفر
وقد تقارب غروب الشمس ، فدعا بطعام فأكل منه ثم ركب • فقلت له :
سنة ؟ قال : نعم •

وروى عن أنس أيضا قال : قال لي أبو موسى : ألم أنهبتك إذا خرجت
تخرجت صائما ، وإذا دخلت دخلت صائما : فإذا خرجت فأخرج
مفطرا وإذا دخلت فأدخل مفطرا •

الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٧٩ •

ومن هنا يظهر الفرق البين بين الرأيين ***

فأرأى الأول يرى الصوم في السفر في رمضان ، إذا كان هذا

الصوم عن رمضان الذي هو محل السفر ، فإن الصوم معصية *** ولا
يجزىء الصوم وينزىم من صام أن يعيد هذا الصوم بعد رمضان •

أما الرأي الثاني فإنه وإن كان يرى أن الفطر أفضل إلا أن المسافر
أو صام فإنه لا حرج عليه ، ولا يطالب بالصوم بعد رمضان : لكون
صومه قد أجزأه ، وأدى ما عليه من فرض •

وهذا فرق جوهرى بين الرأيين

(ج) مقولة من يرى أن الصوم في السفر هو الأفضل ***

ذهب جمع من صحابة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إلى
القول بأن الفطر في رمضان بسبب السفر رخصة ، ولكن الصوم أفضل ،
أو هو الأرجح المختار عندهم •

ووافقتهم في ذلك الأئمة أبو حنيفة ومالك والشافعي (٤٢) •

واستدلوا بذلك الذي ذهبوا إلى ترجيح القول به واختياره بأدلة
منها • ما رواه سلمة بن المحيق عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال :
« من كانت له حمولة — أى صاحب أعمال في سفره — يأوى إلى سبع
فليصم رمضان حيث أدركه » •

(٤٢) يراجع بدائع الصنائع ج ٢ ص ٩٤ وما بعدها ، المبسوط ج ٣
ص ٦٠ وما بعدها •

حاشية السوقى ج ١ ص ٥٣٤ ، المدونة ج ١ ص ٢٠١ •
الاقتناع ج ١ ص ٣٤٦ •

كما روى أن السيدة عائشة أم المؤمنين - رضى الله تعالى عنها - أنها كانت تصوم في السفر وتتم الصلاة •

وبما روى عن أنس بن مالك - رضى الله تعالى عنه - من أنه قل : ان أفطرت فرخصة الله تعالى ، وان صمت فالصوم أفضل • وروى عن الامام على - رضى الله تعالى عنه - أنه صام في السفر ، لأنه كان راكبا وأفطر بعد مولاه ، لأنه كان ماشيا •

وروى مثل هذا عن آخرين من الصحابة والفقهاء ، واعتمدوا في ذلك أيضا على ما رواه أبو داود عن حمزة بن عمرو قال : قلت يا رسول الله انى صاحب ظهر أعالجه ، واسافر عليه وأكرهه ، وأنه ربما صادفنى هذا الشهر - يعنى رمضان - وأنا أجِد القوّة ، وأنا شاب ، وأجد فى أن أصوم يا رسول الله أهون على من أن أؤخر فيكون ديننا على أفأصوم يا رسول الله أعظم لأجرى ، أم أفطر ؟ قال - صلى الله عليه وسلم - : « أى ذلك شئت يا حمزه » (٤٣) •

(٤٣) أورد ابن قدامة عند حديثه عما يراه ويرجحه هو وأصحابه من الفطر في السفر أن الائمة أبو حنيفة ومالك والشافعى - رضى الله عنهم - قالوا : الصوم أفضل لمن قوى عليه • وذكر أن مثل مقولة الائمة رويت عن أنس وعثمان بن أبي العاص وأن عمر بن عبد العزيز - رضى الله تعالى عنهما - قال : أفضل الأمرين أيسرهما ، لقوله تعالى : « يريد الله بكم اليسر » • وهو ما ذهب اليه مجاهد وقتادة •

المغنى ج ٣ ص ١٥٠ •

وذكر القرطبى أن العلماء فى الأفضل من الفطر أو الصوم فى السفر ، فقال مالك والشافعى فى بعض ما روى عنهما : الصوم أفضل لمن قوى

وهن المعقول ما يشهد لما ذهبوا إليه حيث قائلوا ، ان من خير بين الصوم والنظر كان الصوم له أفضل كالتطوع •

والأئمة الأعلام وان قالوا بأفضلية الصوم في السفر لأن ذلك لا يخرجهم عن دائرة من يرى أن المسافر مخير بين الفطر أو الصوم • فقد جاء عن تلاميذهم ما يدل على ذلك ، ومنه ما صرحوا به عند حديثهم عن كان صائما ثم سافر ، فمع أنهم يرون أفضلية اتمام الصوم اليوم الذي بدأه صائما ثم سافر فيه الا أنهم يؤكدون أن السفر ينتج رخصة الافطار ، ويقولون : ولو لم يترخص المسافر وصام رمضان • • • وهو جاز صومه ، وقال بعض الناس لا يجوز صومه في رمضان • • • وهو مردود بأن الرسول — صلى الله عليه وسلم — وأصحابه صاموا في السفر كما أفطروا وبأن السفر من الأعذار المرخصة للافطار تيسيرا وتخفيفا على أربابها (٤٤) •

عليه ، وجل مذهب مالك التخيير ، وكذلك مذهب الشافعي قال الشافعي ومن اتبعه : هو مخير ، ولم يفصل ، وكذلك ابن علية ، لحديث أنس قال : سافرنا مع النبي — صلى الله عليه وسلم — في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم •

خرجه مالك والبخاري ومسلم •

الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٨٠ •

المحل ج ٦ ص ٢٤٧ •

(٤٤) يراجع بدائع الصنائع للكاساني ج ٢ ص ٩٤ •

وقد جاء مثل هذا أيضا في كتب المالكية والشافعية •

فقد جاء على لسان فقهاء الشافعية : أن المسافر سفرا مباحا يفطر

ومع وضوح ما نقل عن الأئمة الثلاثة في كونهم يرون أن السفر منتج رخصة لمن سافر في رمضان ، وإثباته بالخيار بين الفطر أو الصوم وإن رجح البعض صوم من أصبح صائماً ثم سافر ما لم يطرأ عذر آخر إلا أن ابن حزم الظاهري صاحب القوئل بأن الفطر في رمضان بالنسبة للمسافر فرض ، قد ناقش ما ساقه الأئمة ومن أخذوا عنهم من أحاديث فقال عنها كلاماً يوهن من سندها ، يقال عن الحديث الذي رواه حمزة ابن عمر الأسلمي ، والذي قال له رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فيه : « أي ذلك شئت يا حمزة » قال عنه ابن حزم : هو من رواية ابن حمزة وهو ضعيف ، وأبوه كذلك .

ويقضى وإن لم يتضرر به ، ولكن الصوم أفضل ، أما إذا تضرر به قالوا ففطر أفضل .

يراجع الاقتناع ج ١ ص ٣٤٦ .

ونقل عن فقهاء المالكية : أن الصيام أحب إلى الإمام لمن قوى عليه ، ومن أصبح صائماً في السفر ثم أفطر فيه أن عليه القضاء والكفارة ، لأنه كانت له السعة في أن يفطر أو يصوم ، فإذا صام فليس له أن يخرج منه إلا بعذر من الله .

المدونة ج ١ ص ٢٠١ ، شرح الدسوقي ج ١ ص ٥٣٤ .

ويشتم من كلام صاحب المدونة أن لزوم الكفارة على من أصبح صائماً في السفر ثم أفطر ، لون من العقوبة ، لأنه اختار من بداية الأمر التشديد على نفسه . . . فقد كان متخيراً ، فلما شدد على نفسه وأصبح صائماً فإنه يشد عليه مادام لم يطرأ عذر آخر غير الذي كان موجوداً أو لم يختار رخصة التي رخصها الله له .

أما إن طرأ عليه عذر آخر فلا شيء عليه سوى إعادة الصيام .

هنا ما تشير إليه روح النص وفحواه الذي أورده صاحب المدونة .

وقال وأما حديث ابن المحيق « من كان يأوى الى حمولة أو شبع
فليصم » حديث ساقط ؛ لأن راويه لين الحديث (٤٥) • وهكذا ••

وهكذا جرى الحوار والنقاش بين الأئمة والفقهاء حول هذه
المسألة التي يرى بعضهم أن الفطر في رمضان أثناء السفر فرض على
المسافر •••

وبعضهم ذهب الى القول بأن السفر منتج رخصة الفطر ، وان
كان هؤلاء منهم من رجح الفطر وغلبه ومنهم من اختار الصوم طالما أن
المسافر قادر عليه مريد له •• فهو بالخيار ••

وهكذا فالجميع مجمعون على القول بالتيسير وان زاد بعضهم
وجعله غرضاً وألزم به من حاول أن يشدد على نفسه •

المبحث الثاني

الاضطرارى من أسباب التيسير

الاضطرار حده علماء الشريعة بأنه هو الاجاء الى الفعل ،
 سواء أكان هذا الاجاء صادرا من انسان تسلط على غيره وألجأه الى
 القيام بفعل ما من الأفعال أو تصرف من التصرفات المحظورة عليه ..
 أو كان هذا الاجاء صادرا من قوى أخرى طبيعية لا سلطان لمن
 تسلطت عليه من ردها أو دفعها عنه وازالتها من المساس به .

وهذا الاضطرار يصبح معه من نزلت به الضرورة في حال لا يتمكن
 معها من تسيير أموره بالصورة التي يهواها ويختارها في الظروف
 الطبيعية البعيدة عن حالة الاضطرار .

ومن هنا فان الشارع الحكيم قد راعى هذه الحالة وأباح معها
 كثيرا من الأمور التي لم تكن تباح لولا وجود هذه الحالة التي أصبح
 معها المكلف فاقتدا السيطرة على سلوكه أو تصرفاته أو أموره الارادية .

ولما كانت الأسباب المؤدية الى هذه الحالة تتمثل في القوى القاهرة
 بصفة عامة والتي تعرض للمكلف وتفقده القدرة على الاختيار وتسببه
 الرضا ، وهذه حالات يمتد أثرها الى الكثير والكثير من أفعال الانسان
 وسلوكه ، ان لم تسيطر على كل أفعاله وسلوكه فان الشارع الحكيم
 راعى في تكاليفه هذا الذي نزلت به حالة من الحالات — التي توصل من
 نزلت به الى نقص الاختيار أو الوقوع في الحرج — فيسره له أمره وتخفف
 عنه حمله .

وليس الأمر قاصرا على نهاية ما يصل به الانسان الى أن يصبح
 فاقتدا سيطرته على اختياره ورضاه بأفعاله ...

بل ان الشارع الحكيم قد مد يد العون والرعاية بالتيسير والرحمة
لكل من ساقته الأقدار الى أن يخطو الخطوة الأولى في درب الحاجة التي
قد تسلمه بنورها الى أن يصبح مضطرا *

اذ الحاجة حالة لا بد من المرور بها قبل الوصول الى تحكم الضرورة
وقهر القوى الطبيعية أو الانسانية لارادة المضطر ***

واذا كان المشرع الحكيم قد يسر على من علم الأحكام الشرعية
وتعرف عليها اذا نزلت به حاجة أو مسته ضرورة فانه ومن رحمته قد
قضى بأنه ما كان معذبا حتى يبعث رسولا « فالعلم بالحكم أمر لازم
للمحاسبة بمقتضاه ، وعليه فمن جهل الحكم الشرعى ، جهلا يعذر فيه
فان مظلة الرحمة تخفف عنه وتدفع المطالبة بالنسبة له واذا كانت هذه
هى سمة التشريع الاسلامى الرحيم فان الرحمة بلسم أساس لعلاج
من نزلت به نازلة ، أو أصابه ما يعجز معه عن القيام بما طالبه به الشرع
ومن هنا فان الشارع الحكيم قد بين أنه ليس على المريض حرج ..

وأسوأ حالا فى كل من أشرنا اليهم ممن نزلت بهم حاجة أو ألجأتهم
ضرورة أو علة من العلل من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ***

وفيما يلى اشارات موجزة ألقى فيها الضوء على مدى عناية الله
تعالى ورحمته وتيسيره لكل من عايش سببا من الأسباب أو نزلت به
نازلة منها :

المطلب الأول

التيسير لذوى الحاجات

يقصد بذوى الحاجات هنا هؤلاء الذين وقعوا في حيز مرحلة خوف الضرر ، وهى مرحلة تسبق الوصول إلى حد الضرورة ، التى تتمثل في :
الخوف من الهلاك •

فالحاجة حالة من الحالات التى تلحق البعض الذين يجدون أنفسهم وقد أوقعتهم الحاجة تحت وطأة المشقة عند قيامهم ببعض ما دلفهم به الشرع وهم والحالة هذه من التضييق عليهم لا يجدون مخرجاً سوى ما عاملهم به الشارع الحكيم حين يهد يد رحمته وتيسيره للتخفيف من المشقة والعناية بمن مسه الحرج والجأته الحاجة التى لا يملك كشفها إلا من يملك تفريج الحاجات ، وإزالة المشقات من غير من ولا أذى (١) .
وفيما يلى أقدم بعض صور التيسير التى أوردها الشارع الحكيم وقررها رحمة بمن كان ذا حاجة تدنيه من حالة الضرورة أو توقعه في مشقة ما من المشقات متوخياً في هذه النماذج من التيسير عمومية الأثر والنفع والتطبيق .. وهو مجال واسع لا يخلو منه بحث

(١) ذكر الشاطبى جانباً من هذا عند حديثه عن المراد بالرخصة ..
فقال : وقد تطلق الرخصة على ما استثنى من أصل كلى يقتضى المنع مطلقاً من غير اعتبار بكونه لعذر شاق ، فيدخل فيه القرض ، والمساواة .
ورد الصاع فى مسألة المصراة ، وبيع العربى بخراضها ثمر ، وضرب الدية على العاقلة ، وما أشبه ذلك ، وعليه يدل قوله : « نهى عن بيع ما ليس عندك » ، وأرخص فى السلم ، وكل هذا مستند إلى أصل :
الحاجيات •

الموافقات ج ١ ص ٣٠٣ وما بعدها •

أو باب من مباحث الفقه وأبوابه ، عل الله - سبحانه وتعالى - يوسع
في الأجل ما يمكن معه الرجوع لبسط الحديث في هذا الخصوص ..

عقد السلم :

الأصل في المبيع أن يكون موجودا وقت العقد ، ويتمكن المشتري
من رؤيته ومعاينته معاينة ينتفى معها أى غرر أو جهالة ...

هذا هو الأصل ، ولذلك استثنى منه للحاجة بعض الصور نقد
أجاز الفقهاء بيع ما غاب عن مجلس العقد لعذر أو حاجة أو كان في
احضاره مشقة ، ولكنهم اشترطوا لصحة العقد في هذه الحالة أن يكون
المبيع موصوفا في الذمة وصفا ينفى الجهالة عنه ويؤدى الى العلم به ،
فاذا وجد المبيع عند قبضه موافقا للوصف والصورة التى تخيلها المشتري
للمبيع نتيجة وصفه له صح البيع وثبت العقد ...

وان لم تتوافق الصورة التى رسمها المشتري للمبيع فى مخيلته
فان للمشتري عند ذلك الخيار •

وهذا ما جاء به حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - الذى
رواه أبو هريرة - رضى الله تعالى عنه - : « من اشترى شيئا لم يره
فله الخيار اذا رآه » (٢) •

ومن هنا فان الشارع الحكيم أباح بيع ما غاب عن مجلس العقد
بالشروط التى وضعها ، وذلك تخفيفا على الناس وتيسيرا عليهم وأباح
الشارع أيضا بيع ما غيب فى باطن الأرض من النمار التى لا يمكن
رؤيتها كلها عند العقد ، وانما يرى شئ منها ، كمثال يدل على الباقي
الذى هو مغيب فى باطن الأرض •

(٢) رواه البيهقى والدارقطنى •

فاذا ظهر باقى المبيع موافقا لما رآه المشتري تمت الصفقة ، وأمضى العقد ، وإذا ظهر فيه عطب أو اختلاف يفوت به غرض للمشتري ، أو ينتج عنه اضرار به ، فإن للمشتري والحالة هذه الخيار فى رده أو امساكه وامضاء العقد ***

هذا بالنسبة لرؤية محل العقد ***

أما السلم الذى هو بيع شئ موصوف فى الذمة ، اذا كان البائع محتاجا للمال أو غير محتاج اليه ولكن المشتري محتاج الى السلعة فإنه خرج عن المألوف فى البيع والمعروف مما اشترط من رؤية محل العقد .

وأساس اجازة عقد السلم هو حاجة الناس للتعاقد بهذه الصورة من المعاملات . والبيوع •

وقد روى ابن عباس — رضى الله تعالى عنهما — عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنهم قدهوا المدينة وهم يسلفون فى الثمار السنتين والثلاث • فقال : من أسلف فى شئ فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم (٣) •

(٣) متفق عليه : وقد روى البخارى عن محمد بن أبى المجالد قال : أرسلنى ابو بردة وعبد الله بن شداد الى عبد الرحمن بن أبزى وعبد الله بن أبى آوى فى مسألتهم عن السلف ؟ فقالا : كنا نصيب المغنم مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فكان يأتينا أنباط من أنباط الشام ، فنسلفهم فى الحنطة والشعير والزبيب • فقلت : أكان لهم زرع أم لم يكن لهم زرع ؟ فقال : ما كنا نسألهم عن ذلك •

وقال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ان السلم جائز ، ولأن الثمن قى البيع أحد عوض العقد ، فجاز أن يثبت فى الذمة كالثمن ، ولأن بالناس حاجة اليه •••

المغنى ج ٤ ص ٣٠٤ وما بعدها •

نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٥٥ •

وقد سمي السلم ببيع المحاييج ، أى أن المتبايعين أو أحدهما محتاج الى امضاء هذه الصفقة ، لأمر نزل به أو حاجة عنت له (٤) .

ومن هنا فانه يتضح اشتراط أن يكون الثمن في السلم مقبوضا ، نإذا لم يتم قبض الثمن قبل تفرقهما بطلت الصفقة التي تعاقدا عليها ، اعمالا لما أمر به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بأن من أسلف فليسلف في كيل معلوم أو وزن معلوم الى أجل معلوم ، وقد بينت اللغة أن التسليف مراد به أن يعطى المشتري شيئا وهو الثمن ، ومن لم يعط لم يسلف شيئا وحتى لو أعطى بعض الثمن وأجل بعضه كثر أو قل ، فإن ذلك ينتج بطلان فساد العقد ، إذ الصفقة كلها عقدها واحد ، فما دفعه من الثمن هو مقابل بعض الصفقة ، وما لم يدفعه مقابل الباقي ، والتأجيل أو عدم دفع الثمن أو جزء منه يفسد العقد أو جزء منه . وفساد جزء من العقد فساد للعقد كله

وذهب الامام أبو حنيفة الى القول بأن السلم يصح فيما قبض ، ويبطل فيما لم يقبض .

وذهب الامام مالك الى القول بأن تأخر الثمن يوما أو يومين لا شيء غيبه ولكن اذا تأخر قبض الثمن أكثر من ذلك بطل العقد . .

(٤) يقول القرطبي عند حديثه عن السلم .

والسلم بيع من البيوع الحائزة بالاتفاق، مستثنى من نهيه عليه السلام عن بيع ما ليس عندك ، وأرخص في السلم ، لأن السلم لما كان بيع معلوم في النعمة كان بيع غائب تدعو اليه ضرورة كل واحد من المتبايعين فإن صاحب رأس المال محتاج الى أن يشتري الثمرة ، وصاحب الثمرة محتاج الى ثمنها قبل إبانها لينفقها عليها ، فظهر أن بيع السلم من المصالح العاجية وقد سماه الفقهاء بيع المحاييج .

الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٣٧٩ .

وهكذا تبين الحكمة من القول بجواز عقد السلم وتشريع الشارع له تيسيرا على الناس واستجابة لحاجاتهم ، ومن هنا كان القول بأن الشارع الحكيم قد راعى ذوى الحاجات بما يحقق النفع ويلبى الحاجة حتى وإن كان استثناء من أصل استقر وثبت (٥) .

عقد الاجارة :

الأصل فى المعقود عليه - كما سبق - أن يكون موجودا ، هذا ما جاء به الأصل فى التشريع الاسلامى ، سواء أكان محل العقد عينا أو غيرها لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : « لا تبع ما ليس عندك » (٦) والمعقود عليه هنا - فى عقد الاجارة - ليس عينا من

(٥) وقد أورد ابن حزم جانبا من التفريق بين البيع الذى يشترط فيه شروطا تخالف ما عليه عقد السلم وبين هذا العقد الذى نحن بصدد الحديث عنه فقال :

السلم ليس بيعا ، لأن التسمية فى الديانات ليست الا لله عز وجل - على لسان رسوله - صلى الله عليه وسلم - وانما سماه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - السلف والتسليف أو السلم ، والبيع يجوز بالدنانير والمراهم حالا وفى الذمة الى غير أجل مسمى وإلى الميسرة والسلم لا يجوز الا الى أجل مسمى ولا بد .

والبيع يجوز فى كل ممتلك لم يأت النص بالنهاى عن بيعه .
ولا يجوز السلم الا فى مكيل أو موزون فقط ، ولا يجوز فى حيوان ولا مذروع ولا معدود ، ولا فى شئ غير ما ذكرنا .
والبيع لا يجوز فيما ليس عندك ، والسلم يجوز فيما ليس عندك .

والبيع لا يجوز البتة الا فى شئ بعينه ، ولا يجوز السلم فى شئ بعينه أصلا .

يراجع المحلى ج ٩ ص ١٠٥ وما بعدها .
(٦) أخرجه أبو داود والنسائى - راجع جامع الأصول ج ١ ص ٤٥٧ .

الأعيان الموجودة وإنما محل العقد هنا هو المنفعة وهي ليست موجودة وقت العقد ، وإنما توجد بعده شيئاً فشيئاً طبقاً لطبيعة العمل المؤدى أو المنفعة التي تستوفي نتيجة لعقد الاجارة (٧) مع اشتراط بقاء الأصل ، أو العين المستأجرة للانتفاع بها ، ومن هنا فإنه لا يجوز اجارة ما تتلف عينه عند الانتفاع به ، ولا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه • فلا يجوز استئجار الطعام للأكل ، لأن عين الطعام لا تبقى مع استيفاء ما نص عليه العقد وهو الأكل •

وكذا لا يجوز استئجار شمع للاضاءة ، إذ أن عين الشمع تفتنى عند اضاءته وإيقاده •

(٧) ذهب البعض من الفقهاء الى القول بأن المعقود عليه في عقد الاجارة هو العين ، لأنها الموجودة والعقد يضاف اليها ، فيقول أجزأك وأرى كما يقول بعينها ••

وهذه المقولة التي ذهب اليها أصحاب هذا الاتجاه ما هي الا محاولة للخروج من كون العقد هنا عقد على غير موجود في الواقع عند اجراء العقد إذ المنافع لا توجد عند عقد الاجارة وإنما بعده ••

والصحيح أن المعقود عليه في عقد الاجارة هو المنافع وليس غيرها من الأعيان التي تستوفي منها المنافع ، إذ الأجر المنصوص عليه عند التعاقد يدفع في مقابلة الانتفاع بالعين ••

وإذا كنا نورد ذكر العين المستأجرة عند التعاقد فإن ذلك ناتج من كون هذه العين هي محل المنفعة ••

ويتضح ذلك عند ما تستأجر عاملاً للقيام بعمل من الاعمال أو خدمة من الخدمات لمدة معينة •• فإن العامل لا يصلح أن يكون محلاً للعقد ، وإنما ما يؤديه من خدمة أو عمل هو محل العقد •

يقول ابن حزم : والاجارة ليست بيعاً وهي جائزة وفي كل ما لا يحل بيعه كالحر •• والقائلون انها بيع يجيزون اجارة الحر فتناقضوا ••

يراجع المحلى ج- ٨ ص ١٨٣ والمفنى ج ٥ ص ٤٣٤ •

وذهب جمهور الفقهاء إلى القول بأنه لا يجوز استئجار الشاة أو البقرة أو الناقة أو غيرهم مما يحلب لا يجوز استئجاره للحلب ، لأن الاجارة لا تنون في الأعيان وإنما تكون في المنافع خاصة .

واستجاره الماشية للحلب فيه تملك اللبن وهو عين قائمة ، فهو بيع لا اجارة ، واشتراط في المبيع أن يكون معروف الصفة أو موجوداً مع امكان رؤيته ، وبيع ما لم يرقط عند العقد أو قبله ولم تعرف صفته لا يجوز ، وعليه فإن استئجار الماشية للحلب لا يجوز لأنه لا يقع : من ما يقع فيه عقد الاجارة (٨) .

ومع كون جمهور الفقهاء ذهبوا هذا المذهب الا أنهم قد أجازوا استئجار الظئر لارضاع الطفل ، اعمالا لما جاء في قول الله تعالى : « وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم » (٩) .

(٨) وذهب الامام مالك إلى القول بأنه لا تجوز اجارة الشاة ولا الشاتين للحلب ، وان أجاز اجارة القطيع من ذوات اللبن للحلب .
وأجاز استئجار البقرة للحرب واشتراط لبنها .
يقول ابن حزم : وهذا كله خطأ وتناقض ، لأنه فرق بين القليل والكثير بلا برهان أصلا . ثم لم يأت بحجة بين ما حرم وحلل .
المحل ج ٨ ص ١٨٩ .
(٩) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

قال الزجاج : أي لأولادكم غير الوالدة ، وقال النحاس : ان تسترضعوا أجنبية لأولادكم ، وفي الآية دليل على جواز اتخاذ الظئر إذا اتفق الآباء والأمهات . والأصل أن كل أم يلزمها رضاع ولدها .
ويجب لهن نفقة وكسوة ، فإن كن زوجات لآباء الطفل فنفقة الزوجية وكسوتها .

وقد حاول ابن حزم الافلات مما تنفيده الآية من استئجار الظئر
للاوضاع مع أن الطفل يتغذى على لبنها ، عين لبنها •

ولذا قال في الرد على الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيما ذهب
الى القول به من جواز اجارة القطيع من ذوات اللبن الحلب واستئجار
البقرة للحرث ، واشترط لبنها •

فقال بن حزم : فان قالوا : قسنا ذلك على استئجار الظئر قلنا :
القياس كله باطل (١٠) •

وحتى لا يأخذنا الحديث فيما جرى من حوار ومناقشات بين
السادة الذكهاء هنا فانا نؤكد على ما هو موضوع الحديث الخاص بنا ،
وهو أن الشارع الحكيم قد أجاز عقد اجارة مع أنه عقد على منفعة
ليست موجودة وقت التعاقد — تيسيرا للناس واعانة لهم على قضاء
حوائجهم وتحقيق منافعهم •••

== واستثنى الامام مالك الحسبية من النساء ، وقال : لا يلزمها
رضاعة ، اعتمادا على العمل بالعادة ، وهذا ما كان عليه العمل قبل
الاسلام فى ذوى الحسب ، فجاء الاسلام فلم يغيره ، وتمادى ذور الثروة
والاحساب على تفريغ الامهات للمتعة يدفع الرضعاء للمراضع الى زمانه
فقال به ، والى زماننا فتحققناه شرعا •

الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ١٧٢ وما بعدها •
وهذا ملحظ طيب للامام مالك — رضى الله تعالى عنه ، اذ فيه نفع
الملفقيرات من المرضعات •• ولأبناء المرضعات لأنهم سيصبحون أحرار
لذوى الثراء ، وهذا يعود بالنفع عليهم من غير شك ولنا فى رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — اسوة حسنة ، فلقد أكرم أخته من الرضاع
وكان يحمل لبنى سعد حبا فى قلبه عظيما ••
المخلى ج ٨ ص ١٨٩ •

ولا يغيب عنا أيضا عقود الاستصناع ، والتي يتم التعاقد فيها على القيام بأداء عمل ما من الأعمال نظير مبلغ معين ..

والذى يتم التعاقد معه على القيام بهذا العمل اما أن يكون متفرغا لأدائه خلال مدة معينة ويسمى في هذه الحالة بالأجير .. فاذا كان متفرغا للعمل الذى اتفق معه على القيام به ، واشترط عليه ذلك خلال مدة حددت سمى بالأجير الخاص ، وهو يعمل لشخص واحد أو جهة واحدة لها شخصيتها المستقلة .

أما ان كان يقوم بالعمل الموكل اليه من قبل من تعاقد معه ويقوم أيضا في نفس الوقت بأعمال مشابهة لمتعاقدين آخرين سمى بالأجير المشترك ...

وهذه العقود جميعها عقود على أشياء لم توجد عند التعاقد أو قبله وإنما ستوجد بعد اجراء التعاقد .. وقتد أجازها الشارع لحاجة اليها من قبل الطرفين المتعاقدين .. تيسيرا وتحقيقا للمصلحة ودفعاً للمشقة أو ما قد يحدث لو أجل العقد أو الاتفاق على الأجرة مقابل العمل الذى تم انجازه فعلا .. ان ذلك قد يوقع الطرفين فى خلاف حقوق الأجر الذى سيتم الاتفاق عليه بعد انجاز العمل .. ثم ان الطرف الذى سيقوم بالعمل قد يحتاج الى مال قبل قيامه بالعمل لتحقيق مصالح معينة خاصة به ... وتحقيق تلك المصالح تعود عليه بالنفع ... ولو انتظر حتى يفرغ من العمل قد تفوت تلك المصالح ..

وقد يحتاج للمال الاستعانة به على شراء مستلزمات ما سيقوم به من عمل نتيجة عقد الاستصناع (١١) ..

١١ يرى بعض الفقهاء أن المؤجر يملك الأجرة بمجرد العقد اذا

أن اجازة المشرع لذلك جاءت على غير الأصل في العقود واقتضى ذلك حاجات الناس وقضاء مصالحهم وتحقيق نفعهم .. فيسر الشارع عليهم وقضى لذوى الحاجات حاجاتهم ***

عقد الوصية :

الأصل في العقود أن تكون منجزة وعلى هذا ملو قال بعثك هذا الثوب مثلا اليوم بعشر دراهم ، فقال المشتري أشتريه منك بعد أسبوع بالثمن الذى قلت ، فان هذا العقد قد اختلف الايجاب فيه عن القبول لوجود الفارق الزمنى فى كل من الايجاب والقبول .. فالذى ثمنه اليوم عشرة قد يصبح فى الغد بأكثر أو بأقل ، وعلى هذا فان العقد لا ينعقد لوجود الفارق الزمنى بين طرفى الصيغة ، والذى قد ينشأ عنه اضرار بطرفى العقد أو بأحدهما •

ومثله اذا قال البائع بعثك هذا الثوب غدا بكذا ، فقال المشتري قبلت الآن .. فهذا القبول لم يصادف ايجابا ، اذ البائع قد قال عدا ، والمشتري قال : قبلت الآن (١٢) هذا هو الأصل فى العقود ، اذ يشترط فيها أن تكون منجزة أما فى عقد الوصية ، فانه لما كان الغرض منه محاولة تدارك ما فات من اعمال الخير والصدقة والبر وطلب الرضى

أطلق ولم يشترط المستأجر أجلا ، كما يملك البائع الثمن بالبيع هذا ما قاله الامام الشافعى - رضى الله تعالى عنه - وقال الامامان مالك وأبو حنيفة لا يملكها الا بالعقد ، فلا يستحق المطالبة بها الا يوما بيوم .. الا أن تكون معينة كالثوب والعبد والدار لان الله تعالى قال : « فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن » فأمر بايثانهن بعد الارتضاع •

واختار ابن قدامة استحقاق الأجر بمطلق العقد ، كالثمن والصدائق

يراجع المغنى ج ٥ ص ٤٤٣ •

(١٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٥٦٠ •

من الخالق سبحانه وتعالى أو سداد ما عليه دن حقوق وغيرها وكانت الحاجة داعية الى ذلك ، فانه ولهذه الأسباب يسر الشارع على الموصي بقبول عقده مع أنه عقد مضاف لما بعد الموت ولقد عرفها فقهاء الأحناف بأنها التملك المضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع ، سواء أكان المتبرع به عينا أم منفعة (١٣) *

والأصل فيها قول الله تعالى : « كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين » (١٤) وقد روى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « ان الله نصدق عليكم بثلاث أموالكم في آخر أعماركم زيادة في أعمالكم فضعه حيث شئتم » (١٥) *

ولما كانت الوصية بهذه المنزلة ، وكان الناس محتاجون لها ولقد وصاياهم وعقودها مضافة الى ما بعد الموت أجاز الشارع تلك العقود تيسيرا على عبادته وتسهيلا لهم في عقود الطاعات والخير . هذا ولا يخفى أيضا أن وقت نفاذ عقود الوصايا وقت تنتفي فيه ملكية الموصين عن أموالهم وتزول ملكية الموصين عن أموالهم وتزول وأعمال العقل في القياس يأبى جواز عقود العاقدين فيها لا يملكون محل العقد وقت نفاذه *

ولكنه ومع ذلك أجزت حاجة الناس الى مثل هذه العقود والتصرفات *

(١٣) المبسوط ج ٢٧ ص ١٤٢ ، تبين الحقائق ج ٦ ص ١٨١ *

وذكر فقهاء الشافعية والحنابلة أن الوصية تبرع بحق مضاف الى

ما بعد الموت *

المعنى ج ٦ ص ١ ، دراسات في التركات والميراث للباحث ص ٤٤٥

(١٤) الآية ١٨٠ من سورة البقرة *

(١٥) سبل السلام ج ٣ ص ١٠٧ *

وهكذا يبين أثر الحاجة في التيسير لذوى الحاجات ، رعاية من
للشارع لهم وتخفيفا عليهم وتيسيرا لهم ***

هذا ولا يقتصر التيسير على الإباحة والتخفيف ، انما يمكن أن
يكون المنع والتحریم أيضا طريقا للتخفيف والتيسير على ذوى الحاجات
وأصحاب انصالح والأعباء ، ويبين هذا من خلال ما أتى من حديث عن
تحریم الربا ***

تحریم الربا تيسيرا على ذوى الحاجات :

الله تعالى رحيم بعباده، ومن رحمته بهم أن بين لهم ما فيه ضررهم
وما يمكن أن يكون سببا لنفعهم ، ومن عادة الشيطان محاولة الإيقاع
بالإنسان ، ولهذا لم يترك الله الإنسان من غير رعاية وبيان ، ومن هنا
بين له أن الربا حرام ، وأن الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم
الذى يتخبطه الشيطان من المس ..

وفيما يأتى إشارة بحسب القدرة أبين فيها جانبا من عناية الله
بالإنسان وحكمة الشرع في تحریم الربا •

والربا كما بين الفقهاء نوعان ، أحدهما واضح بين ، والثانى خفى
غير جلى •

فأما الربا الواضح فهو ربا النسيئة وقد حرمه الله تعالى تحریمه
جليا مشددا لما فيه من استغلال الحاجة والاضرار بالمحتاجين ..

ويتمثل بوضوح ربا النسيئة فيما كان يفعله البعض من الجاهلین
مع المدينين لهم ، فقد كان الدائن يذهب الى المدين يطالبه بالدين فاذا
كان المدين معسرا طلب منه الدائن أن يزيد عليه الدين أو يضاعفه مقابل
تأجيل وقت الأداء *** وظل الأمر هكذا حتى يثقل كاهل المدين بدين
تضاعف بسبب التأجيل ، الى حد أن البعض كان يستترق بسبب هذا

الدين الذى تضاعف عليه ولم يجد ما يؤدبه به أو يسقطه عنه إلا
استرقاق رقبته .. (١٦) ..

ولما جاء الاسلام حرم هذا الأمر ووضع الرسول كل ربا جاهلية

وأما ربا الفضل فتحريمه من باب سد الذرائع ، وقد جاء ذلك
صريحا فيما رواه أبو سعيد الخدرى — رضى الله تعالى عنه — عن
النبي — صلى الله عليه وسلم — من أنه قال : « لا تبيعوا الدرهم
بالدرهمين ، فأنى أخاف عليكم الرما » والرما هو الربا •

يقول ابن قديم : فمنعهم من ربا ان فضل لما يخافه عليهم من ربا
النسيئة ..

وابن قديم الذى قال بهذا هو نفسه الذى قال باباحة ربا الفضل
إذا كان فيه مصلحة راجحة • فيقول :

(١٦) تحدث ابن قديم عن هذا فقال : الربا نوعان : جلى وخفى ،
فالجلى حرم لما فيه من الضرر العظيم ، والخفى حرم ، لأنه ذريعة إلى
الجلى فتحريم الأول قصدا وتحريم الثانى وسيلة : فأما الجلى فردا
النسيئة ، وهو الذى كانوا يفعلونه فى الجاهلية ، مثل أن يؤخر دية
ويزيده فى المال ، وكلما أخر زاد فى المال ، حتى تصير المائة
عنده آلافا مؤلفة • وفى الغالب لا يفعل ذلك إلا معدوم محتاج ، فإذا رأى
أن المستحق يؤخر مطالبته ويصبر عليه بزيادة يبذلها له تكلفا
بذلها ليفتدى من أسر المطالبة والحبس •
أعلام الموقعين ج ٢ ص ١٣٥ وما بعدها •

« أن تحريم ربا الفضل اذا كان سدا للذريعة كما تقدم بيانه وما حرم سدا للذريعة أبيح للمصلحة الراجحة ، كما أبيحت العرايا من ربا الفضل ، وكما أبيحت ذوات الأسباب من الصلاة بعد الفجر والمصر وكما أبيح النظر للخطاب والشاهد ، والطبيب ، والمعامل من جملة النظر المحرم ، وكذلك تحريم الذهب والحرير على الرجال حرم لسد ذريعة التشبيه بالنساء الملعون فاعله ، وأبيح منه ما تدعو اليه الحاجة . »

وتذلك ينبغي أن يباح بيع الحلية المصنوعة صياغة مباحة بأكثر من وزنها ؛ لأن الحاجة تدعو الى ذلك ، وتحريم التفاضل اذا كان سدا للذريعة . فهذا محض القياس ومقتضى أصول الشرع ، ولا تنتم مصنعة الناس الا به أو بالحيل ، والحيل باطلة في الشرع ، وغاية ما في ذلك جعل الزيادة في مقابلة الصياغة المباحة المنتقومة بالأثمان في الغصب وغيرها ، واذا كان أرباب الحيل يجوزون بيع عشرة بخمسة عشر في خرقة تساوي فلسا ويقرولون : الخمسة في مقابلة الخرقة ، فكيف ينكرون بيع الحلية بوزنها وزيادة تساوي الصنعة ؟

وكيف تأتى الشريعة الكاملة الفاضلة التي بهرت العقول حكمة وعدلا ورحمة وجلالة باباحة هذا وتحريم ذلك ؟

وهل هذا الا عكس المعقول والفطر والمصلحة ؟ (١٧) .

هذه هي مقولة ابن قيم الجوزية من غير زيادة تبين وتؤكد مقولته بالتيسير الى الحد الذي يصل الى اباحة ربا الفضل للمصلحة الراجحة والحاجة الداعية . . .

واباحة لبس الحرير للرجال اذا كانت هناك حاجة . .

وقد جاء حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - واصصحا في تحريم لبس الحرير والتختم بالذهب بالنسبة للرجال . فقد روى الامام على ابن ابي طالب - رضى الله عنه - قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم - أخذ حريرا فجعله في يمينه وذهبا فجعله في شماله ثم قال : « ان هذين حرم على ذكور أمتي » (١٨) .

ومع وضوح النص في التحريم فقد روى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد رخص لمن دعت الحاجة الى لبس الحرير وكذا في استعمال الذهب .

فقد رخص - صلى الله عليه وسلم - للزبير وعبد الرحمن ابن عوف في لبس الحرير لحكة كانت بهما « (١٩) » .

وجاء الحديث الشريف بالنهي عن الأكل أو الشرب في آنية الذهب والفضة ، فقد روى أبو حذيفة - رضى الله تعالى عنه - أنه - مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج . ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صنفها ، فانها لهم في الدنيا ، لكم في الآخرة » (٢٠) .

ومع هذا فان الامام البخارى قد روى أن قدح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة (٢١) .

(١٨) أخرجه النسائي وابو داود يراجع جامع الاصول ج ١٠ ص ٦٧٧ وما بعدها .

(١٩) المرجع السابق ص ٦٩٠ .

(٢٠) متفق عليه المرجع السابق ج ١ ص ٣٨٥ .

(٢١) الشعب هو الشق الذى يحدث فى الأثناء . والسلسلة يفتح

السين هو معالجة ذلك بوضع شيء يجمع ما انشق .

وروى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم قد أمر عرفجة
ابن أسعد أن يتخذ أنفا من ذهب لما أنتن الأنف الذي اتخذه من فضة
ابن أسعد أن يتخذ أنفا من ذهب لما أنتن الأنف الذي اتخذه من
فضة» (٢٢) •

هذا هو أثر الحاجة في التيسير وانتاجها له ، ورعاية الشارع
لذوى الحاجات وتخفيفه عنهم وتيسيره لهم ...

المطلب الثاني :

التيسير المضطر

المضطر هو من نزلت به ضرورة وألجأته الى الفعل الذي لم يكن
يقدم عليه لولا هذه الحالة التي نزلت به وألجأته الى ذلك» (٢٣)

وقد عرفت الضرورة بتعريفات منها ما ركز على جانب الحاجة
الى الطعام أو الشراب للحفاظ على بقاء الحياة والنجاة من الهلاك
وهو ما قيل فيه : أنها بلوغ حد أن لم يتناول معه الممنوع هلك الذي
بلغ هذا الحد (٢٤) •

المنتقى مع نيل الاوطار ج ١ ص ٨٥ •

(٢٢) يراجع سنن أبي داود ج ٢ ص ٤٠٩ •

(٢٣) الضرورة عند علماء اللغة اسم لمصدر الاضطراب ، وهي تدل

على بلوغ حالة لا يمكن لمن نزلت به تحملها أو التخلص منها الا بفعل

ما أجرت عليه هذه الحالة وقهرته بقوتها على الاتيان بما لم يكن آت به

لولا هذه الضرورة والقوة التي قهرت ارادته •

يراجع لسان العرب باب الرء فصل الضاد ج ٢٩ ص ٤٨٣ •

(٢٤) تراجع حاشية الحموي على الاشياء والنظائر لابن نجيم •

والمسماة غمز عيون البصائر على محاسن الاشياء والنظائر ص ١٠٨ •

وهذا أحد الضرورة كما هو واضح قاصر على حالة من جالاتها
وهي حالة الاضطرار الى تناول ما يدفع الجوع ، ويبقى على الحياة ،
ولم يوجد الا ما حرمه الشارع الحكيم (٢٥) .
وعرفت أيضا : بأنها الخوف على النفس من الهلاك علما
أو طنا (٢٦) .

وأضاف بعض فقهاء المالكية عند حديثه عن الاضطرار وبيانه ،
بأنه هو خوف الهلاك أو خوف المرض .
وهذا الحديث والبيان للضرورة أو الاضطرار أعم من سابقه اد
فهو قد أشار الى حالات الضرورة القائمة بالنفس ، والقائمة
بالغير سواء أكان الاضطرار ناتجا عن فعل انسان ، أو ناتجا عن قوة
طبيعية ولا طاقة لمن تعرض لواحد منهما على دفع ما تعرض اليه .
وهذا ما أشار اليه القرطبي عند بيانه لمراد بقول الله تعالى :
« فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ان الله غفور
رحيم » (٢٧) .

(٢٥) وحد الضرورة بهذا الحد يقصرها على حالة من حالاتها وهي
كثيرة وعلى هذا فالتعريف قاصر غير جامع لباقي الضرورة .
يراجع نظرية الضرورة للأستاذ الدكتور يوسف قاسم ص ٧٩ .
(٢٦) هذا هو تعريف أورده فقهاء المالكية عند حديثهم عن الأطة
التي يباح تناولها والتي لا يباح الا في حالة بلوغ المضطر الى حد
خوف الهلاك .
يراجع الشرح الكبير للدردير ج ٢ ص ١١٥ ، شرح الخرشي
ج ٣ ص ٣٢٦ .

(٢٧) الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

فقد قال : الاضطراب لا يخلوا أن يكون باكره من ظالم ، أو
 بجوع في خمصة ... وقيل معناه : أكبره وغلب على أكل هذه
 المحرمات .

قال مجاهد : يعنى أكره عليه كأنرجل يأخذه العدو فيكرهه عليه على
 أكل لحم الخنزير وغيره من معصية الله تعالى (٥٨) •
 وذكر الفخر الرازى أن الضرورة لها سببان : أحدهما الجوع
 الشديد ونحوه مع عدم وجدان الدلائل •

والثانى : أن يكرهه على التناول مكره (٢٩) •
 وهذا التصور للضرورة يشمل ما يقوم بالنفس ويقع عليه من
 الضرورات • سواء أكانت فاعلة أو مفعولة •

وكذا الإكراه يصور على اختلاف مصادره ، سواء أكانت
 مصادر انسانية هى التى ألجأت المكره — بفتح الراء — أم كانت قوى
 طبيعية هى التى اضطرت الى ما هو فيه ...
 وعرفت أيضا : بأنها خوف الهلاك على النفس أو الما (٣٠) وهذا
 التعريف قد أظهر مجالا جديدا من المجالات التى تقع بسببها حادثة

(٢٨) الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٢٥ •

(٢٩) مفاتيح الغيب ج ٥ ص ١٣ •

وقد أورده لكمال بن الهمام أن الإكراه الملجئ نوع من الاضطراب •
 التحرير وشرحه ج ٢ ص ٣١٣ •

وتراجع نظرية الإباحة لأستاذى المرحوم الأستاذ الدكتور محمد
 سلام المذكور ص ٣٨٩ •

(٣٠) هذا هو التعريف الذى أورده الامتاز الدكتور يوسف قاسم
 هند حديثه عن الضرورة •

وذكر أنه استخلصه من أقوال علماء المالكية •

الاضطرار نلبي الادمى ، وهى حالة تعرض ماله الى الهلاك أو الضياع أو السلب أو النهب أو غير ذلك ..
غير أن هذه الحالة أقل درجة من تعرض النفس أو العرض الى الضياع أو الهلاك أو النيل منه ..

وقديما ذكر الشاعر العربى أن العرض عنده أعلى من كل ماله (٣١)
لكن حب المال عند البعض يصل الى حد يجعله يفديه بنفسه وليس ذلك عيبا أو خصلة يذم بها فان الاسلام قد علمنا أن من مات دون ماله فهو شهيد ... وعلمنا بذل المال عن طيب خاطر والجود به وسد حاجة المحتاج ...

ويلاحظ أن هذا التعريف للضرورة أبرز جانب دفع الصائل ، سواء أكان هدفه النفس أو المال ...

وهو جانب مهم من جوانب حالة الضرورة بل أهم جوانبها ،
ان كثيرا ما يقع الناس فى مثل هذه الحالة ويضطرون الى حماية أنفسهم وأهوالهم ...

ولا يخفى أن الاسلام قد بين أن من مات دون دينه فهو شهيد

كما أورد تعريفات للضرورة عند فقهاء القانون منها ما ذكره الأستاذ الدكتور نجيب حسنى بقوله : حالة الضرورة هى مجموعة من الظروف تهدد شخصا بالخطر ، وتوحى اليه بطريق الخلاص منه بارتكاب فعل إجرامى معين .

ويقول الأستاذ محمود ابراهيم اسماعيل : حالة الضرورة هى ظرف خارجى يحمل خطرا حالا ، يتقابل أمامه حقان للشخصين فيضحي أحدهما فى سبيل بقاء الآخر .

تراجع نظرية الضرورة الأستاذ الدكتور يوسف قاسم ص ٨٠ وما بعدها

(٣١) يقول الشاعر العربى :

أصون عرضي بمالى لا أدنسه لا باريك الله بعد العرض فى المال

ومن مات دون عرضه فهو شهيد ، ومن مات دون ماله فهو شهيد، الى آخر ما جاء في هذا الخصوص مما يقع على الانسان أو ماله ويضطر الى حماية ذاك بما يعرض نفسه أو المعتدى عليه للهلاك

ولقد ذكر الفقهاء أحكام دفع الصائل وحالات ذلك وما تستوجب كل حالة ، وستأتى اشارة الى ما ذكره الفقهاء في هذا الخصوص ولقد أورد البعض من الفقهاء حديثا أشاروا فيه الى ما بين الضرورة وغيرها مما ينضوي معها تحت مسماهما من فروق ، أورد جانباً منه ، حتى يتميز كل عن غيره ، بما ينفرد به من ملامح وأحكام

أولاً - الضرورة والحاجة :

أشرت فيما سبق عند الحديث عن التيسير لذوى الحاجات أن الحاجة حالة من الحالات التي قد تلحق الانسان ويخشى معها على نفسه وقوع الضرر به ، ويجد نفسه والحالة هذه في ضيق ومشقة يحتاج معها العناية به والتيسير له ، ومن هنا يسر له الشارع الحكيم في مناحى ما يقع فيه تحت وطأة الحاجة ، وقد سبق وأن أشرت الى جانب من هذا

أما الضرورة فهي وكما أوردت تصور الفقهاء لها حالة اذا تعرض لها انسان ونزلت به خشي على نفسه الهلاك أو على ماله الضياع « فهي خطر يهدد من نزل به ، وقد لا يجد ما يدفعه به الا بارتكاب فعل مخطور ، ومن هناك يسر له المشرع وخفف عنه وساعده الى حد أن أباح له ما أم يباح لمن هو في غير حالة ضرورة

ومن هذا يبين أن الحاجة حالة تسبق الضرورة يمر بها من تسوقه أقداره الى ما قد ينتهى به الى حالة الضرورة والاقتراب من الهلاك المحدث به أو بماله أو غير ذلك مما يقع في حيز الضروريات التي حماها

الشرع • وجعل الدفاع عنها أمرا حتميا لحماية الحياة والحفاظ على الإنسان وصون عرضه وماله ...

وهو حين يتعرض لمثل ذلك يجد نفسه مضطرا إلى ارتكاب أمر أو اقتراف عمل قد يجزه الشرع أو لا يسمح بانقيام به في الظروف الأخرى •

لكن حالة الضرورة هذه قد استوجبت دفعها ولو بما يخالف ما يجري به الحكم الشرعي في غير حالة الاضطراب ، طبقا لما سأذكره بشيء من البيان والتفصيل •

ثانيا - الضرورة والاكراه :

إذا نظرنا إلى الضرورة والاكراه على أساس أن كلا منهما حالة إذا تعرض لها إنسان وجد نفسه في حالة لا يستطيع التغلب عليها أو الخروج منها إلا بإتيان أفعال أو أقوال أو تصرفات قد لا يبيح له الشارع الاتيان بها لولا هذه الحالة التي نزلت به وعليه فان المضطر أو المكره يرخص له الشارع في اتيان ما من شأنه أن يذهب عنه حالة الاضطراب أو الاكراه فيما عدا من أكره على قتل إنسان ... إذ أنه لا يجوز قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وليس من هذا الحق الاستجابة لمن أكرهه على القتل ، ومثل القتل في ذلك أيضا قطع عضو من آدمي أو ضربه ضربا مهلكا • أما ما عدا ذلك فللفقهاء فيه مقال (٣٢) ...

(٣٢) يراجع المغني ج ٧ ص ٦٤٥ فقد ذكر فيه ابن قدامة أنه إذا أكره رجلا على قتل آخر فيقتله فيجب القصاص على المكره والمكره جميعا

فالضرورة والأكراه في هذا متفقان في أن كل منهما حالة تلجئ إلى فعل عن طريق الإكراه بقوة لا يستطيع المجبر على دفعها • إذ لا يقدر على ذلك ••• وعليه فإنه ينزل على إرادة غير إرادته في خال السعة والاختيار ••

غير أن الضرورة تخالف الأكراه في أن مصدر الإكراه في كل منهما مختلف: عن الآخر ••

ففي الضرورة يقع المضطر تحت قهر القوى الطبيعية التي ليس للقوى الانسانية دخل مباشر فيها (٣٣) •••

وبهذا قال مالك • وقال أبو حنيفة ومحمد : يجب القصاص على المكره دون المباشر ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - : عفى الأمتى عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، ولأن المكره - بفتح الراء - آلة للمكره - بكسر الراء - •

ورد ابن قدامة على ذلك بقوله : ولنا على وجوبه - أى القصاص - على المكره - بفتح الراء - أنه قتله عمدا ظلما لاستبقاء نفسه • فأشبهه ما نرى قتله في المخمصة ليأكله •

وقولهم : أن المكره - بفتح الراء - ملجأ غير صحيح • فإنه متمكن من الامتناع •• وانما قتله عند الأكراه ظنا منه أن في قتله نجاة لنفسه وخلاصه من شر المكره •••

ويراجع بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٧٩ ، البحر الرائق ج ٨ ص ١٧٤ المذهب ج ٢ ص ١٨٩ ، مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٨ • المحلى ج ٨ ص ٣٢٩ ، الإباحة ص ٣٩٠ •

(٣٣) هذا هو الغالب من حالات الضرورة أن تنتج عن قهر قوى الطبيعة للانسان من غير تدخل مباشر من الانسان في ذلك •• ولكننا نجد

فمن يجد نفسه وقد أقعده المرض والجأه الى ما لم يكن ليفعله
لولا هذا المرض ، فهو واقع تحت قهر المرض الذى لا قدرة له على
دفعه فهو والحالة هذه واقع تحت قهر الضرورة ، وهى حالة أباح
الشارع الحكيم معها للمريض أهورا لم تكن تباح له لولا هذه
الحال ..

ومن وجد نفسه وقد أحاط به الغرق بعد أن أتت الكارثة على
السفينة التى كانت تنقله ، فهو والحالة هذه واقع تحت قهر القوى
الطبيعية التى لا سلطان له على مراجعتها الا اذا لطف به اللطيف
الخبير ...

ومثله من وجد نفسه وقد أحاطت به النار من كل ناحية أو وقع
فى منطقة تلوث إشعاعى أو تفجير نووى * أو وباء يجتاح الأخضر
واليابس

أن هناك حالات ضرورة قد تقع وتستمر نتيجة فعل غير انساني يقوم به
أدمى ... ويظل مصرا عليه والمقهور يزرع تحت وطأة الضرورة التى قد
تلبثه الى تناول ما حرمه الشرع وعافته النفس للحفاظ على نفسه ..
وقد طالعنا الصحف بما وقع للمخيمات التى يسكنها الفلسطينيون
فى لبنان والتى حاصرها اخوانهم من العرب ، وأنزلوا بها ما يعجز القلم
عن وصفه .. وقد ذكرت طبيبة أجنبية زارت أحد هذه المخيمات أنها
رأت سكان برج البراجنة من الفلسطينيين الذين حوصروا منذ خمسة عشر
أسبوعا يأكلون القطط والفئران والكلاب استبقاء لحياتهم ..
وطول هذه المدة كان الذى يحكم القبضة فى محاصرته هؤلاء آدمى
ينتسب الى العروبة ويتشدد بالاسلام ..

وما علم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يأمر المجاهدين :
« لا تغلوا ولا تقدرؤا ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليدا ، ولا امرأة »
ولا شيخا كبيرا ..

مجلة الهدى الصادرة فى الامارات بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٨٧م

ان هؤلاء ومن ماثلهم ممن حفت بهم المخاطر الطبيعية التي لا قدرة لهم على مواجهتها الا بطف الله ورحمته ، كل هؤلاء قد أحاطت بهم الضرورة وطوقتهم يقيودها التي لا قدرة لهم على الخلاص منها الا بما يوفقهم اليه ربهم ، وبما شرع لهم من أحكام تخفف عنهم ما هم فيه ، وتيسر لهم من أمرهم مخرجا ... وسيأتى حديث موجز أشير فيه الى شيء من تيسير الله تعالى ورحمته وعنايته بمن نزلت بهم نازاة . أو أداطت بهم ضرورة ...

كل ما يعنينا هنا أن الضرورة تنشأ نتيجة طغيان القوى الطبيعية التي تقهر من وقع بين فكيفها ، ولا دخل للانسان في ايجاد هذه الحالة بصورة من الصور المباشرة ، أو التي تستمر طوال وقوع الانسان تحت سيطرة حالة الضرورة ...

قد يكون للانسان فعل من الأفعال ما تنشئ عنه هذه الحالة التي تحيط به أو بغيره ، لكن فعله ينتهى عند حد ما ، ولا ينتهى حالة الضرورة التي نتجت عنه بانتهائه ، بل قد يكون انتهاء فعله هو ابتداء تلك الحالة التي لا يقدر هو نفسه على السيطرة عليها أو الخلاص منها .. فقد تفنك به هو ذاته ..

أما الاكراه فهو حالة تنشأ نتيجة طغيان انساني، وتسلط بشرى، يقوم به من له قدرة عليه ، ويخضع بقدرته غيره ممن هو في حال أضعف منه ، أو أقل قدرة على مواجهته أو الخلاص منه ، ومما هدد به أو أنزله بجسده أو ماله مما لا يستطيع مقاومته أو القدرة على تحمله — الا من تدارك ربي برحمته وفضله واعانته (٣٤) .

(٣٤) من هؤلاء من حدثنا عنهم القرآن انكرهم عند ايراده لما كان من فرعون مع الذين آمنوا برسالة سيدنا موسى من البسجرة الذين أتى بهم

فالاكراه ثعل يقوم به انسان تجاه غيره • أو تهديد يصدر من

وفرعون كان ملكا مطاعا وجبارا ذا نفوذ وسلطان يقدر على تنفيذ ما يتوعد به انسان من رعيته ••

يقول الله تعالى : « فالتقى السحرة سجدا قالوا آمنا برب هارون وموسى : قال آمنتم به قبل أن آذن لكم انه لكبيركم الذى علمكم السحر فلاقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ولأصلبنكم فى جذوع النخل وتتعلمن أينما أشد عذابا وأبقى • قالوا لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والدى فطرنا فاقض ما أنت قاض انما تقضى هذه الحياة الدنيا » الآيات ٧٠-٧٦ من سورة طه •

يقول القرطبي عند حديثه عن هذه الآيات وما سبقها : قال بعض أهل الحقائق : انما كان السبب - سببا أن أوجس فى نفسه خيفة موسى - أن موسى عليه السلام لما التقى بالسحرة وقال لهم : « ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحقكم بعذاب » انتفت فاذا جبريل على يمينه فقال له : يا موسى ترفق بأولياء الله • فقال موسى : يا جبريل هؤلاء سحرة جاءوا بسحر عظيم ليبطلوا المعجزة ويتصروا دين فرعون ، ويردوا دين الله ، تقول : ترفق بأولياء الله !! فقال جبريل : هم من الساعة الى صلاة العصر عندك وبعد صلاة العصر فى الجنة •

الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٢٢٢ •

ومن هؤلاء الذين صبروا على الاكراه ولم تلن لهم عزيمة من ورد ذكرهم فيما رواه مجاهد حين قال : أول من أظهر الاسلام سبعة : رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبو بكر ، وبلال ، وخباب ، وصهيب ، وعمار ، وسمية أم عمار ، فأما رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فمنعه أبو طالب ، وأما أبو بكر فمنعه قومه ، واخذوا الآخرين والبسوهم أدرع الحديد ، ثم صهر وهم فى الشمس حتى بلغ منهم الجهد كل مبلغ من حر الحديد والشمس ، فلما كان من العشى أتاهم أبو جهل ومنعه حربة ، فجعل يسبهم ويوبخهم ، وأتى سمية فجعل يسبها ويرقت - يفحش

انسان قادر على تنفيذ ما هدد به موجه الى غيره * ويسمى الذى يصدر منه انذار أو التهديد مكرها - بكسر الراء - والذى يقع عليه الفعل أو التهديد يسمى مكرها - بفتح الراء - أو مستكرها ...

وهذا المستكره يوقن أو يغلب على ظنه أنه لو لم ينفذ ما هدد به من غلبه على أمره فإنه يوقع به ما هدد به ويتوعدده اياه *

يقول ابن حزم : الاكراه ما عرف بالحس أنه اكراه كالوعيد بالقتل ممن لا يؤمن منه انقاذ ما توعد به ، والوعيد بالضرب كذلك ، أو الوعيد بالسجن كذلك ، أو الوعيد بافساد المال (٣٥) ...

وهكذا يبين أن الضرورة والاكراه كلاهما ينتج عنه حالة تحييط بمن وقعت به أو نزلت على رأسه بحيث لا يستطيع منها مخرجا ولا لها دفعا ويخشى على نفسه وماله معها ، سواء أكان الذى انتجها قوة الطبيعة ، أو طغيان ظالم له قدرة على تنفيذ ما توعد به ...

ومن نزلت به حالة ضرورة أو وقع به اكراه فان الشارع الحكيم خصه بلطفه ، وأحاطه برعايته ، فيسر له ما ينجو به مما نزل به أو يزيل عنه ما اكراه عليه ، تخفيفا من ربنا ورحمة بنا .
وفيما يلى أورد بعض صور مما يسر به الشارع للمضطرب وخفف به عن المكره وأباحه له ...

صور من تيسير الشارع للمضطرب :

لما كان المشرع هو خالق الانسان وموجدته ، وهو أعلم به من

فى القول - ثم طعن فرجها حتى خرجت الحربة من فيها فقتلها ،
رضي الله تعالى عنها - قال : وقال الآخرون ما سئلوا ، ألا بلاء فأنه هانت
عليه نفسه فى الله .

المرجع السابق ج ١٠ ص ١٨١ .

(٣٥) المحل ج ٨ ص ٣٣٠ .

فقتلته وأقرب إليه من حبلى الوريد ، وأوردتم به من الأداة بولدها
 شرع له من الأحكام ما يحوطه بالعناية والرعاية واليسير والرحمة ،
 وبين له ما حرم عليه مما قد يخفى على الإنسان ما فيه من ضرر (٣٦)
 لكنه اذا نزلت به حالة ضرورة أجاز له أن يحافظ على نفسه بتناول
 ما حرمه المشرع • بالقدر الذى يبقى فيه المضطر على حياته •••

وليس هذا الجانب فقط هو محل التيسير على من نزلت به ضرورة
 أو أحاطت به أخطار أو أثقلت الكوارث بها لم يستطع له دفعها •••
 فقد يسر الله لعباده فى كل ما طالبهم به من سلوكيات يرضاهم
 وتؤهلهم لأن يكونوا ممن رضى عنهم باستقامتهم على الطريق • فقد
 يسر للمضطر فى ما يذهب عنه الحرج فى أمور العبادات والمعاملات
 وغيرها •••

وهذا التيسير الحديث عنه يطول ، والاحاطة به تقتضى بحوث
 مستفيضة ، وصفحات وصفحات ، وأبحاث ومجتمعات ، أجدنى الآن
 ومع وقتى الصيق الذى ألمم فيه أوراقى لأعود من رحلة العربة فى
 حالة ضرورة تسمح لى بأن أشير فى عجلة الى بعض ضور من تيسير
 المشرع للمضطر ، مما جاءت به الشريعة الاسلامية فى كل ما طالبت به

(٣٦) روى محمد بن عذافر عن أبيه عن أبى جعفر - عليه السلام -
 قال : قلت لم حرم الخمر والميتة والدم ولحم الخنزير • فقال : ان الله
 تبارك وتعالى لم يحرم ذلك على عباده وأحل لهم ما وراء ذلك من رغبته فيما
 أحل الله لهم ، ولا زهد فيما حرم عليهم ، ولكنه خلق الخلق فعلم ما تقوم
 به أبدانهم ، وما يصلحهم فأجله الله لهم وعلم ما يضرهم فنهاهم عنه ،
 ثم أحله للمضطر فى الوقت الذى لا يقوم بدنه الا به ، فإنه لم ينل أحد
 منهما الا ضعف بدنه وتخل جسمه ، ولمنت قوته ، وانقطع نسله •
 ولا يموت أكل الميتة الا فجأة •

من لا يحضره الفقيه ص ٤٤٠ ط ١٣٧٦ هـ •

السالكين في دروبهم على منهجها القويم *** وبينه القرآن الكريم
والسنة النبوية المشرفة في نصوصهما الربانية المصدر ، والتي هي
الحياة لكل من أراد الحياة الحقّة ***

وقد اخترت من ذاك ما شرعه الله تعالى لمن نزلت به مخصصة أو
اضطر غير باغ ولا عاد *** وما يسره الله من العبادات في فروعها
وأبوابها المختلفة ، والمعاملات وصورها المتعددة لمن نزلت به شدة أو
الجأته ضرورة أو أصابه حرج • كل ذلك في بيان «وجز بقدر ما يتحمله
الموضوع الذي أعالجه في عجالة عل العمر، يفسح فيه بما يتسع
لمعالجة ذلك بقدر ما يستحق *** فما لا يدرك كله لا يترك كله •

التيسير في المخصصة :

يراد بالمخصصة هنا ما يحدث لمن نزلت ضرورة حين يصل الى
حد خلاء بطنه من الطعام ، وعض الجوع له بنابه الى الحد الذي
يكاد يشرف معه على الهلاك « ولا يجد ما يسد به رمقه مما أحله الله
تعالى من المطعومات أو المشروبات (٣٧) ***

فالمخصصة هي المجاعة — أعاذنا الله تعالى منها — وهي حين تنزل
بأرض قوم لا تترك لهم أخضر ولا يابس *** فلا يبقى لهم ما يطعمونه
إلا ما حرم عليهم ، وعند هذا الحد بين الله تعالى الحكم في قوله تعالى :

(٣٧) المخصصة هي المجاعة أو انجوع وخلاء البطن من الطعام •
والخصص : ضمور البطن • ويستعمل في الجوع •
وقد جاء في الحديث الشريف : « خصص البطون خفاف الظهور ،
والخصاص • جمع الخميص البطن : وهو الضامر • أخبر أنهم أعفوا عن
أموال الناس •

وفي الحديث الشريف أيضا : « ان الطير تغلوا خصاصا وتروح بطانا •

« إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله . فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم » (٣٨) .

(٣٨) الآية ١٧٣ من سورة البقرة :

تحدثت الآية السابقة على هذه الآية الكريمة عن أمر الله تعالى للمؤمنين بأن يأكلوا من الطيبات التي رزقهم الله اياها تفضلا منه سبحانه وتعالى وهو طيب لا يقبل الا طيبا ثم جاءت الآية الكريمة تبين لنا على سبيل الحصر ما حرمه الله تعالى علينا وقت السعة . وعند اقتفاء الضرورة « والميتة » ما فارقته الروح من غير ذكاة شرعية مما يذبح ، مع مراعاة التخصيص الذي جاء في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « أحلت لنا ميتتان . الحوت والجراد . ودمان الكبد والطحال » .

وما عليه جمهور الفقهاء هو جواز أكل جميع دواب البحر حيا وميتا وعن هذا مذهب الامام مالك ، وان كان قد توقف في خنزير الماء وقال : أنتم تقولون خنزير : قال ابن قاسم : أنا أتقيه ولا أراه حراما .

واتفق العلماء على أن الدم حرام ويجس . لا يؤكل ولا ينتفع به ما لم تعم به البلوى . وهو النقي في اللحم وعروقه ، ويسيره في البدن والثوب يصلى فيه . وجاء الحديث الشريف باستثناء الكبد والطحال . « ولحم الخنزير » وخصه الله بالذكر ليدل على تحريم عين لحم الخنزير . ذكى أو لم يذك . ويعم التحريم لحمه وكل شيء ينهصل عنه ، ما عدا شعره فإنه يجوز الخرازة به .

« وما أهل لغير الله به » ما ذكر عليه غير اسم الله من ذبيحة المجوس والوثني ، والمعطل ، وهو الذي لا يعتقد شيئا - كالشيعي مثلا . وأجاز بعض الفقهاء أكل ما يذبحه هؤلاء لمسلم بأمره لهم بالذبح . والاعلال رفع الصوت ، والمراد هنا ما ذبح للاصنام والأوثان .

الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢١٦ وما بعدها .

وفي آية سورة المائدة : « فمن أضر في مخمصة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم » (٣٩) •

والآيات القرآنية الكريمة بينت وفصلت الحكم من حيث التحريم بالنسبة لأنواع محددة من لمطعومات ثم استثنت حالة الضرورة وجعلتها حالة خاصة ، فإذا وقعت المخمصة غدا نقاول هذه المطعومات المحرمة قبلها مباحا ، بل ان من الفقهاء من ألزم بتناولها ، طالما لم يجد المضطر غيرها ، وغدت حياته منوقفة على تناولها • إذ أن الحفاظ على الحياة أمر ألزم به الشرع وحافظ عليه ... فجاء قول الله تعالى مفصلا ومبيننا لنا ما حرم علينا ، الا إذا اضطررنا اليه فيقول سبحانه وتعالى « وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم ألا ما أضررتم اليه ... » (٤٠) •

فالآيات الكريمة قد أبانت ووضحت ما حرم علينا عند السعة واستقرار الحال ، وما حرم قد جاء على سبيل الحصر ، وهو قليل أما غيره فهو باق على أصله وإباحته ، فالأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد نص بتحريمه وإخراجه من هذا الأصل ...

فالميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ، وما جاءت الآيات والأحاديث بتحريمه قد استثنى من الأصل ، وغدا محرما : تحريما قاطعا ، الا عند المخمصة

والمخمصة — أعاذنا الله منها — التي قد يتعرض لها البعض أما أن تكون دائمة أو لا يعرف متى تنقشع وتزول غمتها عن نزلت بهم بكتلك لتي يهلك فيه الزرع والضرع ، والحيوان والنبات ولم يعد هناك أمل في الحصول على ما يسد الرمق عاجلا أو آجلا لاتساع

(٣٩) الآية ٣ من سورة المائدة •

(٤٠) الآية ١١٩ من سورة الانعام •

الخريق على الواقع ، وانقطاع الماء وتقصير الأرض أو احكام
الحصار على منطقة مستهدفة ، هي ومن فيها ، كما حدث في بعض
مخيمات اللاجئين

نفى حلول هذه المخصصة الدائمة أجمع العلماء على أكل الميتة من
غير الوقوف عند حد معين لأنه لا يعلم متى تنتهى

أما إن كانت مؤقتة بعبور منطقة معينة * أو عند انتظار وصول
الطعام الذى هو فى الطريق الى مكان نزول المخصصة فان للعلماء قولين
فى تناول ما يسد الرمق ، أو الأكل من غير وقوف عند هذا الحد *
والذين ذهبوا الى القول بالأكل من غير وقوف عند حد ، والتزود
منها استدلوا ، واعتمدوا على كون المخصصة قد أزالا التحريم ، فعادت
الاباحة الأصلية

واستدل أصحاب هذا الاتجاه بما روى من أن أصحاب النبى
صلى الله عليه وسلم - حين نزلت بهم المخصصة * ثم وجد على
ساحل البحر حيوانا ضخما أكلوا منه من غير وقوف على حد ما يسد
الرمق (٤١) *

(٤١) نص حديث العنبر على أن اصحاب النبى - صلى الله عليه وسلم -
لما رجعوا من سفرهم وقد ذهب عنهم الزاد ، انطلقوا الى ساحل البحر فرفع
نهم على ساحله كهيئة الكتيب الضخم ، فلما أتوه اذا هى دابة تدعى العنبر ،
فقال أبو عبيدة أميرهم : ميتة * ثم قال : لا ، بل نحن رسل رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - وقى سبيل الله ، وقد اضطررتم فكلوا *
قال : فأقمنا عليها شهرا ونحن ثلثمائة حتى سمنا ، الحديث *
فاكلوا وشبعوا - رضوان الله عليهم أجمعين - مما اعتقدوا أنه ميتة
وتزودوا منها الى المدينة ، وذكروا ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم -
فاخبرهم - صلى الله عليه وسلم - أنه حلال وقال : ذهل معكم من لحمه
شيء فتضعوننا ؟

الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٢٧ وما بعدها *

ولم يرق آخرون بين المقيم والمسافر في هذه المسألة ... وذكروا
أن المقيم يأكل ما يسد رمقه • أما المسافر فإنه لا يقف عند هذا الحد
بل يتزود منها ، الى أن يجد غيرها (٤٢) ...

هذه مقولة الفقهاء بالنسبة للقدر الذى يسمح بتناوله وباختصار
شديد ، نظرا لانها من المسائل التى أرى أن يترك حدها الى الذوق
السليم الذى يقدر ما يحيط به وما تستوجبه حاله وظروفه •

(٤٢) يقول ابن قدامة عند حديثه عن المضطر : أجمع العلماء على تحريم
الميتة حال الاختيار ، وعلى إباحة الأكل منها فى حالة الأضطرار ، وكذلك
سائر المحرمات •

ثم يقول : ويباح له - أى المضطر - أكل ما يسد الرمق ويأمن معه الموت
بالاجماع ، ويحرم ما زاد على الشبع بالاجماع أيضا وفى الشبع روايتان •
أظهرهما : لا يباح وهو قول أبى حنيفة ، واحدى الروایتين عن مالك ،
واحدهما القولين للشافعى ...

والثانية : يباح له الشبع ...

يراجع المفتى ج ٨ ص ٥٩٥ ، الدر المختار ج ٥ ص ٢٩٥ وما بعدها •
أسنى المطالب ج ١ ص ٥٧٠ ، من لا يحضره الفقيه ص ٤٠٠ •
البحر الزخار ج ٤ ص ٣٣٢ وما بعدها •

التاج والاكلیل ج ٣ ص ٢٣٣ ، تنوير الحوالك مع موطأ الامام مالك
ج ٢ ص ٤٤ ويقول ابن حزم عند حديثه عما يحل عند الضرورة بعد أن ذكر
ما حرم الله تناوله : فهو كله عند الضرورة حلال حاشا لحوم بنى آدم ، وما
يقتل من تناوله فلا يحل من ذلك شيء أصلا بضرورة ولا بغيرها ، فمن اضطر
الى شيء مما ذكرنا قبل ولم يجد مال مسلم أو ذمى فله أن يأكل حتى يشبع
ويتزود حتى يجعله حلالا فإذا أوجده عاد الحلال من ذلك حراما كما كان عند
ارتفاع الضرورة •

المحلى ج ٧ ص ٤٢٦ •

حكم تناول ما حرم عند الاضطرار :

تناول الفقهاء على اختلاف مذاهبهم بيان حكم تناول الأشياء التي كانت حراما قبل الوصول الى حالة الضرورة ، عند الوصول الى هذه الحال ، وحدوث المخمصة ، ومن خلال ما أوردوه في حديثهم عن هذا الأمر وحكمه فانهم قد ذكروا ما يمكن أن نسميه اجماعا على وجوب تناول ما حرم وقت السعة اذا دعت الضرورة الى ذلك ، وحلت المخمصة بقوم أو فرد من الأفراد • ولم يجد سوى ما حرم عليه حال السعة • ولعرض وجهة نظر الفقهاء مفصلة في هذه المسألة ، فأنى أورد جانبا من مقولاتهم في هذا الخصوص ، علها تسوق ما قررروه في أمر تناول المحرمات عند الضرورة • وعدم وجود غيرها • مما يسد الرمق ويبقى على الحياة ...

فقد ورد عن فقهاء الأحناف ما يبين وجهة نظرهم بوضوح في القول بوجوب تناول ما حرم وقت السعة اذا دعت الضرورة الى ذلك . فقد جاء قولهم : فان أكره على أكل ميتة أو دم أو لحم خنزير ، بقتل أو قطع • حل الفعل بل فرض ، فان صبر فقتل أثم كما في المخمصة (٤٣) •

وجاء في حديث الميرغيناني عن المكره : أنه ان صبر حتى أوقعوا به فلم يأكل فهو آثم ، لانه لما أبيح كان بالامتناع عنه معلونا لغيره . على هلاك نفسه فيأثم كما في المخمصة (٤٤) •
ورد على ما روى من أن أبى يوسف قال : بأن من لم يأكل المحرم حتى هلك لا يأثم ؛ لانه رخصة اذ الحرمة قائمة فكان أخذا بالعزيمة •

(٤٣) حاشية ابن غابدين ج ٥ ص ٩٠ •

(٤٤) الهداية ج ٣ ص ٢٢٣ •

رد على ذلك الميرغيناني بأن حالة الاضطرار مستثناة بالنص فلا تحريم؛ فكان اباحة لأرخصة (٤٥) •

وذكر ابن الهمام : أن الاستثناء من الخطر اباحة فتجب الرخصة لسفح الهلاك ، ولو مات للعزيمة أثم بالقائه بنفسه الى التهلكة (٤٦) •

هذا وغيره ورد عن فقهاء الاحناف يبين منه ما ذهبوا اليه من القول بأنه يجب على المضطر الأبقاء على حياته فلو لم يجد ما يبقى به عليها الا تناول ما حرم عليه في وقت السعة وجب عليه تناوله عند الضرورة طالما أصبح عرضة للهلاك • ولم يجد غير ذلك يدفع به عن نفسه خطر الموت • • وأصاب بعضهم الى هذا القول بأنه يثاب على ذلك أعمالا لما جاء في الحديث الشريف « ان الله يؤجر في كل شيء حتى اللقمة يرفعها العبد الى فيه » (٤٧) •

وجاء القول بالوجوب أيضا عند فقهاء المالكية ، فقد ذكر الدردير عند حديثه عن تناول المباح عند الضرورة : أن المباح أي ما أذن فيه

(٤٥) المرجع السابق ج ٤ ص ٤٨ •

وقد علق استاذي المرحوم الأستاذ الدكتور محمد سلام مذكور على ما روى عن أبو يوسف يقوله : والواقع أن ما يروى عن أبي يوسف هنا ، غير سديد إذ لا مفر من أن في الصبر الى حد الموت في المصلحة أو القتل أو الاكراه القاء باليد الى التهلكة وهو حرام بنص القرآن الكريم من غير معارضة له •

(٤٦) الاباحة ص ٣٩٤ •

التحرير ج ٢ ص ٢٣٢ •

(٤٧) فيقول الحصكفي في الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٩٥ : الأكل للغذاء ولو من حرام أو ميتة فرض يثاب عليه بحكم الحديث •

يُجب للضرورة ، وهى الخوف على النفس من الهلاك — علما
أو ظنا — بتناول ما يسد به الرق من الميتة والخنزير (٤٨) •

وذكر شيخ الاسلام زكريا الاتصارى فى أسنى المطالب ما ذهب
اليه الشافعية من القون الأرجح عندهم بوجوب اتقاذ لنفس من
الهلاك اذا تعرضت للمخمصة فجاء فيما ذكر : من ظن — من الجوع —
الهلاك ، أو ظن منه ضعفا يقطعه عن الرفقة ، ولم يجد فى كل منهما
حالا لزمه أكل الميتة والخنزير ونحوهما من المحرمات وطعام الغير ؛
لأن تاركه ساع فى اهلاك نفسه (٤٩) •

أما نغناء الحنابلة فقد ورد عنهم وجهان أحدهما بالوجوب وهو
قول بعضهم • وقد ذهبوا الى أن من اضطر فلم يأكل ولم يشرب
فمات دخل النار •

والثانى : أنه لا يجب ، لأن اباحة الأكل رخصة فلا تجب كسائر
الرخص (٥٠) •

(٤٨) يراجع الشرح الكبير ومعه حاشية الدسوقي ج ٢ ص ١٥٥

ويراجع فى هذا أيضا شرح الزقانى ج ٣ ص ٢٨ •

مواهب الجليل ج ٣ ص ٢٣٣ وما بعدها •

(٤٩) أسنى المطالب ج ١ ص ٥٧٠ •

كما جاء أيضا فى الاقناع ج ٤ ص ٢٧٣ : ويحل للمضطر ، أى
يجب عليه اذا خاف على نفسه المخمصة أن يأكل من الميتة المحرمة عليه
قبل الاضطرار لأن تاركه ساع فى هلاك نفسه ، كما يجب دفع الهلاك
بأكل الحلال •

(٥٠) وقد بين ابن قدامة ذلك بقوله : وهل يجب الأكل من الميتة
على المضطر ؟ فيه وجهان : أحدهما : يجب وهو قول مسروق وأحمد

واما ابن حزم الظاهري فان عبارته لم تذكر وجوب الأكل أو الشرب من المحرمات اذا عنت ضرورة ووقعت مخصصة وان كان مفهومها يفيد ذلك •

فقد ذكر عند حديثه عن الضرورة أن كل ما حرمه الله عزوجل من المأكول والمشرب ... فهو كله عند الضرورة حلال حاشا لحوم بني آدم وما يقتل من تناوله فلا يحل من ذلك شيء أصلا لا بضرورة ولا بغيرها

ثم يقول : فمن أضطر الى شيء مما ذكرنا — مما حرمه الله عزوجل غير الآدمي وما يقتل أكله — ولم يجد مال مسلم أو ذمي فله أن يأكل حتى يشبع ، ويتزود حتى يجد الحلال ، فاذا وجده عاد الحلال من ذلك حراما كما كان عند ارتفاع الضرورة •

فعبارة هنا — فله أن يأكل — لا تنفي الوجوب • وانما تنفي

الوجهين لأصحاب الشافعي — واستدل لذلك — بما جاء من قول الله تعالى « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » وترك الأكل مع امكانه في هذا الحال القاء بيده الى التهلكة ... ولأنه قادر على احياء نفسه بما أحاله الله له فلزمه كما لو كان معه طعام حلال •

والثاني : لا يلزمه لما روى عن عبد الله بن خزيمة السهمي ، صاحب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أن طاغية الروم حبسه في بيت وجعل معه خمرا ممزوجا بماء ، ولحم خنزير مشوف ثلاثة أيام فام يأكل ولم يشرب حتى مال رأسه من الجوع والعطش وخشوا موته فأخرجوه • الى أن يقول : ولأن إباحة الأكل رخصة فلا تجب عليه كسائر الرخص • المغني ج ٨ ص ٥٩٦ •

الإباحة (٥١) لكنه أورد بعد ذلك أن من امتنع عنه نزول الضرورة به عن الأكل مما ذكر أو الشرب مما حرم عند ارتفاع الضرورة ، فمات فهو قاتل النفس التي حرم الله . .

ثم يقول أيضا تعاقبا على قول الله تعالى: «ولا تقتلوا أنفسكم» : وبهذه الآية أيضا حلت المحرمات خوفاً أن يكون الممتنع منها قاتل نفسه فيعصى الله تعالى بذلك ، ويكون قاتل نفس محرمة وهذا أكبر الكبائر بعد الشرك .

وهذا القول يفهم منه وبوضوح وجوب التناول في هذه الحال . طالما أن الامتناع سيؤدي الى ارتكاب أكبر الكبائر بعد الشرك ويترتب عليه قتل نفس محرمة (٥٢) . . .

(٥١) المحلى ج ٧ ص ٤٢٦ المسألة ١٠٢٥ .

وقد جاء ذلك واضحاً في قوله : وحد الضرورة أن يبقى يوماً وليلة لا يجد فيها ما يأكل أو يشرب ، فان خشي الضعف المؤدى الذي ان تمادى أدى الى الموت ، أو قطع به عن طريقه وشغله حل له الأكل والشرب فيما يدفع به عن نفسه الموت بالجوع أو العطش .

(٥٢) بقيت مسألة فيما ذكره ابن حزم يجب الالتفات اليها والتنبيه لها وهي رده على من منع المضطر من الخمر اذا لم يجد غيرها للابتناء على حياته وهو ما قال به المالكية وغيرهم ، فقد ذهبوا الى القول بمنع شربها عند الضرورة ، لأنها لا تزيل العطش بل تزيد . جاء ذلك في حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٥٣ ، شرح منتهى الارادات ج ٤ ص ١١٣ .

يقول ابن حزم في الرد على هذا : وخصص قوم الخمر بالمنع . وهذا خطأ ، لأنه تخصيص للقرآن بلا برهان ، وهو قول مالك ، وخاتمه أبو حنيفة وغيره ، واحتج المالكيون بأنها لا تروى ، وهذا خطأ مدرك بالعيان ، قد صح عندنا أن كثيراً من المذنبين عليها من الكفار والحلاع

ونقل أيضا عن الشيعة الزيدية القول بالوجوب لدفع الضرر فدفع
الضرر واجب عندهم ، وعليه فإن ما يدفع به الضرر يصبح أمرا
واجبا (٥٣) •

وذكر فقهاء الإباضية أن من نزلت به ضرورة فمات جوعا ولم
يأكل ما يجده مما ذكر فهو معاقب على ذلك ، فقد ذكر صاحب شرح
النيل أن من مات جوعا في رمضان ، وقتل وجد ما يأكل ، أو مات
وترك الميتة أو الدم أو لحم الخنزير فغى النار (٥٤) •

وزاد فقهاء الإمامية في التشديد على الوجوب إلى حد أنهم قالوا
بكفر من مات بسبب أنه امتنع عن أكل الميتة وما في حكمها في الخمسة •
فقد أوردوا ما روى عن الإمام جعفر الصادق - عليه السلام -
أنه قال : من اضطر إلى الميتة والدم ولحم الخنزير فلم يأكل شيئا
حتى يموت فهو كافر (٥٥) •

لا يشربون الماء أصلا مع شربهم الخمر : وقد اضطربوا فروى عن مالك
الاستغناء بالخمر لمن اختنق بلغمه ، وأمره بذلك •

ولا فرق بين الاستغناء إليها في ضرورة الاختناق أو في ضرورة
العطش لا من قرآن ولا من سنة ، ولا رواية صحيحة ولا قياس ،
فصح أنهم أمروا له بقتل نفسه •

المحلى ج ٧ ص ٤٢٦ وما بعدها • ويراجع الجامع لأحكام
القرآن ج ٢ ص ٢٢٨ •

(٥٣) راجع البحر الزخار الجامع لفقهاء علماء الأمصار للمرتضى
ج ٩ ص ٢٠٦ ط ١٣٣٢ هـ •

(٥٤) يراجع شرح النيل وشفاء العليل لمحمد بن يوسف أطفيش
ج ٩ ص ٢٠٦ ط سنة ١٣٣٢ هـ •

(٥٥) يراجع من لا يحضره الفقيه محمد بن الحسن القمي ص ٣٩٦
ط سنة ١٣٧٦ هـ •

والقول بكفر من لم يأكل شيئاً حتى يموت غنى عن بيان ما يتضمنه من التشديد على القول بوجوب تناول ما ذكر عند المخصة ، انقضاء للنفس وإبقاء على الحياة انتهى وهبها الخالق سبحانه وتعالى وحرم قتلها الا بالحق • والقول بوجوب تناول ما ينقذ من الموت عند المخصة ويبقى على النفس البشرية قول له وجاهته وقوة منطقته ودليله وان كان يحتاج الى شيء من البيان ••• لما قد يوهم من لبس ••• فالأمر عند المخصة والضرورة ينتج اباحة ما حرم عند السعة والأمن ••• فإنه تعالى قد حرم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به وما يماثل ذلك ••• لكن الآية الكريمة التي أوردت التحريم وأتمت تناول هذه الاصناف اختتمت بما يفيد أن المضطر لا اثم عليه ، طالما أنه كان غير باغ ولا عاد ••• وهذا يدل على رفع الانم عن اضطر . وأنه يباح له ما حرم عليه اذا كان حاله قد تغير من السعة الى الضيق . والمخصة فتتغير الحال الى المخصة يترتب عليه تغير الحكم من التحريم الى الاباحة الأصلية في كل المطعومات ••• اذ أن الله تعالى قد خلق لنا ما في الأرض جميعا فنقد قال تعالى : «هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا » (٥٦) •

وعلى هذا فان ما كان قد حرم عند السعة قد أبيض عند الضرورة ، فالضرورات تبيح المحظورات ••• هذا من ناحية الاباحة بالنسبة لما كان محرما •••

أما من الناحية الأخرى وهي وجوب التناول بالنسبة لمن أشرف على الهلاك من جوع وعطش ، فان هذا الوجوب قد جاء من طريق آخر .

(٥٦) الآية ٢٩ من سورة البقرة . وقد ذكر القرطبي عند حديثه عن بيان المراد بهذه الآية الكريمة انه استدل بها وبمثلها من قال : ان أصل الاشياء التي يستفح بها الاباحة حتى يقوم الدليل على الحظر ••• الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٢٥١ •

أنتجه ما جاء من نهى عن القاء النفس الى التهلكة والوارد في قول الله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » (٥٧) ومن انهى عن قتل النفس التي حرم الله الا بالحق « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق » (٥٨) •

فالتناول هنا وعند حدوث المخمصة قد غدا عزيمة ، أى أن الشارع قد رخص لنا عند المخمصة تناول المحرمات انقاذا لأنفسنا ، فمحرم قد أبيح ، اكن التناول ودفع المخمصة أمر واجب أى أنه من التعزائم وليس من الرخص ... اذ هو أمر دكلى ... وإيس استثناء من الأمر الكلى •

فهقولة الفقهاء بالرجوب منصبة على تناول ما يدفع الهلاك عن النفس ، ويبقى على الحياة •

غير أن منهم من يرى أن التناول في حد ذاته عزيمة أى أنه أمر دكلى ومنهم من يرى أنه ومع القول بوجوبه في حال الاضرار لا يخرج عن كونه رخصة أوجبها الضرورة (٥٩) ...

أيهما يطعم المصطر ، الميتة أو مال الغير ؟

إذا حلت بالعبد ضرورة أو نزلت المخمصة بأرض فقد ذكر انفقهاء أن من نزلت به ضرورة أو حلت به مخمصة يباح له ما حرم عليه من الميتة وما في حكمها ... والحديث هنا فيما لو وجد مع الميتة مال شخص آخر فأيهما يسد به رمقه ويدفع به غائلة الجوع ... أيطعم الميتة وما في حكمها ، أو يعمد الى مال الغير فيطعم منه ولا يطعم من غيره طالما بجده ...

(٥٧) الآية ١٩٥ من سورة البقرة •

(٥٨) الآية ١٥١ من سورة الأنعام •

(٥٩) نظرية الاباحة ص ٣٩٧ •

بوللففهاء في تقديم كل وجه :

فقد ذهب بعضهم الى أن المضطر إذا وجد الميتة وما في حكمها ووجد مال الغير ، فإنه يتناول ما يريد جوعته من الميتة وما في حكمها ويقدم ذلك على مال الغير •

هذا ما ذهب اليه سعيد بن المسيب وزيد بن أسلم ووجه عند الشافعية ، وغلبه ابن قدامة •

ووجهة نظرهم كما أوردها ابن قدامة تقول : ان أدل الميتة منصوص عليه ، ومال الآدمي مجتهد فيه ، والعدول الى المنصوص عليه أولى ، ولأن حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة ، وحقوق الآدميين مبنية على الشح والتضييق •

ولأن حق الآدمي تلزمه غرامته وحق الله لا عوض فيه

فلهذه الثلاثة بدم هؤلاء الميتة وما في حكمها على مال الآدمي « (٦٠) ووافقهم الامام مالك في تقديم الميتة أيضا اذا كان مالك المال يصدق المضطر ، وتشفع له عذبه حالة الضرورة ، ويصدق في قوله اذا قدم لتقطع يده (٦١) •

(٦٠) يراجع المغنى ج ٨ ص ٦٠٠ •

(٦١) ذكر الامام مالك أن المضطر ان ظن أن اهل ذلك النحر أو الزرع أو الغنم يصدقونه بضرورته حتى لا يعد سارقا فتقطع يده ، رأيت أن يأكل من أى ذلك ما يرد جوعه ولا يحمل من ذلك شيئا ، وذلك أحب الى من أن يأكل الميتة ، وإن هو خشى الا يصدقونه وان يعدوه سارقا بما أصاب من ذلك فان أكل الميتة خير له عندي •

موطأ الامام مالك ج ٢ ص ٤٤ • التاج والاكلیل ج ٣ ص ٢٣٤ •

وهذا الكلام غير مسلم به ولا يعتمد عليه في القول بتقديم الميئة وما في حكمها على مال الغير .

وذلك لأن من أكل مالا لغيره بسبب ما حل به من ضرورة أو نزلت به من مخمصة ، فانه لا يقطع به . كما حكم بذلك الخليفة العادل عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم ، حين عرض عليه أمر علمان حاطب بن أبى بلتعه وإيقافه حد السرقة عام الرمادة بالنسبة للجائعين والذين لا يجدون

وذهب آخرون إلى القول بأن المضطر اذا وجب مال الغير ووجد الميئة وما في حكمها ، فانه لا يحل له أخذها وهو يجد ما مسلم لا يخاف فيه قطعا ، وذكروا مثالا لما ليس فيه قطع بالتمر المعلق . وحريسة الجبل (٦٢) . ودخو ذلك مما ليس فيه قطع . ولا أذى (٦٣) .

(٦٢) وفي الحديث الشريف : « لا قطع في حريسة للجبن » وهي الشاة التى تؤخذ ليلا من الجبل لأنها ليست محرزة . حتى ولو كانت محروسة ، وقيل هى الشاة التى يدركها الليل قبل ان تصل الى ماواها .

يراجع سبل السلام ج ٤ وما بعدها .

(٦٣) واستدل أصحاب هذا الاتجاه بما روى أبو هريرة - رضى الله تعالى عنه - قال : بينما نحن مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى سفر اذ رأينا ابلا مصرورة بعضاة الشجر - مربوطة الضرع - فنبينا اليها فننادانا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرجعنا اليه فقال : « ان هذه الابل لأهل بيت من المسلمين هو قوتهم ويمنهم بعد الله . أيسركم لو رجعتم الى مزاولكم فوجدتم ما فيها قد ذهب به أترون ذلك عدلا ؟ قالوا : لا ، فقال : « ان هذه كذلك » قلنا : أقرأبت ان احننا الى الطعام والشراب ؟ فقال : « كل ولا تحمل واشرب ولا تحمل » . أخرجه ابن ماجه الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٢٥ .

وما ذهب اليه هؤلاء له وجاهته ، اذ ذئب يجرد الانسان شيئاً .
 مما يسد به الرمق غير الميتة وما في حكمها • ثم تطاوعه نفسه الى تركه وتناول ما يشق عليها فتناوله • وتأباه ولا تستسيغه الطبائع
 الانسانية السليمة ...

غير أنني لا أوافقهم على تقييدهم ذلك بما أوردوا من فيود
 فيما عدا أن المخطر لا يزيد على ما يسد رمقه ، وذلك من باب انورع ،
 وليس من باب خوف الضمان أو العقوبة اذ أنه لا يغلّب عندى أن من
 أكل طعاماً أو شرب شراباً يسد به رمقه ، ويقى به نفسه التهلكة .
 لا شيء عليه من العقوبات البدنية ... أما ما يترتب من وجوب
 التعويض فهذه مسألة أخرى ، اذ أن صاحب المروءة لا يقبل أن يملأ
 جوفه من مال الآخرين دون أن يعرضهم عندما يجد ما يعرضهم به
 وزيادة ...

ويشهد لعدم القطع بما يأكله الجائع من مال مملوك للغير ما جاء
 في الصحيحين — عن صاحب بنى عنبر — قال : أصابنا عام محمصة
 فأتييت المدينة ، وأتييت حائطاً — بستاناً — من حيطانها فأخذت منبلاً
 ففركته وأكلته ، وجعلته في كسائي ، فجاء صاحب الحائط فضربنى وأخذ
 ثوبى ، فأتييت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فأخبرته ، فقال
 للرجل :

« ما أطعمته اذ كان جائعاً أو ساعياً ، ولا علمته اذ كان جاهلاً »
 فأمره النبي — صلى الله عليه وسلم — فرد اليه ثوبه ، وأمر له بوسق
 من طعام ، أو نصف وسق •

ويؤكد هذا أيضاً روايات أخر ، منها ما رواه كثير من علماء
 السنة وأصحاب الحديث ورواته من أن رسول الله — صلى الله عليه
 وسلم — في الحديث الذى رواه أبو هريرة — رضى الله تعالى عنه —

والخاص بالابل المصراة ، قال مجيبا على ما وجه اليه من سؤال أهل
هذه الواقعة : ما يجد لأحدنا من مال أخيه اذا اضطر اليه ؟ قال
رسول الله عليه وسلم - : « يأكُل ولا يحمل ، ويشرب
ولا يحمل » (٦٤) .

فالقول الشريف صريح ودال على أن من غشيته مخمصة لا حرج
عليه في الأكل من دال أخيه أو الشرب بالقدر الذي يحتاجه لسد

(٦٤) ومن هذه الروايات التي تؤكد هذا وتعضده وتقويه، ما أورده
ابن المنذر في الموضوع ذاته ، ما أخرجه ابن ماجه من حديث الرجل
الذي أصاب قومه عام مخمصة وجاء المدينة ، وحديثه علق عليه القرطبي
بقوله : هذا حديث صحيح اتفق على رجاله البخاري ومسلم .

كما روى أبو داود عن الحسن عن سمرة أن النبي - صلى الله
عليه وسلم - قال : « اذا أتى أحدكم على ماشية فان كان فيها
صاحبها فليستأذنه فان أذن له فليحتلب وليشرب ، وان لم يكن فيها
فليصوت فان أذن له فليحتلب وليشرب ، وان لم يكن فيها فليصوت
ثلاثا ، فان أجاب فليستأذنه والا فليحتلب وليشرب ولا يحمل » .

وذكر الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن
النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل عن الثمر المعلق ، فقال : « من
أصاب منه من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه » .

وفي حديث عمر - رضى الله تعالى عنه : « اذا مر أحدكم بحائط
فليأكل ولا يتخذ ثبان » وهو الوعاء الذي يحمل فيه الشيء اذا جعله
بين يديك ، أما ان جعلته في حضنك فهو خبنة .

يراجع الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٢٥ وما بعدها .

ويراجع سبل السلام ج ٤ ص ٢٥ .

جوعته * ولكنه لا يحمل معه شيئاً (٦٥) *

بل وأكثر من اباحة ذلك للمضطر ، ذهب البعض الى القول بأن المسلم اذا تعين عليه رد رمق مهجة المسلم ، وتوجه الغرض في ذلك بالألا يكون هناك غيره ، قضى عليه بترميق المهجة الآدمية ، وكان للمفزع منه ماله من ذلك محاربة من منعه ومقاتلته ، وان أتى ذلك على نفسه *

وذلك عند أهل العلم اذا لم يكن هناك الا واحد لا غير ، فحينئذ يتعين عليه الفرض ، فان كانوا كثيراً أو جماعة كان ذلك عليهم مرض على الكفاية (٦٦) *

وهذا القول له وجاهته ، اذ أن الاسلام جعل المسلمين كالجسد الواحد فلا يمكن أن يكون مسلماً من دفع الجائع والمضطر ما يسد به رمقه ويرد به جوعته ***

أنهم يعلمنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أن من بات شبعان وجاره جائع وهو يعلم فانه قد خرج عن حدود تعاليم الدين وأوامر الاسلام بل انه — صلى الله عليه وسلم — قد أقسم ثلاثاً أنه لا يؤمن هذا الذي يبييت شبعان وجاره جائع وهو يعلم ***

(٦٥) وفي الحديث الشريف الذي رواه عبد الله بن عمرو بن العاص — رضى الله تعالى عنهما — عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — دلالة على ذلك وزيادة فقد سئل صلى الله عليه وسلم — عن التمر المعق فقال : « من أصاب بفيه من ذى حاجة غير متخذ خبنة — معطف الازار وطرف الثوب — فلا شيء عليه ... » الحديث *

المرجع السابق *

(٦٦) الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٢٥ وما بعدها *

فكيف يمكن أن يقال بتقديم تناول الميتة أو ما في حكمها على مال أو طعام أو شراب مهما كان مملوكا لآخرين ، وأيا كان هؤلاء الآخرين . انهم ظالما كانوا قد امتلأت بطونهم ، وليست بهم مخمصة ، فان من حلت به مخمصة وبطنه خالية خاوية هو عندي أولى بما يملأ بطنه من هؤلاء المتخمين *** ولا يخشى شيئا ظالما قد أكل أو شرب فقط ولم يخرج بشيء غير ما حواه جوفه اذ قد حماه الاسلام بما شرعه له ونص عليه حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وليس له عندي أن يقرب الميتة أو ما في حكمها وأن طال به الحال على هذا الذي حل به ، ولا يجد عملا أو لا يستطيعه وليس له من حطام الدنيا ما يرد به جوعته • سوى ما هو مملوك للغير ***

والقول بأن اطعام الجائع ، ومن وقع في مخمصة فرض على القادر على اطعامه - فردا كان أو جماعة - نכון الاسلام قد جعل المؤمنين كالجسد الواحد ، وجعل في أموال القادرين حقا معاوما للسائل والمحروم - يتطلب منا أن نشير في عجالة الى مقولة الفقهاء في وجوب ضمان قيمة مال الغير الذي رد به المضطر ضرورته ، ورمق به مهجته ***

تضمن المضطر :

للفقهاء آراء في تضمن المضطر قيمة ما تناوله لدفع حاجته الى الطعام أو الشراب اذا كان الذي تناوله المضطر مملوكا للغير وتتخلص هذه الآراء فيما يلي (٦٧) •

(٧٦) أشار القرطبي الى الآراء التي وردت في التضمن بقوله: الا ايهم اختافوا - أي الفقهاء - في وجوب دية ذلك الشيء على الذي ردت به مهجته ، ورمق به نفسه ، فأوجبها موجبون ، وأبأها آخرون . وفي

(ا) ذهب فقهاء الحنفية والشافعية وبعض المالكية الى القول بأن المضطر اذا وجد الميتة أو ما في حكمها • ووجد ما هو مملوك لغيره ، فتناول ما هو مملوك للغير ودفع به حاجته الى الطعام أو الشراب ، فإنه يلزمه ضمان قيمة ما تناول من طعام أو شراب طالما أن مالك الطعام أو الشراب لم يقدمه له عن طيب خاطر على سبيل المعاونة ومن غير طلب لثمن ما قدمه للمضطر ***

فإذا قدمه مالكه للمضطر عن طيب خاطر على سبيل انقاذه ومعاونته والتبرع ، فهذا ليس فيه شيء من ضمان أو غيره اذ أن عادة الكرام تأبى أخذ قيمة ما يقدمونه للغير على سبيل العون والانقاذ ، كرما ومروءة ***

أما اذا لم يقدمه مالكه للمضطر على أساس ما ذكر فإنه يلزم المضطر ضمان قيمة ما تناوله ودفع به حاجته ، وسد به رمقه • وكونه مضطرا لا يوجب عليه — عند القائلين بذلك من الاحناف — تناول ما هو مملوك للغير ، وانما يبقى الأمر عند حد الاباحة ، والاباحة لا تنافي الضمان طبقا لما هو عندهم من قواعد (٦٨) •

أما فقهاء الشافعية وباقي القائلين بوجوب الضمان ، فإنه وان رأوا أنه يجب على المضطر تناول ما يدفع به ضرورته ويحافظ به على

مذهبنا القولان جميعا • ولا خلاف بين أهل العلم متأخريهم ومقدميهم في وجوب رد مهجة المسلم عند خوف الذهاب والتلف بالشئ اليسير الذي لا مضرة فيه على صاحبه وفيه البلغة •

المرجع السابق ص ٢٢٦ •

(٦٨) يراجع شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٨٨ ، حاشية الحموى

على الأشياء والنظائر ص ٢١٣ •

حياته ، الا أنهم لا يرون أن وجوب ذلك على المضطر لا يعفيه من ضمان قيمة ما تناولته من مال الغير ، فالضرر عندهم لا يزال بالضرر .
 فاذا كان المضطر محتاجا لمال الغير ليدفع به الضر عن نفسه فان هذا لا يعنى أن يلحق ضررا بغيره ، ويأخذ ماله من غير أن تجود به نفسه ، فان لم تجد به نفسه فانه يجب على المضطر الذى أخذ هذا المال رده أو ضمان قيمته طالما أنه ليس لصاحب المال يد فى ايقاع ذلك المضطر فى حالة الضرورة التى نزلت به . . .

فان كان له يد فيها فهذا أمر آخر ، اذ أن للمضطر أن يدفع الضر عن نفسه ولو باهلاك مال من تان سببا فى ذلك . مع مراعاة أن يكون دفع الضرر بالقدر الذى يحتاجه فقط من غير زيادة أو تعدد . من جانب المضرور — بتجاوزا ما يمكن دفع ما وقع عليه به (٦٩) . .

(٦٩) يقول ابن قدامة عند حديثه عن أكل المضطر طعام الغير واستحقاق قيمته . ويلزمه — أى المضطر — عوضه — أى مال الغير — فى كل موضع أخذه ، فان كان معه فى الحال ، والا لزمه فى ذمته . ولا يباح للمضطر فى مال أخيه الا ما يباح من الميتة . المغنى ج ٨ ص ٦٠٣ وجاء فى كتب القواعد عندهم أيضا : « من أتلف شيئا لدفع أذاه له لم يضمنه ، وان أتلفه لدفع أذاه به ضمنه » .

ولو صال عليه حيوان آدمى أو بهيمة ، فدفعه عن نفسه بالذئب لم يضمنه . ولو قتل حيوانا لغيره فى مخصصة ليحي به نفسه ضمنه » .
 القواعد لابن رجب الحنبلى ص ٣٦ .

كما يراجع أيضا كشف القناع ج ٤ ص ١١٨ .
 وبين القرافي المالكي تعليلا وجوب الضمان بقوله : « لأن اذن المالك لم يوجد وإنما وجد اذن صاحب الشرع ، وهو لا يوجب سقوط الضمان ، إنما بنفى الأثم والمأخذة بالعقاب ، ولأن القاعدة أن المالك اذا دأب زواله من المرتبة الدنيا والمرتبة العليا ، حمل على الدنيا استصحابا تاملكا بحسب الامكان ، وانتقال الملك بعوض هو أدنى رتب الانتقال ، وهو الاقرب لموافقة الأصل من الانتقال بغير عوض » .

القروى ج ١ ص ١٩٥ .

هذا باختصار هو مفاد الرأى الأول القائل بوجوب تضمين المضطر ما أخذه ليسد به رمقه ويدفع به مخصصته ...

(ب) ذهب فريق من الفقهاء الى القول بعدم وجوب الضمان على المضطر ، طالما أنه كان محتاجا لطعام الغير أو شرابه لينقذ به نفسه من الهلاك ... كما أن هذا الغير كان الواجب عليه إعطاء المضطر الطعام أو الشراب أو المال الذى يعينه على ايجاد ما يسد به رمقه .

فان لم يعطه ما يدفع به مخصصته ، وكان الطعام أو الشراب أو المال فائضا عن حاجة مالكة ، ومنعه من المضطر ، فان للمضطر أخذه ولو بالقوة ولو أدى ذلك الى قتال صاحب المال .

وأكثر من هذا ذكر ابن قدامة أن المضطر اذا قُتل من منعه المال وقتلته عليه فإنه ليس على المضطر ضمان دمه مانعه من الطعام ، إذ أن ماله في هذه الحالة هدر ، لأنه ظالم بقتاله (٧٠) ومن هنا ذهب القائلون:

(٧٠) يقول ابن قدامة عند حديثه عن المضطر اذا لم يجد الا طعاما لغيره . وان لم يكن صاحبه مضطرا اليه لزمه بذله للمضطر ، لأنه يتعلق به احياء نفس آدمى معصوم فلزمه بذله له ، كما يلزمه بذله منافع في انجائه من الغرق والحريق ، فان لم يفعل فالمضطر أخذه منه ، لأنه مستحق له دون مالكة ، فليجاز له أخذه كغير ماله ، فان احتج في ذلك الى قتال فله المقاتلة عليه ، فان قتل المضطر فهو شهيد ، وعلى قاتله ، ضمانه ، وإن آل أخذه الى قتل صاحبه فهو هدر ، لأنه ظالم بقتاله فاشبه الصائل . الا أن يمكن أخذه بشراء أو استرضاء فليس له المقاتلة عليه ...

المغنى ج ٨ ص ٦٠٢ .

بوجوب البذل عند الضرورة الى القول بأن الواجب لا يؤخذ له
عوض *

وعليه فليس على المضطر عوض فيما أخذه من مال غيره ليدفع به
عن نفسه غائلة الجوع وفنتك الخمصة (٧١) **

(ج) وذهب فريق ثالث من العلماء الى التفصيل والبيان طبقا
لحال المضطر وما يدل ذلك :

فذهبوا الى القول بأن المضطر اذا كان له مال حاضر عند
اضطراره انى تناول طعام مملوك لغيره فان عليه دفع قيمة هذا المال ،
أو ضمان قيمته عند طلبها *

وان لم يكن للمضطر مال حاضر عند اضطراره الى تناول ما هو
مملوك لغيره فان له أن يتناول من هذا الطعام أو الشراب ما يدفع به
عن نفسه غائلة الخمصة ولا ضمان عليه لقيمة ما تناول ، نظرا لان
مالك الطعام يجب عليه بذله لمن احتاج اليه لدفع غائلة الجوع طالما
أنه زائد عن حاجة صاحبه (٧٢) *

(٧١) راجع الفروق للقرافي ج ١ ص ١٩٥ *

(٧٢) ذكر ابن حزم عند حديثه عن إكره على شرب الخمر أو أكل
الخنزير أو الميتة ، أو النمل ما يلي : فان كان المكروه على أكل مال مسام
له مال حاضر فعليه قيمة ما أكل ، لأن هذا هو حكم المضطر ، فان
لم يكن له مال حاضر فلا شيء عليه فيما أكل ... المحلى ج ٨ ص ٣٣٠
والمسألة ١٤٠٤ *

وان كنت أخالف ابن حزم الرأي في تقسيم المكروه قيمة ما أكل اذا
المكروه لا ذنب له وانما الذي يجب عليه الضمان هو من إكرهه والجاء

وهذا القول وإن كان له وجهته إلا أنه يجب أن يعدل إلى القول
بأن من وجد طعاماً أو شرباً لغيره واحتاجه لدفع مخصصة أو حاجة
أو سد رمق فإن له أن يتناول منه قدر حاجته وما يدفع به عن نفسه
الخطر ، لكنه يضمن قيمته ، سواء أكان واجداً لتلك القيمة وقت أن
تناوله أو لم يكن مالكا لها وقتئذ ولكنه قد أصبح ذا مال ووسع الله
عليه في رزقه • إذ أن هذا الذي تناوله حق لآخر ، فإذا أجيـز له
تناوله لدفع المخصصة فإن حق صاحب المال محفوظ في المطالبة به وقت
أن يتيسر لمن تناوله ما يدفع به دينه •••

كما أن المروءة تقتضى أن يعيش الإنسان من كده وعمل يده ،
لا أن يعيش عالة على كسب الآخرين — كما يفعل بعض المنتطعين
الادعياء المتحمسين في الدين الملبسين المسوح المتجارون بها — وإذا كان
وفاء الدين وقت السمة واجب فإن الوفاء بها احتاجه وقت الحاجة
والضرورة أوجب ، خصوصا وأن المقرض وقت السعة يمكنه الامتناع ،
لكن المقرض وقت الضرورة إن امتنع فقد يؤدي ذلك إلى حدوث
ما لا تحمد عقباه ••• وهو قد مد يد المساعدة لمن لو لم يساعده

إلى ذلك ، فالمكره — بكسر الراء — هو الفاعل الأصلي والمكره — بفتح
الراء — أداة منفذة ••• فالضمان على الفاعل الأصلي سواء أكان له
مال حاضر أو أصبح ذا مال بعد ذلك •
وذكر الزرقاني المالكي الضمان إن كان المضطر واجداً قيمة ما أكله
من طعام الغير فإنه يضمن قيمته ، وإنما عليه قيمته إن وجدت يده
المضطر حال اضطراره ، وإلا فلا شيء عليه لوجوب بدل ربه له •
شرح الزرقاني ج ٣ ص ٢٩ •

لأصيب بأضرار قد تؤدي به إلى أكل الميتة أو الهلاك ... فهل جزاء
الأحسان إلا الاحسان (٧٣) .

إن الواجب على من أخذ شيئاً أن يعطى حقه لمالكه ، أما إذا
تبرع بماله ، فهذا أمر آخر ، وإن نذت أرى أنه خفى في هذه الحال
يجب دفع القيمة المصالح العامة ... فالصدقة كما هو معروف أوسع
الناس ، ولذا فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم - لم يكن يأكل من
الصدقة لا هو ولا أهل بيته رضوان الله عليهم أجمعين ...

(٧٣) أشار إلى ما يؤيده هذا الأستاذ المرحوم الأستاذ الدكتور
سلام مذكور حين أشار إلى ما ذكره القرافي في ترجيح القول بالضمان
فقد بين ذلك بقوله : ونحن نؤيد وجهة القرافي في ترجيح القول
الثاني - القول بالضمان - محافظة على حق كل من الجانبين ، الأحسن
والمأخوذ منه ، ونقول أنه إذا أمكن أن تنهّب الحاجة يدفع الحق ،
فما يقتضى لعدم الدفع ، وقولهم أن الدفع واجب والواجب لا يؤخذ له
عوض غير مسلم ولا مطرد ، ولم لا يقال أنه يجب عليه أن يقطيه ما يحتاج
إليه مما يفيض منه بالعوض مادام المال موجوداً ، وعلى فرض عدم وجود
المال فليكن ديناً في ذمته يدفعه عند الميسرة .

مجلة القانون والاقتصاد السنة ٣١ ص ٥٧٥ .

وهذا ما يفهم أيضاً من حديث الأستاذ الدكتور يوسف قاسم وإن
كان قد ذكر أنه يؤيد الرأي القائل بالتعويض الذي أوردته هنا ، فقد
جاء فيما ذكره عند بيان ما يؤيده ، نعم ، وإننا على المصطفى أن يأخذ
من مال غيره ما يكون لازماً لنفع ضروري ، بغير إذن المالك . ولكن لهذا
المالك حقوق على ملكه ، يجب ألا تهدر بغير حق ، مادام المصطفى قادراً
على دفع التعويض متى الحال أو في المال .
نظرية الضرورة ص ٢٤٦ .

أما ان ظل الذى نزلت به الضرورة - وأكل ما هو مملوك
لتغيير - ان ظل فقيرا لا يملك ما يسد به قيمة ما أكله عند الحاجة ،
فهذا أمر آخر ... وان كنت أميل الى القول بأنه يجب على من تجب
عليه نفقته أن يؤدي قيمة ما أكله لصاحب الشيء المأكل ... فان لم
يوجد من تجب عليه نفقته ، أو وجد لكنه يملك ما يسد به الدين وجب
على القادر من أخاربه أو بيت مان المسلمين ... حتى يلتقى الله تعالى
وليس عليه شيء لأحد ...

شرط حل الميتة وما في حكمها

بقى أن نشير في عجالة الى ما أورده البعض من شرط للقبول
بحل الميتة ومن في حكمها للمضطر ، والخاصة بكونه غير عاص أو باغ
في حاله التى هو فيها حال الضرورة :

(١) ما عاينه فريق من الفقهاء أن يكون المضطر غير عاص
ولا متجانب لإثم ولا باغ ولا عاد حتى يحل له ما حرم عليه ليدفع
به ضرورته ويذهب مخمصته *
واستدلوا بذلك بما جاء من قول الله تعالى : « فمن اضطر غير
بهاغ ولا عاد فلا اثم عاينه » (٧٤) *

(٧٤) الآية ١٧٣ من سورة البقرة *

قال مجاهد وابن جبير وغيرهما : المعنى « غير باغ » على المسلمين
« ولا عاد » عليهم ، فيدخل في الباغى والعادى قطاع الطريق والخارج
على السلطان ، والمباغى فى قطع رجم ، والغارة على المسلمين وما شاكله .
وعاق القرطبي على هذا بقوله : وهذا صحيح * فان أصل البغى فى الله
قصده الفساد *

الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٣١ *

وقوله تعالى : « فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم » (٧٥) (وقد قال مجاهد - رضى الله عنه - ومن يخرج لقطع الطريق أو في معصية الله تعالى فاضطر إلى الميتة لم تحل له ، إنما تحل لمن خرج في سبيل الله تعالى ، فان اضطر إليها فليأكل .

وعن سعيد بن جبير - رضى الله تعالى عنه - قال : إذا خرج في سبيل من سبيل الله تعالى فاضطر إلى الميتة أكل ، وإن خرج إلى قطع الطريق فلا رخصة له (٧٦) .

زادوا قولهم هذا توضيحا فأوردوا توجيهها أنه بقولهم : إن هذه المعاني إنما أبيحت في الأسفار لحاجة الناس إليها ، فلا يباح أن يستعين بها على المعاصي .

وعليه فإن من كان عاصيا في سفره أو كان سفره لغبر طاعة فزنت به مخمصة أو ضرورة فإن عليه أن يتقرب مما هو فيه وليمسك عن البغى والاثم ، ثم يتناول ما يدفع به مخمصته من الميتة وما في حكمها ، وليشرب مما اضطر إليه حلالا له ، فإن لم يتب ولم يمسك عما هو فيه من بغي واثم فهو عاص لله تعالى ، فاسق أكمل حرام (٧٧) .

(٧٥) الآية ٣ من سورة المائدة . والمعنى : غير مائل لحرام ، فالجنف الميل والاثم الحرام . ومنه قول عمر - رضى الله تعالى عنه - ما تجانفنا فيه لاثم أى ما ملنا ولا تعمدا ونحن نعلمه - وهو يسعى - غير باغ ولا عاد .

المرجع السابق ج ٦ ص ٦٤ .

(٧٦) المحلى ج ٧ ص ٤٢٧ وما بعدها المسألة ١٠٢٦ .

(٧٧) يقول القرطبي : اختلف العلماء إذا اقترن بضرورته معصية ، بقطع طريق وإخافة سبيل ، فخطرها - أى الميتة وما في حكمها - عليه .

(ب) وذهب فريق آخر من الفقهاء الى القول بعدم اشتراط أن يكون في طاعة ، بل ان له أن يأكل متى حلت به ضرورة ووقع في مخصصة فان تناول الميتة وما في حكمها عند حلول الضرورة عزيمة واجبة وليس رخصة • ولو امتنع المضطر من تناول الميتة أو ما في حكمها عند الضرورة أو تناول طعام الغير كان عاصيا بامتناعه هذا ، فليس تناول الميتة أو ما في حكمها من رخص السفر ، أو متعلقا به ، بل هو أمر نتج عن الضرورة ، سواء أكانت الضرورة في سفر أو حضر ، فهو كالإفطار للعاصي المقيم اذا كان مريضا ، وكالتيمم للعاصي المسافر عند عدم الماء •

والتسوية بين الضرورة والفطر أو القصر في اشتراط أن يكون من يجوز له ذلك في سفر طاعة تسوية في غير محلها • إذ أن الضرورة لا تعلق لها بالسفر ، وليس القول بالرخصة منها مترتب على السفر بحال من الأحوال فالرخصة فيها مترتبة على وجودها في حد ذاتها ، سواء أكان من تولت به الضرورة مسافرا أو مقيما •••

أما الفطر أو القصر فهما رخصتان متعلقتان بالسفر ، فإذا كان متعلقهما سفر معصية لم يجز للعاصي في سفره أو بسفره الفطر أو القصر •

كما لا يخفى أن المضطر ان لم يتناول ما يدفع به ضرورته ويزيل به المخصصة عن نفسه أوقع نفسه في هلاك ينتظر حلوله به لحظة بعد أخرى ••••• فنتناول ما يقى به نفسه الهلاك عزيمة لا رخصة عند هذا

مالك والشافعي في أحد قوليه ، لأجل المعصية ، لأن الله سبحانه أباح ذلك عونا ، والعاصي لا يحل أن يعان ، فان أراد الأكل فليتب وليأكل •
المحلى ج ٧ ص ٤٢٧ •

الحد ••• وهذا يغيّر الجال في الفطر أو القصر (٧٨) كما اعتمد
إيجاب هذا الاتجاه على القول بأن اتلاف الجزء نفسه في سفر معصية
أشد مما هو فيه ، إذ أن الله تعالى قد نهانا عن قتل أنفسنا ، وجعله
من الكبائر فهو التالي للشرك بالله — نعوذ بالله تعالى من ذلك كله .

كما ذكروا أن باب التوبة مفتوح — وذلك من رحمة الله تعالى
بعباده — فقد يتوب العاصي بعد أن وقع في المصيبة ونزلت به
الضرورة اتقى الجأته إلى تناول الميتة وما في حكمها ، قد يفكر فيما حل
به ، ونزل بجنائه ، وينظر إلى نعم الله تعالى عليه الكثيرة والوفيرة
فيراجع نفسه ويقلع عما هو فيه من المعاصي ••• والتائب من الذنب

(٧٨) أورد القرطبي مقولة الفقهاء في التفريق بين كل من أكل الميتة
أو ما في حكمها عند الضرورة وبين الفطر أو القصر من حيث جواز تناول
الميتة وما في حكمها حتى ولو كان السفر في غير طاعة على خلافهما ، إذ
أن شرطهما أن يكون السفر سفر طاعة فذكر ما يأتي : فأما الأكل عند
الاضطرار فالطائع والمعاصي فيه سواء ، لأن الميتة يجوز تناولها في السفر
والحضر ، وليس بخروج الخارج إلى المعاصي يسقط عنه حكم التيمم بل
أسوأ حالة من أن يكون مقيماً ، وليس كذلك الفطر والقصر ، لأنهما
رخصتان متعاقدتان بالسفر • فمتى كان السفر سفر معصية لم يحرم أن
يقصر فيه ، لأن هذه الرخصة تختص بالسفر ، ولذلك قلنا : أنه يتيمم
إذا عدم الماء في سفر المعصية ، لأن التيمم في الحضر والسفر سواء •
وكيف يجوز منعه من أكل الميتة والتيمم لأجل معصية ارتكبتها ،
وفي الأكل تلف نفسه ، وتلك أكبر المعاصي ، وفي تركه التيمم إضاعة
للصلاة ؟

أيجوز أن يقال له : ارتكبت معصية فارتكبت أخرى ؟
أيجوز أن يقال لشارب الخمر : ازن ، ولزاني : اكفر ؟
أو يقال لهما : ضيعة الصلاة ؟
الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٣٣ •

يُحْمَنُ لَا ذَنْبَ لَهُ — طَالَمَا وَفَى حَقُوقَ الْخَلْقِ الَّتِي هِيَ عَلَيْهِ لَهُمْ ، أَوْ
سَامَحَهُ فِي هَذِهِ الْحَقُوقِ —

أَمَّا لَوْ مَنَعْنَاهُ مِنْ تَنَاوُلِ الْبَيْتَةِ وَمَا فِي حِكْمِهَا عِنْدَ الْضَرُورَةِ لَكُونَهُ
عَاصِيًا فَقَدْ يَتَرْتَبُ عَلَى ذَلِكَ عُنَادُهُ وَمَكَابَرَتُهُ وَالْأَمْرُ الَّذِي قَدْ يُوْدَى بِهِ
إِلَى مَا لَا تَحْمَدُ عَقْبَاهُ ، وَمَنْ ذَلِكَ أَنْ يَهْوِيَ وَهُوَ عَلَى مَا هُوَ فِيهِ مِنْ
مَعْصِيَةٍ ...

هَذَا وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْعَاصِيَ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا وَمَعْصِيَتُهُ مِمَّا لَا يُخْرِجُهُ
عَنِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ أَحْسَنُ حَالًا مِنَ الْكَافِرِ الْمَجَاهِرِ بِكُفْرِهِ ، أَوِ الْمُشْرِكِ الْمَعْلَنِ
بِالشِّرْكِ وَالْمَصْرِ عَلَيْهِ ... وَهَؤُلَاءِ يَطْعَمُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ طَيِّبَاتِ الرِّزْقِ ،
وَيُوسِّعُ عَلَيْهِمْ وَيُسَعِّمُهُمْ فِي مَلَكِهِ •

إِذَا كَانَ هَؤُلَاءِ وَهُمْ فِي أَشَدِّ مَا يَكُونُ مِنَ الْمَعَاصِي ، فَلَيْسَ أَكْبَرَ
مِنَ الشِّرْكِ بِاللَّهِ ... وَمَعَ هَذَا يَأْكُلُونَ الطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ بِلَى وَالْخَبَائِثِ
مِنَ الْأَطْعَامِ وَالشَّرَابِ أَيْضًا وَهُمْ فِي حَالٍ لَا ضَرُورَةَ فِيهَا وَلَا حَاجَةَ ...

فَإِذَا نَزَلَتْ الْضَرُورَةُ بِمُسْلِمٍ عَاصٍ تَضِيقُ عَلَيْهِ الْحَالُ وَتَمْنَعُهُ مِنْ
تَنَاوُلِ مَا تَمَافَهُ نَفْسُهُ لَوْ لَا مَا هُوَ فِيهِ حَتَّى نَلْجِئَهُ إِلَى ارْتِكَابِ مَا لَا يَحْمَدُ
عَقْبَاهُ ... وَكُلُّ ذَلِكَ لِأَنَّهُ وَاقِعٌ فِي مَعْصِيَةٍ ...

إِنَّ الْوَاقِعَ فِي الْمَعْصِيَةِ مَرِيضٌ يَحْتَاجُ إِلَى عِلَاجٍ • فَلْنَعْلِجْهُ وَمَعَ
الْعِلَاجِ أَوْ بَعْدَهُ نَطَالِبُهُ بِالْخُرُوجِ عَمَّا هُوَ فِيهِ مِنَ الْمَعَاصِي ... إِنَّمَا إِذَا
عَاجَزْنَاهُ وَأَعْنَاهُ عَلَى حَالِهِ وَسَاعَدْنَاهُ عَلَى مَا حَلَّ بِهِ فَقَدْ يَكُونُ فِي ذَلِكَ
سُقْفَاءٌ لِنَفْسِهِ وَقَلْبِهِ ...

أَمَّا لَوْ عَامَلْنَاهُ بِمَا أَوْرَدَهُ ابْنُ تَخَرِّمٍ (٧٨) وَمَنْ سَنَّكَ مَسْلَكَهُ وَقَلْنَا لَهُ

إذا لم تجد ما تدفع به الضرورة عن نفسك وتبقى به على حياتك. سوى الميتة أو ما في حكمها فلا تأكل الميتة طالما آنت على معصيتك ، تب أولا ثم كل أو أشرب • الميتة أو ما في حكمها من خمر وخنزير ، فإن لم تتب فلا يحل لك شيء من ذلك ، فقد يوقعه هذا القول في المعاندة أو المغالطة والكذب ، وبهذا نكون قد زدناه غيا • أو أوقعناه فريسة للكذب علينا ومنافقتنا ، وهذه معصية فوق معصيته ...

ان المضطر في حال أو ام تذكره هذه الحال بالرجوع الى ربه والقوبة مما ارتكب ، والاقلاع عن المعصية فلا فائدة من قول يقال له ... بل ان منعه من انقاذ نفسه ، والقول له حين يقدم على تناول الميتة أو ما في حكمها : انك ان تتب فلا تأكل فان أكلت قبل أن تتب فأنت عاص فاسق أكل حرام •

ان ذلك يجانب قول القرآن الكريم : « ادع الى سبيل ربك باتحكمة والموعظة الحسنة » (٨٠) •

أما ما استدل به ابن حزم ومن سلك مسلكه من قول الله تعالى : « فمن اضطر في مضمصة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم » (٨١) وقوله تعالى : « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم » (٨٢) وقولهم انما أباح تعالى ما حرمه بالضرورة من لم يتجانف لاثم ومن لم يكن باعيا ولا عاديا ... فقد رد عليه بأن هذا استدلال بدفعهم الخطاب وهو مضاف فيه بين الأصوليين (٨٣) ومنظوم :

(٨٠) الآية ١٢٥ من سورة النحل •

(٨١) الآية ٣ من سورة المائدة •

(٨٢) الآية ١٧٣ من سورة البقرة •

(٨٣) أورد الأصوليون عنه حديثهم عن القاعدة الأصولية القائلة :

« النص الشرعي لا دلالة له على حكم في مفهوم المخالفة » •

الآية أن المضطر غير باع ولا عاقد لا أنتم عليه ، وغيره مسكوت عنه ،
والأصل عموم الخطاب ، فمن ادعى زواله دأمر ما فعله المذنب (٨٤) .

== ان للنص الشرعي منطوق يسمى منطوق النص ، وهو الذي ينحقق فيه القيد الذي أورده النص الشرعي .
وهناك ما يسمى بمفهوم المخالفة وهو حكم المحل الذي انتفى عنه القيد .

وهذا القيد قد يكون وصفا أو شرطا أو غير ذلك من غاية أو عند .
من ذلك ما جاء في قول الله تعالى عند بيان المحرمات في النكاح :
« وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » فمفهوم المخالفة هنا من حلائل
الأبناء الذين ليسوا من أصلابنا ، كابن الابن رضاعا .

وجمهور الأصوليون يعمنون مفهوم المخالفة بالنسبة للنصوص التي ترد في النصوص الشرعية لابد أن تكون لحكمة .
والأصوليون من الحنفية يرون أن كثيرا من النصوص الشرعية التي جاءت بأحكام وقيدت بقيود بقي حكمها مع انتفاء القيود . من ذلك ما جاء من حكم تحريم الربائب سواء آكن في حجر زوج الأم أم لا . مع أن النص الشرعي قد قيد التحريم بوصفهن في حجر زوج الأم وذلك في قوله تعالى : « وربائبكم اللاتي في حجوركم » فالتحريم قائم بالنسبة للربائب سواء كن في حجور أزواج الأمهات أم لا طالما أنه تم الدخول بالأم .

يراجع علم أصول الفقه للمرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٥٣ وما بعدها .

هذا ولا يخفى أن ابن حزم ممن يرون أعمال مفهوم المخالفة وعينه فانه لا يرى بأسا من تزوج امرأة ولها ابنة ليست في حجره فان هذه الابنة تحل له وعبارته نصها : « فان دخل بالأم ولم تكن الابنة في حجره ، أو كانت الابنة في حجره ولم يدخل بالأم فزواج الابنة له حلال » .

المحلى ج ٩ ص ٥٢٧ المسألة ١٨٦٠ .
(٨٤) الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٣٤ .

التيسير في الطهارة

الإسلام دين النقاء والبساطة في الباطن والظاهر • ويأتى المؤمن يوم القيامة على وجهه نور الطهارة ، وفى قلبه نور الإيمان ، وهذا أمره الله سبحانه وتعالى أن يكون نقى القلب طاهر الأعضاء وخصوصاً ، وهو ينجى ربه وهذا ما جاءت به النصوص • وأمر به القرآن الكريم وبينته السنة المشرفة • فيقول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنب الا عابري سبل حتى تغسلوا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا (٨٥) ونادى بنادى رسول الله — حسى الله عليه وسلم — عند نزول هذه الآية الكريمة البقى بين الله تعالى فيها بياناً شافياً للناس — « الا لا يقربن الصلاة سكران » •

فالآية الكريمة قد بدأت بالأمر بطهارة القلب والعقل ثم أتت بطهارة الأعضاء من الحدث أكبره وأصغره ، فأمرت بالاغتسال من الجنابة ، والوضوء مما ينقض الوضوء • والغسل والوضوء الأصل فيهما أن يكونا بما يزيل الحدث وهو الماء (٨٦) ••• لكن قد يوجد ما يمنع من

(٨٥) الآية ٤٣ من سورة النساء •

(٨٦) وهذا ما تفيلده وتدل عليه الإشارة في قول الرسول

— صلى الله عليه وسلم — « انما الماء من الماء » أخرجه الامام مسلم •
والعرب تستعمل كلمة الاغتسال لمرار الماء باليد على المغسول ،
ومن هنا كان تعريفهم بين غسلت الثوب وبين أقضت عليه الماء ،
وغسلته فى الماء •

وعند جمهور الفقهاء : أن كل من صب عليه الماء فقد اغتسل •

استعمال الماء اذا كان موجودا ، أو يوجد الماء ويحتاج اليه في غير ذلك .
 مما يقدم عليه وهو الشرب ... أو قد لا يوجد الماء ... فهل يعنى
 ذلك التشديد على المسلم وأمره بما لا يستطيع القيام به ، أو بما فيه
 مشقة عليه لا يهكنه تحملها ، حاشا لله فهو الرحيم بعباده الرعوف
 بهم ... ومن رحمته أن يسر لهم ما يمكنهم من القيام بما افترضه
 عليهم من غير عنت أو مشقة ... فقد بين رحمه الله - صلى الله عليه
 وسلم - أن الله تعالى جعل له الأرض مسجدا وتربتها طهورا ، ومن
 هنا فانه متى أدركت الصلاة المؤمن فانه يصلى ... تيسيرا وتخفيفا
 واعانة من الله تعالى على أداء ما افترضه سبحانه على عباده ...

وفي كل باب من أبواب الطهارة التى تحدث عنها الفقهاء نلمس
 تيسير الله تعالى لعباده ورحمته بهم *

.. وأشير هنا في عجالة الى بعض صور من هذا التيسير ، فمالا يدرك
 كله لا يترك كله *

فالأية الكريمة التى معنا ، والنهى أمرتنا بالتيمم (٨٧) عند انعدام

(٨٧) التيمم عند الفقهاء مسح الوجه واليدين بشئ من الصلابة
 وهذا تخصيص ما جاء به اللغويون من أنه القصد ، ومنه قسول
 الله تعالى : « ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون » ،
 والتيمم رخصة من الله تعالى ومكرمة لرسول الله - صلى الله
 عليه وسلم - وأئمة ، أشار الى ذلك الحديث الشريف الذى جاء فيه أن
 رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « فضلنا على الناس بثلاث :
 جعلت لنا الأرض كلها مسجدا وجعلت تربتها طهورا ، الحديث »
 وقد أشارت الآية القرآنية الكريمة التى معنا الى مشروعيته :
 « فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ان
 الله كان عفوا غفورا » *

الماء تحنثنا عن تيسير مما أنعم الله به علينا في أبواب الطهارة ،
اذ هي قد نزلت توسع على المسلمين عندما تقزل بهم حاجة أو يعوزهم
الماء ، أو لا يستطيعون استعماله

وقد ذكر العلماء في سبب نزولها ما يأتي :

نزلت في عبد الرحمن بن عوف - رضي الله تعالى عنه - يوم كان
جريحا لا يستطيع استعمال الماء في بدنه ثم أصابته جنابة ، ولا بد له
من الطهارة حتى يؤدي الصلاة وغيرها مما يستلزم طهارة البدن ،

== روى الحديث الشريف أيضا عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه -
ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « فضلت على الأنبياء بست :
اعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب ، وأحلت لي الغنائم ، وجعلت لي
الأرض طهورا ومسجدا ، وأرسلت الى الناس كافة ، وختم بي
النبيون » .

وعن عمران بن الحصين قال : كنا مع رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - في سفر وفي الحديث : « أن رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - صلى بالناس فلما انفتل رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
من صلاته اذ هو برجل معتزل لم يصل مع القوم ، فقال : ما منعك
يا فلان أن تصلي مع القوم ؟ قال : أصابتنى جنابة ولا ماء ، قال :
« عليك بالصعيد فإنه يكفيك » .

والتييم لمن لم يجد الماء حسا أو شرعا في الحضر والسفر ، طال
السفر أو قصر . ذكر ابن قدامة أن من خرج الى ضيعة له ففارق البنيان
والمنازل ولو بخمسين خطوة جاز له التيمم والصلاة على الراحلة .

يراجع الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٢٣١ وما بعدها ، المحمدي

ج ٢ ص ١١٦ وما بعدها .

المغنى ج ١ ص ٢٢٣ وما بعدها .

فكانت رحمة الله تعالى أن رخص له ، ولمن هو في نفس حالته في أن يتيمم بدلا من استعمال الماء حتى يتمكن من أداء الصلاة والحفاظ على بدنه سليما من غير سوء .

وروى أيضا أن الآية الكريمة نزلت حين لم يجد الصحابة رضوان الله عليهم الماء في غزوة النريسيه (١٨٨) وهي التي تسمى بغزوة بني المصطلق ، وحدث أن فقدت السيدة عائشة - رضى الله تعالى عنها - عقدا لها أو للسيدة أسماء بنت أبي بكر أختها - رضى الله عنهم أجمعين - استعارته السيدة عائشة ، وقد أورد الامام البخارى في صحيحه في كتاب التفسير عن السيدة عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : هلك قلادة لأسماء ، فبعث النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى طلبها رجالا ، فحضرت الصلاة وليسوا على وضوء ، ولم يجدوا ماء فصلوا وهم على غير وضوء ، فأنزل الله تعالى آية التيمم (١٨٩) .

ثم وجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - العقد تحت البعير الذي كانت عليه السيدة عائشة - رضى الله تعالى عنها - .

وروى أيضا أن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أصابتهم جراحة من جراء ما كان من قتال في غزوة بني المصطلق ، وأن

(١٨٨) بشر كان لخزاعة ، واليه تضاف غزوة بني المصطلق .

(١٨٩) وهذا الحديث رواه الامام البخارى في كتاب التفسير عن محمد قال : أخبرنا غيلة بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضى الله تعالى عنهم أجمعين -

ويقول ابن قدامة معلقا على هذا : ولم ينكر النبي - صلى الله عليه وسلم - ذلك ، ولا أمرهم بالإعادة .

يراجع المغني ج ٢ ص ٢٥١ ، انجام الأحكام القرآن ج ٥ ص ٢١٤ وما بعدها .

هذه الجراحة أصابت الكثيرين منهم ، وإن من نزلت بهم الجراحة
ايثلوا بالجناية ، وثسكوا ذلك للرسول - صلى الله عليه وسلم -
فأنزل الله تعالى آية التيمم تيسيرا ورحمة بالمسلمين وتخفيفا عليهم
ما يجدوه عند استعمال الماء من جراح جراحاتهم ***

هذا ولا يخفى أن الآية الكريمة التي معنا قد بينت أن من أسباب
التيمم إذا كان الذي يريد أن يتطهر مريضا ، وخاف أن هو يستعمل
الماء في التطهر زاد ما به من مرض ، فهذا يستعمل الصعيد الطيب بدل
استعمال الماء في التطهر ، فانه سبحانه وتعالى ما جعل علينا في الدين
من حرج ، واراد بنا اليسر ولم يرد بنا العسر •

وقد روى الدار قطنى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس - رضى
الله تعالى عنهم أجمعين في قوله عز وجل : « وإن كنتم مرضى أو على
سفر » قال : إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله ، أو القروح ،
أو الجدرى فيجب فيخاف أن يموت إن اغتسل تيمم •

وقد ذكر عمرو بن العاص - رضى الله تعالى عنه أنه احتلم في ليلة
باردة فاشتق على نفسه أن اغتسل أن يهلك تيمم ثم صلى بأصحابه
الصبح ، ولما علم - رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال له :
« عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ »

فأخبر عمرو ببا كان من شأنه وأنه سمع قول الله عز وجل :
« ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما » (٩٠) فضحك النبي -
صلى الله عليه وسلم - ولم يفل شيئا (٩١)

(٩٠) الآية ٢٩ من سورة النساء •

(٩١) وعن سعيد بن جبير أيضا عن ابن عباس - رضى الله تعالى
عنهم - قال : رخص للمريض في التيمم بالصعيد •

ومن هذا الحديث الشريف أخذ القائلون بإباحة التيمم — مع خوف الضرر فقط — قولهم بذلك ولم يقصوا مش غيرهم عند حد اليقين ..

وقد عنف رسول الله — صلى الله عليه وسلم — هؤلاء الذين سألهم واحد منهم قد أصيب بحجر فشججه في رأسه ، هل تجدون لي رخصة في التيمم ما غتوه بعدم وجود رخصة وهو يقدر على الماء ، فاغتسل بالماء فمات • بل ان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — دعى عليهم حين علم بما كان منهم من عدم حضهم صاحبهم على استعمال الماء خوفا عليه (٩٢) •

== فعمرو بن العاص لما خاف أن يهتك من شدة البرد تيمم ، ولم يأمره — صلى الله عليه وسلم — بغسل ولا إعادة • وكان عمرو بن العاص — رضى الله تعالى عنه — قد امتنع من الاغتسال بالماء حين أجنب في غزوة ذات السلاسل ، خوفا على نفسه من برودة الماء • ولما علم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بما كان من عمرو واحتجاجة لما فعل بما جاء من قول الله تعالى : « ولا تقتلوا أنفسكم » وأنه وجد في الاغتسال بالماء البارد في ذلك اليوم من أيام الشتاء قتل نفسه ، فامتنع من الاغتسال وتيمم أقره رسول الله — صلى الله عليه وسلم — علي ما كان منه ، وضحك عنده ولم يقل شيئا • ولو كان الحكم يعلم جوازه لما أقره رسول الله على ما كان منه أخرجه أبو داود وغيره ..

ويراجع الجامع الأحكام القرآن ج ٥ ص ١٥٧ ، ٢١٦ •

(٩٢) أخرج أبو داود والدارقطني عن جابر — رضى الله عنهم أجمعين — قال : بخرجنا في سفر فأصاب رجل منا حجر فشججه في رأسه ثم احب ، فسأل أصحابه : هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ فقالوا : ما نجد لك

وهكذا يبين أن التيمم شرع تيسيرا لمن كان به وله عذر يمنعه من استعمال الماء ان كان الماء حاضرا ، أو عند عدم وجود الماء •

وقد روى أبو ذر - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « ان الصعيد الطيب طهور المسلم وان لم يجد الماء عشرين سنة ، فان وجد الماء فليمسسه بشرته ، فان ذلك خير » •

وهذا الحديث الشريف استدلل به ابن قدامة على تغليب الرأي القائل بأن عدم الماء في الحضر ينتج عنه القول بالتيمم والصلاة سواء أكان ذلك نتيجة انقطاع الماء ، أو منع من استعماله بحبس أو نحوه (٩٣) ••

رخصة وأنت تقدر على الماء ، فاغتسل فمات • فلما قدمنا على النبي - صلى الله عليه وسلم - أخبر بذلك فقال : « قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا فانما شفاء العي - الجهل - السؤال • انما كان يكفيهم ان يتيمم ويعصر أو يعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده » •

الرجع السابق ص ٢١٧ وما بعدها •

سنن أبي داود ج ١ ص ٩٣ الحديث رقم ٣٣٦ •

(٩٣) وأورد القرطبي الدليل على جواز التيمم في الحضر اذا خاف فوات الصلاة ان ذهب الى الماء ، فاستدل بقول الله سبحانه وتعالى : « أو جاء أحد منكم من الغائط » يعنى المقيم اذا عدم الماء تيمم •

واستدل من السنة بما رواه البخاري عن أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري قال : أقبل النبي - صلى الله عليه وسلم - من نحو « بئر جمل » موضع بقرب المدينة - فلقى رجلا فسلم عليه فلم يرد عليه النبي - صلى الله عليه وسلم - حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ، ثم رد عليه السلام •

أما في السفر فقد أجمع العلماء على جواز التيمم فيه وقد
 أورد البعض أن السفر يحصل بمفارقة البنيان ولو بخمسين خطوة
 ومن خرج الى أرض من أعماله لحاجة ، كالحرث والحصاد والحطاب
 والصيد وأشباههم ممن لا يمكنه حمل الماء معه لوضوئه ، فحضرت
 الصلاة ولا ماء معه ، ولا يمكن الرجوع ليتوضأ الا بتقويت حاجته ،
 فله أن يصلي بالتيمم ولا أعادة عليه ، لأنه مسافر (٩٤) . .

ومن التيسير في هذا الباب أيضا ما اذا حال بين المسلم وبين الماء
 الذي يحتاجه أطهارته مانع كوجود عدو ، أو متربص يخافه المسلم
 على نفسه أو ماله أو عرضه ، فان المسلم والحال هذه يعد غير واجد

= وفي رواية الدارقطني « ثم رد على الرجل السلام . وقال : « انه لم
 يمنعني أن أرد عليك السلام الا أنني لم أكن على طهر » .
 المرجع السابق ص ٢١٩ .

وزاد ابن حزم على هذا بالنسبة للمقيم قوله : ويتيمم من كان في
 الحضر صحيحا اذا كان لا يقدر على الماء الا بعد خروج وقت الصلاة .
 ولو أنه على شفير البئر والدلو في يده ، أو على شفير النهر والساقية
 والعين الا أنه يوقن أنه لا يتم وضوءه أو غسله حتى يطلع أول قرن
 الشمس ، وكذا المسجون والخائف .
 المحلى ج ٢ ص ١١٧ المسألة ٢٢٧ .

(٩٤) وذكر ابن قدامة أيضا أن الأرض التي خرج اليها صانحها ان
 كانت من عمل قرية أخرى ، وهو ما يسمى في عصرنا - زمام قرية
 أخرى - طبقا للتقسيم المساحي للقرى ، فلا أعادة عليه وجها واحدا ،
 لأنه مسافر .

المغنى ج ١ ص ٣٥ وما بعدها .

للقماء ، ويتيمم ويصلي ، وليست عليه إعادة (٩٥) ••

ومن كان مريضا لا يستطيع الوصول الى الماء ، ولا يجد من يساعده على ذلك فهو أيضا في حكم من لا يجد الماء •••

وذكر ابن حزم أنه ليس على من لا ماء معه أن يشتريه للوضوء ولا للغسل ، لا بما قل ولا بما كثر ، فان اشترى ما لم يجزه الوضوء به ولا الغسل وفرضه التيمم ••• وأكثر من هذا ذهب الى القول بأن من لم يجد الماء الا عن طريق طائفة من الغير للوضوء ، فليس له أن يطلبه ، فان وهب له توضأ به ، وان لم يوهب فانه يتيمم •••

هذا ما ذهب اليه ابن حزم ، وهو قائل له وجاهاته خصوصا وأنه على ذلك بقوله : فاذا نهى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن بيع الماء فبيعه حرام ، واذا هو كذلك فاحده بالبيع أخذ باطل ، واذا هو مأخوذ بالبطل فهو غير متملك له ، واذا هو غير متملك له فلا يحل استعماله ••• فاذا لم يجد الا بوجه حرام — من غضب

(٩٥) أورد ابن قدامة صورا من هذه الحال يقول : ومن حال بينه وبين الماء سبع أو نحو أو حريق أو لص فهو كالعادم • ولو كان الماء بمجمع الفساق تخاف المرأة على نفسها منهم فهي عادته ••• ومن كان في موضع عند رحله ، فخاف أن ذهب إلى الماء ذهب شيء من رحله ، أو شردت دابته ، أو سرقته أو خاف على أهله لصا أو سبعا خوفا شديدا فهو كالعادم •

ومن كان خوفه جبا لا عن سبب يخاف من مثله لم تجزه الصلاة بالتيمم ••• ويحتمل أن يتاح له بالتيمم ويعيد اذا كان ممن يشتد خوفه •

أبو بيع - فهو غير واجد الماء ، وإذا لم يجد الماء ففرضه التيمم (٩٦) أنها عناية المشرع بعباده وتيسيره لهم ورحمته بهم .
ومن التيسير أيضا ما ذهب إليه من يرى أن من كان محسوبا بحيث لا يمكنه الوضوء أو التيمم سواء أكان سبب ذلك تقيدده أو وضيقه مصلوبا أو ما إلى ذلك مما يتعذر عليه استعمال الماء أو التيمم معه فإنه متى جاءت الصلاة فليصل كما هو ، وكيف يستطيع ، وصلاته نامة ولا يلزمه أعادتها حتى ولو وجد الماء في وقتها .

فإنه تعالى يقول : « فاتقوا الله ما استطعتم » (٩٧) ويقول : « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها » (٩٨) .

والرسول - صلى الله عليه وسلم - يقول : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » (٩٩) .

والمصلوب أو المقيد الذي لا يجد الماء ولا يمكنه التيمم هذه حاله ، وتلك استطاعته وما في مقدوره وهذا وسعه وما يقدر على غير ذلك . وهو يتعامل في صلاته مع من يعرف السر وأخفى . . . وهو اللطيف بعباده . . .

(٩٦) وذهب الامام أبو حنيفة الى القول بأنه لا يشتريه بشئ كثير ، وذكر الامام مالك أنه لا يشتريه إلا إذا كان غنيا بشرط ألا يشطوا عليه في الثمن وقريب منه قول الامام الشافعي رضوان الله عليهم أجمعين ، وهي مقولات في مجملها تنم عما في التشريع من التيسير .

يراجع المحلى ج ٢ ص ١٣٦ ، المغنى ج ١ ص ٢٤٠ .

(٩٧) الآية ١٦ من سورة التغابن .

(٩٨) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

(٩٩) يراجع المحلى ج ٢ ص ١٣٨ المسألة ٢٤٦ .

ومن صور ومسائل التيسير في الطهارة ما حدثنا به الفقهاء من المسح على الخفين والجباثر وما في حكمهما (١٠٠)

فهمت لبس الخفين على طهارة جاز له المسح عليها يوماً وليلة إن كان مقيماً وثلاثة أيام لغيره إن كان مسافراً .

وقد أجمع أهل العلم على أن المسح على الخفين جائز واستدلوا لذلك بما روي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مسح على الخفين . وقد روى أبو داود عن جرير بن عبد الله - رضى الله تعالى عنهم - أنه توضأ ومسح على الخفين ، فقيل له : أتفعل هذا ؟ قال : وما يمنعني أن أمسح . وقد رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يمسح ، فقيل له : قبل نزول المائدة أو بعده ؟ فقال ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة

وحدث المغيرة بن شعبة عن أبيه - رضى الله تعالى عنهما - قال : « كنت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكر وضوء عليه السلام - قال المغيرة : « ثم أهويت لأنزعه الخفين ، فقال عليه السلام : دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين ومسح عليهما » (١٠١) .

(١٠٠) والخفين كل ما يلبس في الرجلين مما يحل لبسه إذا بلغ فوق الكعبين سواء آكان من جلود أو شعر أو صوف متلبد أو مصبوح على هيئة الجورب المعروف ، أو من كنان أو قطن ، أو الحرير بالنسجة للمرأة أما الجباثر فهي كل ما يوضع على عضو مكسور لينجبر .

(١٠١) المغنى ج ١ ص ٢٨١ ، المحلى ج ٢ ص ٨١ المسألة ٢١٢ وما بعدها .

ويراجع صحيح مسلم ج ١ ص ٩٠ .

وذهب الامام أحمد الى القول بأن المسح أفضل من غسل الرجلين ، واستدل لذلك بما كان من النبي صلى الله عليه وسلم - وأصحابه - رضوان الله عليهم أجمعين - وهم الذين كانوا يطلبون لفصه دائما ، وروى عنهم ذلك (١٠٢) والمسح على الخفين للرجال والنساء على السواء ، وفي كل سفر أيضا حتى ولو كان سفر معصية قليلا كان السفر أو كثيرا (١٠٣) .

ومن وضع جبيرة على عضو من أعضائه قد انكسر ، وكذا من عصب عصابة على رأسه أو عضو من أعضائه مسح عليهما حتى يجلهما تيسيرا وتخفيفا (١٠٤) .

(١٠٢) وهذا ما ذهب اليه الامام الشافعي رضي الله عنه وغيره نظرا لما روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أنه قال : « أن الله يحب أن يؤخذ برخصة » وأنه - صلى الله عليه وسلم - « ما خير بين أمرين الا اختار أيسرهما » ولأن فيه مخالفة لاهل البدع .

وقد روى عن سفيان الثوري أنه قال ، لشعيب بن حرب : لا يفعك ما كتبت حتى ترى المسح على الخفين أفضل من الغسل .

المغنى ج ١ ص ٢٨١ ، تحفة المحتاج ج ١ ص ٤٣١ وما بعدها .

(١٠٣) يدلل ابن حزم على ذلك يشو له : برهان ذلك عموم امر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وحكمه ، ولو أراد - عليه السلام - تخصيص سفر من سفر ، ومعصية من طاعة ، لما عجز عن ذلك ، وواهب الرزق والصحة وعلو اليد للعاصي والمرجو للمغفرة له يتصدق عليه من فسخ الدين بما شاء .

المحلى ج ٢ ص ٩٩ المسألة ٢١٤ ، شرح فتح القدير ج ١ ص ١٠٩ .

(١٠٤) وهذا ما ذهب اليه ابن عمر وعطاء والنخعي وأصحاب الرأي وغيرهم - رضي الله عنهم أجمعين - والمسح على الجبيرة أو العصابة =

التيسير في الصلاة :

الصلاة هي الصلة بين العبد وربّه ، فأقرب ما يكون العبد من ربه وهو في الصلاة ، وأقرب ما يكون ذلك وهو ساجد •

وهي عماد الاسلام وسنام الانقياد والطاعة ، والله سبحانه وتعالى أخبر بأنها كبيرة الا على من خضع قلبه وانقادت نفسه لله رب العالمين واستعان بخالقه فهو وحده القادر على اعانتة : « واسنعيوا بالصبر والصلاة وإيها لكبرة الا على الخاشعين » (١٠٥) •

ليس له وقت معين ، بل الامر مرتبط بوجودهما حتى يزالا ، وذهب البعض الى استثناء الجنائز والعصائب من شرط أن يكونا قد وضعا على طهارة •

كما لا يخفى أن موضعهما هو مكان الكسر أو الشبح وما جاوزه مما لا بد منه لوضعهما ••• ويراجع تفصيل ذلك في كتب الفقه •••
المعنى ج ١ ص ٢٧٨ •

(١٠٥) الآية ٤٥ من سورة البقرة •

وقد خص الله تعالى الصلاة بالذكر هنا من بين سائر العبادات تنويها بذكرها وقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - اذا نزل له امر وأهمه فزع الى الصلاة •

ومنه تعلم أصحابه رضوان الله عليهم • فقد روى أن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - نعى اليه أخوة أو بنته ، وهو في سفر فاسترجع وقال : عورة سترها الله ، ومؤنة كفأها الله • ثم ننحو عن الطريق وصلى ، وظل يردد هذه الآية •

وقيل كبر الصلاة من أنها تقيد كل الجوارح عن الشهوات •
لجامع الأحكام القرآن ج ١ ص ٣٧١ وما بعدها •

ومع كون القرب مدبوب والمحبوب نكون أقرب ما نكون منه ونحن في الصلاة ألا أنه سبحانه يسر لنا الصلاة إذ أن منزلة القرب منزلة لها ما لها من تبعات ، ومن المحبين من يهيم حين ينكشف له بعض الستر عن محبوبه ... بل إن منهم من كان يعيب عنه حسه بنفسه وهو في الصلاة ...

ويبدأ التيسير مع بدء افتراضها علينا رحمة بنا ، فقد فرضت خمسين في اليوم والليله وخفف الله تعالى فجعلها خمسا في العمل وخمسين في الأجر والثوبة ... هذه بداية التيسير في الصلاة ...

وتتابع الرحمة والتيسير ، فكان قصر الصلاة وجمعها ... وكانت الجماعة بسبع وعشرين ... ومن هنا حض عليها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكذا الجمعة ... غير أنه يعذر في تركهما من كان مريضا فقد روى عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « من سمع النداء فلم يمنعه من اتباعه عذر - قساوا وما العذر يا رسول الله ؟ قال : خوف أو مرض - لم تقبل منه الصلاة التي صلى » (١٠٦) .

ومن الإعذار أيضا المطر الذي يبطل الثوب ، والوجع الذي يؤدي الإنسان في أعضائه أو نفسه أو ثيابه . فقد روى عن عبد الله بن عباس - رضي الله تعالى عنهما - أنه قال لمؤذنه في يوم مطر : « إذا قلت

(١٠٦) والخوف أنواع : خوف على النفس وخوف على المال ، وخوف على الأهل وجعل من الخوف على النفس ، خوف أن يأخذه رجال الحاكم ... أو الخوف من العدو ، أو الص أو الحيوان المفترس ، أو خوف أن يراه غريمه ولا شيء معه يؤدي به دينه .
المغنى ج ١ ص ٦٣ وما بعدها .

أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل : حي على الصلاة ، وقل صلوا في بيوتكم • فكان الناس استذكروا ذلك • فقال لهم ابن عباس : أتعجبون من ذلك ؟ قد فعل ذلك من هو خير مني ، ان الجمعة عزمة • واني كرهت ، أن أخرجكم فتمشوا في الطين والدحض » وروى أبو الميخ « أنه شهد النبي - صلى الله عليه وسلم - زمن الحديبية يوم الجمعة ، وأصابهم مطر لم يبيل أسفل نعالهم فأمرهم أن يصلوا في رحالهم » (١٠٧) •

ومن التيسير في الصلاة أيضا جواز صلاتها على الراحلة إذا كان بالأرض ماء أو طين من آثار مطر أو غيره ، يومئذ المصلي بالركوع والسجود إذا كان راكباً ، فان كان راكباً أوماً بالسجود ولم يلزمه السجود على الأرض في مثل هذه الحالة (١٠٨) •

(١٠٧) متفق عليه : المرجع السابق •

وذكر قدامة أنه يعذر في ترك الجماعة بالريح الشديدة في الليلة المظلمة الباردة ، وقد روى ابن ماجه عن ابن عمر - رضي الله عنهم - قال : « كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ينادى مناديه في الليلة المطيرة أو الليلة الباردة : صلوا في رحالكم ، واسناده صحيح • رواه أبو داود ونحوه ، واتفق عليه البخاري ومسلم ، إلا أن فيه « في الليلة الباردة والمطيرة في السفر » •

وأكثر من هذا يقول ابن قدامة :

ويعذر في تركهما - الجماعة والجمعة - من يخاف عليه النعاس حتى يفوته ، فيصلح وحده وينصرف •

المرجع السابق ص ٦٣١ وما بعدها •

(١٠٨) روى الترمذي عن أنس بن مالك وأنه صلى على دابته في ماء وطنين والعمل على هذا عند أهل العلم • لما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

وليس هذا فقط وإنما سبق وأن أشرت الى جانب مما يجوز للمسافر من جمع الصلاة وقصر الرباعية ، وأشار هنا وفي عجلاله الى ما يجوز بالنسبة للخائف وعند الالتحام في القتال من قصر في الصلاة بل وآدائها ركعة واحدة وكيف أمكن المقاتل ... مستقبل القبله أو غير مستقبلها ...

صلاة الخوف :

وهي الصلاة التي يصيها المسلم حال خوعه من عدو ظالم خافه ، أو باغ من المسلمين ، أو من حيوان مفترس أو احراق أو اغراق أو غير ذلك مما ينزل بالانسان من وقائع تفرعه وتخيفه وتفقدده الأمن والاطمئنان وقد بين لنا القرآن الكريم والسنة النبوية المطهره هذه الصلاة وآراء المسلمين لها عند الخوف ...

وهيئة هذه الصلاة قد توافق هيئة الصلاة عند الأمن وانخالفتها في عدد الركعات بالنسبة للمقيم وفي كيفية الأداء وقد تغاير الصلاة العادية في العدد وكيفية الأداء •

والأصل فيها ما جاء من قول الله سبحانه وتعالى : « وإذا كنت فيهم فأقم عليهم الصلاة فلنقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا

وسلم • « أنه انتهى الى مضيق ومع أصحابه والسماء من فوقهم والبله من أسفل منهم ، فصلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على راحته وأصحابه على ظهور دوابهم ، يومنون ايماء يجعلون السجود احفاز من الركوع ، •

رواه الاثرم والترمذي •

المغنى ج ١ ص ٥٩٩ •

مسجدوا، فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم ..» (١٠٩) •

كما أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صلى هذه الصلاة التي بينتها الآية الكريم عقب نزولها - بالمسلمين ، فقد صلى بهم صلاة العصر كما أوردت الأحاديث الشريفة ذلك ... وصلى بهم صلاة الخوف أيضا في موضع آخر (١١٠) •

وقد ذهب أبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة إلى القول بأن صلاة الخوف تختص بالنبي - صلى الله عليه وسلم - لأن الآية الكريمة قد

(١٠٩) الآية ١٠٢ من سورة النساء وقد ورد في سبب نزولها ما رواه الدار قطن عن أبي عياش الزرقى قال : كنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعسفان فاستقبلنا المشركون ، عليهم خالد بن الوليد ، وهم بيننا وبين القبلة ، فصلى بنا النبي - صلى الله عليه وسلم - الظهر ، قفانوا : قد كانوا على حال لو أصبنا غرتهم ، قال : ثم قالوا تأتي عليهم صلاة هي أحب إليهم من أبنائهم وأنفسهم ، قال : فنزل جبريل عليه السلام بهذه الآية بين الظهر والعصر • وذكر الحديث •

وكان نزول هذه الآية الكريمة وكيفية الصلاة سبب إسلام خالد بن الوليد - رضي الله تعالى عنه •

الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٣٦٤ وما بعدها •

(١١٠) جاء في حديث أبي عياش أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صلى بأصحابه هذه الصلاة مرتين : مرة بعسفان ومرة في أرض سليم • أخرج هذا أبو داود ، وأخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة • وقد بين كل من الحديثين كيف صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صلاة الخوف • وذكر ابن القصار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عشرة مواضع وذكر ابن العربي أربعاً وعشرين مرة المرجع السابق :

ذكرت ذلك في قول الله تعالى : « وإذا تكلمت فيهم » ولأن النبي صلى الله عليه وسلم — ليس كغيره ، وكلهم يجب أن يأتم به ويصلي خلفه وليس أحد بعده يقوم في الفضل مقامه (١١١) ...

وإذا كنا نسلم لأبي يوسف مقولته بأفضلية النبي — صلى الله عليه وسلم — إلا أن كل ما خوطب به — صلى الله عليه وسلم — من أمور التشريع وأحكامه فنحن مخاطبون به ومطالبون بأدائه إلا إذا قدم دليل على اختصاصه وحده — صلى الله عليه وسلم — بما جاءه من وحي في مسألة معينة

وما كان من الصحابة — رضوان الله عليهم — يدل على أن صلاة الخوف ليست خاصة برسول الله — صلى الله عليه وسلم — إذ هم قد صلوا من غير أن يكون معهم *

روى أن سعد بن العاص كان أميراً على جيش المسلمين بطبرستان فقال : أيكم صلى مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — صلاة الخوف ، فقال حذيفة : أنا ، فقدمه فصلى بهم *

وقد أورد الفقهاء ردوداً مطولة على أبي يوسف في هذا الخدم ، ونيس هنا مقام إيرادها (١١٢) *

(١١١) مما يدعو للأسف أن كثيرين ممن يقودون جنود المسلمين لا يؤدّون هم أنفسهم الصلاة • لافى الخوف ولا فى الأمن وهذا أمر عسسه ولسته بنفسى • وكان الوقت وقت حرب ، ومع هذا نصرنا الله تعالى بفضل صلاة البعض من كانوا يحرصون على الصلاة وغيرها من فرائض الاسلام •
(١١٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٣٦٤ وما بعدها •
المغنى ج ٢ ص ٤٠٠ وما بعدها •

كل ما يعنيننا هنا أن نذكر أن الصلاة في الخوف تغاير الصلاة وقت الأمن في عددتها وهيئتها وأدائها *** تيسيرا من الله لجنده الذين يحملون نواياه وتخفيفا عنهم التي حد أن ذكر البعض أن صاحب الخوف يصلى عند المسابقة — أو التحام الصفوف واشتداد القتال ركعة ، فان لم يقدر فلايكبر تكبرتين ، فان لم يقدر إلا على تكبيرة واحدة أحزأت عنه (١١٣) .

(١١٣) يقول القرطبي : لما أمر الله تعالى بالقيام في الصلاة بحال قنوت وهو الوقار والسكينة وهدوء الجوارح . ذكر حالة الخوف الطارئة . . . ورخص لعبيده في الصلاة رجلا على الأقدام وركبانا على الخيل والابل ونحوها — من الطائرات والمدركات والعربات وغيرها — إيماء وإشارته بالرأس حيثما توجه . . .

ويقول : واختلفوا في صلاة الخوف عند التحام الحرب وشدة القتال وخيف خروج الوقت ، فقال مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وعامة العلماء : يصلى كيف أمكن لقول ابن عمر : فان كان خوف أكثر من ذلك فيصلى راكبا أو قائما يومئ إيماء . وقال في الموطأ : مستقبل القبلة وغير مستقبلها .

الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٢٢٣ وما بعدها ، ج ٥ ص ٣٦٩ وما بعدها .

المغنى ج ٢ ص ٤٠٠ وما بعدها مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٠١ وما بعدها المحلى ج ٥ ص ٣٣ المسألة ٥١٩ وما بعدها . البحر الزخار ج ٢ ص ٤٨ وما بعدها .

تفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٢٩٠ وما بعدها .
من لا يحضره الفقيه ص ١٢٢ ، شرح الزرقاني ج ٢ ص ٦٧ .
الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٩٤ .

هذه بعض ملامح التيسير في الصلاة ، وهي ذات هيئة خاصة
الالتزام بها أوجب ما يكون ، لأن المصلي يقف بين يدي ربه وخالقه
وسيده وفي حضرته ، خاضعا لقيوم الكون وسيد الوجود ...

فاذا أجاز غيرها ما أشرت اليه كان غيرها بجواز التيسير فيه أولى
وأشمل ، سواء في المعاملات أو غيرها طالما أن مظلة الشرع هي التي
تظللنا وتحيطنا بعنايتها ورعايتها ...

وما جاء سائل يسأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم
حجه عما كان من أنه فعل كذا قبل كذا أو فعل كذا ولم يفعل كذا إلا
قال له - حاشى الله عاياه وسلم - افعل ولا حرج ...

فيا عباد الله : « يسروا ولا تعسروا ، وبشروا ولا تتفقدوا » « فان
الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه ، فسددوا وقاربوا
وأبشروا » (١١٤) *

فما بعث الله رسوله - صلى الله عليه وسلم - معتنا ولا متعنتا
ولكن بعثه معلما وميسرا « (١١٥) *

(١١٤) يراجع صحيح البخاري مع فتح الباري ج ١ ص ٦٣ ، ج ١

ص ٥٢٤ *

(١١٥) يراجع التيسير شرح الجامع الصغير ج ١ ص ٢٥٩ .
وقد ذكر الفقهاء كثيرا من صور التيسير في الصلاة للمضطر . فيقول
ابن حزم في معرض حديثه عما قد يحدث للمصلي وهو في صلاته : فارغف
في صلاة فان أمكنه أن يسهل أنفه وإن يندع الدم يقطر على ما بين يديه بحيث
لا يمس له ثوبا ولا شيئا من ظاهر جسده ، فعل وتمادى على صلاته ،
ولا شيء عليه ... فان مس الدم شيئا من جسده أو ثوبه فأمكنه غسل ذلك
غير مستدبر القبلة فليغسله وهو متمادى في صلاته ، وصلاته تامة ، وسواء

التيسير المكره :

سبق وأن أشرت الى أن الاكراه حالة تنشأ نتيجة طغيان انساني وتسلط بشرى ، يقيم به من له قدرة حيال غيره ومن هو أضعف منه ، أو أقل قدره على مواجهته والخلاص منه • لحمله على القيام بفعل أو قول لا يريد القيام به أو قوله لو خلص الى نفسه وصلاح اختياره » (١١٦) •

مشى الى الماء كثيرا أو قليلا ٠٠٠ فان عجز عن ذلك : صلى كما هو وصلاته تامة •

وقال مالك : ان أصابه الرعاف قبل أن يتم ركعة بسجديها قطع صلاته وابتدأ ، وان أصابه بعد أن اتم ركعة بسجديها فليخرج فليغسل السم ويرجع فيبني ٠٠٠

ومن زوحم حتى فاته الركوع أو السجود أو ركعة أو ركعات • وقف كما هو ، فان أمكنه أن يأتي بما فاته فعل ، ثم أتبع الامام حيث يدرکه وصلاته تامة ، ولا شيء عليه غير ذلك فان لم يقدر على ذلك الا بعد سلام الامام بمدة - قصيرة أو طويلة - فعل كذلك وصلاته تامة ، والجمعة وغيرها سواء في كل ما ذكرنا •

المحلى ج ٢ ص ١٥٧ •

(١١٦) ذكر صاحب مؤامير الجليل ج ٤ ص ٤٥ أن الاكراه يراد به : ما يفعل بالانسان مما يضره أو يؤلمه لحمله على القيام بفعل أو قول لا يريد •

وعرف الاكراه بأنه فعل بفعله الانسان بغيره فيزول رضاه أو يقبض اختياره ، أو هو أن يهدد المكره قادر على الاكراه بعاجل من أنواع العقاب يؤثر العاقل لاجله الاقدام على ما اكراه عليه وغلب ظنه أنه يفعل به ما مدد به اذا امتنع عما اكراهه عليه •

يراجع سني المطالب لأبى يحيى ذكرنا الانصارى ج ٢ ص ٢٨٢ •

ويراجع التلويح على التوضيح ج ٣ ص ٢٢٦ •

ويبين أن الاكراه يكون ممن قدر على تنفيذ ما يتوعد به غيره وله ما يمكنه تنفيذه ذلك من جاء أو سلطان ، أو أن يكون ممن ضعف عندهم الوازع الديني والاخلاقي ، ممن يبرزون لقطع الطريق أو اخافة الآمنين ، أو من يروعون أصحاب المبادئ والدعوات الإصلاحية ولذا : فان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال لعمار بن ياسر ، حين أعطى المشركين ما أرادوه بلسانه ، وجاء نادما حزينا على ما نال منه قال له رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : « كيف تجد قلبك » ؟ قال : مطمئن بالإيمان . فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : « فان عادوا فعبد » .

ويروى أن عيوفا لمسيمة الكذاب أخذوا رجلين من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — فذهبوا بهما الى مسيمة ، فقال لأحدهما : أتشهد أن محمدا رسول الله ؟ قال : نعم . قال : أتشهد أني رسول الله ؟ قال : نعم . فخلى عنه . وقال للآخر : أتشهد أن محمدا رسول الله ؟ قال : نعم . قال : وتشهد أني رسول الله قال : أنا أصم لا اسمع فقدمه وضرب عنقه .

فجاء هذا إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — فقال : هلك ! قال : « وما أهلكك » فذكر الحديث . قال : « أما صاحبك فأخذ بالثقة — مضى على إيمانه — وأما أنت فأخذت بالرخصة ، على ما أنت عليه الساعة » قال : أشهد أنك رسول الله . قال : « أنت على ما أنت عليه » (١١٧) .

(١١٧) فتح الباري ج ١٢ ص ٣١١ ، المغنى ج ٧ ص ١٢٠ والذي جاء فيه ومن شروط الاكراه ثلاثة أحدها : أن يكون من قادر بسلطان أو تغلب كالصوص ونحوه .

والثاني أن يغلب على ظنه نزول الوعيد به ان لم يجبه إلى طلبه = (١٦ - التيسير)

كما أنه يلزم القول بالاكراه أن يكون المتوعد به من قبل المكره —
 بكسر الراء مما يضر بالمكره — بفنح الراء — وإن كان للفقهاء مقولة
 فيما يصدق عليه أنه مما يضر ضررا شديدا بمن وقع به أو توعد
 بالإيقاع عليه ...

فمن الفقهاء من يرى أن الاكراه لا يكون إلا بالتوعد بالقتل أو
 الضرب الشديد ، أو الحبس الطويل ، أما غير ذلك فلا يصدق على من
 وقع به أنه مكره (١١٨) •

وذهب آخرون إلى أنقول بأن الضرب وإن كان يسييرا والوعيد
 المخوف اكراه وذهب آخرون إلى التفريق بين من يقع عليه الضرب
 ليسير أو الشتم ، ووضعوا معايير لا أساس لها ، لأنه لا يوجد

=

ويقول ابن حزم : ولا فرق بين اكراه السلطان • أو اللصوص ، أو من
 ليس سلطانا ، كل ذلك سواء في كل ما ذكرنا • لأن الله تعالى لم يفرق
 بين شيء من ذلك ولا رسوله — صلى الله عليه وسلم •
 المحلى ج ١ ص ٣٣٥ المسألة ٤٠٨ •

(١١٨) يقول ابن قدامة عند حديثه عن شروط الاكراه : أن يكون مما
 يستتضر به ضررا كثيرا • كالقتل والضرب الشديد والقيود والحبس الطويل
 فأما الشتم والسب فليس باكراه رواية واحدة • وكذلك أخذ المال اليسير •
 فأما الضرب اليسير فإن كان في حق من لا يبالي به فليس باكراه • وإن
 كان من ذوي المروءات على وجه يكون اخراقا بصاحبه وغضا له ، وشهرة
 في حقه فهو كالضرب الكثير في حق غيره ، وإن توعد بتعذيب ولده فقد قيل
 ليس باكراهه لأن الضرر لاحق بغيره ، والأولى أن يكون اكراهها ، لأن ذلك
 عنده أعظم من أخذ ماله ، والوعيد بذلك اكراه وكذلك هذا •
 المغنى ج ٧ ص ١٢٠

ما يمكن أن يجسد مدى احساس من يتعرض لشيء من هذا وليس هناك ضابط لتفريق يمكن أن يطمأن اليه ...

ومن عجيب ما نرى ونسمع أن راقصة أخذت تعويضا ممن وصفها بأنها لا تجيد كذا ولا تحسن كذا ، بينما نرى أصحاب الفكر والرأى ينزل بهم ما لا يوصف من ضرر أدبي ومادى لجرد أنهم قالوا قولة صدق — تعرضوا بسببها للمسألة من القائمين على ذلك ، ومع هذا لا تكلف وسائل الاعلام التى آدانتهم قبل اصدار حكم نهائى ، لا تكلف نفسها أن تعان عن براعتهم ، اذ هم فى نظرها ليسوا كذلك التى تدمتهم وتدفع ارواحهم فى ليلالى الشتاء أو الصيف ...

فبإى مقياس يقاس اذا هدى تأثير ما ينزل بالناس وقد يكون مستور الحال لا يلتفت اليه وقد يكون ممن تقتلهم الكلمة التى قد ينتشى لها الوجوه فى نظر العامة ...

وما كره ابن حزم فى هذا الخصوص جدير بالالتفات اليه فقد ذكر عنه ايراده مقولة البعض فى هذا ما يأتى :

« وقال الحنفيون : الاذراه بضرب سوط أو سوطين أو حبس يوم ليس اذراها ، وهذا تقسيم فاسد ، لأنه لم يأت به قرآن ، ولا سنة ، ولا معقول ، والضرب كله سوطا ثم سوط الى مائة ألف أو أكثر (١١٩) . »

(١١٩) المحلى ج ٨ ص ٣٣٦ المسألة ١٤٠٩ .

ومقولة ابن حزم يؤيدها ما جاء عن اعلام الصحابة الاجلاء ، فقد روى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه — أنه قال : ليس الرجل أمر على نفسه اذا أخفته أو وثقته أو ضربته .

وبقول ابن مسعود — رضى الله تعالى عنه — : ما كلام يدرأ على سوطان الا كنت متكلماً به .

تقسيم الفقهاء للاكراه :

ويقسم فقهاء الاحناف طبقا لاتجاههم الاكراه الى قسمين :

القسم الأول : وأطلقوا عليه مسمى الاكراه الزام أو الاكراه الملجئ ، وهذا النوع من الاكراه عندهم هو ما لا يرقى معه للمكسر - يفتح الرء - شئ من الرضا أو الاختيار فهو يأتي عليهما ويذهب بهما . وقسم هذا النوع عندهم أيضا الى مادي ومعنوي .
فالمادي من الاكراه الزام هو ما كان التهديد فيه حالا بالمستكره واقعا به فاما الاستجابة لما يطالب اليه واما تنفيذ ما يتوعد به أما الاكراه المعنوي فهو ما كان التهديد فيه غير حال ، وانما هو تهديد بالأمر الذي يحدث على التراخي ان لم يستجب المستكره لرغبة من هدده ويتوعد (١٢٠) .

وقال الحسن - رضى الله تعالى عنه - التقية جائزة للمؤمن الى يوم القيامة ذالا أن الله تبارك وتعالى ليس يجعل فى القتل تقية .
وقال النخعي : القيد اكراه والسجن اكراه وهذا قول مالك الا أنه قال : والوعيد المخوف اكراه وان لم يقع ، اذا تحقق ظلم ذلك المعتدى .
الجامع لأحكام القرآن ج ١٠ ص ١٩٠ .
(١٢٠) يراجع البحر الرائق ج ٣ ص ٨٠ ط أول .
كشف الأسرار عن أصول البزدوى ج ٤ ص ٢٨٣ .
ط بيروت سنة ١٩٧٤ م .

والاكراه الزام لا أثر له ولا يمكن الاعتماد عليه فى ارتكاب جريمة قتل .
مثلا . فالأقدام على هذه الجريمة مؤتم مجرم بالنسبة لمن ارتكبها مهما قيل عنه أنه مكره على ذلك . وعليه فإنه يلزم بعقوبتها . . .

أما القسم الثاني فهو الاكراه الناقص أو الاكراه غير الملجئ وهو الذي لا يخاف فيه التلف عادة كالحبس مدة قصيرة أو الضرب الخفيف الذي لا يؤدي الى القتل أو تاف عضو من الاعضاء .

وهذا النوع من الاكراه وان انعدم معه الرضا الا أنه لا يفسد الاختيار ، نظرا الى أن من استكره يمكنه الصبر على ما هدد به من غير أن يعرض نفسه أو عضو من أعضائه للتلف (١٢١) .

هذا بالنسبة لجريمة القتل .

أما غيرها فان درجة الاعتماد على القول بالاكراه الملجئ لتخفيف العقوبة والقول يرفع المسؤولية عن وقع تحت تأثير هذا النوع من الاكراه يختلف من جريمة الى أخرى . ومن شخص الى آخر . والاكراه التام ينعدم معه القصد الجنائي ، وعليه فانه يترتب على وجوده القول بدء العقوبة الحدية ، طالما لم تقع جريمة قتل أو فطع ، أو ضرب مهلك . . .

تراجع الشبهات وأثرها في العقوبة الجنائية للباحث ص ٢٨٠ .
ويراجع المغني ج ٧ ص ١١٩ ص ٦٤٥ ، المهذب ج ٢ ص ١٨٩ ،
بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٧٩ ، مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٢ ، الإباحة ص ٣٩٠ .

(١٢١) وذهب البعض الى الحاق ما ينزل بأحد الأصول أو الفروع أو غيرهم ممن لهم صلة بشخص بالاكراه غير الملجئ بالنسبة لهذا الشخص قريبيهم وهذا القول - يجعل مثل ذلك من الاكراه غير الملجئ اعتمادا على ان الألم أو المتوعد به لا يقع بالشخص نفسه - قول فيه كثير من التجاور اذ ان الانسان اذا مرض ولده أو والده أو تعرض اصله أو فرعه الى محاطر فانه يتألم لذلك أكثر مما لو كانت هذه المخاطر تنتظره هو أو حتى حلت به . وأغرب من هذا من ذهب الى أن تعذيب الابن أو توعده بشيء من ذلك فلا يعد اكراها للأب .

وحتى لا يأخذنا الجدل الأصولي في التقسيم بعيدا عن الهدف.
الأصلي المراد تناوله وبيانه هنا ، نكتفي بهذا الاجمال في الحديث عن
التقسيم ونشير الى ما يجوز للمكره — بفتح الراء — الاقدام عليه
حتى يخلص من حالة التي وقع فيها ، وينجو مما هدد به
والاكراه بالنسبة لما أكره عليه ينقسم الى اكراه على النطق بكلام
أو اكراه على القيام بفعل من الافعال .

القسم الأول : وهو الاكراه من أجل النطق بكلام معين ، فان
للمكره — بفتح الراء — تيسيرا من الشارح أن ينطق بما يستكره عليه حتى
ولو كان نكاهة الكفر ، ولا شيء عليه طالما أن قلبه مطمئن بالإيمان .
وهذا ما يدل عليه الاستفسار الذي كان من رسول الله — صلى الله
عليه وسلم — لعمار بن ياسر — رضى الله تعالى عنهما — حين أعطى
عمار المشركين ما أرادوه بلسانه مكرها ، ثم جاء يشهد ذلك الى رسول
الله — صلى الله عليه وسلم — فقال له — صلى الله عليه وسلم — :
« كيف تجد قلبك » ، اذ القلب هو أساس الأمر ومحك الحكم . لأن
الأعمال بالنيات وكذا الأقوال في مثل ما نحن بصدده ، فقال عمار مجيبا
ومبيناً ما كان في قلبه : مطمئن بالإيمان فطمأنه رسول الله — صلى الله
عليه وسلم — بل وأمره بأنهم لو عادوا الى اكراهه مرة أخرى فلا شيء
فيما يجيبهم به . اذ قال — صلى الله عليه وسلم — لعمار : « فان عادوا
فعد » . .

ذكر ابن قدامة هذا وضعفه حين قال : وان توعد بتعذيب ولده فقد
قيل : ليس باكراهه ، لأن الضرر لاجق بغيره .
والأولى أن يكون اكراهها ، لأن ذلك عنده أعظم من أخذ ماله والتوعيد .
بذلك اكراه فكذلك هذا راجع المغنى ج ٧ ص ١٢٠ .
كشف الاسرار عن أصول البزدوى ج ٤ ص ٣٨٣ .

وجماع هذا كله ما جاء في قول الله تعالى : « إلا من أكره وقلبه
مطمئن بالإيمان » (١٢٢) •

ومن هنا كان اجماع أهل العلم على أن من أكرهه قادر على تنفيذ
ما أكرهه عليه ، وخشى المكره على نفسه القتل أو هلاك عضو وما إلى
ذلك ، أجمع العلماء على أنه لا اثم عليه ولا أثر لما ينطق به في نظر
الشرع طالما أن قلبه مطمئن بالإيمان ، فلا يحكم عليه بما نطق به
وهو واقع تحت تصنيف المكره — بكسر الراء (١٢٢) •

وذهب محمد بن الحسن إلى القول بأن المكره إذا أظهر الشرع
كان مرتدا في الظاهر ، وعلى هذا تبين منه زوجة ، ولا يصلى عليه إذا
مات ، إلى غير ذلك مما يلزم بالنسبة للمرتد •

وذهب بعض الفقهاء أيضا إلى القول : بأن طلاق المكره واقع ،

(١٢٢) الآية ١٠٦ من سورة النحل •

الجامع لأحكام القرآن ج ١ : ص ١٨٠ وما بعدها •

(١٢٣) هذا ما عليه قول مالك والشافعي وذكره ابن قدامة وغيرهم ،
وفيه يقول ابن حزم : الاكراه على الكلام لا يجب به شيء وإن قاله المكره
كالكفر ، والقذف ، والاقرار ، والسكاح ، والرجعة ، والطلاق •
والبيع ، والابتياح والنذر ، والإيمان ، والعتق ، والهبة • وإكراه النسيء
الكتابي على الإيمان وغير ذلك ، لأنه في قوله ما أكره عليه إنما هو حاك
للفظ الذي أمر بقوله ، ولا شيء على الحاكم إلا خلاف ، من فرق بين
الأمرين فقد تناقض قوله ، وقد قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — :
« إنما الأعمال بالنيات وكل امرئ ما نوى » فصح أن كل من أكره عليه
قول ولم ينو مختارا له فإنه لا يلزمه •

المحلى ج ٨ ص ٣٢٩ المسألة ١٤٠٣ •

الجامع لأحكام القرآن ج ١٠ ص ١٨٢ ، المغنى ج ٧ ص ١١٨ •

لأنه طلاق من مكلف في محل يملكه ، فينفذ كطلاق غير المكروه (١٢٤) •
 واحتج القائلون بذلك بأدلة منها ما جاء من عموم في قول الله تعالى :
 « فان طلقها فلا تقل له من بعد » الآية (١٢٥) •

وبما روى عن صفوان بن عمران الطائى أن رجلاً جعلت امرأته
 سكيناً على حلقه وقالت : طلقنى ثلاثاً أو لأذبحنك • فنأشدها الله
 تعالى : فأمت • فطلقها ثلاثاً • فذكر ذلك لرسول الله — صلى الله عليه
 وسلم — فقال : « لا قيلولة في الطلاق » •

وبما رواه عطاء بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله

(١٢٤) هذا ما ذهب إليه أبو قلابة والشعبي والنخعي والرهري

والثوري وأبو حنيفة وصاحبه •

وتعجب ابن حزم من كون الأحناف يرون القول بلزوم الإكراه على
 البسم • ولا على الشرى ، ولا على الإقرار ، ولا على الهبة ، ولا على
 الصدقة ، وإن المكروه لا يلزم بشيء من ذلك إذا قاله وهو مكروه ، بينما
 ذهب الحنفيون إلى القول بأن المكروه على النكاح • أو الطلاق أو الرجعة
 أو العتق أو النذر أو السمين لزمه كل ذلك وقضى به وصح ذلك النكاح
 وكذلك الطلاق ، وذلك العتق ، وتلك الرجعة ولزمه النذر وتلك اليمين •
 ورد عليهم ابن حزم بردود كثيرة وحجج قوية منها

ما روى عن عبد الملك بن قدامة الحمصي حدثه أبوه أن رجلاً تدلى
 بحبل ليشتر عسلاً فحلفت له امرأته لتقطع الحبل أو ليطلقها ثلاثاً ،
 فلما خرج أتى عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — قال له عمر : ارجع
 إلى امرأتك فان هذا ليس طلاقاً •

وعن الحسن بن علي بن أبي طالب — رضى الله تعالى عنه — قال :
 ليس لمستكرم طلاق • وروى مثله عن ابن عباس ، وابن عمر — رضى الله
 عنهم — وقال ثابت الأعرج : سألت كل فقيه بالمدينة عن طلاق
 المكروه ؟ فقالوا : ليس بشيء •

المحلى ج ٨ ص ٣٣٢ المسألة ١٤٠٦ •

(١٢٥) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة •

صلى الله عليه وسلم - : « كل الطلاق جائز الا طلاق المعتوه المغلوب على عقله » .

وهذه الادلة التي اعتمد عليها القائلون بان طلاق المكره واسع تحتاج الى نظر ...

أما الآية الكريمة فالذى قالها سبحانه وتعالى هو القائل أيضا في كتابه الكريم : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور رحيم » (١٢٦) .

والمكره لم يكسب قلبه وإنما قيل له ذلك ، وهدد فقال ، فهو يحكى قول من أكرهه ، ليفدى نفسه ، ويريد عنها الضرر المحقق بها . وإذا كان أصحاب هذا الاتجاه يقولون انما البيع عن تراض فكيف بهم يرون ايقاع طلاق المكره ولا يقولون بصحة البيع مع الاكراه ...

أما ما استدعوا به من أحاديث فمردودة اذ أن عطاء بن عجلان قال عنه ابن حزم . أنه مذكور بالكذب ...

والخبر الذى يروى عن الصحابى لو حالفه عمل الصحابى فان هذه المخالفة تعد دليلا على سقوطه .

ومما هو ثابت أن ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - لم ير ثائقا بوقوع طلاق المكره (١٢٧) .

(١٢٦) الآية ٢٢٥ من سورة البقرة . وقد روى أن السيدة عائشة

زوج النبي - صلى الله عليه وسلم ، قالت : أيمان اللغو ما كانت في

المراء والهزل والمزاحة والحديث الذى لا ينعقد على القلب .

وعن ابن عبد البر أن اللغو أيمان المكره .

الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٩٩ وما بعدها .

(١٢٧) المحلى ج ٨ ص ٣٣٢ . ويقول ابن قدامة : ولنا قول النبي

ويقول ابن حزم في ردء على الفائلين بوقوع طلاق المكره ، ولزوم زواجه : ونقول لهم : هبكم أنكم وجدتم في الطلاق ، والعق هذه الآثار المذكورة فأى شيء وجدتم في النكاح ؟ وبأى شيء الزمتموه ؟

وقد صح عن النبي — صلى الله عليه وسلم — إبطاله كما روينا من طريق مالك عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عبيد الرحمن ومجمع ابنى يزيد بن جارية الأنصاري عن خنساء بنت خدام الأنصاري أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأنت النبي — صلى الله عليه وسلم — فرد نكاحها •

وعن عكرمة عن ابن عباس — رضى الله تعالى عنهم أجمعين : « أن جارية بكرا أتت النبي — صلى الله عليه وسلم — فقالت : ان أبى زوجنى رهى كارهة ، فرد النبي — صلى الله عليه وسلم — نكاحها » وهذا سندان في غاية الصحة لا معارض لهما (١٢٨) •

وان كان الرحمن الرحيم لم يؤاخذ على النطق بكلمة الكفر عند الإكراه وهي أشد كلمة ينطق بها ، فمن باب أوأى ما كان أقلها منها خطرا ، وأضعف منها أثرا ، وعليه فان فقهاء الشريعة حملوا فروع الشريعة كلها على ما حكم به الحكيم الخبير في قوله تعالى :

=

— صل الله عليه وسلم — : « ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » رواه ابن ماجه •

وعن السيدة عائشة — رضى الله تعالى عنها — قالت : سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : « لا طلاق في أغلال » قال أبو عبيد والقتبي : معناه في إكراه •

المغنى ج ٧ ص ١١٨ •

• ويراجع نبيل الأوطار ج ٦ ص ٢٦٤ وما بعده •

• (١٢٨) المحلى ج ٨ ص ٣٣٥ المسألة ١٤٠٦ •

« ألا من أكرهه ويغتابه مطمئن بالإيمان » (١٢٩) .

ومع هذا يلزم الالتفات الى أنه اذا كان الاكراه يحق فانه يترتب عليه الالتزام بكل ما يصدر من ألفاظ وعقود ، لأنها ألفاظ وعقود الزم النطق بها وفاء لحق الآخرين الذين كان ينمطهم حقوقهم . ويراعى في الوفاء بما وجب عليه ...

ومن هذا ما اذا كان الزوج قد حلف الا يقرب زوجته مدة طويلة تريد على ما يعد ايلاء فاذا مضت أربعة أشهر ولم يقرب زوجته ورفعت الزوجة الأمر للقاضي فان على القاضي أن يطلب من الزوج الرجوع عما عليه ... ولا يعد ذلك اكراهاً لأنه انما يحق لوفاء بما للآخرين عليه ... ولا يعد ذلك اكراهاً لأنه انما يحق للوفاء بما للآخرين عنده (١٣٠) .

(١٢٩) الآية ١٠٦ من سورة النحل .

ويقول القرطبي عند تفسيرها : لا يسمح الله عز وجل بالكفر به وهو أصل الشريعة عند الاكراه ، ولم يؤخذ به ، حمل العلماء عليه فروع الشريعة كلها ، فاذا وقع الاكراه عليها لم يؤخذ به ، ولم يترتب عليه حكم ، وبه جاء الأثر المشهور عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » والخبر راجع لم يصح سننه فان معناه صحيح باتفاق من العلماء .

الجامع لأحكام القرآن ج ١٠ ص ١٨٢ .

(١٣٠) والأصل في هذا ما جاء في قول الله تعالى : « للذين يؤلون

من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاءوا فان الله غفور رحيم ... وإن عزموا الطلاق فان الله سميع عليم » الآيتان ٢٢٦ ، ٢٢٧ من سورة البقرة . وقد روى سهيل بن صالح عن أبيه قال : سألت اثني عشر رجلاً من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الرجل يول من امرأته . فكلهم يقول : ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر فيوقف ، فان فاء ولا يطلق عليه طلقة رجعية .

الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ١٠٥ وما بعدها .

ومثله مطالبة المدين فان وفى والا ألزمه القاضى وباع عليه ماله
ليستداندائنين... وهكذا فى كل اكراه يحق ، فان كل تصرف يصدر
عنه يعد صحيحا طالما أنه استوفى الناحية الاجرائية (١٣١) •

وقد فصل الفقهاء القول بالنسبة للاكراه فى البيع المذكروا أن بيع
المكره لا يخرج عن حالتين •

الأولى أن يكون البيع فى حق وجب عليه لآخر وطولب بدفع ما وجب
عليه فامتنع وهو يملك ما يمكنه من الإبقاء • فيبيح عليه القاضى أو من له
حق بالتصرف فى مثل هذه الحالات ، وهذا سائغ ماض ، لأن الاكراه
هنا بحق •

الثانية أن يكون بغير حق ، ظلما وعدوانا ، وهذا لا يجوز ، والمكره
فى هذه الحالة أولى بماله • ويسترده بلا ثمن ، فان فات متاع المكره
رجع على من أكرهه بالثمن أو بالقيمة أيهما أكثر ، واذا كان المشتري
يعلم بالأمر فانه يضمن أيضا مع المكره — بكسر الراء — لتواطئه معه
فى الاكراه... هذا ما عليه إتحاف فى بيع المكره (١٣٢) •

(١٣١) المغنى ج ٧ ص ١٦٨ •

(١٣٢) الجامع لاحكام القرآن ج ١٠ ص ١٨٤ •

وذكر ابن قيم فى حديثه عن بيع المكره — من غير حق — : اذا
اشترى أو استأجر مكرها لم يصح ، وان كان فى الظاهر قد حصل
صورة العقد ، لعدم قصده واراادته ، فدل على أن القصد روح العقد
ومصححه ومبطله ، فاعتبار القصد فى العقود أولى من اعتبار الألفاظ ، فان
الألفاظ مقصودة لغيرها ، ومقاصد العقود هى التى تراد لأجلها... وكيف
يقسم اعتبار اللفظ الذى قد ظهر كل الظهور أن المراد خلافه •

اعلام الموقعين ج ٣ ص ١٠٦ •

القرار المكره :

القرار دليل اثبات واقعة أو فعل قام به المقر ، ثم جاء يخبر بما كان منه ليخلص نفسه من جرم أو عمل خوفا مما قد يلحقه بسببه بين يدي الله سبحانه وتعالى . . .

وعليه فإنه يشترط لصحة وأعمال هذا القرار أن يكون المقر مختارا من غير حمل له على ذلك أو إكراه . . .

فإن إكراه شخص على القرار بواقعة ما أو جريمة من الجرائم أو دين أو غير ذلك فإنه لا عبرة بهذا القرار الذي صدر من المقر حال وقوعه تحت ضغط وإكراه .

وقد روى في ذلك عن عمر - رضى الله تعالى عنه - قوله : « ليس الرجل بأمين على نفسه إذا جوعته أو ضربته أو أوثقته » .

ومن نزل به نوع من هذه الأنواع قد يحمله ذلك الذي نزل به إلى محاولة دفعه عن نفسه بأن يقر بما لم يفعل . . . والقرار في حد ذاته إذا انتفى عنه احتمال الصدق ترجح فيه جانب الكذب والقرار هذا أمره لا يصلح أن يكون دليل اثبات (١٣٣) .

والواقع يحدثنا بما يصم الآذان عما يحدث من وقائع إكراه لا انتزاع اعتراف بما لم يرتكب خشية أن يتعرض عرض المقر ، أو أحد ابنائه ، أو غيرهم لأذى وتكديلا من جانب من يتوعد ويهدد وهو مستطيع ويده تطيش هنا وهناك تعبث بالأمنين . . .

وقد ذكر النخعي أن القيد إكراه والسجن إكراه ، وعند الامام مالك الوعيد المخوف إكراه وإن لم يتع إذا تحقق ظلم ذلك المتعد ،

وانفاذ لما يتوعد به ... واكره الساطان وغيره عند مالك اكره (١٣٤) .
ومن هنا فان اكره المكروه لا يعتد به في الاثبات ولا يجهل به كدليل تقويم
به حجة ...

اكره الذمى والمستأمن على الاسلام :

ما ذمنا قد أشرنا الى أن من اكره على النطق بكلمة الكفر فاته
ينطق بها ولا شيء عليه كما فضى بذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم
يوم قتل لعدار بن ياسر - رضى الله تعالى عنهما - : « كيف تجد
قلبك » ؟ قال : مطئن بالايمان + فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم
وسلم - : « فان عادوا فعد » ..

ما ذمنا قد أشرنا الى شيء من ذلك فانه يلزم أن نشير الى ما قرره
الفقهاء عند حديثهم عن الاكره على الاسلام ، وبشيء من الاجاز +
وعمدة ما يعتمد عليه في هذا ما جاء من قول الله تعالى : « لا اكره في
الدين قد تبين الرشيد من الخي » (١٣٥) +

(١٣٤) الجامع لأحكام القرآن ج ١٠ ص ١٩٠ .

(١٣٥) الآية ٢٥٦ من سورة البقرة .

وللعلماء في هذه الآية أقوال :

أحدها : أنها منسوخة بما جاء من قول الله تعالى : « يا أيها النبي

جاهد الكفار والمنافقين » الآية ٧٣ من سورة التوبة .

روى هذا عن ابن مسعود وغيره من المفسرين .

ثانيها : أنها ليست منسوخة وإنما هي في أهل الكتاب

خاصة ، وانهم لا يكرهون على الاسلام اذ ادوا الجزية .

ثالثها : أنها نزلت فيمن كان من أبناء الأنصار عند اليهود فلم

أجلبت بنو النضير قال الأنصار لا بدع أبناءنا ، فأنزل الله هذه الآية

وكان سبب وجود أبناء الأنصار عند اليهود هو الاسترضاع .

الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٢٨٠ .

ومن هنا كان قول جمهور الفقهاء أنه إذا أكره على الإسلام من لا يجوز إكراهه كالذمي والمسنأمن ، فأسلم نتيجة الإكراه ، فإنه لا يثبت له حكم الإسلام إلا إذا وجد منه ما يدل على رضاه بذلك بعد أن زال عنه الإكراه فإن لم يوجد منه ذلك فلا يحكم بإسلامه ، وعليه فإنه إذا مات ورثه أهل ملته ممن لهم حق ميراثه ...

وان لم يمت و بقي على ما هو عليه قبل إكراهه على النطق بالشهادۃ فإنه لا يعد مرتدا •

وذهب البعض إلى القول بأنه بعد دسلا ، وإذا رجع عن الإسلام عومل معاملة المرتد ... ذهب إلى القول بهذا محمد بن الحسن ، لكن ما عليه الجمهور هو الذي تشهد له النصوص ، وما دنا قد قلنا أن يكون من أهل الذمة أو استأمناء ، فإنه لا يجوز لنا نقض عهده ولا إكراهه على ما نم يأتيه مختارا راضيا (١٣٦) •

والإكراه غير دعوتهم إلى الإسلام ، فإنه يجوز لنا ذلك بل يدرنا دعوتهم إلى الإيمان بالله ورسوله ، فإن استجابوا طائعين فيها ونسعت ، وان يفتح الله قلوبهم للخير فهم وما هم عليه ...

ولقد روى زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يقول لعجوز نصرانية : أسلمي أيتها العجوز تسلمي ، أن الله بعث محمدا بالحق • قالت انها عجوز والموت منها قريب !!!

(١٣٦) هذا بخلاف الحربى والمرتد وعبدۃ الاوثان ، فان هؤلاء

يجوز إكراههما على الإسلام ، لأنه إكراه بحق •

المغنى ج ٨ ص ١٤٤ وما بعدها •

القواعد والفوائد الأصولية للبعلى ص ٤٧ ط ١٩٠٦ م •

فقال عد-ر : اللهم 'شهد ، وتلا قول الله تعالى : « لا اكراه في الدين » (١٣٧) •

يمين المكره :

إذا أكره الحاكم مسلما على اليمين غاما أن يكون الاكراه بحق ،
واما أن يكون بغير حق ، فإن كان الاكراه يحق لزم الحالف اليمين
وأصبح مطالباً به ولزمه الوفاء بما حلف عليه ••• من ذلك ما إذا
جئى الحاكم أو قاض أو رجل شرطة بواحد ممن تعودوا مقارعة
المعاصي ، أو ارتكاب الكبائر فطلب الحاكم أو من له سلطة على ذلك
الرجل أن يحلف على أنه لن يعود الى تلك المعاصي ، فإن اليمين هنا
وإن وقع من الحالف خوفا من صاحب السلطة عليه إلا أنها تلزمه ويجب
الوفاء بها والالتزام بما ألزمته بين يدي من حلفه ••• إذ الهدف هو
الزاه به: يجب أن يلتزم به ومن غير يمين •

أما ان كان الاكراه بغير حق فإن ما يؤخذ من ظاهر النصوص أن
اليمين لا يلزمه بشيء ، لأنه ما حلف الا خوفا من صاحب سلطة أو ظالم
أو ليفلت من غاصب أو صارق ، والحلف لمثل هؤلاء وفي مثل هذه
الحال لا يارم به شيء لأن الحالف لم يقصد ما حلف عليه ، وإنما
تقصد الأغلات والنجاة بنفسه أو ماله ••• هذا ما أرجحه وأغلب
أعماله •••

وقد ذهب جمهور الفقهاء الى القول بأن يمين المكره غير لازم على
إطلاقه .سواء حلف فيما • وطاعة أو فيما هو معصية (١٢٨) •

(١٣٧) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٢٨٠ •

(١٢٨) يقول القرطبي : وأما يمين المكره ففيه لازمة عند مالك

والشافعي وأبي نور وأكثر العلماء •

وفصل بعض الفقهاء بين الاكراه على يمين فيما هو طاعة وبين
الاكراه على يمين فيه معصية ...

وذكر الامام أبو حنيفة ومن وافقه ان من اكره على اليمين فحلف
الا وفعل ففعل حنث ... طالما أنه لم يهرّ في يمينه ، ولم يذهب ذهنه
ونيته عند اليمين الى خلاف ما اكره عليه ... وما دام قد حلف من
غير مواراة فقد قصد الى اليمين .

وذكر الامام مالك أن من حلف مكرها قاصداً بيمينه هذا تخليص
ماله من ظالم ، أو صاحب مكس - أو سراق ومن هم على نساكبتهم فإنه
يلزم بما حلف ، عليه ، لأنه لا تقية في الحلف لتخليص المال ، وانما
يقتصر فقط على تخليص النفس أو البدن أو عضو من أعضائه (١٣٩) .

قال ابن الماجشون : وسواء حلفاً فيما هو طاعة لله أو فيما هو
معصية اذا اكره على اليمين .

وقال مطرف : ان اكره على اليمين فيما هو لله معصية أو ليس في
فعله طاعة ولا معصية فاليمين ساقطة ، وان اكره على اليمين فيما هو
طاعة ، مثل أن يأخذ الوالى رجلاً فاسقاً فيكرهه أن يحلف بالطلاق
لا يشرب خمراً ، أو لا يفسق . أو لا يغش في عمله ، أو الوالد بحلف
ولده تأديباً له فان اليمين تلزم ...

الجامع لأحكام القرآن ج ١٠ ص ١٨٦ .

(١٣٩) المرجع السابق ويراجع المبسوط ج ٢٤ ص ٦٢ وما بعدها

بدائع الصنائع ص ٤٤٩٣ وما بعدها .

الخرشي ج ٨ ص ١٠٩ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٦٧ .

مغنى المحتاج ج ٤ ص ٧٨٧ وما بعدها .

المحلى ج ٨ ص ٣٣٦ المسألة ١٤١٠ .

وهذا الذي ذكره الامامان ومن وافقهما ، لا يعتمد على دليل ، بل ان كل النصوص التي جاءت في أمر المكره يدفع ما ذهبوا اليه اذ لم يفتقر بين من وارى في يمينه وبين غيره طالما أن هناك اكرام على اليمين .

بل ان من يكره على الحلف لظالم أو من هو مثله من السارق ليس بهادىء البال والفكر حتى يختار المواراة ويقصدها ، بل ان واقعة الاكرام في حد ذاتها قد تذهب بفكرة ، فلا يبقى فيه الا محاولة انجاة الظالم والافلات من اعوانه وعساكره ومساعديه .

ان من وقع تحت اكرام واحد من هؤلاء لا اعتقد أن له بقية من فكر هادىء يستطيع بها المراوغة والمواراة ، اللهم الا اذا كان دامية ذو مكر ودهاء يغلب من ، اجهة من هؤلاء وهذا الذى له مثل ذلك قليل ونادر ، والنادر لا حكم له . . .

ثم ان المسائل شقيق النفس والروح عند الناس ، فكيف يقال ان وقع تحت اكرام أخذ ماله فحلف من أجل أن ينجو بماله ، كيف نقول له يجب الوفاء بما حلفت به لذلك الظالم الذى أراد أخذ مالك . . . ثم يروى أبو هريرة — رضى الله تعالى عنه — أن رجلاً جاء الى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : يا رسول الله أرأيت ان جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : « فلا تعطه مالك » قال : أرأيت ان قاتلنى ؟ قال : « قاتله » قال : أرأيت ان قتلنى ؟ قال : « فأنت شهيد » قال : أرأيت ان قتلته ؟ قال : « هو فى النار » (١٤٠) .

هذا هو المال وواجب الدفاع عنه . . . فمن حلف ليخلص ماله من ظالم أو غاصب أو سارق فإنه لا يلزمه شيء مما حلف عليه

هذا ما يبين لى من النصوص • والوقائع ، وهو ما تطمئن اليه
النفس (١٤١) •

وبجملة ما أريد تأكيده أن التشريع الإسلامى راعى حال المكروه ،
ويسر له . وخفف عنه ، الى حد أنه أباح له النطق بكلمة الكفر ، وهى
أشد ما ينطق به ، لأنها تخرج الانسان من حال الى حال ، وتصيره من
مآل الى مآل ، وهى أشق كلمة على النفس ومع هذا أباح الله تعالى
للمؤمن عند اكراهه أن يطق بها لينجو منها هو . فيه من اكراه وقد أشرت
الى جانب مما جاء فى هذا الخصوص من النصوص الواضحة الدلالة
من غير لبس أو خفاء (١٤٣) •••

(١٤١) أورد القرطبى ما أجاب به أنس بن مالك - رضى الله تعالى
عنه - من سأل عن الرجل يؤخذ بالرجل ، هل ترى أن يحلف ليفيه
بيمينه ؟ فقال : نعم ، ولا أحلف سبعين يمينا وأحنت أحب الى أن أدل
على مسلم •

وقال ادريس بن يحيى : كان الوليد بن عبد الملك يأمر حواسيسه
تجسسون الخلق يأتونه بالأخبار ، قال : فجلس متهم فى حنقة
رجاء بن حوة ، فسمع بعضهم يقع فى الوليد ، فرفع ذلك اليه . فقال :
يا رجاء أذكر بالسوء فى مجلسك ولم تقهر ؟ فقال
ما كان ذلك يا أمير المؤمنين ، فقال له أله ليد : قآ : الله الذى لا اله
الا هو قال : الله الذى لا اله الا هو ، فأمر الوليد بالجاسوس فتمرنه
سبعين سوطا •

فكان يلقي رجاء فيقول : يا رجاء بك يستقر المطر ، وسبعون
سوطا فى ظهري ، فيقول رجاء : سبعون سوطاً فى ظهرك خبر من أن
يقتل رجل مسلم •

الجامع لأحكام القرآن ج ٢٠ ص ١٨٩ وما بعدها •
(١٤٢) ومن تدبر مصادر الشرع وموارده تبين له أن الشارع القى
بالألفاظ التى لم يقصد المتكلم معانيها ، بل جرت على غير قصد
بعض

هذا بالنسبة للاكراه على الانطق بكلام من أول الحاف على شيء الى آخر ما ينطق به مروراً بالعقود ووصولاً الى الانطق بتلمة الكفر ، بقى أن أشير في عجالة الى الاكراه على القيام بفعل ما من الافعال ، وما يجوز القيام به لفتحك والخلص من تحت وطأة الاكراه ، وما لا يجوز القيام به تحت أى اكراه مهما كان خطره •

الاكراه على القيام بفعل ما :

ذهب بعض الفقهاء الى أن الرخصة في الاكراه قاصرة على ما اذا كان الاكراه على الانطق بكلام ، أما اذا كان الاكراه على القيام بفعل ما من الأفعال فإنه لا رخصة للمكره — بفتح الراء — في أن يقوم بأى فعل ليخلص نفسه مما وقع به من اكراه •••

فمن اكراه على شرب الخمر أو أكل الربا ، أو أكل مال الغير ، أو الاعتداء على العرض أو السجود لصنم أو غير ذلك ، فإنه لا رخصة له في القيام بأى شيء من هذه الأشياء أو غيرها ••• إذ لا رخصة في الفعل لمن اكراه عليه (١٤٣) •

وسئل هـؤلاء ما ذهبوا اليه من قصر الرخصة على القول دون الفعل بأن ما جاء من ابن مسعود — رضى الله تعالى عنه — قد قصر الرخصة

كالنائم والناسى والسكران والجاهل والمكره والمخطئ من شدة القرح أو الغضب أو المرض ونحوهم ، ولم يكفر من قال من شدة فرجه براحتنه بعد يأسه منها : « اللهم أنت عبدى وأنا ربك » فكيف يعتبر الالفاظ التى يقطع بأن مراد قائلها خلافها ؟

اعلام الموقعين ج ٣ ص ١٠٧ •

(١٤٣) ذهب الى القول بهذا الحسن البصرى والأوزعى وسـ وـ

— رضوان الله عليهم — •

على القول فقط • ولم يشر الى الفعل • فقد قال : ما من كلام يدرك
عنى سوطيين من ذى سلطان الا كنت متكلما به (١٤٤) •

ولهذا فان أصحاب هذا الاتجاه لم يروا انترخيص للمكره على
القيام بعمل ما من الافعال أن يقوم بهذا الفعل ، وانما عليه أن يصبر
على ما آتاه به وقسم جمهور الفقهاء الفعل المكره عليه الى قسمين •

الأول : ما لا يبيحه الضرورة ومثلوا له بانقتل أو المجرح أو الضرب
أو افساد المال ...

ونذهب الى أن هذه الافعال لا يجوز الاقدام عليها من مكره أو
غيره لأنها حرمت لا تبيح الضرورة الاعتداء عليها أو النيل منها ...
اذ النيل منها ظلم فادح ، ولا يجوز للمكره أن يدفع عن نفسه ظلما بأن
يظلم غيره دمن لا ذنب له ولا جريمة •

ولزم أن يدفع المكره — بفتح الراء — الظلم عن نفسه بدفع الظالم
ورده لا بالاعتداء على الآخرين اذ الاعتداء على الآخرين لدفع الاكراء
عن النفس نوع من اعانة الظالم ومعاونته على ظلمه ، ونحن انما أمرنا
أن نتعاون على البر والتقوى لا على الاثم والعدوان والرسول صلى الله
عليه وسلم — قد بين لنا أن : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ان استطاع
فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه ، وذاك اضعف الايمان ،
فليس وراء ذلك من الايمان شيء » (١٤٥) وعلى هذا فان أفعال هذا

(١٤٤) ورد على ما استدلل به هؤلاء من قول ابن مسعود بأنه يحتمل

أن يجعل الكلام مثالا وهو يريد أن الفعل في حكمه •

الجامع لأحكام القرآن ج ١٠ ص ١٨٢ وما بعدها •

(١٤٥) ويقول ابن حزم في بيان ذلك والتعليق عليه : فان قيل :

فهلا أبحتم قتل النفس للمكره ، والزنا ، والجرح ، والضرب ، وفساد

المال بهذا الاستدلال ؟ — « فمن أضطر في مخمصة ... » ،

القسمة مما يكره عليه إذا قارفها المكره فإنه يأزمه القود والضمان . لأنه لا عبرة بالأكراه عليها ولا رخصة في مقارفتها وارتكابها ، فنعلمها محرم لا يبيحه الاكراه (١٤٦) .

وجمهور العلماء وإن أجمعوا على أنه لا يجوز للمكره الاقدام على قتل غيره ولا انتهاك حرمة بجلد أو غيره . وأزمه الصبر على البلاء ، ولا يحل له أن يقى نفسه ويفديها بأخرى . وجمهور العلماء وإن أجمعوا على ذلك (١٤٧) إلا أن لهم مقوله فيمن يلزمه القصاص إذا أقدم المكره على قتل من أكره على قتله .

قلنا : لأن النص لم يبيح له أن يدفع عن نفسه ظلما فظلا غيره ممن لم يتعد عليه ، وإنما الواجب عليه دفع الظالم أو قتاله لقرله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » . . . إلى أن يقول : فصيح أنه لم يبيح له قط العون على الظلم ، لا لضرورة ولا لغيرها ، وإنما فسح له أن عجز في أن لا يغيره بيده ولا بلسانه ، وبقي عليه التغيير بقلبه ولا بد ، والصبر لقضاء الله تعالى فقط ، وبيع له في المخصصة بنص القرآن الاكل والشرب عند الضرورة .

المحلى ج ٨ ص ٣٣٠ المسألة ١٤٠٤ .

قواعد الأحكام في مصالح الأنام لعز الدين بن عبد السلام ج ١ ص ٩٣ ط ١ سنة ١٩٦٨ م .

(١٤٦) وفي هذا يقول ابن حزم - فمن أكره على شيء من ذلك - أي القتل أو الجرح أو الضرب أو افساد المال ، - لزمه القود والضمان ، لأنه أتى محرما عليه إتيانه .

المحلى ج ٨ ص ٣٣٠ .

(١٤٧) يلاحظ أن أبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة لا يرى القصاص على المكره ولا على من أكرمه . وعلل ذلك بأن المكره ملجأ إلى ذلك ولا إرادة له ولا اختيار ، فأشبهه الرمي به على انسان .

فذهب البعض ومنهم الامام أبو حنيفة ومحمد بن الحسن الى القول بان القصاص يجب على من قام بالاكرام ولا يلزم المكره - بفتح الراء - ان يلقى قاتله بمباشرة القتل ، لأنه لا حيلة له فهو في يد من أكرمه على القيام بذلك كالعصى أو الحجر الذي القى به من قام بالاكرام على المقتول فقتله • فالفعل وان تم مروراً بالمكره - بفتح الراء - إلا أن هذا المرور بالمكره لا عبرة به اذ الفعل فعل من الجاه وأكرمه ودفعه الى القيام بذلك (١٤٨) •

وذهب زفر الى القول بوجوب القصاص على المباشر للفعل دون المكره • لأن المباشرة للفعل تقطع حكم السبب كالحافز مع الدافع والآمر مع القاتل •

ونقل عن الامام الشافعي أن القصاص يجب على المكره ، أما المباشر للفعل ففي القصاص عليه قولان •

وأوجب الحنابلة القصاص على المكره والمباشر اذ أن نكلاً منها يد في القتل •

وأما من كان منه الاكرام فانه لم يباشر القتل ، فهو كحافر بئر وقع فيه انسان فقتل ٠٠٠ ، يراجع بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٧٩ •
البحر الرائق ج ٨ ص ٧٤ •
ويراجع المغنى ج ٧ ص ٦٤٥ والمهذب ج ٢ ص ٢٨٩ ، الحرائر ج ٨ ص ٨٠ •

مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٢ ، الاباحة ص ٣٩٠ •
(١٤٨) واعتمد الامام وصاحبه في القول بذلك على ما روى من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « عفى لأمتي عن الخطأ والسيئات وما استكروا عليه » •

أما وجوب القصاص على الذى قام بالاكراه على القتل ، فهذا هو الذى تسبب فى القتل ودفع اليه من قام به دفعا من غير هوادذ فهو الدافع والأمر والمتسبب أو هو الفاعل الحقيقى لكنه من وراء ستر مباشر فعلته ***

وأما وجوب انقصاص على المباشر للقتل لاكراهه على ذلك فلائنه قام بقتل نفس ظلما لينجو هو من الظلم وليحافظ على نفسه ويدفع عنها الخطر •

أما من يلزمه بالقصاص بحجة أنه ملجأ فهذا مردود بكونه يمكنه الامتناع وانصبر فى مواجهة ما ينزل به أو يتوعد به ، وهو ما أقدم على قتله غيره الا ليخلص نفسه *** فله فيها أقدم عليه قصد وإرادة . واما اذا انتقل الأمر الى الدية فان مقولة الفقهاء تتطابق مع قولهم فيمن يلزم بالقصاص •

فالامام أبو حنيفة ومن وافقه يرون القول بأنه لا دية على المكره — بفتح انراء — لأنه فى يد من أكرهه على ذلك كالألة التى لا حول لها ولا قوة ، فهى وان انتسب اليها القتل فهو نسبة مجازية وذهب الامام الشافعى الى القول بالزام المباشر للفعل والمكره عليه بناحية اذ هما شريكان فى الفعل الذى تم سواء أكان بالاكراه أو بالمباشرة • وهذا ما ذهب اليه فقهاء الحنابلة أيضا (١٤٩) •

(١٤٩) أورد ذلك ابن قدامة فى قوله : ولنا على وجوبه على المكره أنه تسبب الى قتله بما يفضى اليه غالبا ، فأشبهه ما لو لسعته حية أو القاه على أسد فى ربيبة •
ولنا على وجوبه على المكره أنه قتله عمدا ظلما لاستيقاء نفسه •
فأشبهه ما لو قتله فى المخصصة ليأكله •

ونحنس من هذا كله الى أن من أكره على قتل غيره لا يجوز له قتله بأى حال من الأحوال فان قتله فعليه هو ومن أكرهه دمه ، وهذا ما يفيدده عموم النص في قول الله تعالى : « ... أنه من قتل نفسا بغير نفس ، أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أدياها فكتأنما أديا الناس جميعا » (١٥٠) .

وعلى هذا فانه يجب على من تعرض لأكراه وطلب منه قتل غيره لينجز بنية وجب عليه الصبر ، وعدم الاقدام على قتل غيره ، وفي هذا يقول شيخ الاسلام العز بن عبد السلام : « واذا أكره على قتل مسلم بحيث لو امتنع منه قتل ، فيما زمه أن يدرأ مفسدة القتل بالصبر على القتل ، لأن صبره على القتل أقل مفسدة من اقدامه عليه ، وان قدر على دفع المكروه بسبب من الأسباب لزمه ذلك لقدرته على درء

وقد لهم أن المكر ملجأ غير صحيح ، فانه متمكن من الامتناع ، ولذلك اثم بقتله وحرم عليه وانما قتله عند الاكراه وظأمنه ان في قتله نجاة نفسه وخلاصه من شر المكره . فأشبهه القاتل في المخصصة ليأكله .

ال. أن يقول في حديثه عن الدية : هما شريكان يجب القصاص عليهما جميعا فوجبت الدية عليهما كالشريكين بالفعل، وكما يجب الحزاء على الدال على الصيد في الاجرام ، والمباشر والردء كالمباشر المحاربة . .
الغنى ج ٧ ص ٦٤٥ .

(١٥٠) الآية ٣٢ من سورة المائدة .

وقال القوطبي عند بيان ذلك : ومعنى « بغير نفس » أى بغير أن يقتل نفسا فيستحق القتل . وقد حرم الله القتل فى جميع الشرائع الا بثلاث خصال : كفر بغير ايمان ، أو زنى بعد احضان ، أو قتل نفس ظلما وتعدى .

الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ١٤٦ .

المفسدة ، وإنما قدم درء القتل بالصبر لاجتماع العلماء على تحريم القتل ، واختلافهم في الاستسلام للقتل ، فوجب تقديم درء المفسدة المجمع على وجوب درئها على درء المفسدة المختلف في وجوب درئها « (١٥١) » .

من يلزم بالضمان في الاكراه على اتلاف المال :

أشهرت فيما تقدم الى أنه لا يجوز الاقتداء على اتلاف مال الغير بسبب الاكراه ، وعلى المستكره أن يدفع عن نفسه بقدر طاقته ، فان لم يقدر على رفع الاكراه فعليه الصبر والاحتساب ، هذا ما عليه جمهور الفقهاء فان اقدم المستكره على اتلاف مال الغير فان للفقهاء مقولة فيمن يلزم بضمان المال المتلف ، تكاد تطابق مقولتهم فيمن يلزم بالقصاص أو الندية عند الاكراه على قتل النفس . . .

فأبو يوسف صاحب أبي حنيفة لا يرى الضمان على واحد منهما فعنده أنه لا ضمان على المستكره ، لأنه قد جاء الاكراه الى ما أقدم عليه ، فهو آلة مستخدمة في أداء الفعل ، وليس على الآلة المستخدمة في فعل عقوبة ، لأنها لا تملك من أمر نفسها شيئاً . ولا ضمان في رأيه على المكره أيضاً ، لأنه لم يباشر الفعل . إنما الذي باشر الفعل غيره . . . وكلام أبي يوسف لم يقل به جمهور الفقهاء . وإنما لهم مقولات أخرى دليلاً أقوى وحجتها أرجح . . .

(١٥١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ج ١ ص ٩٣ .

ويقول القرطبي في هذا : أجمع العلماء على أن من أكره على قتل غيره أنه لا يجوز له الاقتداء على قتله ، ولا انتهاك حرمة بئنه أو غيره . . . ويصبر على البلاء الذي نزل به ، ولا يحل له أن يفدى نفسه بغيره . . . ويسأل الله العافية في الدنيا والآخرة . . .
الجامع لأحكام القرآن ج ١٠ ص ١٨٣ .

ويرى جمهور فقهاء الحنفية ووجه عند الحنابلة أن الضمان على من كان منه الإكراه لأنه هو الذي كان منه ، «حضر على النكاح بالإكراه» على القيام به ، وأن المستكره ما هو إلا أداة لتنفيذ إرادة المتكراه فالمكره وإن لم يكن هو المباشر في الواقع إلا أنه هو المباشر في الحقيقة إذا عملنا الفكر وغالبنا بعد النظر . . تشهد بذلك النصصوص التي رفعتنا أقلم عن استكره (١٥٢) .

وذهب البعض إلى القول بأن الضمان على المستكره ، لأن حادثة وقوعه تحت الإكراه أوقعته في مثل حال المضطر — المضطر يباح له أكل مال الغير مع ضمانه (١٥٣) .

وهذا القياس بعيد إذ أن حال المستكره غير حال المضطر إذ الدافع فيهما مختلف ، والباعث على الفعل في كل منهما متغاير في الحقيقة ففي المضمضة قد أشرنا إلى أنه قد وردت النصصوص والتي تغلب جانب الإباحة ، وإن على مالك المال أن يبذله لمن اضطر إليه . . .

- (١٥٢) يقول ابن غانم البغدادي من فقهاء الأحناف : « وإن أكره على إتلاف مال مسلم بأمر يخاف على نفسه أو على عضو من أعضائه وسعه أن يفعل ذلك ، ولصاحب المال أن يضمن الأمر ، لأن المستكره آلة للمكره فيما يصح آلة له ، والاتلاف من هذا القبيل .
- يراجع مجمع الضمانات ص ٢٠٥ ط القاهرة سنة ١٣٠٨ هـ .
- تبين الحقائق ج ٥٠ ص ١٨٦ ، القواعد في الفقه الإسلامي لابن رجب ص ٣٠٩ .
- (١٥٣) القواعد والفوائد الأصوابة على بن اللحام البعلبي ص ٤٤ .

أما في الإكراه فممنطوق النصوص ومفهومها يدل على أن القسم قد رفع عن المستكره ، فكيف بنا هنا نلذه الضمان ونعفى من كان المحرك للمستكره والقوى الدافعة له بل والمكرهه على الفعل . . .

وذهب آخرون إلى القول بأن الضمان على كل المكره والمستكره
إذ أن لكل منهما صلة بالفعل ، فالمكره متسبب والمستكره مباشر وكلاهما
في الفعل سواء .

وهبنى كلام أصحاب هذا الاتجاه قائم على أساس أن الإكراه
لا يترتب عليه إباحة اتلاف مال الغير . . .

وان كان من أصحاب هذا الاتجاه من أعطى الحق للمستكره في الرجوع
على المكره بما ألزم به من ضمان (١٥٤) .

يبين من هذا كله أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال اتلاف مال
الغير وأحد حقوق الآخرين ، لأن الله تعالى حمى الحقزق وحرم أن يأخذ
الناس أموالهم بينهم بالباطل ويدلوا بنا إلى أحكام ليأكلوا فريقتا من
أموال الناس بالاثم . . . هذا بصفة عامة .

أما ما نحن بصددده فإن الحديث الشريف يرجح ما ذهب إليه
أصحاب الاتجاه القائل بالضمان على المكره — بكسر الراء — فقد جاء
في الحديث الشريف رفع المسألة عن المستكره . « رفع عن أمتي الخطأ
والنسيان بما استكروا عليه » .

(١٥٤) المرجع السابق .

ويراجع الأشباه والتظائر للسيوطي ص ٢٢٤ .

روضة الطالبين للنووي ج ٩ ص ١٤٢ .

القواعد في الفقه الاسلامي لابن رجب ص ٣٠٩ .

المحلى ج ٨ ص ٣٣٠ .

وإذا كنا قد رجحنا القول بوجوب القصاص على كل من المكره والمستكره لحرمة النفس البشرية ،

ومع أن للمال حرمة إلا أن الاكراه يعفى المستكره اذا كان قد غاب على نفسه وخاف عليها الموت ممن اكترهه — وعليه فانه قد فدى نفسه بمال غيره والنفس من غير شك أولى بالعناية من المال ...

أما لو كان الاكراه باتلاف المال فانه لا يحسن للمستكره أن يتلف مال غيره ليفدى ماله ... وفي هذه الحال يازم المستكره أيضا بالضمان مع مطالبة المكره له بما تحمله .

مثلاً في ذلك مثل مطالبة من سلبه ماله أو أتلفه بما سلب أو أتلّف، فهذا حقه ... والله تعالى أعلى وأعلم ...

الأكراه على الزنى

إذا وقع الاكراه بشخص وطلب منه أن يقع في الزنا فانه لا يباح له ذلك . لأن الاكراه لا يبيح انتهاك حرمة الآخرين بغية صرف الأذى عن النفس ، ومن الزنى كل ما فيه اعتداء على حرمة الناس وأعراضهم وأنفسهم ، وزاد البعض الاعتداء على أموال الغير فجعله مثل الاعتداء على النفس والحرمة ... وهذه كلها لا يباح الاعتداء عليها بالاكراه عند أصحاب هذا القول .

حكى هذا القول القرطبي في قوله : اجمع العلماء على أن الاكراه على قتل غيره أنه لا يجوز الاقدام عليه ولا انتهاك حرمة بجلد أو غيره . ويصبر على البلاء ، ولا يحل له أن يفدى نفسه بغيره (١٥٥) .

وإذا كان القول بأن الاكراه لا يبيح فعل شيء من هذه الأفعال
قول له وجاهته ومنطقه إلا أنه قد لا يملك المكره منع نفسه أو الامتناع
في مواجهة من أكرهه ***

بل ان من أكرهه قد يلجئه الى الفعل رغما عنه ولا يستطيع الممتنع
دفعاً للاكراه ، أو انقاذ نفسه من الوقوع في الفعل *** فإذا كان هذا
هو حال المستكره فإن للفقهاء آراء في إلزامه العقوبة المقررة شرعاً ان
أتى فعلاً من هذه الأفعال ***

فقد ذهب ابن حزم ومن وافقه الى القول بأن من أكره على أنزى
ولم يستطع الإفلات ممن أكرهه ، ولم يتمكن من دفع الاكراه عن
نفسه فإنه لا شيء عليه ، رجلاً كان أو امرأة ***

جاء ذلك في قوله : فلو أمسكت امرأة حتى زنى بها أو أمسك
رجل فادخل أحلياه في فرج امرأة فلا شيء عليه ولا شيء عليها سواء
انتشر أو لم ينتشر ، أمنى أو لم يمن ، أنزلت هي أو لم تنزل ، لأنهما
لم بفعلًا تبيهاً أصلاً ، والانتشار والامناء فعل الطبيعة الذي خلقه الله
تعالى في المراء ، أحب أم كره ولا اختيار له في ذلك (١٥٦) ***

ويقول ابن حزم في الرد على من قال : هلاً أبحتم قتل النفس للمكره
والزنا • والجرح والضرب وفساد المال بهذا الاستدلال ؟ - أى قولاً
الله تعالى « فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم » وقوله تعالى :
« فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » •
قلنا : لأن النص لم يبيح قط أن تدفع عن نفسه ظلماً بظلم غيره ممن
لم يعتد عليه •

يراجع المحلى ج ٨ ص ٣٣٠ •

(١٥٦) المرجع السابق • ويراجع المبسوط ج ٢٤ ص ٨٩ ، المغنى

ج ٨ ص ١٨٧ ، تحفة المحتاج ج ٩ ص ١٠٥ •

وتوجيه ابن حزم الى أن الانتشار فعل الطبيعة يكشف عن علة
عدم القول بالحد ... غير أن هذه الحالة لا تتصور الا من كـن
نائما ، أما ما كان مستيقظا فان الاستجابة منه غير متوقعة لو كان
مكرها ، ونفسه حرة أبية لا تشتت في الفعل وقت الاكراه ومع من انره
علي الفعل معها ...

هذا بالدسبة للرجل .. لانه الطرف الايجابي في هذا أما المرأة
فانها الشق السلبي ولا شيء يزيء عن رغبتها في الفعل الذي امرت
عليه ..

ومن هنا كان تصور اكراه في جانبها أقوى في القول بعدم
الامها بشيء (١٥٧) ...

(١٥٧) أورد ابن قدامة أنه لا حد على مكرمة في قول عامة أهل
العلم ، روى ذلك عن عمر والزهرى وقتادة والثوري والشافعي وأصحاب
الرأى ، ولا نعلم فيه مخالفا ، وذلك لقول رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - : « عفى لآمتى عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا
عليه » .

وعن عبد الجبار بن وائل عن أبيه « أن امرأة استكرهت على عهد
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قدراً عنها الحد ، رواه الأثرم قال :
وأتى عمر باماء من اماء الأمانة استكرههن غلمان من غلمان الأمانة فضرَبَ
الغلمان ولم يضرب الاماء .

وروى سعيده باسناده عن طارق بن شهاب قال : أتى عمر بامراة
قد زنت فقالت انى كنت نائمة فلم استيقظ الا برجل قد جثم على فخلى
سبيلها ولم يضربها ، ولأن هذه شبهة والحدود تدرا بالشبهات .
ونحوه نص عليه أحمد في راع جاءته امرأة قد عطشت فسأله أن
يسقيها فقال لها أمكنينى من نفسك ، قال : هذه مضطرة .

ومن الزم الرجل بالحد لا قدامه على هذا الفعل تحت وطأة الاذرة .
علل ذلك بأنه لو لم تكن لديه الرغبة لما تم الفعل المكروه عليه . وهذا
ما أشار إليه ابن قدامة فيما ذكره عند حديثه عن إكراه الرجل بقوله :
« وإن أكره الرجل فزني فقال أصحابنا عليه الحد » ، وبه قال
محمد بن الحسن وأبو ثور ، لأن اللوط لا يكون إلا بالانتشار والأكراه
ينافيه ، فإذا وجد الانتشار انتفى الإكراه فيلزمه الحد كما هو إكراهه
على غير الزنى فزنى .

كما أضاف الامام أبو حنيفة بالنسبة للرجل لزوم أن يكون الذي
أكرهه هو السلطان أو ولي الأمر — الحاكم — فإن من أكرهه الحاكم
فلاحد عليه ، لأنه لا يمكن الفكك من يد الحاكم ، خصوصا من كان على
هذه الشاذلة ولا يمكن الاستعانة عليه بغيره الا نادرا ، والنائم
هنا لا حكم له ومع هذا فإن أمكن المستكره الاستعانة على الحكم
بغيره ممن له سلطة عليه أو قدرة فانه يجب عليه الاستعانة به ، فإن
لم يستعن وأقدم على الفعل فانه في هذه الحالة يلزمه الحد
إذ أن الامام أبو حنيفة لا يرى الحد اذا لم يمكن الإقالات أو
الاستعانة على من يقوم بالأكراه .

==

يراجع المغنى ج ٨ ص ١٨٦ وما بعدها .
وذكر ابن حزم زيادة على ذلك بالنسبة للمكرهه : اذا جُمعت
المرأة مكرهه في نهار رمضان فصومها تام ولا قضاء عليها .
كما ذكر ابن حزم أن من أكرهه على الفطر ، أو وطئت امرأة نائمة ،
أو مكرهه أو مجبونة أو مغمى عليها ، أو صب في حلقة ماء وهو نائم —
فصوم النائم والنائمة والمكره والمكرهه تام صحيح لا داخله فيه .
ولا شيء عليهم .

يراجع المحلى ج ٦ ص ٢٢٤ وما بعدها .
ويراجع المغنى ج ٣ ص ١٢٣ .

أما إذا كانت الاستعانة ممكنة فإنه لا يجوز المستكره أن يقدم على الفعل المستكره عليه ، فان قام بالفعل لزمه الحد .

أما صاحبان ثابتهما لم يفرقا بين أن يكون الاكراه من السلطان أو غيره . لأنه كما يتحقق من السلطان يتحقق من غيره (١٥٨) ... وهذا قول له وجهه طالما أن المستكره لا يستطيع دفع الاتي به عن نفسه ، والنصوص جاءت عامة ولم تخصص بسلطان أو من لسه امكانيه اكراه غيره ...

وقد أشار الى ذلك ابن حزمه في قوله : ولا فرق بين اكرمه السلطان أو اللصوص ، أو من ليس سلطانا ، كل ذلك سواء في كفر ما ذكرنا ؛ لأن الله تعالى لم يفرق بين شيء من ذلك ولا رسوله — ع — الله عليه وسلم (١٥٩) .

هذه بعض صور التيسير لمن وقع تحت وطأة الضرورة بصورها المتعدده والني جاءت الاشارة اليها في آيات القرآن الكريم انتمى أوردها :

(١٥٨) وذكر الشافعي وغيره ممن وافقوه انه لا حد على من اكره سواء اكرمه السلطان أو غيره واستدلوا لذلك بعموم الخبر : «عفى لامتي» ، ولأن الحدود تدرأ بالشبهات ، والاكره شبهة فيمنع الحد كما لو كانت امرأة .

يراجع الجامع لأحكام القرآن ج ١٠ ص ١٨٣ ، المفتى ج ٨ ص ١٨٧ ، شرح فتح القدير ج ٥ ص ٢٧٣ ، الخرشي ج ٨ ص ٨٠ ، تحفة المحتاج ج ٩ ص ١٠٥ الشبهات وأثرها في العقوبة الجنائية في الفقه الاسلامي ص ٢٨٢ .

(١٥٩) المحلى ج ٨ ص ٣٣٥ .

(١٨ - التيسير)

بعضاً منها ابتداء بقوله تعالى : « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم » (١٦٠) . . .

ووصولاً الى قول الله تعالى : « ولا تكثرهوا فتياتكم على البغاء . . . ومن بكرههن فان الله من بعد اكرههن غفور رحيم » (١٦١) .

ومروراً بقوله تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم لا ما اضطررتم اليه » (١٦٢) .

وقوله تعالى : « الا من اكره وقلبه مضطرب بالايمن » (١٦٣) .

واعمالاً لقول رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : « ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (١٦٤) .

وإذا كنت قد أشرت في البحثين السابقين الى أسباب التيسير الاختيارية ثم الاضطرارية فانه يلزم أن أشير وفي عجلة الى بعض الأسباب التي تقع في الحيز الذي بين الاختيار والاضطرار استكمالا للموضوع .

(١٦٠) الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

(١٦١) الآية ٣٣ من سورة النور .

(١٦٢) الآية ١١٩ من سورة الأنعام .

(١٦٣) الآية ١٠٦ من سورة التحل .

(١٦٤) الحديث روى بطرق كثيرة منها بدلاً من كلمة « وضع » رفع

أو تجاوز أو عفا .

يراجع جامع العلوم والحكم ص ٣٥٠ وما بعدها .

والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٠٦ وما بعدها وقد بسط القول

فيه وأخرجه ابن ماجه والحاكم في مستدركه وابن خيَّان في صحيحه .

المبحث الثالث

الاسباب التي تقع بين الاختيار والاضطرار

أشير في المبحثين السابقين الى أسباب التيسير التي تقع باختيار المالك برأيه وبيته ويقوم بها حراً مختاراً مريداً لها قاصدا وقوعها ومع هذا يترتب على قيامه بهاتيسيرا من قبل الشارع الحكيم المعروف المكلف بوجودها ولا قدرة له على دفعها ، وإنما هو ضحية وقرعها عليه ونزولها بساحته وعلى رأسه ، سواء أكان الذي أوتعه في الضرورة وانزل به المخفصة والزعم الفعل قوى الطبيعة التي لا تدبر له على موجهتها ، أو انسان ذو قوة ومنعة وسلطان وقدرة لا يجد الضعيف في مواجهتها سوى الالتزام بما تلزمه به والالتقياد لرغبتها وأوامرها

وكما راجحة هذه الاسباب وعند قيامها يرخص الشارع الحكيم لمن نزلت به مقارفة أفعال لم يكن له مقارفتها ولا يرخص له باتيائها .
نولا ما نزل به ووقع تحت اضطراره أو اكراهه

وفي هذا المبحث أشير وفي عجالة الى أسباب التيسير التي تقع في الحيز الذي بين الاختيار والاجبار يجد العبد نفسه عند وجودها محاطا بعناية خالقه ورعايته ورحمته الواسعة التي توسع على العبد كل ما يمكن أن يضيق عليه أو تضيق به نفسه ، أو يسأل عنه عند الله والناس : ويلاحظ القارئ الكريم أن الفاصل بين هذه الاسباب وما سبقها سواء الاسباب التي تقع في دائرة الاختيار أو التي في دائرة الاجبار ليس سوى خيط رفيع وفروق لا تلمس الا بفكر حساس وعقل مدقق . . .

وتتمثل هذه الاسباب في صورها الواضحة والملموسة في جهل المكلف بحكم فعل ما من الافعال جهلاً يعتقد به ، وفي وقوعه في خطأ غير مقصود منه أو في نسيانه أمراً من الأمور التي قد تمنعه من مقارنة فعل ما ، أو تعرضه لما تعم به البلوى ويصعب على المكلف التحرز عنه وعدم الوقوع فيه ومخالطته ...

فبعد قيام هذه الاسباب وما يمثّلها يجد المكلف أيضاً ودائماً رعاية الشارع الحكيم وتيسيره له وتخفيفه عنه بل ان الشارع الحكيم ليخبرنا أن الوقوع في سبب من هذه الأسباب قد ينتج عنه وقد يكون رحمة منه أرادها بعبد ولا يغيب عن ذهننا في هذا الخصوص ما هو معروف لنا أن من نسي وهو صائم فأكل أو شرب غلّتم صومه ولا ينال ذلك من صومه فانما أطعمه الله وسقاه ...

وعنده 'يعتمد' عليه في انقول بهذه الاسباب ما أورده الرسول الكريم — صلى الله عليه وسلم — وأعلمنا به أن الله تعالى تجاوز لامته عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ...

وعلمنا ربنا سبحانه وتعالى أن ندعوه بقوله تعالى : « ربنا لا تؤاخذنا ان نسيان أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا اصر كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين » (١) •

وروي أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لما دعا بهذه الآية الكريمة أخبره جبريل — عليه السلام — : أن قد أعطيت ذلك ، قد رفع عن أمثك الخطأ والنسيان » (٢) •

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة :

(٢) أورد هذا القرطبي عند حديثه عن آخر سورة البقرة وقضله فذكر

وذكر ثابت بن قيس بن شماس أن آخر سورة البقرة « آمن الرسول » نزلت حين شق على أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - ما توعدهم الله تعالى به من محاسبتهم على ما أخفتم نفوسهم ، فشكوا ذلك إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : « فليعلموا يقولون سمعنا وعصينا كما قالت بنو إسرائيل » قالوا • بل سمعنا وأطعنا ، فأنزل الله ثناء عليهم « آمن الرسول » فقال - صلى الله عليه وسلم - « وحق لهم أن يؤمنوا » •

وهكذا فضل الله تعالى وتيسيره لعباده وتخفيفه عنهم رحمة بهم واکراماً رسولهم •

ولما كانت أسباب التيسير التي تقع في الحيز الذي بين الاختيار والاجبار كثيرة اخترت بعضها وأشرت إليه بإشارات موجزة بقدر ما يسمح به الوقت والمقام ، عل الله يفسح في العمر ما يمكن من العودة لذلك والحديث عنه بما يستحق

==
أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال له ربه : كيف قبولهم - أي أمتك - بأى الذى أنزلتها ؟ وهو قوله تعالى : « إن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله » فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « قالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير » يعنى المرجع فقال الله تعالى عند ذلك : « لا يكلف الله نفساً الا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت » فقال جبريل عند ذلك : سل نعطه ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - « ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا » يعنى جهلنا « أو أخطأنا » يعنى ان تعمدا ، ويقال : ان عملنا بالنسيان والخطأ فقال له جبريل : قد أعطيت ذلك ، قد رفع عن أمتك الخطأ والنسيان •
الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٤٢٥ وما بعدها •

وفيما ينشأ إشارة موجزة الى التيسير لكل من جهل أو خطأ أو نسي فكل منهم مما يقع في الحيز الذي بين الاختيار والاجبار ، وقد أخبرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بأن الله تعالى قد تجاوزنا لنا عن ذلك .

المطلب الأول :

التيسير لمن جهل الحكم

من فضل الله تعالى ورحمته بخلقه أنه لا يكلف نفسا الا وسعها . وعلى هذا فان مدى المسؤولية مرتبط بمدى معرفة المكلف بأوامر الشرع ونواهيه ، ومن هنا كان اختلاف العقوبة قوة أو شدة وتحفيفا طبقا للقصد الجنائي وجوبا وعمدا ، والقصد الجنائي يعتمد على قيام المعرفة بالأوامر والنواهي ، فأس المسؤولية هو العلم ومعه يأتى الإدراك والاختيار (٣) . . .

(٣) أشار أستاذنا المرحوم الأستاذ الدكتور محمد سلام مذكور الى شيء من هذا عند حديثه عن مواقع المسؤولية وبين أن هناك أفعالا تصدر من بعض الأشخاص يرفع الشارع المسؤولية فيها بينهم لكونهم غير أهل للخطاب والتكليف مع بقاء 'نفع نفسه غير مباح' ، واجبا كان أو محظورا . . . وتبقى المسؤولية أيضا بالنسبة من شارك فيه ممن توافرت له الأهلية والارادة .

تراجع نظرية الاباحة عند الأصوليين والفقهاء ص ٤٣٩ وما بعدها .
ويقول في موضع آخر : الأصل في محل المسؤولية في الشريعة الإسلامية هو الانسان المكلف المدرك المختار ، اذ لا قيام للمسؤولية الجنائية الا بتحقيق أهلية التكليف والإدراك والاختيار .
تراجع المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي ص ٤ وما بعدها .

وإذا كان العلم هنا يقصد به معرفة ما جاءت به النصوص الشرعية من تجريم أفعال معينة والنهي عن مقارفتها ، وتحديد عقوبات لكل من يقوم بمقارفتها ، إذا كان العلم هنا يقصد به ذلك فإن الجهل في هذا المجال يقصد به عدم معرفة ما جاءت به النصوص الشرعية من أوامر أو نواهي ...

أو عدم العلم بالحكم الشرعي - أيًا كان ، واجباً أو محظوراً أو مباحاً - سواء أكان ذلك ناتجاً من عدم وجود دليل ، أو كان ناتجاً من عدم معرفة المكلف بالحكم الذي أورده الشرع (٤) .

وقد قسم الفقهاء الجهل بالحكم الشرعي من حيث الاعتقاد به واعتباره عذراً يسقط العقوبة الجنائية أو يدرأ الحد من عدمه إلى أقسام .

(٤) قسم الأصوليون الجهل قسمين :

الأول وأسموه الجهل البسيط ، وهو : عدم معرفة الحكم مع عدم الشعور بذلك أو مع الشعور به .

فإن انعدم الشعور بالجهل فذلك مما يدخل فيه ما سمي بخلو الذهن فإن شعر الجاهل بالجهل فقد دخل منطقة الشك أو الوهم .

أما القسم الثاني من أقسام الجهل فهو الجهل المركب فهو الحكم غير المطابق للواقع مع اعتقاد مطابقتها .

ومع ذلك اعتقاد غير المسامين فيما يدينون به ، فمع أن ما يدين به الكافرون غير واقع إلا أنهم يعتقدون مطابقتها للواقع والحق .

ومن هنا كان جهلهم مركباً وهو أقرب جهل على الإطلاق .

يراجع التقرير والتحجير ج ١ ص ٤٢ ، ج ٣ ص ٣١٣ ، تيسر التحرير ج ١ ص ٢٦٠ ، التلويح مع التوضيح ج ٣ ص ١٩٠ وما بعدها .

فتح الفقار ج ٣ ص ١٠٢ وما بعدها .

الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٠٣ .

ذكر فقهاء الاحناف أنها ثلاثة (٥) وعدها البعض أربعة (٦) ،
وترجع في جملةا الى قسمين :

الأول - جهل لا يعتقد به ولا يسقط العقوبة الحدية ، ويلزم من
كان من أهله بجناياتهم وما يترتب عليها من عقوبات وتعويضات مالية
وأدبية ... سواء أكان الجاهل مسلما أو من رعايا الدولة الإسلامية
من هم أهل ذمة أو مستأمنين ممن يقيمون على إقليم الدولة الإسلامية
ويخالطون أهلها ...

فسواء ادعى هؤلاء الجهل بالنص المحرم أصلا أو عدم الوقوف
على المراد منه ، فان جنابهم لا يعتقد به ولا ينبى عليه اعفاء واحد منهم
من جنابة ما ارتكب ، اذ الاعتداد بذلك يوجد مدخلا لكل مدع ،
وثغرة ينفذ منها الجناة لارتكاب ما يحارو لهم من أفعال ... فالعلم
بالنصوص المحرمة للأفعال لا يقصد به العلم فى الحقيقة والواقع ،
وانما يكتفى فيه بإمكانية العلم أو ما يسمى العلم بالقوة • وليس
العلم بالفعل (٧)

ومن هذا النوع أيضا من الجهل الذى لا يعتقد به فى اسقاط
العقوبة الجهل بالوقائع غير الجوهرية ومثاله ما اذا أراد قتل شخص
معين فترى له ودخل مكان نومه فوجد فى فراشه من تصوره أنه
المقصود فعينه فاجهز عليه ، ثم تبين أنه انسان آخر فالجهل هنا جهل

(٥) يراجع تيسير التحرير ج ٤ ص ٢٦١ ، التقرير والتحصيل ج ٣

ص ٣١٢ - ٣٣٠ •

(٦) تراجع نظرية الاباحة ص ٥١٠ وما بعدها •

(٧) الشبهات وأثرها فى العقوبة الجنائية للباحث ص ٣٦٤

وما بعدها •

لا يعتد به ولا يلتفت اليه ... لأنه لا ينتج ارتقاء القصد الجنائي ،
فهو جهل يتعلق بموضوع الفعل وليس منصبا على ذات الفعل فهو
جهل بالوقائع غير الجوهرية (٨)

القسم الثاني من أقسام الجهل الذي هو موضوع البحث :

الجهل الذي يعتد بالقول به ويعتبر شبهة تدرأ الحد ... أو ان
شيعت قلت : يخفف ، الله بسببه عن جهل ، ويرفع عنه كثيرا مما قد
يعد بالنسبة للعالم حرجا ...

فمن رحمة الله تعالى بعباده واکرامه لهم أنه قضى أنه لا يعذب
الا من أرسله اليه من يخبره بأحكام الله وشرعه ... أخبر بذلك
القرآن الكريم في قول الله تعالى : « من اهتدى فانما يهتدى لنفسه
ومن ضل فانما يضل عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى وما كنا معذبين
حتى نبعث رسولا » (٩) ..

وبين رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في حديثه الشريف :
« ان وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (١٠) .

(٨) المرجع السابق ص ٢٦٧ .

(٩) الآية ١٥ من سورة الاسراء .

يقول القرطبي عند حديثه عن الآية الكريمة : وفي هذا دليل على
أن الأحكام لا تثبت الا بالشرع ، خلافا للمعتزلة القائلين بأن العقل يفتح
ويحسن ويبين ويحظر .

الى أن يقول : وقد استدل قوم في أن أهل الجزائر اذا سمعوا
« يا اسلام وآمنوا فلا تكليف عليهم فيما مضى ، وهذا صحيح ، ومن لم
تبلغه الدعوة فهو غير مستحق للعذاب من جهة العقل ، والله أعلم .

يراجع الجامع لأحكام القرآن ٢٥١/١ ، ٢٣١/١ وما بعدها .
(١٠) فيض القدير للمناوي ج ٢ ص ٢٦٧ ط المكتبة التجارية

عام ١٩٣٨ .

وطبقا لما أخبر به الصادق المصدوق - صلى الله عليه وسلم -
فإن الله تعالى قد تجاوز للمخطيء عما أخطأ فيه ، والمخطيء أحسن
حالا ممن لا يعلم الحكم أصلا ، فمن جهل الحكم أولى بالعفو ، نظرا
لأنه لم يبلغ به ، والتبليغ أساس التكليف . . .

وعلى هذا فإن من جهل حكما - جهلا يعتد به ويعذر فيه
ويسببه - فإنه لا حرج عليه إذا خالف هذا الحكم - جهلا به - .

وفي هذا ذكر ابن قدامة أنه لا حد على من لم يعلم تحريم الزنا،
قال عمر وعثمان وعلى : لا حد إلا على من علمه ، وبهذا قال عامة
أهل العلم فإن ادعى الزاني الجهل بالتحريم وذان يحتتم أن يجهله
كحديث العهد بالاسلام والناشئ ببادية قبل منه ، لأنه يجوز أن
يكون صادقا . وإن كان ممن لا يخفى عليه ذلك كالمسلم الناشئ بين
المسلمين وأهل العلم لم يقبل ، لأن تحريم الزنا لا يخفى على من هو
كذلك فقد علم كذبه . وإن ادعى الجهل بفساد نواح باطل قبل قوله ،
لأن عمر قيل قول المدعى الجهل بتحريم النكاح في العدة ، ولأن مثل هذا
يجعل كثيرا ويخفى على غير أهل العلم (١١) .

(١١) المغنى ج ٨ ص ١٨٥ .

وذكر الشاطبي أنه يسقط عن المستفتي التكليف بالعمل عند فقسه
المفتي إذا لم يكن له به علم من جهة اجتهاد معتبر ولا من تقليد، والدليل
على ذلك أمور :

أحدها : أنه إذا كان المجتهد يسقط عنه التكليف عند تعارض
الأدلة عليه على الصحيح ، فالقصد عند فقد العلم بالعمل رأسا أحق وأولى
رأسا أحق وأولى :

والثاني : أن حقيقة المسألة راجعة إلى العمل قبل تعلق الخطاب .
والأصل في الأعمال قبل ورود الشرائع سقوط التكليف ، إذ لا حكم

وابن قدامة في مقولته هذه قد أشار الى أن هناك جهلا يعتقد به
وآخر لا ينظر اليه ولا يعتقد به .

فاما الجهل الذي يعتقد به فهو ما يمكن تصديق قول من قال به
كما اذا كان حديث عهد بالاسلام ، أو نشأ في مجتمع غير مسلم
واختلط عليه الأمر ، كما يحدث بالنسبة لأبناء كثير من المسلمين
الذين يعيشون في البلاد الغربية ولا يعطون قدرا من الثقافة الاسلامية،
ولا يعلمون شيئا عن أمور دينهم حتى ممن هم أقرب المخالطين لهم ...
فكم من آباء وأبناء يعيشون التغريب ويتصورون أن فيه هزية
وتقدم ... وانطلاقا من قيود التعاليم الشرقية التي تلزم بسلوك
معين ... (١٢) .

كما أن من الجهل انذى يقبل القول به — طبقا لما أورده
ابن قدامة — الجهل بالأمور التي قد تخفى ، أو التي هي محل خلاف
بين الفقهاء من المسائل الدقيقة التي لا يمكن للعامة الوثوق عليها ...

=

عليه قبل العلم بالحكم ، اذ شرط التكليف عند الأصوليين العلم بالكتاب
به ، وهذا غير عالم بالفرض ، فلا تتم سببه على حال .
والثالث : انه لو كان مكلفا بالعمل لكان من تكليف ما لا يطاق ،
اذ هو مكلف بما لا يعلم ، ولا سبيل له الى الوصول اليه ، فلو كلف
به تكلف بما لا يقدر على الامتثال فيه ، وهو عين المحال اما عقلا واما
شرعا والمسألة بينة .

تراجع الموافقات ج ٤ ص ٢٩١ .

(١٢) ليس ذلك بغريب بل أن هناك ما هو أغرب منه سمعته باذن
من أحد الأساتذة المسلمين المصريين الذين يعملون في موقع مرموق .
تربوا بين أبناء مصر الذين يقصر الأذان مسامعهم ليل نهار . لقد
سألني عما يوجب الغسل من انتقاء الرجل بزوجه .

وقد اورد ابن قدامة مثالا لمسألة من المسائل التي ينذر أن يجهلها مسلم ، الا وهي مسألة تحريم نكاح المعتدة ، فالمعتدة من طلاق بائن أو المتوفى عنها زوجها لا يمكن لها أن تتزوج طالما هي في العدة *** والمطلقة طلاقا رجعيا لا يجوز لها الزواج في زمن عدتها الا ممن كانت له زوجة فانه يجوز له مراجعتها الى نفسه طالما هي في زمن عدتها منه ***

وذكر ابن قدامة أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضى الله تعالى عنه - قبل قول من ادعى الجهل بتحريم نكاح المعتدة • وعلل هذا بأنه مما يجهل كثيرا ويخشى على غير أهل العلم (١٣) •

وروى أن عمر بن الخطاب - رضى الله تعالى عنه - كتب اليه أحد عماله في شأن رجل قيل له : متى عهدك بالنساء ؟ فقال : انبارحة • قيل بمن ؟ قال بفلانة • فقليل له هلكت : قال : ما علمت أن الله حرم الزنا ••

فأجاب عمر عامله : بأن يستحلف ذلك الرجل بأنه ما علم أن الله حرم الزنا ثم يخلى سبيله (١٤) •
وتوسع ابن حزم في القول بالاعتداد بالجهل في مثل هذا الى حد أنه عاب على ما قال بتعليق من ادعى الجهل بالحكم ، وذكر أنه لا حلف عليه ويصدق من غير ذلك (١٥) •

(١٣) المرجع السابق • ويراجع المحلى ج ١١ ص ٢٤٧
المسألة ٢٢١٠ •

(١٤) السنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ٢٣٩ ط دار المعارف •

المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٢٦٧ •

(١٥) جاء في المحلى ج ١١ ص ١٨٨ - المسألة ٢١٩٤ : من أصاب

واستند ابن حزم لذلك بإدلة منها ما أورده بقوله : برهان ذلك .
 قول الله تعالى : « لَأَنذَرِكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ » (١٦) فان الحجة على من
 بلغته النذارة لا من لم تبلغه ، وقد قال الله تعالى : « لا يكلف الله
 نفسا الا وسعها » (١٧) ليس في وسع أحد أن يعلم ما لم يبلغه ، لأنه
 علم غيب ، واذا لم يكن ذلك في وسعه فلا يكلف الله أحدا الا ما في
 وسعه فهو غير مكلف تلك القصة فلا اثم عليه فيما لم يكلف ولا حد ولا
 ملامة (١٨) ...

وذكر ابن حزم في شأن المرأة التي تزوجت في عدتها أنه لا يحل
 أن تكون عالمة بأن ذلك لا يحل . أو تكون جاهلة بأن ذلك محرم أو

حدا ولم يدر بتحريمه ، قال أبو محمد رحمه الله : من أصاب شيئا
 محرما فيه حد أو لا حد فيه وهو جاهل بتحريم الله تعالى فلا شيء
 عليه لا اثم ولا حد ولا ملامة لكن يعلم فان عاد أقيم عليه حد الله تعالى ،
 فان ادعى جهالة نظر فان كان ذلك ممكنا فلا حد عليه أصلا ، وقد قال
 قوم بتحليفه ، ولا نرى عليه حدا ولا تحليفا ، وان كان متيقنا أنه كاذب
 لم يلتفت الى دعواه .

(١٦) قول الله تعالى : « قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ
 بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لَأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ » الآية
 ١٩ من الأنعام أي ومن بلغه القرآن . وقد أمر النبي - صلى الله
 عليه وسلم - بتبليغ القرآن والسنة ... وفي الخبر من بلغته آية من
 كتاب الله فقد بلغه أمر الله أخذ به أو تركه . وقال مقاتل : من بلغه
 القرآن من الجن والانس فهو نذير له .

وقال القرطبي من بلغه القرآن فكأنما رأى محمدا - صلى الله

عليه وسلم - وسمع منه

يراجع الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٣٩٩ وما بعده .

(١٧) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

تغلطت في العدة ، فان كانت جاهلة أو غلظت في العدة فلا شيء عليها ، لأنها لم تعتمد الحرام ، والقول قولها في الغلط على مثل حال (١٩) •

ومن الجهل الذي يعتد به أيضا — ويخفف على من قارف أفعالا وهو يجهل وجود علاقة تحرم عليه مقارفتها — الجهل الناتج عن انتفاء العلم بالعلاقة المحرمة ، مع معرفة الحكم واشتغاره •

ومن ذاك من يعقد على امرأة ثم يدخل بها وبعد مضي فترة يظهر له أنها محرمة عليه بسبب نسب أو رضاع ولم يعلم وجوده ولم يخبره به أحد ممن علمه •

فالجها هنا واقع على العلاقة المحرمة بين الرجل ومن دخل بها ••• وليس الجهل هنا منصبا على الحكم الشرعي ••• اذ أن الحكم الشرعي معروف لهما • ولكنهما لا يعلمان شيئا عن وجود علاقة بينهما تحرم التفانيهما في ظل عقد زواج شرعي صحيح •••

(١٨) وزاد ابن حزم الأمر توسعة فأضاف الى من يجهل الحكم من يمكن أن يعلم ويمكن أن يجهل ، واستدل لذلك بقول الرسول — صلى الله عليه وسلم — : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأنفساكم عليكم حرام » وقد جاءت في هذا عن السلف آثار كثيرة ••• فذكر ما سبق أن أورده عن عمر بن الخطاب وما كتبه له عامنه بسأله وما أجاب به عمر •

وعن الهيثم بن بدر عن جرقوص قال : أتت امرأة الى علي بن أبي طالب فقالت: ان زوجي زنى بجاريتي • فقال — الزوج — صدقت هي ومالها لي حل • فقال له علي : اذهب ولا تعد ، كأنه درأ عنه انحد بالجهالة •

المحلى ج ١١ ص ٢٨٨ •

ومن هذا القبيل ما يحدث في أزمان الحروب ، وحين يصدر حكم من القاضي بأن من غاب ولم يعد من تلك المعارك ولم نقف له على جثة له في الشهداء ولا على خبر أو اسم بين الأسرى ولا يعرف عنه أحد شيئاً ، وقضى بأنه قد مات وعليه فان تركته توزع وزوجه تعتد ، فإذا اعتدت زواجه ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها ، ودخل بها الزوج الجديد ، وبعد فترة طالت أو قصرت عاد زوجها الأول السدى تضي بموته فان ما كان بينها وبين زوجها الثاني لا تلزم به عقوبة نظراً لأنهما كانا يجهلان بوجود الزوج الأول ، وقد قضى القاضي باعتباره ، في عداد الموتى (٢٠) ...

الجهل بالوفاة الجوهرية :

وقريب مما ذكرت ما يحدث أحياناً من الجهل بوقائع جوهرية يترتب عليها انتفاء القصد الجنائي لدى من قارف الفعل ووقع فيه ،

ويطلق على الجهل هنا جهل العين أو جهل الفاعل وهو جهل ينتج عنه شبهة يطلق عليها الفقهاء شبهة جهل العين أو شبهة جهل الفاعل . وهذه الشبهة تنشأ في حق أفعال عندما يأتي الفعل وهو يعتقد أنه يأتي فعلاً مباحاً ...

والجهل هنا بعيد عن حميز الحكم الشرعي ، فالحكم الشرعي معروف وواضح بالنسبة لمن يقع منه الفعل ، ويشارك فيه لكن الجهل هنا منصب على معرفة من يقع عليه الفعل أو من يقوم به فقد يجهل

(١٩) وأورد المحلل الحكم في الدخول في ظل عقد الزواج الفاسد فذكر أنه لا يحل به الفرج ، ولا يصح به زواج ... ومن وطئ في ظلاله وهو عالم بالتحريم^{١٥}

المرجع السابق ص ٢٤٨ المسألة ٢٢١ .

لكل من طرفي الفعل — الفاعل والمشارك — حقيقة الظرف الآخر ، وقد
يجعل واحد منها حقيقة صاحبه بينما الآخر يعرفه ...

وعليه فان القول بالشبهة هنا يدون في حق من لا يعرف حقيقة
الطرف الثاني الذي يشاركه فعله ... أو يقع الفعل عليه ... ولذلك
أمثلة أوردها الفقهاء ، منها ما يلي :

(أ) قد يحدث أن يخطب الرجل امرأة ويتزوجها من غير أن
يرأها ، ولا يمكنه ذلك الا بعد الدخول بها (٢١)

(٢٠) ذكر ابن قيم الجوزية في حديثه عن الحكم في امرأة المفقود :
وما ظن أنه على خلاف القياس ما حكم به الخلفاء الراشدون في امرأة
المفقود ، فانه قد ثبت عن عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — أنه أجل
امراته أربع سنين ، وأمره أن تتزوج ، فقدم المفقود بعد ذلك فحيره عمر
بين امرأته وبين مهرها ، فذهب الامام أحمد الى ذلك ، وقال : ما أدري
من ذهب الى غير ذلك الى أى شيء يذهب ، وقال أبو داود في مسألة :
سمعت أحمد — وقيل له : فى نفسك شيء من المفقود ؟ — فقال ما فى
نفسى منه شيء ، هذا خمسة من أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
أمروا أن تترىص .

وقال بعض المتأخرين من أصحاب أحمد : ان مذهب غمى في
المفقود يخالف القياس والقياس أنها زوجة القادم بكل حال ، الا أن نقول :
الفرقة تنفذ ظاهرا وباطنا ، فتكون زوجة الثاني بكل حال .

يراجع اعلام الموقعين ج ٢ ص ٣٤ .

(٢١) حدثني البعض أن هناك من النساء فى بعض الدول الخليجية
من لا تكشفن وجهها حتى لزوجها الا بعد أن تدخل غرفة نومها وتطفىء
الأنوار .. ولا يتسنى له ذلك مطلقا ...
وأن هناك بعض الشباب يقسم أنه لم يرا وجه أمه مطلقا ...

وفي مثل هذه الحالات قد تزف اليه امرأة أخرى غير زوجته أو
غير التي عقد عليها ويقال له هذه زوجتك (٢٢) ...

فاذا قيل له ذلك ودخل بها ثم اكتشف أنها ليست زوجته فان
جهله بمن شاركه الفعل يسقط عنه الحد ، ويسقط عنها أيضا الحد اذا
لم تكن تعلم أنها زفت الى رجل غير زوجها ...

(ب) ومن هذا القبيل أيضا ما لو دخل الرجل بيته فوجد في
فراشه امرأة ظنها امرأته فواقعها ...

أو دعا زوجته فجاءته غيرها فظنها المدعوة واشتبه عليه ذلك
لعماه مثلا ... فلا حد عليه لجهله (٢٣) *

وأثناء عملي علمت أن هناك حالات رواج لا يرى فيها الزوج زوجته حتى
بعد أن يعقد عليها الا بعد أن تزف اليه ...

وفي بعض الوقائع يرى من يذهب لخطبة فتاة ، يرى أختها وغولون
له انها التي جاء لخطبتها ، وعند الزفاف يجد امرأة غيرها *

(٢٢) ولو تصورنا في مثل تلك المجمعات ما يمكن أن يحدث في
حفلات الزواج الجماعي ... التي تزف فيها ثلاثين عروسا الى ثلاثين
رجلا مثلا ، ان احتمال الخطأ وارد خصوصا بالنسبة لمن لم يسبق له
رؤية مخطوبته أو محادثتها *

(٢٣) يقول ابن قدامة : فان زفت اليه غير زوجته وقيل هذه زوجته
فوطئها يعتقدها زوجته فلا حد عليه ، لا نعلم فيه خلافا *

وان لم يقل له هذه زوجتك أو وجد على فراشه امرأة ظنها امرأته
أو جاريته فوطئها *

أو دعا زوجته أو جاريته فجاءته غيرها فظنها المدعوة فوطئها ،
أو اشتبه عليه ذلك لعماه ، فلا حد عليه *

==

(ج) ومن ذلك أيضا ما أورده ابن حزم من أنه لو أن امرأة هيأت جاريتها بهيئتها وجعلتها في حجلتها (٢٤) وجاء زوجها فوطئها (٢٥) . . .

(د) ومن أنجهل بوقائع جوهريّة ما إذا خرج صياد لغابة من الغابات ليصيد بعض الحيوانات فرأى شيئا انتقد أنه حيوان فاطلق عليه بعض الاعيره النارية نارداه قتيلا فلما اقترب منه وجده انسانا ، فهذا الذي وقع منه الفعل لم يكن يعلم أنه يصوب سلاحه جهة انسان وانما قصد ما يعتقد أنه حيوان ، ودلت الوقائع على ذلك القصد ، وعليه فإنه لا يعاقب على ارتكابه جريمة قتل عمدية . . . لانتهاء القصد الجنائي . . .

وبه قال الشافعي ، وحكى عن أبي حنيفة أن عليه الحد ، لأنه وطئ في محل لا مالك له فيه . . .

يراجع المخني ج ٨ ص ١٨٤ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤٥ ، الخرشى ج ٨ ص ٧٧ .

قواعد الاحكام للعز بن عبد السلام ج ٢ ص ١٣٧ ط الاستقامة .

(٢٤) الحجلة بفتح الحاء واحد « حجال » العروس وهي بيت بزين بالثياب والأسرة والستور . مختار الصحاح ص ١٢٤ مادة « حجل » .

(٢٥) أورد ابن حزم عن بكير بن الأشج أنه قال في امرأة أنطلقت

إلى جاريتها فهيأتها بهيئتها وجعلتها في حجلتها وجاء زوجها فوطئها ، قال تنكل المرأة ولا جلد على الرجل وعلى الجارية حد الزنا ان كانت تدري أن ذلك لا يحل . . . ولو امرأة دلست نفسها لأجنبي فوطئها يظن أنها امرأته فهي زانية ترجم وتجلد ان كانت محصنة أو تجلد وتبقي . ان كانت غير محصنة .

يراجع المحل ج ١١ ص ٢٤٦ المسألة ٢٢٠٩ .

ومثله في ذلك من الجهل بوقائع جوهرية من صوب سلاحه الى صدر العدو في ميدان القتال ، فاذا به يصيب مسلما كان العدو قد احتجزه عنده ... ولم يعلم من يصوب سلاحه الى صدر عدوه بذلك ... فالقصد الجنائي متوجه الى قتل العدو ، وهو أمر مشروع عند لقاء الأعداء في ميدان القتال دفاعا عن الدين والعرض والوطن والنفس ... أما ما حدث من أصابة مسلم في صفوف الأعداء كانوا قد احتجزوه ووضعوه في صفوفهم ليحتّموا به ، ولم يعلم ذلك أحد من مقاتلونهم ، فان ذلك ينتج عنه الجهل بوقائع جوهرية ينتفي معها قصد قتل المسلم المتواجد لدى الأعداء ...

(هـ) ومن الجهل بالوقائع الجوهرية أيضا من يمد يده لتناول الإناء الذي اعتاد أن يشرب منه الماء فلما وضعه على فمه وشرب أحس بأن ما شربه ليس ماء ، وإنما هو خمر وضع في الإناء ولم يعلم من شرب بذلك ...

فالجهد هنا جهل بوقائع جوهرية ينتفي معها القصد الجنائي وهو أمر يستقط العقوبة المقدرة من لدن الشارع بالنسبة لكل من وقع منه فعلا غير مفسود له لجته — جهلا يعتد به الشارع — بحقيقة ما يقدم عليه ، سواء جهل الحكم أو جهل وقائع جوهرية لا بد من وجودها لقيام القصد الجنائي ...

أشار ابن حزم الى جانب من هذا في حديثه عن شرب خمر وهو يجهل أنها خمر ، ومن دست اليه غير امرأته فوطئها وهو لا يدري من هي يظنها زوجته ... وكذا من لم يباغعه التحريم (٢٦) ...

(٢٦) يقول ابن حزم : من أكره على شرب الخمر أو اضطر اليها لمعطش أو علاج ، أو لدفع حنق فشربها ، أو جهلها فلم يدرك أنها خمر فلا حد على أحد من هؤلاء .

من هذا كله وأمثاله مما ذكره الفقهاء من أمثلة ووقائع وقعت نتيجة جهل حكمها ، أو جهل العلامة المحرمة فيها ، أو جهل وقائع جوهرية يبين مدى رحمة الشارع الحكيم وتخفيفه عن وقع في ذلك من غير أن يدري أنه يقوم بفعل مؤثم من لدن الشارع الحكيم ...

المطلب الثاني :

التيسير لمن أخطأ

علمنا ربنا سبحانه وتعالى أن نتوجه إليه طالبين منه عدم المؤاخذه عندما نخطئ أو ننسى فقال سبحانه وتعالى مبيناً لنا وموجهاً :
« ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا » (٢٧) •

ومن رحمته بنا سبحانه وتعالى أنه أخبرنا أنه تقبل منا وحفف

أما المكره فانه مضطر وقد قال الله تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » ... فصيح أن المضطر لا يحرم عليه شيء مما اضطر اليه من طعام أو شراب •
وأما الجاهل فانه لم يتعد ما حرم الله تعالى عليه ، ولا حد الا على من علم التحريم •

ولا يختلف اثنان من الأمة في انه من دست اليه غير امراته فوطئها وهو لا يدري من هي يظن أنها زوجته فلا حد عليه ...

وأما من قرأ القرآن فبدله جاهلاً فلا شيء عليه ... قال تعالى « لا نذكركم به ومن بلغ » فصيح أنه لا حد الا على من بلغه التحريم وعلى من عرف أن الزنا حرام فقصده عمداً ، وبالله تعالى التوفيق •

المحل ج ١١ ص ٣٧٢ المسألة ٢٢٩٢ •

(٢٧) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة •

عنا وسامحنا فيما أخطأنا فقال تعالى : « وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله عفورا رحيمًا » (٢٨) •

وأكد هذا سيدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في حديثه الشريف الذي أخبرنا فيه بالخير وبشرنا فيه بجبر كسرنا وتقوية ضعفنا ، وانتجاوز عن خطئنا ، فقال - صلى الله عليه وسلم - : « ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » •

والخطأ اسم من أخطأ خطأ ، وأخطأ أى فعل غير الصواب ، فيطلق الخطأ على ما قابل الصواب ، ومنه ما أشار إليه قول الله تعالى : « ان قتلهم كان خطأ كبيرا » (٢٩) والخطأ هنا يقصد به ضد الصواب • وهذا بعض ما يفهم من الآية (٣٠) ويطلق الخطأ أيضا على ما يقابل الحمد • ومنه ما أشار إليه قول الله تعالى : « ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا » (٣١) وقوله تعالى : « وليس عليكم جناح فيما

(٢٨) الآية ٥ من سورة الأحزاب •

(٢٩) الآية ٣١ من سورة الاسراء •

قراءة الجمهور « خطأ » بكسر الخاء وسكون الطاء وقصر الهمزة •
وقرأ آخرون بفتح الخاء والطاء وقصر الهمزة •

(٣٠) وقد وردت تصارييف كثيرة من مادة خطأ وقصد بها ما يقابل

الصواب ومنها ما جاء في قول الله تعالى : « انك كنت من الخاطئين »

٢٩ من سورة يوسف « انا كنا خاطئين » ٩٧ من يوسف « كانوا

خاطئين » ٨ من القصص • وغير ذلك •

(٣١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة قال الازهرى : يقال خطي يخطا

خضئا اذا تعمد الخطأ •

أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفورا رحيمًا» (٣٢) •
وقد أشرت فيما تقدم من حديث عن الجهل الى أن منه ما يكون واقعا في حيز الوقائع الجوهرية وهو ما ينتفى معه القصد الجنائي لدى من قام بالفعل • وانتفاء القصد الجنائي يطلق عليه أيضا بالانضافة الى أنه جهل بالوقائع الجوهرية — خطأ في القصد • وهو خطأ عده الفقهاء مما يدفع العقوبة المحددة ، اذ الفعل قد انتقل نتيجة لهذا الخطأ من حيز العمد المزم بالعقوبة المحددة أو القصاص ، الى حيز الخطأ المسقط للعقوبة المحددة ، سواء وجب بعد سقوطها عقوبة تعزيرية أو غرامة مالية أو لم يجب عليه شيء (٣٣) •

(٣٢) الآية ٥ من سورة الأحزاب •

وقد أورد القرطبي عند حديثه عن الآية الكريمة ما قيل من أنها مجملة ، أي وليس عليكم جناح في شيء أخطأتم ، وكانت فتيا عطاء وكثير من العلماء •

على هذا اذا حلف رجل الا يفارق غريمه حتى يستوفى منه حقه ، فأخذ منه ما يرى أنه جيد من دنائير فوجدها زيوفًا انه لا شيء عليه • وكذلك عنده اذا حلف الا يسلم على فلان فسلم عليه وهو لا يعرفه انه لا يحنث ، لأنه لم يتعمد ذلك •

وقال قتادة وغنيه : من نسب رجلا الى غير أبيه ، وهو يرى انه وقيل : وهو أن يقول له في المخاطبة : يا بني ، على غير تبين • وقيل : وهو أن يقول له في المخاطبة : يا بني ، على غير تبين •

يراجع الجامع لأحكام القرآن ج ١٤ ص ١٢٠ •

(٣٣) أورد ابن حزم جانبًا مما قد يقع من القتل خطأ فقال : فالخطأ من رمى شيئًا فأصاب مسلما لم يردده بما قد يمات من مثله فمات المصاب ، أو وقع على مسلم فمات من وقعته ، فهذا كله لا خلاف في أنه فتلى خطأ لا قود فيه •

أو قتل في دار الحرب انسانا يرى أنه كافر فاذا به مسلم ، أو قتل انسانا متأولا غير مقلد وهو يرى انه على الحق فاذا به على الخطأ • •

يراجع المحلى ج ١٠ ص ٢٤٣ المسألة ٢٠١٩ •

هذا إذا كان الفعل الذى وقع من الأفعال المترتبة عليها عقوبة
أو تعويض ...

ومن هذه الأفعال ما لا يترتب عليها شيء من ذلك كأن تكون صلاة مثلاً إذاها المصلى ليلاً في صحراء الى جهة اعتقد باجتهاده أنها جهة القبلة ثم تكشف له الأمر عن خطأ في نتيجة الاجتهاد . فالمصلى في مثل هذا لا يؤاخذ على ما وقع فيه من خطأ ولا يطالب بأداء الصلاة التي صلاها في ليلته تلك طالما بذل من الجهد ما لا يعد معه مقصراً . ولا يخفى ما أعلمنا به ذمينا الخفيف من أنه من اجتهد فأصاب فله أجران ، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر (٣٤) ...

والخطأ قد يكون في القول كما يدون في الفعل ، فقد يقصد الانسان الى قول فيسبق لسانه الى كلام آخر وقد ضرب لنا مثالا عن ذلك سيدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين بين انا مدى فرح الله تعالى بتوبة عبده ورجوعه اليه ، وضرب لنا مثالا على ذلك بمن فقد راحلته التي عليها طعامه وشرابه ومتاعه في صحراء ، ويبحث عنها حتى يجدها البحث ولم يجدها وأبس من ذلك واذ به يجدها عند رأسه وعند ذلك هم يشكر ربه سبحانه وتعالى فأخطأه من شدة فرحه وقال : اللهم أنت عبدى وأنا ربك .

أما الخطأ في الفعل فقد سبقنا منه أمثلة عند حديثي عن الجهل وكما تكون عند الجهل ، وبخصوصها بالوقائع - تكون أيضا عند الخطأ فيمن يقع عليه الفعل .

ومن ذلك ما أشرت اليه من خطأ من أراد أن يرمى العدو فأصاب جندياً من جنودنا ، كان في جهة العدو (٣٥) •

وقد أشار ابن قدامة الى شيء من هذا حين أورد أن الخطأ على ضريين : أحدهما : أن يرمى الحديد ، أو يفعل ما يجوز له فعله فيؤل الى قتال حر مسلم كان أو كافر ، فتكون الدية على عاقلته ، وعليه عتق

(٣٥) حدث ذلك يوم كنت أعمل ضمن صفوف القوات المسلحة المصرية ابان حرب رمضان المجيدة •
 فقد كلفت بالقيام بعمل في المنطقة التي تطل على قوات العدو بعد أن عبر جنودنا قناة السويس ، وأثناء القيام بالمهمة في عمق سيناء - قبل الفصل بين القوات - انفجر لغم كان قد وصفه رجال الصاعقة من المصريين أثناء حرب الاستنزاف في طريق العدو ...
 ولما دخلت قواتنا المنطقة وأثناء عملنا انفجر اللغم فأصاب منا عدداً من الأبطال •

فالذين وضعوا اللغم قصدوا به العدو ، وكان ذلك أثناء تواجدهم في المنطقة في فترة حرب الاستنزاف •
 ولم يقصدوا به زملاءهم من الجنود المصريين ... الذين انفجروا فيهم ذلك اللغم •
 وكما يحدث في أثناء الحروب أن تقصف القوات بعضها البعض وهي لا تعلم ذلك •

وقد حدث هذا ابان حرب الخليج وقرأت شيئاً عنه • وذلك كله يرقى من باب الخطأ ... وخصوصاً عند التحام القوات ... الى حد أن المقاتلات قد لا تستطيع التمييز بين القوات التابعة لها من غيرها ...
 فما بالنا بقنايل المدفعية وهي تقذف مناطق حددت لها ولا ترى من فيها

برقبة مؤمنة (٣٦) •

ولما كان القصد هو أساس الحكم فإن الفقهاء قد أوردوا أن من رمى هدفا فأصاب صيدا ، أو قصد رمى انسان أو حجر رمى عبثا غير قاصد صيدا فقتله لم يحل ••• أما ان قصد صيدا فأصابه وغيره حلا جميعا (٣٧) •

من هذا وغيره مما سقته من أمثلة يبين مدى اعتماد القول بالحلل والحرمة على القصد مادام الحكم منوطا بذلك القصد •••

وفي ذلك تخفيف من ربنا ورحمة بنا وجبر اكسنا وضعفنا ••
فاللهم يا ربنا لا تؤاخذنا ان نسبينا أو أخطأنا •••

(٣٦) وضح ابن قدامة ذلك بقوله: وجملته أن الخطأ أن يفعل فعلا لا يريد به اصابة المقتول فيصيبه ويقتله مثل أن يرمى صيدا أو هدفا فيصيب انسانا فيقتله • قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن القتل الخطأ أن يرمى الرامي شيئا فيصيب غره ••• فهذا الضرب من الخطأ تجب به الدية على العاقلة • والكفارة في مال القاتل بغير خلاف نعلمه •
المغنى ج ٧ ص ٦٥٠ وما بعدها •

(٣٧) وأورد ابن قدامة أيضا أن من رأى سوادا أو سمع حسا فظنه آدميا أو بهيمة أو حجرا فرماه فقتله فاذا هو صيد لم يبيح • وبهذا قال مالك ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة : يباح • وقال الشافعي : يباح ان كان المرسل سهما • ولا يباح ان كان جارحا •

المرجع السابق ج ٨ ص ٢٥٢ وما بعدها •

ويراجع بكلمة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٣ ، بدائع الصنائع ج ٣ ص ٤٦١٧ ، تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٧٧ ، جامع العلوم والحكم ص ٣٥٢ •
الاشباه والنظائر للسيوطي ص ١٧ وما بعدها •
الاشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٤ وما بعدها •

المطلب الثالث :

التيسير لمن نسي

عمدة ما يعتمد عليه في القول بذلك ما جاء من قول الله تعالى :
« ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا » (٣٨) •

واخبار رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في الحديث الشريف أن الله الكريم الرحيم • قد أجاب دعاء من دعاه بذلك الى يوم الدين اذ أعلمنا أن الله تعالى قال اجابة لمن دعاه بهذا اندعاء : « قد فعلت » وفي رواية أخرى قال : « نعم » (٣٩) •

ويؤكد هذا أيضا ما جاء من حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الذي رواه ابن عباس — رضى الله تعالى عنهما — قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — « ان الله تجاوز لى عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (٤٠)

واذ كنت قد أوردت ما جاء عن الفقهاء من تيسير لمن يخطئ ، والمخطئ أحسن حالا من الناس ، وقد أشارت الآية الكريمة الى أن الله تعالى قد رفع الجناح عن المخطئ وذلك في قول الله تعالى : « وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفورا رحيمًا » (٤١) •

(٣٨) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة -

(٣٩) يراجع صحيح مسلم مع شرح النووي ج ٢ ص ١٤٦ •

(٤٠) ورد هذا الحديث الشريف بروايات منها « وضع عن أمتي » •

« رفع » و « عفى » وقد سبقنا الإشارة اليه ويراجع المحلى ج ٦ ص ٢٢١ •

(٤١) الآية ٥ من سورة الاحزاب •

فالآية الكريمة قد أشارت أيضا الى رشح الجناح عن الناس طالما أنه أسوء حالا من المخطيء وذلك من باب شهير لها الناس شمولاً ضمناً ولدخوله ذيمن لم يعتمد قلبه اتيان الفعل أو صدور القول عنه وهو يقصده ... وقد أشار القرطبي في حديثه عن قول الله تعالى : « قال لا تؤاخذنى بما نسيت ولا ترهقنى من أمرى عسرا » (٤٢) •

الى أن ابن عباس — رضى الله تعالى عنهما — قال عنيا • هذا من معاريض الكلام •

ومن بين ما فيها أيضا : أنه نسي فاعتذر ، ففيه ما يدل على أن النسيان لا يقتضى المؤاخظة ، وأنه لا يدخل تحت التكليف ، ولا يتعلق به حكم طلاق ولا غيره (٤٣) •

وترجييه ذلك عند البعض أن الناسى لم يعتمد أو يقصد القيام بالفعل ، وعليه فإنه اذا وقع فعل غير مقصود ، أو أتى انسان عملاً وهو لم يتوجه قلبه وفكره الى القيام به أو اتيانه ، فهذا يدل على أن هناك سلطة أكبر وأعلى من سلطة الانسان ، وهى السيطرة على حركاته وسكناته فى الحقيقة والواقع ، وهذه السلطة لله رب العالمين ، وعليه فإن الأفعال التى تقع من انسان ولم تكن غير مقصودة له فى الحقيقة والواقع ، وانما وقعت منه على سبيل النسيان أفعال اذا ترتب عليها

(٤٢) الآية ٧٣ من سورة الكهف وهى تحكى ما كان من موسى — عليه السلام — وهو كلم الله تعالى مع النضر — عليه السلام — الذى وصفه القرآن بأنه عبد من عباد الله آتاه الله رحمة من عنده وعلمه من لدنه علماً •

(٤٣) الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٢٠ •

بحكم فانه يكون غير ما يترتب على الأفعال المقصودة من أحكام
والترامات

وهذا التغاير ناتج عن عدم القصد، والوقوع في دائرة النسيان...
وعليه فإذا كان الفعل - الذي وقع من ذاعله وهو ناسي - يتصل بحقوق
الله تعالى فإن الله الكريم أرحم من أن يؤخذ على فعل وقع من ناسي
غير قاصد ...

بل تدبّر في ذلك الفعل كسبب لن وقع منه وتخفيف عنه ويبين
ذلك راصدا فيما أخبر به الصائق المصدوق - صلى الله عليه وسلم -
في حديثه الشريف : « من أكل أو شرب ناسيا فليقم صومه فانما أطعمه
الله وسقاه » (٤٤) *

فالحديث الشريف قد أضاف الاطعام والسقاية هنا الى الله
- سبحانه وتعالى - ولم يلزم العبد شيئا بما وقع منه ، ولم يطالبه
بقضاء أو كفارة ، مع أن العبد اذا نسي وهو صائم فأكّل أو شرب ناسيا
فانه قد خفف الله عنه ما كان يجزئه قبل ذلك من جوع أو عطش ،
وأطفىء ما دخل جوفه ما كان يحس به وتهاه نفسه (٤٥) ...

(٤٤) يراجع فتح الباري على صحيح البخاري ج ٤ ص ١٥٥ . المغنى

ج ٣ ص ١١٦ وما بعدها .

(٤٥) أورد ابن حزم جانباً من الحديث عن وقع منه فعل وهو ناس
فذكر أن من نسي أنه صائم في رمضان . أو في صوم فرض . أو تطرع .
فأكّل وشرب ووطى وعصى ، ومن ظن أنه ليل ففعل شيئا من ذلك نادا به قد
أصبح أو ظن أنه قد غابت الشمس ففعل شيئا من ذلك فإذا بها لم تقرب
فإن صوم كل من ذكرنا تام . لقول الله تعالى : « ليس عليكم جناح فيما
أخطأتم به ولكن ما تعمّلت قلوبكم » .

يشير الى هذا في وضوح وجلاء ما رواه وكيع عن شعبة عن عبد الله -
ابن دينار قال : استسقى ابن عمر وهو صائم فقلت : أأست صائما ؟
فقال : أراد الله أن يسقيني فمنعني .

وقد روى من طريق أبي هريرة - رضى الله تعالى عنه - :
من شرب ناسيا أو أكل ناسيا فليس عليه بأس ، ان الله أطعمه
وسقاه (٤٦) . . .

هذاما اتفق عليه الفقهاء ، وان كان بعضهم قد رأى أن الجماع
ناسيا يغير الأكل والشرب ناسيا ، فذهب الى القول بأن من جامع
زوجته ناسيا أنه صائم فعليه القضاء (٤٧) .

ولقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « رفع عن أمتي الخطأ
والنسيان وما استكروا عليه » . . .

وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم -
قال : « اذا نسي أحدكم فأكل أو شرب فليتم صومه ، فانما أطعمه الله
وسقاه » . . .

وعن أبي هريرة - رضى الله تعالى عنه - قال : « جاء رجل الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله ، انى أكلت وشربت ناسيا وأنا
صائم ؟ فقال : الله أطعمك وسقاك » .

يراجع المحلى ج ٦ ص ٢٢٠ المسألة ٧٥٢ ، اعلام الموقعين ج ٢ ص ٣٢ .
(٤٦) المرجع السابق .

(٤٧) هذا ما ذهب اليه عطاء وسفيان وقد ذكر ابن حزم أن الصواب أن
تعمد الأكل والشرب والجماع والقي ينافي الصوم ، لا الأكل كيف كان ،
ولا الشرب كيف كان ، ولا الجماع كيف كان ، ولا القي كيف كان ، فهذا
هو الحق المتفق عليه ، والذي جاءت به النصوص من القرآن والسنة .
المرجع السابق ص ٢٢٢ .

ويراجع المغنى ج ٣ ص ١٢١ وما بعدها .

اعلام الموقعين ج ٢ ص ٣١ وما بعدها .

وهذا القول ليس له من دليل يعتمد عليه في التفريق بين الأكل والشرب ناسيا وبين غيرهما طالما أن من وقع منه ذلك كان في دائرة من شمله النص الذي يحكم ما يقع في دائرة ما يأتيه المرء وهو ناس أو غير متجانب لاثم .

وقد روى عن عمر من طريق صحيح عن زيد بن وهب قال : أفطر الناس في زمن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فرأيت عساسا (٤٨) أخرجت من بيت حفصة فشربوا ، ثم طلعت الشمس من سحاب ، فكان ذلك شق على الناس ، فقالوا : نقض هذا اليوم ، فكان عمر : لم والله ما تجانبنا لاثم (٤٩) .

(٤٨) العساس بكسر العين وتخفيف السين المهملتين جمع « عس » بضم العين وهو القدح الضخم .

(٤٩) تجانبنا لاثم أى مال إليه . وعمر قد بين أنهم لم يميلوا لارتكاب اثم وعليه فلم يجب عليهم القضاء . فمدار الحكم بالقضاء إذا كما يرى سيدنا عمر - رضى الله تعالى عنه - هو القصد الى الفعل . وما داموا لم يقصدوا الاثم فلا قضاء عليهم .

وروى من طريق شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن تسحر نهارا وهو يرى أن عليه ليلا ، قال : يتم صومه .

وعن مجاهد قال : من أكل بعد طلوع الفجر وهو يظن أنه لم يطلع فليس عليه القضاء ، لأن الله تعالى يقول : « حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » .

وعن الحسن البصرى فيمن تسحر وهو يرى أنه ليل ، قال : ثم صومه وعن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ، ومعر قال ابن جريج : من عطاء وقال معمر : عن هشام بن عروة عن أبيه ، ثم اتفق عروة وعطاء عليهما أكل في الصبح وهو يرى أنه ليل : لم يقصه .

المرجع السابق ص ٢٢٣ وما بعدها ، ويراجع اعلام الموقعين ج ٢ ص ٣٣ ، المغنى ج ٣ ص ١٣٦ .

وهذا ما تؤيده النصوص بعامة ...

أما ما روى عن أبي اسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر - رضى الله عنهم أجمعين - قالت : « أفطر الناس على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم طلعت الشمس » قال أبو اسامة : قلت لهشام : فأمرُوا بالقضاء ؟ فقال : ومن ذلك بد ؟ !

وفي البخارى بلفظ « بد من قضاء » ؟

فقد ذكر من يرى عدم القضاء أن « ومن ذلك بد » ليس إلا من كلام هشام ولايس من الحديث الشريف ، وعليه فلا حجة فيه اذ قد روى أيضا عن هشام أنه قال عندما سئل فأمرُوا بالقضاء ؟ قال : لا أدري أقضوا أم لا •

ومن هنا كان تغليب الرأى القائل بعدم وجوب القضاء فى كل ذلك على من نسى •

وعلى هذا فان مدار الحكم فى القول بالقضاء هو قصد ارتكاب المخالفة التى تبطل الصوم •

بل انه قد ورد أن من جاءه الخبر بأن هلال رمضان روى البارحة - فسواء أكل أو شرب أو وطىء أو لم يفعل شيئا من ذلك - فى أى وقت جاء الخبر من ذلك اليوم فى آخره فانه ينوى الصوم ساعة صح الخبر عنده ، ويمسك عما يمسك عنه الصائم ، وبجزئه صومه ولا قضاء عليه ، فان لم يمسك عما يمسك عنه الصائم ساعة وصوله الخبر بأن اليوم رمضان فلا صوم له ...

وهكذا يتضح أن المعول عليه هو القصد ، يؤيد هذا ويوضحه

ويحل عليه ما رواه مسلم بن الحجاج من أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعث رجلا من أسلم يوم عاشوراء ، فأمره أن يؤذن في الناس من كان لم يصم فليصم ، ومن كان أكل فليؤتم صيامه إلى الليل .

وفي رواية البخاري أن سلمة بن الأكوع قال : « أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - رجلا من أسلم أن اذن في الناس : أن من أكل فليصم بقية يومه ، ومن لم يكن أكل فليصم ، فان اليوم يوم عاشوراء » وقد كان وقتها صوم يوم عاشوراء هو الفرض حينئذ (٥٠).

يقول ابن حزم مؤكدا رأيه : فكان هذا حكم صوم الفرض ، وما نبأه بنسخ فرض صوم عاشوراء ، فقد أحيل صيام رمضان أحوالا ، فقد كان مرة من شاء صامه ، ومن شاء أفطره وأطعم عن

(٥٠) يراجع المحلى المسألة ٧٢٩ ص ١٦٤ وما بعدها .

وفيها أورد ابن حزم الآراء فيمن أصبح مفطر في أول يوم من رمضان ثم علم أن الهلال روى البارحة .

فذكر أن عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - قال : ينوي صوم يومه ويجزئه . . . وهذا ما أخذ به ابن حزم وذكر أن النصوص جاءت به .

وذكر أن ابن مسعود - عليه السلام - قال : لا يصوم ، لأنه لم ينوا الصيام من الليل . ولم ير فيه قضاء ، وبهذا قال داود الظاهري وأصحابه .

وذكر أن عطاء - رضى الله تعالى عنه - قال : يأكل بقية يومه ويقضيه .

وذكر أن الإمامان مالك والشافعي قالا : يمسك فيه عما يمسك لصائم ،

ولا يجزئه ، وعليه قضاؤه ، وقال بهذا الإمام أبو حنيفة فيمن أكل خاصة ،

دون من لم يأكل ، وفيمن علم الخبر بعد الزوال فقط أكل أو لم يأكل .

ويراجع المتن ج ٣ ص ٩١ وما بعدها .

كل يرم مسكيناً ، الا ان حكم ما كان فرضاً حكم واحد ، وانما
نزل هذا الحكم فيمن لم يعلم بوجوب الصوم عليه ، وكما ذكرنا :
— من ناس : أو جاهل ، أو نائم — فلم يعلموا وجوب الصوم
عليهم ، فحتمهم كلهم هو الحكم الذي جعله رسول الله — صلى الله
عليه وسلم — من استدرك النية في اليوم المذكور متى علموا بوجوب
صومه عليهم ، وسمى — عليه السلام — من فعل ذلك صائماً وجعله
فعله صوماً (٥١) •

والحديث عن التيسير لمن نسي يقتضى الإشارة الى بعض
الضوابط التى يلزم اتباعها عند بيان أثر القول بالتيسير •••

أما أولها — فهو أن النسيان وان أسقط الاثم عن الفاعل اذا
كان — فيما فعله ناسياً — اثم أنه لا يسقط المضمن بالنسبة لمن
يحدث من الناسى من أفعال تقع على حقوق للعباد فتفتوت عليهم
حقوقهم هذه •••

فمن أتلف مائ غيرهِ وجب عليه ضمانه حتى ولو كان اتلافه هذا
المال قد وقع منه نسياناً ••• اذ النسيان لا يؤثر فى الزام ضمان
حقوق الآخرين ••• اذ أن حقوق الناس لا تسقط بنسيانها فهى حقوق
مبنية على المشاحة •••

(٥١) المحلى ج ٦ ص ١٦٦ •

ويقول ابن قدامة : فان فعل شيء من ذلك — أى الأكل أو الشرب — وهو
نائم لم يفسد صومه ، لأنه لا قصد له ولا علم بالصوم فهو أعذر من الناس •
وذكر أبو الخطاب أن من فعل من هذا شيئاً جاهلاً بتحريمه لم يفسد ولم
أره عن غيره •

المغنى ج ٣ ص ١١٧ ، ص ١٢٤ •

(٢٠ — التيسير)

وعليه فمن وجب عليه اخراج قدر معين من المال زكاة ، فقد
لزمه اخراجه وأصبح هذا الحق ثابتا في ذمته لمن يستحق الزكاة ...
فإذا نسي اخراج هذا القدر الذي وجب في ذمته فإنه متى تذكر ذلك
وجب عليه اخراجه ...

ومن باع شيئا لآخر ، ثم نسي هذا البيع وتصرف في المبيع أو
أتلفه أو انتقص منه وهو ناسي ، لزمه تعويض من كان قد باعه
الرب: (٥٢) •

هذا بالنسبة لحقوق العباد والتي قد يحدث المساس بها ، أو
التعدي عليها نسيانا •

أما الثاني فإنه بالنسبة لما يقع على حقوق الله تعالى ، والتي
لا صلة لعبد بها ، لكونها حقوقها خالصة لله سبحانه وتعالى فإنه يلزم
أن نفرق بين ما يمكن تداركه مما وقع نسيانا وما لا يمكن تداركه من
هذه الحقوق ...

(٥٢) وقد أورد بعض الفقهاء أمثلة لما يجب من الحقوق التي وقع الاعتداء
عليها ممن نسي أنها حقوق غيره من العباد •

فذكروا من ذلك أن من باع طعاما ثم نسي أنه باعه فأكله أو تصدق به ،
أو أتلفه ، فإنه وإن كان لا يأنم بأكله أو التصديق به وهو ناسي أنه باعه ،
إلا أنه يلزمه تعويض من كان قد اشتراه •

وذكروا من ذلك : ما لو باع جاريته ثم نسي بيعها فوطئها ، فإنهم قالوا
وإن كان الاثم لا يلزمه لكونه قد فعل ذلك وهو ناسي بيعها وخروجها عن ملكه
لكنه يلزمه تعويض من اشتراها منه وقد ترتب على ذلك تفويت منفعة مقصودة
للمشتري •

يراجع قواعد الأحكام لشيخ الإسلام العز بن عبد السلام ج ٢ ص ٣
وما بعدها ، تيسير التحرير ج ٢ ص ٤٢٦ •

فما لا يمكن تداركه من حقوق الله تعالى إذا نسيه العبد فانه بجانب اعفاء الله تعالى من الاثم فانه سبحانه وتعالى لم يلزم الناس بتدارك ذلك :ظرا لعدم امكانه تداركه .

فمن نسي صلاة الكسوف أو الخسوف ، أو الجنابة ، فانه لا يلزمه القيام بها بعد فواتها ولا يآثم بنسيانه ذلك ، مع وجود القول بأن الجنابة مما يجب وجوبا عينيا .

ومن ذلك أيضا من نسي صلاة الجمعة حتى غابته ، فانه لا يآثم لكونه قد نسي ولا يلزمه تداركها ، لانه لا يستطيع ذلك .

ومن هذا القبيل من نسي الجهاد — وان كان هذا أمرا مستبعدا أن ينسى — لكنه مع ذلك لو نسي الجهاد فانه لا يلزمه تدارك ما فاته منه ، لانه لا يمكنه اعادته ما كان ...

وغير هذا كثير مما يسقط بفواته مع عدم الاثم لنسيانه (٥٣) .

أما ما يمكن تداركه فان نسيانه وان رفع الاثم عن نسي الا أنه لا يرفع لزوم تداركه اذ النسيان لا يسقطه ، فمتى تذكر الناسي لزمه الاتيان بما يمكن تداركه من حقوق الله تعالى .

من ذلك من نسي صلاة من الصلوات الواجبة عليه فانه وان ارتفع عنه اثم نسيانها حتى خرج وقتها الا أنه يجب عليه الاتيان بها متى تذكرها ولا تسقط عنه بسبب نسيانه لها في وقتها) ...

(٥٣) وقد ذكر السيوطي جانبا من هذا في الاشباه والنظائر ص ٢٠٧ .
وأورد العزا بن عبد السلام جانبا منه عند حديثه عن اسكان من يجب
اسكانه من الزوجات والآباء والامهات ، فانه يسقط بفواته .
قواعد الأحكام ج ٢ ص ٣ وما بعدها .

والأصل في ذلك ما جاء من حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ، إلا كفارة لها إلا ذلك » (٥٤)

ومثل الصلاة وجوب الاتيان بها متى ذكرها من كان قد نسيها .
الصوم ، فمن نسي صوم فرض أو نذر وجب عليه الاتيان به متى تذكر ذلك .

وكذا من لزمه زكاة ثم نسيها فانها لا تسقط عنه فمتى تذكرها .
لزمه اخراجها لمستحقها

ومن نسي أن يحج ممن استطاع الحج فانه لا يسقط عنه الحج وإنما يلزمه متى تذكر ذلك مثله مثل المجنون ، فانه متى أفاق من مرضه وكان مستطيعا الحج لزمه القيام به . وهكذا في كل ما ينسى مما افترضه الله تعالى على العبد ويمكنه تداركه (٥٥)

وبالاضافة الى ما ذكر يلزم التتويه الى أن أوامر الشرع لا تخرج عن حيز الأمر بالفعل أو النهي . وعلى هذا فمن لم يفعل ما هو مأمور بفعله لكونه قد نسي ثم تذكر لزمه القيام بالفعل طالما أن القيام به ممكن أما من نهى عن فعل فوقع فيه ناسيا فانه لا يلزمه

(٥٤) أخرجه الشيخان يراجع فتح الباري ج ٢ ص ٧٠ ، وصحيح مسلم مع شرح النووي ج ٥ ص ١٩٣ .

(٥٥) يقول ابن قيم الجوزية في معرض حديثه عن العذر بالنسيان وما يترتب عليه بالنسبة لمن ترك فرضا يمكن تداركه .

من ترك شيئا من فروض الصلاة ناسيا ، أو ترك الغسل من الجنابة أو الوضوء أو الزكاة أو شيئا من فروض الحج ناسيا فانه يلزمه الاتيان به ، لأنه لم يؤد ما أمر به ، فهو في عهدة الأمر .
اعلام الموقعين ج ٢ ص ٣١ وما بعده .

بذلك شيء طالما أنه لم يتعلق به حق لآدمي ، فربنا سبحانه وتعالى
قد أعلمنا أنه لا يؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا (٥٦) .

(٥٦) ويضرب ابن قيم الجوزية أن من أكل في صومه ناسيا فمن قال
« عدم فطره ومضيه في صومه على خلاف القياس » ظن أنه من باب ترك
المأمور ناسيا ، والقياس أنه يلزمه الاثبات بما تركه ، كما لو أحدث ونسى
حتى صلى ، والذين قالوا : « بل هو على وفق القياس » حججهم اقوى ،
لأن قاعدة الشريعة أن من فعل محظورا ناسيا فلا آثم عليه ، كما در عليه
قوله تعالى : « ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا » وثبت عن النبي - صلى
الله عليه وسلم - أن الله سبحانه استجاب هذا الدعاء ، وقال : « قد فعلت »
واذا ثبت أنه غير آثم فلم يفعل في صومه محرما فلم يبطل صومه ، وهذا
محض القياس ، فإن العبادة انما تبطل بفعل محظور أو ترك مأمور . وطرد
القياس أن من تكلم في صلاته ناسيا لم تبطل صلاته ، وطرده أن من جامع
في احرامه أو صيامه ناسيا لم يبطل صيامه ولا احرامه ، وكذلك من تطيب
أو لبس أو غطى رأسه أو قلم ظفره ناسيا فلا فدية عليه ، بخلاف قتل الضيعة
فانه من باب ضمان المتلفات فهو كدية القتل .

ثم يبين الفرق بين من فعل المحظور ناسيا وبين ترك المأمور به ناسيا
فيقول : وسر الفرق أن من فعل المحظور ناسيا يجعل وجوده كعدمه .
ونسيان ترك المأمور لا يكون عذرا في سقوطه ، كما كان فعل
المحظور ناسيا عذرا في سقوطه الاثم عن فاعله .

المرجع السابق .

خاتمة

وبعد هذا التطواف المتعجل بين نصوص الشريعة الإسلامية وأحكامها يبين لنا بوضوح وجلاء مدى تيسير الله سبحانه وتعالى لعباده ، وتخفيفه عنهم ، ابتداء من تجاوزه عن مسيئتهم ووصولا الى أنه سبحانه وتعالى ما جعل عليهم في الدين من حرج ، وأنه سبحانه وتعالى إنما أراد بهم اليسر ولم يريد بهم العسر ...

هذه الأمور ثابتة ثبوتاً لا يقبل الجدل ، وواضحة وضوحاً أكثر من وضوح الشمس في كبد السماء لدى عيّن ، لكل من ألقى السمع وهو شهيد وقد شرح الله صدره للإيمان ، فصار على نور من ربه . دلت على ذلك النصوص الثابتة القطعية الثبوت الواضحة الدلالة ...

فيقول الله تعالى في محكم كتابه : « لا يكلف الله نفساً الا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ... » (١) .

والآية الكريمة واضحة الدلالة . وقد أخبرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن الله استجاب لنا وأنه لن يؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ... الى آخر ما جاءت به الآية الكريمة من فضل ورحمة ...

وقد جاء في القرآن الكريم وفي مواضع عدة الاخبار بأن الله لا يكلف نفساً الا وسعها ، وهذا كله لطف منه ورحمة وتيسير.

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

لعباده (٢) • أما الإشارة الى التيسير فقد وردت في مواضع عدة منها ما جاء في قول الله تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (٣) والآية الدورية قطعية الدلالة بالاضافة الى كونها قطعية الثبوت فالامر ثابت ثبوتاً لا يحتمل غيره ...

وقد ورد في القرآن الكريم وفي مواضع كثيرة ما يدل على التيسير لضيق المقام هنا عن ايراده كله (٤) ...

هذا ، بالاضافة الى ما جاء من آيات القرآن الكريم مبينا أن الله تعالى ما جعل علينا في الدين من حرج •

فقد جاء قول الله تعالى : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم به وليتم نعمته عليكم ولعلكم تشكرون » (٥) •

وقوله سبحانه : « وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج » (٦) ...

(٢) جاء ذلك بالاضافة الى سورة البقرة التي ورد فيها ذلك في موضعين في سورة الانعام في الآية ١٥٢ ، وفي الآية ٤٢ من سورة الاعراف ، وفي الآية ٦٢ من سورة المؤمنون •

هذا اذا تمسكنا بالنص الواضح ، أما اذا قصدنا الحنى فانما نجد ذلك قد ورد في مواضع عديدة يضيق المقام عن حصرها •

(٣) الآية ١٨٥ من سورة البقرة •

(٤) ورد ذلك في نيف وأربعين موضعاً اذا قصدنا ما هو منه ، ما مادة ي س ر ، أما لو قصدنا ما جاء مما يدل على التيسير من ذيم أن يكون مشتقاً من مادته فهذا أكثر من أن نورد هنا ...

(٥) الآية ٦ من سورة المائدة •

(٦) الآية ٧٨ من سورة الحج •

وبجانب هذه الآيات التي أشارت الى رفع الحرج بعامة جاءت آيات أخرى تؤكد رفع الحرج عن كل من نزلت به نازلة أو أصابه ضعف أو حلت به حاجة ، فيقول الله تعالى : « ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم ... كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تعقلون » (٧) •

ويقول الله تعالى : « ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار ومن يتول يعذبه عذابا أليما » (٨) •

هذا باضافة الى ما روى عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من الأحاديث الشريفة الدالة على التيسير والتخفيف عن المسلم في كل مجال، ودعوة المسلمين الى أن يرحموا أنفسهم ويخففوا عنها ولا يشقون على أنفسهم ما خففه الله عنهم ويسره لهم •

فقد روى عنه — صلى الله عليه وسلم — قوله : « ان الله تعالى رضى لهذه الأمة اليسر وكره لها العسر » (٩) •

وفي حديث آخر : « ان الدين يسر وإن يشاء الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا » (١٠) •

وهذا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يسأله أصحابه : يا رسول الله . أعطينا من حرج في كذا ؟ فيجيبهم : « لا أيها الناس،

(٧) الآية ٦١ من سورة النور •

(٨) الآية ١٧ من سورة الفتح •

(٩) التيسير شرح الجامع الصغير للمناوي ج ١ ص ٢٥٣ •

(١٠) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٦٣ •

أن دين الله عزوجل في يسر • أن دين الله عزوجل في يسر ، أن دين الله عزوجل في يسر • (١١)

وهكذا يؤكد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تيسير الله تعالى لعباده تأكيداً واضحاً ، مورداً ذلك بأساليب التوكيد المتعددة والمتمثلة في إعادة اللفظ بعينه وغير ذلك من أدوات التوكيد وأساليبه •

بن يأمر أصحابه أن ييسروا على المسلمين ، غنم أرسل معاذ بن حبال وأبا موسى الأشعري إلى اليمن قال لهما : « يسرا ولا تعسرا ، ويسرا ولا تنفرا » (١٢) •

وأكثر من ذلك وأوضح ما روى من أن رجلاً جاء إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : انى لأتأخر عن صلاه الصبح من أجل فلان مما يطيل بنا • فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « أبها الناس إن منكم مفقرين ، فأبكم أم الناس فليؤجز فان من وراءه الخير والضعيف ، وإذا الحاجة » •

يقول أبو مسعود الأنصارى الذى روى هذا الحديث الشريف :
فما رأيت النبى - صلى الله عليه وسلم - غضب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ (١٣) •

وقد نعى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أصحابه عن الوصل في الصيام • فقال له واحد من أصحابه - رضوان الله عليهم أجمعين - : فانك تواصل يا رسول الله ؟ فقال - صلى الله عليه وسلم - : « وأيكم مثلى ؟ أتى أبيت يطعمنى ربي ويسقني » •

(١١) يراجع مسند الامام أحمد ج ٥ ص ٦٩ •

(١٢) فتح البارى شرح صحيح البخارى ج ١٠ ص ٥٣٤ •

(١٣) يراجع صحيح مسلم مع شرح النووي ج ٤ ص ٥٨٤ •

فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوما ثم رأوا الهلاك
فقال : « لو تأخر لزدتكم » كالتكليف لهم حين أبوا أن ينتهوا •

وفي رواية أخرى قيل : انك تواصل ؟ قال : « أنى أبيت يطعمنى
ربى ويسقين ، فاكفوا من العمل ما تطيقون » (١٤) •

وهكذا كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لسان
التشريع الناطق والمبلغ عن ربه سبحانه وتعالى - وأشد الناس حرصا
على التشريع وعلى الناس •

ولقد عرضت جوانبا من هذا الذى جاء به الاسلام الحنيف
ميسرا ومخففا ومبشرا ، فعرضت أسباب التيسير - بعد التعريف
به وبيان مصادره - ما يقع منها باختيار المسلم واراדתه وقصده
وما يرفع الله به الحرج عند الضرورة ، وما يجد المسلم نفسه محاصرا
به ومضطرا اليه ...

ثم ختمت الحديث بإيراد بعض أسباب التيسير التى تقع في
الحيز الذى بين الاختيار والاجبار •

وبهذا نكتمل الاشارة الى تيسير الله تعالى لعباده في كل أحوالهم
وأوقاتهم ، وعنايته بهم عناية تحوطهم من كل جانب ، وتمنع عنهم
العنت والشدة حتى لو مشوا اليهما باقدامهم ، وقصدها باغثدتهم ،
فإن الله تعالى أرحم بعبدته من الوالدة بولدها ...

هذه بعض ملامح هذا البحث الموجز والذي أرجو من الله تعالى
أن أكون قد وفقت في إيرادها والحديث عنها وإبرازها بما تستحق •

(١٤) . يراجع فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٤ ص ٢٠٥

وما بعدها •

ويوفى الغرض الذى قصدت واستهدفت راجيا من الله تعالى أن ينفع به ، ويحقق به الغاية التى قصدت وخصوصا فى هذه الظروف التى تمر بها أمتنا الإسلامية وما يطفوا على سطحها من ظواهر تشدد تبلخ أحيانا اتهام البعض البعض بالكفر والخروج عن حدود الدين لمجرد شكليات ليست أساس الدين وعماده ، وإنما هى هياآت ومظاهر — ان جاز التعبير — لا تلمس جوهر الدين ولا تعد مما يأم به أو يحض عليه أو ينهى عنه ***

هذا ما قصدت فان أدون قد وفقت فمن الله تعالى ، فهو صاحب الفضل والمنة ، وان تكن الأخرى فعذرى أنى انسان يخطئ ويصيب ، وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب •

منصور بحمت منصور الحفناوى

أهم مراجع البحث

(١) القرآن الكريم :

١. — أحكام القرآن : لابن العربي : أبو بكر محمد بن عبد الله ابن أحمد المعروف بابن العربي المتوفى سنة ٥٤٣هـ • ط دار أحياء الكتب العربية بمصر سنة ١٣٧٦هـ •
٢. — أحكام القرآن • لأبي بكر أحمد بن علي الرازي المعروف بالاجصاص المتوفى سنة ٣٧٠هـ ط استانبول سنة ١٣٣٥هـ •
٣. — تفسير القرآن العظيم : ابن كثير — عماد الدين اسماعيل — المتوفى سنة ٧٧٤هـ ط دار الفكر •
٤. — جامع البيان عن تأويل القرآن : للطبري — أبو جعفر محمد ابن جرير الطبري — المتوفى سنة ٣١٠هـ تحقيق الأستاذين محمود وأحمد شاكر ط دار المعارف بمصر •
٥. — الجامع لأحكام القرآن : للقرطبي — أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي — المتوفى سنة ٦٧١هـ ط دار الكتب المصرية •
٦. — صفوة البيان لمعانى القرآن : مخلوف — الشيخ محمد حسنين مخلوف — مفتي الديار المصرية الأسبق ط الأولى سنة ١٣٧٥هـ •
٧. — محاسن التأويل : للقاسمي — محمد جمال الدين القاسمي — المتوفى سنة ١٣٢٢هـ ط دار أحياء الكتب العربية بمصر سنة ١٣٧٦هـ •

- ٨ — مفاتيح الغيب : للرازي — محمد غفر الدين الرازي الشافعي —
المتوفى سنة ٥٦٠٦ هـ ط دار الكتب العلمية •

(ب) السنة النبوية المطهرة :

- ١ — بلوغ المرام من جميع أدلة الأحكام : للعسقلاني — أحمد
ابن علي محمد — المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ط سنة ١٩٥٠ م •
- ٢ — التيسير شرح الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير :
لثمناوي — عبد الرؤوف — ط بولاق •
- ٣ — جامع الأصول في حديث الرسول : ابن الأثير — مجد الدين
أبو اسعادات المبارك — ط سنة ١٣٨٩ هـ •
- ٤ — الجامع الصحيح للبخاري : — محمد بن اسماعيل بن ابراهيم —
المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ط سنة ١٣٤٦ هـ : الجامع الصغير
للسيوطي — عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين
السيوطي — المتوفى سنة ٩١١ هـ ط سنة ١٣٧٥ هـ •
- ٥ — الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية : — زين الدين بن علي —
ابن أحمد العاملي الشهير بالجبعي •
- ٦ — سبل السلام شرح بلوغ المرام : — للصنعاني محمد
أبن اسماعيل — المتوفى سنة ١١٨٢ هـ ط المكتبة التجارية بمصر
- ٧ — سنن أبي داود : — سليمان بن الأشعث السجستاني — المتوفى
سنة ٢٧٥ هـ ط الحلبي سنة ١٣٧١ هـ ولها شرح يسمى بـ
النجود — لخليل بن أحمد — ط الهند سنة ١٩٧٢ م •
- ٨ — سنن ابن ماجه : — محمد بن يزيد القزويني — المتوفى
سنة ٢٧٣ هـ ط دار احياء التراث العربي سنة ١٣٩٥ هـ •

- ٩ - سنن الدارقطني : - على بن عمر بن مهدي - المتوفى سنة ٥٣٨٥ هـ .
- ١٠ - السنن الكبرى للبيهقي : - أحمد بن حسين المتوفى سنة ٤٥٨ هـ
- ١١ - شرح صحيح مسلم للنووي : - محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف - المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ط دار الفكر سنة ١٣٦٨ هـ .
- ١٢ - فتح الباري شرح صحيح البخاري للعسقلاني : - أحمد بن علي ابن محمد المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ط المكتبة السلفية .
- ١٣ - مجمع الزوائد للهيثمي - علي بن أبي بكر - ط بيروت سنة ١٩٦٧ م .
- ١٤ - المستدرک علی الصحيحین للحاکم النيسابوري - محمد ابن عبد الله - ط مطابع النصر الحديثة الرياض .
- ١٥ - مسند الامام أحمد ابن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ هـ بتحقيق الأستاذ - أحمد شاكر - ط دار المعارف بمصر سنة ١٣٦٨ هـ .
- ١٦ - المصنف - عبد الرزاق بن همام الصنعاني - ط دار القلم سنة ١٣٩٠ هـ .
- ١٧ - الموطأ للامام مالك بن أنس بن أبي عامر المتوفى سنة ١٧٩ هـ ط مطبعة السعادة سنة ١٣٣١ هـ .
- ١٨ - النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ط سنة ١٣٨٣ هـ .
- ١٩ - نيل الأوطار شرح منتهى الأخبار للشوكاني - محمد ابن علي - المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ ط المطبعة الكبرى بمصر سنة ١٢٩٣ هـ .

(ج) كتب أصول الفقه والقواعد :

١. — الاباحة عند الأصوليين والفقهاء للمرحوم أستاذى الأستاذ الدكتور — محمد سلام مذكور — ط ثانية سنة ١٩٨٤م •
٢. — الاشباه والنظائر لابن نجيم — زين الدين بن ابراهيم الحنفى — المتوفى سنة ٨٧٠ هـ •
٣. — الاشباه والنظائر — للسيوطى جلال الدين — المتوفى سنة ١٩٩١م ط سنة ١٩٥٩م •
٤. — التقرير والتجبير على التحرير — الكمال بن أمير حاج — المتوفى سنة ٨٧٩ هـ ط الأولى سنة ١٣١٦ هـ •
٥. — الاحكام فى أصول الأحكام لابن حزم — أبو محمد على بن أحمد ابن سعيد ابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ ط مطبعة السعادة •
٦. — الرسالة للإمام الشافعى — محمد ابن ادريس الشافعى — المتوفى سنة ٢٠٤ هـ ط الحلبي سنة ١٣٨٨ هـ •
٧. — أصول الفقه للأستاذ الدكتور — زكريا البرى — ط سنة ١٩٧٩م
٨. — أصول الفقه للشيخ — عبد الوهاب خلاف — دار انفلم سنة ١٤٠٣ هـ •
٩. — أصول الفقه للمرحوم أستاذى الأستاذ الدكتور — محمد سلام مذكور — ط سنة ١٩٧٦م •
١٠. — أصول الفقه للأستاذ الدكتور — يوسف قاسم — ط دار النهضة العربية •

١١ — أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم الجوزية — شمس الدين
أبو عبد الله محمد بن أبي بكر — المتوفى سنة ٧٥١هـ بتحقيق
المرحوم الشيخ — محمد محيي الدين عبد الحميد — •

١٢ — الفروق للقرافي — أحمد بن إدريس عبد الرحمن الصنهاجي
المالكي — سنة ١٣٠٢هـ •

١٣ — قواعد الأحكام في مصالح الأنام — للعز بن عبد السلام —
المتوفى سنة ٦٦١هـ ط الاستقامة •

١٤ — القواعد لابن رجب — أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب
الحنبلي — المتوفى سنة ٧٩٥هـ •

١٥ — المستصغر للغزالي — أبو حامد محمد بن أحمد أبي حامد —
المتوفى سنة ٥٠٥هـ •

١٦ — الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي : إبراهيم بن موسى
اللخمي الغرناطي المالكي المتوفى سنة ٧٩٠هـ ط المكتبة التجارية
بمصر •

(د) كتب الفقه :

أولاً — الفقه الحنفي :

١ — البحر الرائق لابن نجيم المصري — زين الدين بن إبراهيم
المتوفى سنة ٩٧٠هـ ط دار المعرفة بيروت •

٢ — بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني — علاء الدين
أبو بكر بن مسعود — المتوفى سنة ٥٨٧هـ ط سنة ١٣٢٨هـ •

٣ — تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي — فخر الدين عثمان
ابن علي — المتوفى ٧٤٣هـ ط سنة ١٣١٥هـ •

- ٤ - رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار - لابن عابدين محمد أمين - المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ ط سنة ١٣٢٧ هـ .
- ٥ - شرح العناية على الهداية للبايرتى - أكمل الدين محمد ابن محمود المتوفى سنة ٧٨٦ هـ .
- ٦ - شرح فتح القدير لابن الهمام - كمال الدين محمد السيواسى السكندرى - المتوفى سنة ٨٦١ هـ ط مصطفى الحلى .
- ٧ - المبسوط : للسرخسى - أبى بكر محمد - المتوفى سنة ٤٨٣ هـ ط سنة ١٣٩٨ هـ .
- ٨ - مجمع الأنهر ملتقى الأبحر لشيخ زاده - عبد الرحمن بن محمد ابن سليمان الصهاوى - المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ ط سنة ١٢٨٧ هـ .

ثانيا - الفقه المالكي :

- ١ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد - أبو الوليد محمد القرطبى - المتوفى سنة ٥٩٥ هـ ط مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٢ - تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الأحكام - لابن فرحون اليعمرى - المتوفى سنة ١٧٩٩ هـ ط المطبعة الشرقية بالقاهرة سنة ١٣٠٠ هـ .
- ٣ - حاشية الدسوقي - محمد بن أحمد بن عرفة - المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ ط الحلبي .
- ٤ - المدونة الكبرى - للإمام مالك بن أنس الأصبحى - المتوفى سنة ١٧٩ هـ ط مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣ هـ .
- ٥ - مواهب الجليل فى شرح مختصر خليل للحطاب - محمد بن محمد ابن عبد الرحمن المخربى - المتوفى سنة ٩٥٤ هـ ط بيروت .
- (٢١ - التمهيد)

- ٦ - الموطأ بشرح الزرقاني - محمد بن عبد الباقي بن يوسف -
المتوفى سنة ١١٢٢ هـ ط سنة ١٢٩٧ هـ •

ثالثا - الفقه الشافعى :

- ١ - أسنى المطالب فى شرح روض الطالب : لشيخ الاسلام
- زكريا بن محمد الأنصارى - المتوفى سنة ٩٢٦ هـ ط المطبعة
الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٣ هـ •
- ٢ - الأمل للامام الشافعى : صاحب المذهب - محمد بن ادريس -
المتوفى سنة ٢٠٤ هـ ط دار الشعب بمصر •
- ٣ - معنى المحتاج للخطيب - محمد الشريف الخطيب - المتوفى
سنة ٩٧٧ هـ ط الحلبي •
- ٤ - المذهب للشيروانى - أبو اسحق ابراهيم بن عالى - المتوفى
سنة ٤٧٦ هـ ط الحلبي •
- ٥ - نهاية المحتاج الى شرح المسهاج للرملى - شمس الدين
ابن شهاب الدين المصرى - المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ ط الحلبي •

رابعا - الفقه الحنبلى :

- ١ - الشرح الكبير : لابن قدامة المقدس - شمس الدين - المتوفى
سنة ٦٨٢ هـ ط المنار بالقاهرة سنة ١٣٤٨ هـ •
- ٢ - فتاوى ابن تيمية - تقى الدين أحمد بن شهاب - المتوفى
سنة ٧٢٨ هـ •
- ٣ - كشف القناع عن متن الإقناع البهوتى - المتوفى سنة ١٠٥١ هـ
ط سنة ١٣٢٠ هـ •

- ٤ — مجموعة الفتاوى — لابن تيمية الحراني — المتوفى سنة ٧٢٨هـ
ط سنة ١٣٢٩هـ •
- ٥ — المغنى لابن قدامة — أبو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة —
المتوفى سنة ٦٣٠هـ ط مكتبة ابن تيمية بالقاهرة •

خامسا — الفقه الظاهري :

- ١ — المحلى لابن حزم — أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم —
المتوفى سنة ٥٠٦هـ بتحقيق لجنة أحياء التراث ط بيروت •

سادسا — الفقه الشيعي :

- ١ — البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء أهلهم صاندر للمرتضى —
أحمد بن يحيى — المتوفى سنة ٨٤٠هـ «فقه زيدى» •
- ٢ — شرح الازهار لابن مفتاح — أبو الحسن عبد الله — المتوفى
سنة ٨٧٧هـ «فقه زيدى» •
- ٣ — شرح النيل وشفاء العليل — محمد بن يوسف — المتوفى سنة
١٣٣٢هـ «فقه اباضى» •
- ٤ — مباني تكملة المهاج — لأبى قاسم الموسوى — ط انجف
الأشرف •

سابعا — كتب أخرى :

- ١ — رفع الحرج في الشريعة الاسلامية دكتور — صالح بن عبد الله
— ط جامعة أم القرى مكة المكرمة سنة ١٤٠٣هـ •
- ٢ — الشبهات وأثرها في العقوبة الجنائية في الفقه الاسلامى مقارنة
بالقانون « للباحث » ط مطبعة الامانة بالقاهرة •

- ٣ - المرأة في المنظور الاسلامي والتصور الوضعي « الباحث » ط
مطبعة الأمانة بالقاهرة •
- ٤ - المسئولية الجنائية في الفقه الاسلامي للمرحوم أستاذي
الأستاذ الدكتور - محمد سلام مذكور - •
- ٥ - نظرية الدفاع الشرعي في الفقه الجنائي الاسلامي والقانون
الجنائي الوضعي - رسالة - جامعة الأزهر الشريف سنة
١٣٨٨ هـ للأستاذ الدكتور - يوسف قاسم - ط سنة ١٣٩٩ هـ •

الفهرس

تقديم

٥

الفصل الأول

١٤

التيسير

١٤

المبحث الأول : تعريفه وبيان علاقاته

١٨

المقصود بنفى الحرج

٢٥

الأمور التى يحميها الشارع

٣٢

حفاظ الشارع لهذه المقاصد وحمايتها

٢٦

ما شرع للحفاظ على الحاجيات

٤٠

ما شرع للحفاظ على الأمور التحسينية

٤٦

أثر الضرورة والحاجة فى اختراق هذه الحماية

٤٩

المبحث الثانى : مصادر التيسير

٥٢

انذار أن الكريم

١٠٠

السنة النبوية المطهرة

الفصل الثانى

١٢٠

اسباب التيسير

١٢٣

المبحث الأول : الاختيارى من اسباب التيسير

١٣٠

دليل التيسير فى السفر

١٣١

حكم لقصر فى السفر

١٣٢

مقولة من يرى أن القصر عزيمة

١٣٥

مقولة من يرى الإتمام فى السفر

الصفحة

١٤٢	الجمع في السفر بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء
١٤٥	مقولة من يرى أن الفطر عزيمة في السفر
١٥١	مقولة من يرى أن الفطر في السفر هو الأفضل
١٥٦	مقولة من يرى أن الصوم في السفر هو الأفضل
١٥٩	المبحث الثاني : الاضطراب من أسباب التيسير
١٦١	المطلب الأول : التيسير لذوى الحاجات
١٦٢	عقدة السلم
١٦٥	عقدة الاجارة
١٦٨	عقدة الوصية
١٧٢	تحريم الربا تيسيرا على ذوى الحاجات
١٧٦	المطلب الثاني : التيسير للخطر
١٨٠	الضرورة والحاجة
١٨١	الكراهة والاكراه
١٨٦	صور من تيسير الشارع للمضطرب
١٨٨	التيسير في المخصصة
١٩٣	حكم تناول ما حرم عند الاضطراب
٢٠٦	تضمن المضطر
٢١٣	شرط حل الميتة وما في حكمها
٢٢٠	التيسير في الطهارة
٢٢٢	التيسير في الصلاة
٢٢٥	صلاة الخوف
٢٤٠	التيسير للمكروه
٢٤٤	تقسيم الفقهاء للاكراه
٢٥٤	اكراه النوى والمستأن على الاسلام
٢٥٦	يمين المكروه

الصفحة

٢٦٠	الأكراه على القيام بفعل ما
٢٦٦	من يلزم بالضمان في الأكراه على اتلاف
٢٦٩	الأكراه على الزنا
٢٧٥	المبحث الثالث : الأسباب التي تقع بين الاختبار والاضطرار
٢٧٨	المطلب الأول : التيسير لمن جهل الحكم
٢٩٢	المطلب الثاني : التيسير لمن أخطأ
٢٩٩	المطلب الثالث : التيسير لمن نسي
٣١٠	خاتمة
٣١٦	أهم مراجع البحث
٣٢٥	الفهرس

رقم الايداع بدار الكتب ٩١٣٦/١٩٩١